

مركز تراثنا للدراسات والبحوث

فتاوى

الإمام ابن أبي زيد القيرواني
(مالك الصغير)

الطبعة الأولى

تأليف د. محمد بن عبد الله بن عبد الله
الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الله
جامعة محمد بن عبد الله بن عبد الله
فاس

دار الطائفة

فتاوى مالك الصَّغِير^س

الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ت 386 هـ
جمع وتحقيق وترتيب

الجزء الأول

لأليف

أ. د. حميد بن محمد لحمر

جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



17 شارع مجلس الشعب
ميدان لاطوغللى القاهرة

ص.ب. 202694 2308 +

ص.ب. 202694 2315 +

ف.ب. 20101121 511111 +

بريد إلكتروني:

lataaif@hotmail.com

المدير العام

كريمة معيني

عنوان الكتاب	فتاوى مالك الصغير - ج 1
اسم المؤلف	د. حميد لحر
الطبعة الأولى	2012

جميع الحقوق محفوظة لدار اللطائف

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو
تصويره أو تخزينه بأي وسيلة من الوسائل
دون موافقة كتابية من الناشر .

All rights reserved. No part of this
publication may be reproduced, stored
in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, electronic,
mechanical, photocopying, recording or
otherwise, without the prior permission,
in writing of the publisher.

رقم الإياع / 2011

I.S.B.N 978 - 977-373- .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، ويسر لنا العمل كما علمتنا، وأوزعنا شكر ما آتيتنا، وانهج لنا سبيلا يهدي إليك، وافتح بيننا وبينك باباً ننفذ منه عليك، لك مقاليد السموات والأرض، وأنت على كل شيء قدير، القائل في محكم كتابك: ﴿فَقَاتِلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَفْقَهُونَ﴾⁽¹⁾.

أما بعد :

إن هذا العمل الذي نقدم له، يندرج في إطار سلسلة الفتاوى التي وعدنا بإخراجها ضمن مشروع : نقائس فتاوى فقهاء الغرب الإسلامي.

فبعد أن يسر الله سبحانه في إخراج فتاوى : الشيخ أبي الحسن اللخمي القيرواني (ت 478 هـ)، وتفضلت دار المعرفة بالدار البيضاء بطبعه وتوزيعه، يسرني هذه المرة، وضمن هذه السلسلة، أن أقدم نسخة جديدة مبرزة من فتاوى الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ) - رحمه الله -، الملقب : بِإِلَهِ الصَّغِيرِ.

ومعلوم أن ابن أبي زيد القيرواني يعتبر من أكبر فقهاء الغرب الإسلامي، فقد أغنى المكتبة الإسلامية بمجموعة من المؤلفات تعتبر أصلية مبتكرة في مجالاتها، وقد

(1) سورة النحل: الآية (43).

أهلته درجته العلمية العالية، ومستواه الرفيع، كي يلقب "بمالك الصغير"، حتى اعتبره مؤرخو المذهب المالكي، الحلقة الوسط- أو الفاصلة- بين طبقة المتقدمين والمتأخرين لفقهاء المذهب المالكي.

ولهذا كانت آثار علامة القيروان- مالك الصغير- تتبوأ المكانة السامية بين فيض مؤلفات الغرب الإسلامي مما دفع بأصحاب المطابع إلى التسابق على طبع مؤلفاته.

فبعد صدور كتاب: "الرسالة" لمرات متعددة، تلاه كتاب: "الجامع في السنن والآداب والتاريخ" في طبعته الأولى⁽¹⁾ بتحقيق الدكتور محمد أبو الأجناف والأستاذ عثمان بطيخ. ثم صدور الطبعة الثانية⁽²⁾ لنفس الكتاب، بتحقيق الدكتور عبد المجيد التركي. ولعل من أضخم وأكبر الموسوعات الفقهية المالكية التي يحق لنا أن نفتخر بها وبخروجها إلى النور هو كتابه: "النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات". وقد صدرت هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة عن دار الغرب الإسلامي بإشراف المرحوم الدكتور محمد حجي، وتحقيق مجموعة من الأساتذة الباحثين المغاربة.

وهناك مجموعة أخرى من آثار هذا العالم الجليل تشق طريقها حالياً إلى المطبعة لتخرج إلى عالم النور والتناول، منها كتاب: "مختصر- المدونة" الذي يعمل حالياً مجموعة من طلبتي في مرحلة الدكتوراه على تحقيقه ودراسته ثم إخراج⁽³⁾، وكتاب:

(1) صدرت الطبعة الأولى بمؤسسة الرسالة - بيروت، والمكتبة العتيقة تونس 1985.

(2) صدرت الطبعة الثانية بدار الغرب الإسلامي سنة 1990. وهي مختار عن الطبعة الأولى بالتصحيح والتنقيح. كما اعتمد صاحبها على نسخ لم تعد في الطبعة الأولى.

(3) وكنت قبل هذا الوقت قد وضعت خطة لتحقيقه بالاشتراك مع الدكتور ميكوش موراني، وفي الأخير أثرت طلبتي على نفسي، فمتحتهم إياه ليستفيدوا من تجربة مالك الصغير وكتابه القيم.

"الذب عن مذهب مالك" الذي حققه الدكتور محمد العلمي، الأستاذ بكلية الحقوق بمدينة سلا بالمملكة المغربية.

وتحدثنا كتب التراجم على أن ابن أبي زيد كان يُفَرِّعُ إليه في الفتوى كما يفرع إليه في العلوم الأخرى. ولذلك ترك لنا فتاوى كثيرة، تتناول أغلب المباحث الفقهية. غير أنه لم يجمعها ويفردها بالتأليف في كتاب خاص، كما لم تجمع من قبل في كتاب خاص، بل التقطها تلاميذه ابن حياته، وتلاميذ تلاميذه بعد وفاته، وشوها في كتبهم، وبعضها أشار إليه في بعض مؤلفاته، أو في مراسلاته. وهى في مجموعها تنفرد بمعلومات لم ترد بباقي مؤلفاته.

يقول الدكتور عبد المجيد التركي: إن فتاوى ابن أبي زيد القيرواني تأتي بمعلومات طريفة لا تتوفر في تأليفه الأخرى المطبوعة، وحتى المخطوطة التي قد تصل إليها الأيدي.

وتلك فضيلة تعد لمعيار الونشريسي-قلت: وكذلك لجامع مسائل الإمام البرزلي- في احتفاظهم بها يكون عرضة لسطوات الزمن. ثم إن لهذه الفتاوى قيمة تصويرية لمشاكل عصر المؤلف، إذ هى عبارة عن أجوبة لأسئلة واقعية تمس شؤون الحياة اليومية، وكذلك تتعلق بمشاغلهم الدينية من: عقدية وفقهية. وهى أخيراً تعطينا صورة دقيقة عن اجتهاد ابن أبي زيد في الوصول إلى حلول أرادها مستنبطة من القرآن والسنة ومستوحاة من عمل السلف الصالح، وفي الحين نفسه مليية لحاجيات معاصريه من سكان إفريقية خاصة⁽¹⁾.

ومعلوم أن أغلب الفتاوى قد تم جمعها وتأليفها من طرف التلاميذ والمهتمين،

(1) مقدمة كتاب الجامع في الشئ والاداب لابن أبي زيد، ص: 70.

مثل : "فتاوى الإمام الشاطبي"⁽¹⁾، و"فتاوى أبي القاسم بن سراج الأندلسي"⁽²⁾، و"أجوبة أبي الحسن الصغير"⁽³⁾، و"نوازل ابن هلال الصنهاجي السجلماسي"⁽⁴⁾، و"نوازل أبي الوليد بن رشد"⁽⁵⁾ وغيرها.

وخدمة لهذا الإمام، وللباحثين عموماً، عملت مرة ثانية على جمع شتات فتاويه من مجموعة من الأصول العلمية الفقهية، المطبوعة والمخطوطة، حتى تكون مكتملة قريبة من المهتمين، واجتهدت في تبويبها وترتيبها حتى تكون سهلة التناول، ويسهل الأمر فيها على الناظر، فتعم الفائدة، وسميت بمجموع نسختها الجديدة بـ:

فتاوى مالك الصغير

الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ت 386 هـ

جمع وتحقيق وترتيب

وقد قسمت هذا العمل إلى قسمين رئيسيين مسبقين بمقدمة، تحدث في المقدمة عن مفهوم مصطلح الفتوى لغة وشرعاً مع نشر أرجوزة في موضوع الفتوى وما يتصل بها من شروط، وآداب، وغيرها.

(1) جمعها الباحث الأستاذ الدكتور محمد أبو الأجناف.

(2) جمعها الباحث الأستاذ الدكتور محمد أبو الأجناف.

(3) جمعها أبو القاسم إبراهيم بن عبد الرحمن التسولي التازي، وطبع على الحجر.

(4) جمعها ورثها علي بن أحمد الجزولي، مطبوعة، وطبع على الحجر.

(5) جمعها الفقيه أبو الحسن محمد بن أبي الحسن، وهو أحد تلامذته.

والقسم الأول: خصصته للتعريف بالمدرسة المالكية القيروانية وأكبر شيوخها وأهم مؤلفاتهم مع نشر إجازته لبعض تلامذته ورسائله لطالب العلم، كما عرفت بالشيخ أبي محمد وفتاويه.

أما القسم الثاني: فقد اشتمل على مجموع الفتاوى التي يسر الله في جمعها، مرتبة وفق ترتيب الكتب الفقهية، من فتاوى الاستفتاء والطهارة والصلاة، إلى كتاب الوصايا والجامع.

وقد بذلت جهدًا كبيرًا في جمع وتوثيق وإعادة ترتيب وإخراج هذا العمل في نسخة جديدة، وفي أحسن صورة ممكنة، وسلكت فيه مسلكًا لطيفًا، ومنهجًا طريفاً، يقوم على عرض السؤال، ووسط الإجابة الفقهية، كما جاءت في أصلها، بدون تصرف، أو نقصان، أو زيادة، حفاظًا على النقل بأمانة.

والله سبحانه أسأل أن يتقبله منا، ويجعله خالصا لوجهه الكريم، ويكتبه في سجل حسناتي، وأن ينفع به، وشكر الله لأخيना الأستاذ أحمد محمود صاحب مدير مؤسسة دار اللطائف للنشر الذي عمل على طبعه، إنه سميع مجيب الدعوات. والحمد لله الذي بفضلته ونعمته تتم الصالحات.

وكتبه راجي رحمة ربه

حميد بن حميد لحداد

بفاس المحروسة

يوم السبت 28 محرم الحرام 1432 هـ الموافق لـ 1 يناير 2011 م

تعريف الفتوى في اللغة والاصطلاح

أ- معناها في اللغة :

جاء في مقاييس اللغة: الفاء والتاء والحرف المعتل أصلان : أحدهما يدل على طراوة وجدة، والآخر: على تبين حكم. والفَتَى: الطري من الإبل، والفتى من الناس: واحد الفتيان، والفتاء: الشباب.

والأصل الآخر: الفتيا، يقال: أفنى الفقيه في المسألة، إذا بين حكمها، واستفتيت، إذا سألت عن الحكم، قال الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء/ 176]، ويقال منه: فتوى وفتياً⁽¹⁾.

قال ابن منظور: أفناه في الأمر، أبانه له، وأفنى الرجل في المسألة، واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء. يقال: أفيت فلاناً رؤيا رآها، إذا عَبرَها له، وأفتيته في مسألة، إذا أجبت عنها. يقال: أفناه في المسألة إذا أجابه. والفتيا والفتوى والفتوى: ما أفنى به الفقيه، والفتح في الفتوى لأهل المدينة.

وأفناه في الأمر: أبانه له، وأفنى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء. وفتى وفتوى: إسهان يوضعان موضع الإفتاء. وفي الحديث أن قوماً تفأثروا إليه -عليه الصلاة والسلام- معناه، تحاكموا إليه، وارتفعوا إليه في الفتيا⁽²⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة: 4/ 473-474.

(2) انظر لسان العرب، مادة: فتأ. والعذب السليل في حل ألقاظ خليل للسلطان المغربي عبد الحفيظ. ص. 53.

وفي النهاية: أي تحاكموا، من الفتوى. يقال: أفضاء في المسألة يُفتيه إذا أجابه. والاسم: الفتوى. ومنه الحديث: «الإثم ما حكَّ في صدرك، وإن أفتاك الناسُ عنه وأفتوك، أي وإن جعلوا لك فيه رخصة وجوازاً»⁽¹⁾.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾⁽²⁾ [النساء/ 176]، قال عبد الحق بن عطية: "أي بين لكم حكم ما سألتكم"⁽³⁾.

ومما تقدم نعلم أن الاستفتاء في اللغة يعني السؤال عن أمر أو عن حكم مسألة، وهذا السائل يسمى المستفتي، والمسؤول الذي يجيب: هو المفتي، وقيامه بالجواب هو الإفتاء، وما يجيب به هو الفتوى، فالإفتاء يتضمن وجود المستفتي والإفتاء نفسه والفتوى⁽⁴⁾.

ب- معناها في الاصطلاح الشرعي:

عُرِّفَت الفتوى بأنها: «إِخْبَارٌ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ مِنْ غَيْرِ إلْزَامٍ، وزيادة القيد في التعريف، جرى به ليخرج حكم الحاكم، عند مَنْ يرى أنه إخبار بحكم شرعي على وجه الإلزام»⁽⁵⁾.

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: 411 / 3.

(2) سورة النساء: الآية (176).

(3) المحرر الوجيز: 267 / 4.

(4) انظر: أصول الدعوة: 130.

(5) انظر الخطاب على مختصر الشيخ خليل: 32 / 1.

ولذلك، عُرِفَ المفتي، بأنه المخبر عن حكم شرعي في المسألة المسؤول عنها لا على وجه الإلزام، وهو بهذا التعريف، يباين القاضي من حيث إن هذا الأخير، مخبر عن الحكم على وجه الإلزام، بقوة السلطان⁽¹⁾.

وعرفها ابن حمدان قائلاً: المفتي: هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله".
وقيل: هو المخبر عن الله بحكمه، وقيل: هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه⁽²⁾.

فالمفتي كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله-، قائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم، ونائب عنه في تبليغ الأحكام⁽³⁾.

وقال ابن الصلاح: "... ولذلك قيل في الفتوى: إنها توقيع عن الله تبارك وتعالى"⁽⁴⁾.
وأول مَنْ قام بهذا المنصب الشريف، سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين

(1) انظر المحاضرة السادسة من تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي للدكتور عمر الجبدي: 95.

(2) صفة الفتوى: 4.

(3) الموافقات للإمام الشاطبي: 4 / 244.

وقال فيها أيضاً: المفتي البالغ ذروة الدرجة، هو الذي يحمل الناس على المجهود الوسط فيما يليق بالجمهور فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال، والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم، الذي جاءت به الشريعة، لأن مقصد الشارع من المكلف الحمل على المتوسط، من غير إفراط ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في المستتين خرج عن قصد الشارع، وذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين. الموافقات في أصول الشريعة بشرح عبد الله دراز: 4 / 258.

(4) أدب المفتي: 72.

عبد الله ورسوله، وأمينه على وحيه وسفيره بينه وبين عبده، فكان يفتي عن الله بوحيه المين، وكان كما قال له أحكم الحاكمين: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾⁽¹⁾ فكانت فتاويه صلى الله عليه وسلم جوامع الأحكام، ومشملة على فصل الخطاب، وهى في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم إليه ثانية الكتاب، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلا، وقد أمر الله عباده بالرد عليها، حيث يقول سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُمْ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁽²⁾⁽³⁾.

ولأهمية هذا الموضوع، فقد تناوله العلماء، فبحثوا فيه جوانب متعددة منها:

- الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى الفتوى.
- آداب المفتي.
- طوائف المفتين.
- الكتب المعتمدة في الفتوى.
- الكتب التي لا يعتمد عليها والتي لا يعتمد على ما انفردت به في المذهب المالكي.
- المصنفات في مجال الفتوى.

(1) سورة ص، الآية: 86.

(2) سورة النساء، الآية: 59.

(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين: 11 / 1.

وبالمناسبة، سوف أقدم كلمة مختصرة عن كل جانب من هذه الجوانب:

أ- من الشروط التي يجب توافرها في المفتي:

نقل الدكتور عمر الجديدي - رحمه الله - عن الحافظ بن العربي عن مالك أنه قال: لا يكون الرجل عالماً مفتياً، حتى يحكم الفرائض، والنكاح، والطلاق، والأيمان.

ولا مفهوم لهذه الأبواب، بل إن المفتي لا يجوز له أن ينتصب للفتوى، إلا إذا كانت له معرفة تامة ودراية شاملة، وإطلاع واسع على أبواب الفقه كلها⁽¹⁾.

وفي جامع ابن عبد البر القرطبي: روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم، قال: سئل مالك، قيل له: لِمَ تجوز الفتوى؟ فقال: لا تجوز الفتوى إلا لِمَن علم ما اختلف الناس فيه.

قيل له: اختلاف أهل الرأي؟ قال: لا، اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، الناسخ والنسخ من القرآن، ومن حديث الرسول عليه السلام، وكذا يفتى⁽²⁾.

وقال الحافظ بن بطة عن الإمام أحمد - رحمه الله -: لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا، حتى يكون فيه خمس خصال:

أولها: النية، ليكون على كلامه نور.

ثانيها: أن يكون له علم، وحلم، ووقار، وسكينة.

(1) محاضرات في تاريخ الشعب المالكي في الغرب الإسلامي: 97.

(2) جامع بيان العلم وفضله: 2/ 47.

ثالثها: أن يكون قويًا على ما هو فيه، وعلى معرفته.

رابعها: الكفاية، وإلا مضفته الناس.

خامسها: معرفة الناس، وإلا راج عليه المكر، والخذاع، والاحتيال⁽¹⁾.

وعلى العموم، فعلى المفتي أن يكون عالمًا لا جاهلًا، فالجاهل لا يكون مخبراً عن الله، عليه أن يكون عالماً بالأدلة التفصيلية، مع إلمام تام بالعلوم العربية، ماهرًا في علم أصول الفقه، يعرف كيف يطبق النصوص على النوازل، ويعرف تنزيل الأحكام على القضايا، مدرجًا الجزئيات تحت الكلّيات، عارفًا بأحوال الناس، وعاداتهم، وأعرافهم، عالمًا بما يجري به عملهم، مستحضرًا نصوص المذهب الذي يفتي به، مُطلِّعًا على اصطلاحات العلماء، سالكًا في فتواه سبل التبصر والأناة.

ب- من آداب المفتي :

من آداب المفتي، أن يثبت في فتواه، ولا يتسرع في الجواب. وقد كان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى، ويود كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره، فإذا رأى أنها قد تعينت عليه، بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى.

وقد روى الإمام مالك أن شيخه ربيعة الرأي (ت 136 هـ) بكى، فقيل له: ما الذي أبكاك؟ أمصية نزلت بك؟ قال: لا، ولكن أبكاني أنه استفتيت من لا علم عنده. وقال: بعض من يفتي هاهنا أحق بالسجن من السارق⁽²⁾.

(1) إعلام الموقعين لأبن القيم: 4/ 199. وانظر الفكر السامي للمحمدي الثعالبي: 2/ 428.

(2) البيان والتحصيل: 11/ 17. أضاف مبيّنًا: إنها بكى ربيعة من استفتاء من لا علم له، لأن ذلك -

ولذلك كان الإمام مالك يكره العَجَلَة في الفتيا، ويرد السائل أحيانا دون أن يجيبه. وكان يقول دائما: "جُنَّةُ العالم: لا أدري، فإذا أخطأها أصيبت مقاتله"⁽¹⁾.

وقد سُئِلَ عن مسألة فقال: لا أدري، ف قيل له: إنها مسألة سهلة، فغضب وقال: ليس في العلم خفيف، أما سمعت قول الله: ﴿إِنَّمَا سَأَلْتَنِي عَلَيْهِ قَوْلًا لَّيْلًا﴾⁽²⁾. وقال: لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلا لشيء، حتى يسأل من هو أعلم منه، وما أفيت، حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد، فأمراني، ولو نهياني لانتهيت.

وقال: مَنْ سُئِلَ عن مسألة ينبغي له أن يعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف يكون خلاصه في الآخرة ثم يجيب فيها، وقال: وما أفيت، حتى شهد لي سبعون أُنِي أهل لذلك⁽³⁾.

وفي فروق القرافي عن الإمام مالك أنه قال: "لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك"⁽⁴⁾.

"مصيبة في الدين، وهي أعظم من المصيبة في المال، فلا يصح أن يستغنى، إلا من كان من العلماء الذين كملت لهم آلات الاجتهاد

(1) الجامع في الشئب والأدب لابن أبي زيد، ص: 179.

(2) سورة المزمل، الآية: 5.

(3) انظر التمهيد لابن عبد البر: 1/ 65، والمدارك: 1/ 179.

(4) الفروق: 2/ 110. وقد تمقبه القرافي قائلا: يريد تثبت أهليته عند العلماء ويكون هو ييقن مطلقاً على ما قاله العلماء في حقه من الأهلية، لأنه قد يظهر من الإنسان أمر على ضد ما هو عليه. فإذا كان مطلقاً على ما وصفه به الناس حصل اليقين في ذلك.

ج- طوائف المفتين:

قسم أبو الوليد بن رشد في أجوبته المفتين، إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: طائفة منهم، اعتقدت صحة مذهب مالك تقليدًا بغير دليل، فأخذت نفسها بحفظ مجرد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون أن تتفقه في معانيها، فتميز الصحيح من السقيم.

القسم الثاني: طائفة اعتقدت صحة مذهبه، بما بان لها من صحة أصوله التي بناه عليها، فأخذت نفسها أيضًا بحفظ مجرد أقواله، وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، وفقحت في معانيها وعلمت الصحيح منها، والجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها، إلا أنها لم تبلغ درجة التحقيق بمعرفة قياس الفروع على الأصول.

القسم الثالث: طائفة اعتقدت صحة مذهبه، بما بان لها أيضًا من صحة أصوله، فأخذت نفسها بحفظ مجرد أقواله، وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، ثم تفقحت في معانيها، فعلمت الصحيح منها، الجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها، وبلغت درجة التحقيق بمعرفة قياس الفروع على الأصول، لكونها عالمة بأحكام القرآن، وعارفة بالسُنن الواردة في الأحكام، مميزة بين صحيحها، عالمة بأقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء، وما اتفقوا عليه، واختلفوا فيه، عالمة من علم اللسان ما يفهم به معاني الكلام، بصيرة بوجه القياس، عارفة بوضع الأدلة في مواضعها.

فأما الأولى، فلا يصح لها الفتوى بما علمته وحفظته من قول مالك، أو قول أحد من أصحابه، إذ لا علم لها عندها بصحة شيء من ذلك.

وأما الثانية: فيصح لها إذا استفتيت أن تغني بها علمته من قول مالك أو قول غيره من أصحابه⁽¹⁾، إذا كانت قد بانت لها صحته، كما يجوز لها في خاصتها الأخذ بقوله.

وأما الثالثة: فهي تصح لها الفتوى عمومًا⁽²⁾.

وعلى هذا التقسيم سار القرافي في الفروق⁽³⁾.

وحول موضوع الفتوى استفتي الإمام ابن رشد حول مَنْ لم يجد إماماً يستفتيه، فينظر في الدواوين المشهورة، هل يعمل بها فيها؟

ورد السؤال في المعيار للإمام الونشريسي⁽⁴⁾ وفي نوازل، جاء فيها:

وسُئِلَ ابن رشد عَنْ عدم إمام يستفتيه، فينظر في الدواوين المشهورة، هل يعمل بها فيها؟ وهل يلزم العالم أن يقلد عالماً في نازلة نزلت به؟ وإذا سُئِلَ العامي مفتياً، وشم من هو أعلم منه هل يجوز بذلك أم لا؟ وكيف إن كانا متساويين، فأفتى

(1) وقد حذر العلماء من: (الكنكلك)، والمكذلك: هو الذي يكتب تحت فتوى غيره: ما أنسى به الفتوى أعلاه صحيح، وعليه يوافق عبد ربه فلان. وذلك لا يجوز تقليدًا حتى ينظر في الفتوى، ويتحقق صوابها، ويعلم مزعها وأصلها، وإلا كان من الفتوى بغير علم. قال الناظم: يمدون للإفتاء بأعاً صغيرةً وأكثرهم عند الفتاوى يُكنكلك

انظر الفكر السامي: 430/2.

(2) انظر فتاوى ابن رشد: 30/1، تحقيق الدكتور الحبيب التيجاني. طبعة دار الغرب الإسلامي.

(3) انظره في: 107/2، وفي الفكر السامي: 452-426 في باب: المفتي هل يلزم أن يكون مجتهداً.

(4) المعيار: 359/12 كتاب الجامع.

أحدهما بما يريد، وأفتى الآخر بما لا يريد ؟

فأجاب : إذا عدم الإنسان مَنْ يفتيه فليرجع لما في الكتب للضرورة، والعمل بما في الكتب لَمَْنْ لا يدري لا ينجو من الخطأ فيه، لوجوه : منها أن النازلة لا تحيى له مثل نص الكتاب إلا نادراً، وأكثر ما يبيى شبهه لها، وتلك الشبهة تغلط الناس، فيكتب عليها شيء بغير المعنى، ويخرجها عن سبيلها، فَمَنْ لا علم عنده، أو لا علم بالأصول التي قال فيها القوم يخرج عن الأصل، ويقع في الخطأ وهو لا يعلم.

وأما قوله : هل يلزم العالم أن يقلد عالماً، إن كان ينسب إلى العلم، ولم يكشف عن الوجوه التي تجوز له بعد علمها، وكان الذي يريد أن يقلد مثله فالجميع على ما ذكرت لك على الوقف إن كان من أهل النظر مُمْنَّ تجوز له الفتيا، فلا يلزم أن يقلد الآخر وفرض كل واحد مما يتبين له صحته، فلا يجوز له أن يرجع إلى قول صاحبه. واختلف إذا نزلت نازلة، ولم يتبين له فيها وجه، وضاق الوقت وخاف دخول حنث أو شبه ذلك، هل يجوز له تقليده أم لا ؟ وتقليده عندي حينئذ واسع.

وإذا كان بالبلد إمامان، كل واحد يجوز له أن يفتي، جاز للعامي أن يقلد أيهما أحب : أعلمهما أو الآخر، إلا أنه يستحب تقديم الأعلم، ولم يحرم إذ لو حرم لم يميز أن يستفتي عالم وفي البلد أعلم منه .

وفي موضع آخر، سُئِلَ أَيْضاً عَمَّنْ يشتغل بطرف من العلم إذا وجد في كتب الفقه خلافاً في مسألة بين العلماء والأصحاب، هل يجوز له أن يعمل على قول مَنْ أراد منهم ؟

أو يجب عليه استفتاء عالم البلد؟ وهل لمن كان بهذا الوصف إذا سأله عامي عن فرع يعرف النقل فيه، هل يجوز له أن يجبره؟ وهل للعامي أن يعتمد على قوله أم لا؟

فأجاب: إذا كان ذلك الكتاب مشهوراً بين الناس معروفاً لبعض أرباب المذاهب جاز أن يعتمد على ما يذكر فيه إذا لم يكن محتملاً للتعليق على شرط وقيد آخر ينفرد بمعرفة المفتي لم يميز له الاعتماد عليه، والأولى الاحتياط بالخروج من الخلاف بالتزام الأشد الأقوى الأحوط، فإن من عز عليه دينه تورع، ومن هان عليه دينه تبرع. وكذلك الحكم في إجابة العامي إذا سأل من وقف على ما في الكتب. ومن الورع أن يختار المفتي الأعلم الأورع، ولا يسأل عن دينه إلا من يثق بسعة علمه وتورعه من التهجم على الفتيا⁽¹⁾.

د- الكتب المعتمدة في المذهب :

لقد أفتى العلماء بجواز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية، وقد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها، وبعد التدليس، ومن اعتقد أن الناس اتفقوا على الخطأ فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على تلك الكتب لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بالطب والنحو واللغة والعربية، وقد رجع الشارع إلى أقوال الأطباء في صور، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا من قوم كفار، لكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها، كما يعتمد في اللغة على أشعار العرب في الجاهلية وهم كفار

(1) نوازل ابن رشد: 3/ 1621-1622.

لبعد التدليس⁽¹⁾.

ومع مرور الوقت، تضاءلت العناية بالكتب الموثوق بها، ووصل الأمر إلى الحد الذي أخبر عنه المقرئ، بقوله : ولقد استباح الناس النقل من المختصرات الغربية أربابها، ونسبوا ظواهر ما فيها لأمهاتها، وقد نبّه عبد الحق في تعقيب التهذيب، على ما يمنع من ذلك لو كان مَنْ يسمع، وذيلت كتابه بمثل عدد مسائله أجمع. ثم تركوا الرواية فكثرت التصحيف، وانقطعت سلسلة الاتصال، فصارت الفتاوى تنقل من كتب لا يدري ما زيد فيها مما نقص منها، لعدم تصحيحها، وقلة الكشف عنها. ولقد كان أهل المائة السادسة، وصدر السابعة، لا يسوغون الفتوى من تبصرة أبي الحسن اللخمي، لكونه لم يُصحح على مؤلفه ولم يؤخذ عنه. وأكثر ما يعتمد اليوم، ما كان من هذا النمط. ثم انضاف إلى ذلك، عدم اعتبار بالناقلين، فصار يؤخذ من كتب المسخوطين، كما يؤخذ من كتب المرضيين، بل لا تكاد تجد مَنْ يفرق بين الفريقين، ولم يكن هذا فيمن قبلنا، فلقد تركوا كتب البرادعي على نُبلها، ولم يستعمل منها على كره من كثير منهم غير التهذيب، وهو المدونة اليوم لشهرة مسائله، وموافقته في أكثر ما خالف فيه ظاهر المدونة لأبي محمد. ثم كَلَّ أهل هذه المائة عن حال من قبلهم من حفظ المختصرات وشق الشروح والأصول الكبار، فاقصروا على حفظ ما قلَّ لفظه ونزر خطه، وأفتوا أعيانهم في حل لغوزه وفهم رموزه، ولم يصلوا إلى ردِّ ما فيه إلى أصوله بالتصحيح، فضلا عن معرفة الضعيف والصحيح، بل هو حل مقفل، وفهم أمر

(1) نور البصر : ملزمة 20 صفحة 5.

بجمل، ومطالعة تقييدات زعموا أنها تستهض النفوس، فبينما نحن نستكثر العدول عن كتب الأئمة إلى كتب الشيوخ أتاحت لنا تقييدات الجهلة بل مُسوِّدات المسوخ، فإننا لله وإنا إليه راجعون⁽¹⁾.

ولهذا كان الشاطبي لا يأخذ الفقه إلا من كتب الأقدمين، ولا يرى لأحد أن ينظر في هذه الكتب المتأخرة، ويعتبر التساهل في النقل عن كل كتاب جاء مما لا يحتمله دين الله⁽²⁾.

ولقد حذر العلماء من الفتوى بكل ما يوجد في أي كتاب، أو الاكتفاء بمجرد موافقة قول أو وجه في المسألة. فإذا حرم ذلك مع صحة نسبة القول إلى قائله، فكيف بـتَنُّ يكتفي بكل ما يجده في ورقة غير منسوب، أو منسوب لـن لا يعرفه، أو لـن لا يعرف صحة نسبته إليه⁽³⁾.

وعلى هذا، قرر الإمام القرافي، حرمة الفتوى من الكتب التي لم تشتهر بعزو ما فيها إلى الكتب المشهورة، أو يعلم أن مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة وهو موثوق بمدايته، كما قال أيضًا، بحرمة الفتوى من حواشي الكتب، لعدم صحتها والوثوق بها. قال: "تحرم الفتوى من الكتب غير المشهورة حتى يعلم صحة ما فيها وبه، وتتضافر عليها الخواطر، وكذا الكتب الحديثة التصنيف، إن لم يُعزَّ ما فيها إلى

(1) المعيار المغرب: 2 / 480.

(2) نيل الابتهاج: 50.

(3) نور البصر: ملزمة 10 ص 6.

الكتب المشهورة، أو يعلم أن مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة، وهو موثوق، وكذا حواشي الكتب لعدم صحتها والوثوق بها. انتهى⁽¹⁾. وقد بين ابن هارون، أن مراد القرافي من ذلك، إذا كانت الحواشي غريبة النقل، وأما إذا كان ما فيها موجوداً في الأمهات، أو منسوبة إلى محله، وهي بخط من يوثق به، فلا فرق بينها وبين سائر التصانيف، ولم يزل العلماء وأئمة المذهب، ينقلون ما على حواشي كتب الأئمة الموثوق بعلمهم، المعروفة بخطوطهم، وذلك موجود في كلام القاضي عياض وأبي الأصبح بن سهل وغيرهما، إذا وجدوا حاشية يعرفون كاتبها نقلوها.

وفي نوازل عبد الرحمن الفاسي، أن أئمة المذهب : كالفاسي- واللخمي وابن رشد، أفتوا بأنه لا تجوز الفتوى من الكتب المشهورة لمن لم يقرأها على الشيخ، فضلاً عن الغريبة⁽²⁾.

كما نقل الشيخ زروق، فتوى بعض الشيخوخ، بتأديب من أفتى من التقايد، والظاهر حمل ذلك على التقايد المخالفة للنصوص، أو القواعد، فإنه لا يعول عليها، وكذلك إن جهل حالها، فإنها لا تعد نقلاً، أما التقايد المنقولة من الشرح المنصوص، فيجوز الإفتاء منها قطعاً⁽³⁾.

فالمطلوب في الكتب التي يعتمد عليها في الفتاوى والأحكام، أن يثبت عند

(1) انظر مقدمة تذييل المعيار : 7 / 3 .

(2) العذب السليل .

(3) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : 20 / 1 .

العامل بها والمفتي والحاكم، أمران :

أولها : صحة نسبتها إلى مؤلفها.

ثانيها : صحتها في نفسها.

ويضيف الإمام الوثريسي قائلا : " قال المتطي : اختلف هل تجوز الفتيا بما في الكتب المشهورة المدونة المسموعة الصحيحة. فقال يحيى بن عمر : قلت لمحمد بن عبد الحكم : رأيت مَنْ كان يروي كتبك هذه وكتب ابن القاسم وأشهب، هل يجوز له أن يفتي ؟ قال : لا والله إلا، أن يكون عالما باختلاف أهل العلم بحسن التمييز. انتهى. قلت : فَمَنْ لم يميز إلا أنه حافظ بأقاويل الناس هل يفتي ؟ قال : أما ما أجمعوا عليه فنعم، وأما ما فيه اختلاف وليس من أهل التمييز فلا. قال : ورأيت في بعض أجوبة أبي محمد بن أبي زيد أنه أجاز الفتيا بما في الكتب الصحيحة المشهورة كالمدونة وغيرها من كتب المالكية المشهورة. وفيه قال سحنون : مَنْ اشترى كتب العلم، أو ورثها، ثم أفتى بها، ولم يعرض على الفقهاء، أدب أدباً شديداً. وذكر ابن العاصي حديثاً مرفوعاً: " لا يفتي أمتي المصفون ولا يقرئهم المصحفون"، كذا قال غيره : ينهى عن ذلك أشد النهي، فإن لم ينته عوقب بالوسط. وقد قال ربيعة لبعض مَنْ يفتي : ما هذا أحق بالسجن من السراق ؟ قال مالك : لا يفتي العالم حتى يراه الناس أهلاً للفتيا. قال سحنون : يريد العلماء. قال ابن هرمز : ويرى هو نفسه أهلاً لذلك⁽¹⁾.

(1) المعيار : 12 / 361 نوازل الجامع.

هـ- الكتب التي لا يعتمد عليها ، والتي لا يعتمد على ما انفردت به

ذهب أغلب العلماء أنه لا يجوز العمل ، ولا الفتوى بها في الكتب الغريبة التي جهل حال مؤلفها ، أو المعروفة بنقل الأقوال الضعيفة . ولذلك لزم الاحتياط من الفتوى بكل ما يوجد في الكتب إذا لم يكن معتمداً . ولذلك حذر اهلائي من الذين يكتفون بما يجدونه في ورقة غير منسوبة ، أو منسوباً لمن لا يعرف صحة نسبته إليه ، كحال طائفة من الطلبة ، يعتمدون على تقايد مشتملة على أحاديث وأثار من السلف ، وعلى نسبة ما فيها لكتاب معزولابن أبي زيد وغيره ، وهم لا يعرفون من قيّد تلك التقايد ، ولا صحة شيء مما فيها⁽¹⁾.

ولقد بيّن الفقيه الشنقيطي في الطليحة أن الكتب على نوعين ، نوع لا يعتمد عليه بإطلاق ، ونوع لا يعتمد على ما انفردت به من نقل .

ولعل من أهم الكتب التي لا يمكن الاعتماد عليها لعدم صحة نسبتها لمن نسبت إليهم :

- كتاب الأجوبة المنسوبة لابن سحنون ، وقد حذر الشيوخ من الاعتماد عليها .

- وكتاب التفريب والتبيين المنسوب لابن أبي زيد .

- وأجوبة القرويين .

- وأحكام ابن الزيات .

(1) نور البهر : ملزمة 10 ، صفحة 6 .

- وكتاب الدلائل والأضداد المنسوب لأبي عمران الفاسي.

وجميع هذه الكتب وغيرها باطل وبهتان، قال الإمام القوري: وقد رأيت جميع تلك التأليف ولا يشبه ما فيها قولاً صحيحاً. وفيها وجد من شرح المختصر - للزقاق وحذر الأشياخ من الفتوى من أحكام ابن الزيات، والدلائل والأضداد المنسوب لأبي عمران الفاسي، ومختصر التبيين المنسوب لابن أبي زيد؛ لأنها أباطيل وفتاوى الشيطان وهي موضوعة غير صحيحة النسبة⁽¹⁾.

أما الكتب التي لا يعتمد على ما انفردت به فكثيرة منها:

شرح العلامة المكنى بأبي الإرشاد نور الدين الشيخ علي الأجهوري على المختصر، كما ذكر ذلك تلميذه العلامة أبو سالم عبد الله العياشي في تأليفه: "القول المحكم في عقود الأصم الأبكم" وأشار إلى ذلك في رحلته.

قال الهلالي: ومن مارس الشرح المذكور، وقف على صحة ما قاله تلميذه، والمراد شرحه الوسط، وأما الصغير، فقد ذكره الشيخ أبو سالم: وسألت عنه بمصر فما وجدت من سمع به، وأما الكبير، فذكر لي أنه لم يزل في مبيضته لم يخرج، وقد نقل منه تلميذه الزرقاني في بعض المواضع من شرحه على المختصر، وما قيل فيه، يقال في شرح تلامذته، وأتباعه من المشاركة، كالشيخ عبد الباقي، والشيخ إبراهيم الشربخيتي، والشيخ محمد الخرسى، لأنهم يقلدونه غالباً. هذا مع أن الشيخ علياً - رحمه الله - حرر كثيراً من المسائل أتم تحرير، وقررها أوضح تقرير، وحصل كثيراً من النقول أحسن تحصيل،

(1) الاختلاف الفقهي: 228. وانظر كتاب تذييل المعيار: 7/3 - 8 بعض الكتب التي تميزت منها الفتوى.

وفصل مجملات آيين تفصيل ... فشرحه كثير الفوائد لمن يميز حصباءه من درره، ولا يطويه على غره، وقد سُئِلت بالجامع الأزهرى من القاهرة عن شرح تلميذه الشيخ عبد الباقي الزرقانى، فقيل لى: ما رأيك فيه ؟ فقلت لهم : لا ينبغي للطالب أن يترك مطالعته لكثرة فوائده، ولا أن يقلده فى كل ما يقول، أو ينقل لكثرة الغلط فى مقاصده.

ولهذا وضع الشيخ محمد البناني حاشيته التى سماها : "الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقانى". ومما جاء فى مقدمتها : لما كان شرح الشيخ الأكمل والسرى الأجمل ... سيدي عبد الباقي بن يوسف الزرقانى على مختصر الشيخ الجليل أبى الموده خليل شرحاً كفيلاً بعقل الشوارد، محفوفاً بفرائد الفوائد، تطرب له السامع، وينشط لحسن عبارته القارئ والسامع، اتخذته خلاً مواسياً وطباً آسياً ... بيد أنه كثيراً ما ينزل النقل فى غير محله، ويلحق الفرع بغير أصله. وأعوذ بالله أن أقول ذلك من جهله، مع أنى أعترف له فى العلم بالغاية التى لا يدركها مطاول⁽¹⁾.

وقد أورد الشنقيطى فى أرجوزته كتباً أخرى : كأجوبة ابن ناصر الدرعى، وأجوبة الوزانى، وجواهر الدرر للتتاني. وغيرها كثير مما يلى فيها بعد.

وقد نظم هذه المباحث فى أرجوزته المسماة بـ : الطليحة.

وهى فى أصلها عبارة عن مخطوطة تشتمل على 307 بيتاً نشرها فى هذا العمل تعميماً للفائدة. وقد اشتملت على مقدمة وتسعة فصول، وهى :

1. مقدمة فى تحريم التساهل فى الفتوى.

(1) حاشية البناني على شرح الزرقانى : 2 / 1. وانظر : الاختلاف الفقهي : 230 - 231.

2. فصل في المعتمد من الأقوال والكتب في الفتوى.
 3. فصل في الكتب التي لا يعتمد ما انفردت بتقله.
 4. فصل في الكتب والأقوال الشيطانية والليطانية.
 5. فصل في التحذير من البحث والفهم وأنها غير نص.
 6. فصل في شروط العمل بما جرى به العمل.
 7. فصل في الترجيح بالعرف.
 8. فصل في الترجيح بالمفاسد والمصالح.
 9. فصل في طبقات المفتين الثلاث.
- خاتمة في أقل صفات المفتي في هذه الأزمنة.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد

قال الشيخ الإمام القدوة المهام ذوالحقائق والتحقيق

أبو عبيد الله سيدي محمد بن أبي القاسم الغلاني النابغة الشثيطي رحمه الله

يقول بادياً بحمد الله	من بعد الابتداء بسم الله
محمد نابغة الإغلال	وقاهم الله من الإغلال
مصلية عن صراط مستقيم	ومن هدى إلى الصراط المستقيم
مشتكياً ضعفي إلى التين	معتصماً بحبله المتين
نسأله الترجيح للأقوال	بالعمل الجاري على المنوال
وإذنت براءة استهلال	بعقد ما نشره الملال
وهو سبق حائز تفضيل	مستوجب ثنائي الجميل
ضمته المية مع بنيتها	ولم أكن في مزيج بل تيتها
وإنما رغبت في النظام	لأنه أحظى لدى المرام
وهو الذي تُصغى له العقول	والسيف من حصه مسلول
هذا وكما كان جل الناس	لما به الفتوى غدا كالتاسي
بخلط الصحيح بالسقيم	وخلط المتج بالعقيم
من جهله أصبح في حجاب	لم يدرك بين القوس والحجاب
جلبت في ذا النظم بعض المعتمد	وفيه ذكر بعض ما لا يعتمد
من قول أو طرة أو كتاب	لقاصد الفتوى بلا عتاب

[1] وكلُّ ما أطبقت عزوه	انحصر من سائر الكلام في نور البصر ⁽¹⁾
وربما سقيت من نظامي	أو من نظام الغير كل ضام
فالاستعانة من الله البديع	أطلبها ثم من الله البديع
سلكت فيه مسلك الجمهور	من نصرة الراجح كالمشهور
يعرف قدره من ألقى السمع	وهو شهيد طاعة وسمعا
فكل ما فيه صحيح منجل	في الخبر المثبت والأمر الجلي
أحييت فيه ذكر كل دارس	أرجو به الدعاء في المدارس
لكل من قد رامه كن بائله	نصحا ومن يمنعه فلتصر عاذله
أبياتها لأهلها تيجان	كأنها الياقوت والمرجان
دانية عليهم ظلالها	مملوءة من عمل قلالها
وذالت قطوفها تذيلا	وربما أخضتها قليلا
فقلت والله تعالى المستعلن	ومن بغيره استعان لأيعان

(1) مؤلفه أحمد بن عبد العزيز الغلالي، مطبع طبعة حجرية.

مُقدِّمةٌ في تحريمِ التَّساهُلِ بالفتوى

ولم يجوز تساهل في الفتوى	بل يحرم الفتوى بغير الأقوى ⁽¹⁾
وكل عالم بذلك عُرِفَا	عن الفتاوى والقضاء صُرِفَا
إذ كل من لم يعتبر ترجيحاً	فَعِلُّهُ وَدِيْنُهُ أَجِيحاً
وكل من يكفيه أن يوافقا	قولاً ضعيفاً لم يجد موافقا
لخرقه إجماع هاذي الأمة	بالحكم للمرجوح للأئمة
والحكم بالضعيف غير هاذي	ما لم يكن من أهل الاجتهاد
أما المقلد فمحمورٌ عليه	وعند ترك راجح رد إليه

(1) ولا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، ومن عرف بذلك لم يجوز أن يستغنى. قال في مراقيي السمود:

وليس في فتواه مفت يتبع إن لم يصف للدين والعلم الورع

من لم يكن بالعلم والعدل أشهر أو حصل القطع فلا استغنا انحظر

وقساهل قد يكون بالاحتياط - كما أشرنا - ويسرع في الفتوى أو الحكم قبل استيفاء حقيقتها من النظر والفكر. وقد يكون تساهله بأن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحظورة أو المكروهة وتنسك بالشبه طلياً للترخص على من يروم نفعه والتغليب على من يروم ضرره ومن فعل ذلك فقد هان عليه دين الله.

أما إذا صلح قصد المفتي فاحتسب في طلبه حيلة لا شبهة فيها، ولا نجر إلى مفسدة لبخلص المستفتي من ورطة بين أو غيرها فذلك حسن. وقد قال الفراءى: إذا كان في المسألة قولان أحدهما فيه تخفيف والآخر فيه تشديد فلا ينبغي أن يغني العامة التشديد والخاصة بالتخفيف فإنه قريب من الفساد والخبانة في دين الله وطيل على فراغ القلب من تعظيم الله وتقواه والحاكم كالمفتي. انظر العذب السليل: 67.

في العمليات فهي فاس
 ينقض لا يتم للنفس
 قد قال في أصوله تفهيم
 الله سالما فغير مطلق
 المقري قوله كالجنة
 مع رفقة مأمونة ليسلما
 فنورها للمهتدي استضاء
 سار ضلالا أو هلاكا يغشى
 في الدين والدنيا إلى الوفات

لذا قال ذو النظام الفاسي
 حكم قضاء الوقت بالشذوذ
 والعلوي نجل إبراهيم
 وقول من قلد عالما لقى
 [2] وقال في إضاءة الدجنة
 والحزم أن يسير من لا يعلمها
 ويسلك المحجة البيضاء
 وفي بنيات الطريق يخشى
 أمنا الله من الآفات

فَصْلٌ فِي الْمُعْتَمَدِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْكَتُبِ فِي الْفَتَوَى⁽¹⁾

بيان ما اعتمد من أقوال	وكتب وسائر الأحوال
فما به الفتوى تجوز والمنق	عليه فالراجح سُوقُهُ نَفَق
فبعده المشهور والمساوي	إِنْ عُدِمَ التَّرْجِيحُ فِي التَّسَاوِي
ورجَّحُوا ما شَهَرَ المغاربة	والشمس بالعراق ليست غاربة
وما لذي قصور أو تعلم	في حالة الترجيح من تكلم

(1) أشار المؤلف إلى مجموعة من الكتب التي يمكن الاعتماد عليها منها : الطرر لأبي إبراهيم الأعرج عل التهذيب، والطرر لابن عات على الوثائق المجموعة، والطرر لأبي الحسن الطنسي على التهذيب، ومن الكتب التي أشار المؤلف إليها للشيوخ الأربعة الذين سبهم ومنها : أحكام ابن سهل، والتمطية ومختصراتها وتبصرة ابن فرحون، وشروح ابن الحاجب، وديوان ابن عرق، وشرح الفلثاني للرسالة، وما وجد من شرح ابن مرزوق على المختصر، وشرح تلميذه ابن قاندة الزواوي، وشرح الخطاب على المختصر، وشرح سالم. ولكن ما سلم من خلل في بعض المواضع عند اختصاره كلام الخطاب، وشرح المراق الصغير والكبير سوى أنه وقع له في مواضع قليلة خلل عند نقله بالمعنى، وشرح الشيخ حلولر الصغير والكبير، وشروح يرام في الغالب والصغير أكثر تحقُّقاً من الوسط قاله الخطاب.

ومن الحواشي المعتمدة : حاشية ابن غازي، والشيخ أحمد بابا، والشيخ مصطفى، والطخيني، وحاشية البتاني، والتاودي، والرهوني. ومن كتب النوازل المعتمدة : الدر الثبير لابن هلال على أجوبة أبي الحسن الصغير، ونوازل ابن هلال، والدرر المكتونة في نوازل مازونة، والمعار، وهو أجمع ما رأينا من كتب النوازل لكن فيه بعض فتاوى ضعيفة، ومنها : نوازل المحقق سيدي عيسى السجستاني، لكن فيه فتاوى مجملة تحتاج إلى تفصيل.

وأما الأجوبة الناصرية : فلم يعجب الشيخ جمعها حين بلغه أن أحد طلبته جمعها لأنه خاطب بها العوام على قدر عقولهم، وعلى حسب أحوالهم فلم يرد أن تكون كتاباً تؤخذ منه المسائل.

واعتمدوا التهذيب للبرادعي
واعتمدوا ما نقل القلشاني
واعتمدوا تبصرة الفرحوني
واعتمدوا تبصرة اللخمي
لاكنه مزق باختياره
واعتمدوا الجامع لابن يونس
واعتمدوا ما ألف ابن رشد
واعتمدوا بهرام لكن في الوسط
واعتمدوا حاشية الخطاب
وشرح سالم ولكن ما سلم
واعتمدوا المواق في شرحه
وفي المدونة بالبرادعي
على الرسالة بهذا الشأن
وركبوا في فلكها المشحون
ولم تكن لعالم أمي
مذهب مالك لدى امتياره
وكان يدعى مصحفاً لكن نسي
والمازري مرشداً للرشد
أقسط في (تحقيقه)⁽¹⁾ وما قسط
ومنه جاءت زبدة الأوطاب
من تحلل عند اختصاره الكلام
في النقل بالمعنى فكم قد ذهلا

[3] واعتمدوا حلوله في كبره
واعتمدوا مختصر ابن عرفة
بشرحه للشيخ ما أن عمقه
واعتمدوا المتيطي والزواوي
وفي صغير فاح من غيره
كذا ابن مرزوق وعن من عرفه
لاكنه سر ولع عمه
مع ابن سهل عند كل راوي

(1) في كتاب العذب السليل: كلامه.

واعتمدوا حاشية ابن غازي	وسيدي أحمد باب البازي
واعتمدوا حاشية الطخيسي	وهو بالتصغير كالفريخي
واعتمدوا حاشية لمصطفى	على الثاني كسراج ما طفى
واعتمدوا الطرر ⁽¹⁾ لابن الأعرج	وطرر الطنجي غير بهرج
واعتمدوا نوازل الهلالي	ودره النشير كلالتي
كذلك ما يعزى إلى مازونة	وهو المسمى الدرر المكنونة

(1) الطرر: مصطلح مشهور عند المالكية. جمع طرة يضم الطاء : طرف كل شيء وحرفه. يطلقها المالكية على التعليقات والتهميشات التي اعتاد الفقهاء تدوينها على هوامش الكتب من كافة جوانبه أثناء التدريس والإقراء. يبدأ هذا النوع من التأليف الفقهي بالتعليقات التي قد تحتوي استدراكات أو توضيحات، أو تفسيحات فقهية، ثم تجمع في مؤلفات مستقلة تنسب إلى أصحابها، ومن أشهر هذا النوع من التأليف: طرر ابن عات (ت 609 هـ) وهي طرر على الوثائق المجموعة لابن قنوح (ت 460 هـ)، ومنها طرر أبي إبراهيم الأعرج على التهذيب، والطرر لأبي الحسن الطنجي على التهذيب. انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، صفحة: 238-239.

فصل في الكتب التي لا يعتمد ما انفردت بنقله⁽¹⁾

بيان من كتب لا يعتمد	ما انفردت بنقله طول الأمد
من ذلك الأجهوري مع أتباعه	مع اطلاعه وطول باعه
إذ خلطوا الخطباء بالدرر الثمين	ولم يميز بين غث من سمين
وما يقال فيه قل بالباقي	كالشبرخيتي وعبد الباقي
والحرشي بالكسر بكل قوله	والشرقي رافع للدولة
لأنهم قد قلدوا ما قاله	شيوخهم ونقلوا نقاله
فكل ما بنقله قد انفرد	أولاء لم يقبله غيرهم فرد
عليهم بالقول والبيان	كالتودي والهلالي والبنان
لاكن عبي من كثرة الفوائد	وكثرة الخلط في المقاصد
لا ينبغي تقليده في كل ما	قال ولا إهماله للعلماء

(1) من الكتب التي لا يعتمد ما انفردت به : شرح العلامة الشهير الشيخ علي الأجهوري على المختصر - أي الوسط. وأما الصغير لم يوجد والكبير لم يخرج من مبيضته. وقد نقل منه تلميذه الزرقاني في بعض مواضع من شرحه. وما قيل فيه يقال في شرح تلامذته وأتباعه كالشيخ عبد الباقي والشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ محمد الحرشي لتقليدهم له غالباً مع أن الشيخ علياً رحمه الله حرر كثيراً من المسائل أتم تحرير وفروها أوضح تقرير وحصل كثيراً من النقول أحسن تحصيل وفصل بمجلات أبين تفصيل. فشرحه كثير الفوائد لمن يميز حصاءه من دره، ولا يطويه على غيره.

ومنها: شرح الثاني الصغير، فقبل به مات قبل تحريره، وقد بالغ في الإنكار عليه ابن عاشر. وبالجملة لا بد للمفتي من بصيرة يميز بها الغث من السمين، والحصاء من الدرر الثمين. انظر العذب السليل: 66-67.

أفتى بهذا الهلالي أهل القاهرة
ولا يتم نظر الزرقاني
[4] وجمعهم أجوبة ابن ناصر
إذا ما أراد كونها كالأم
لأنه أجاب كل سائل
فطوراً أطلق وطوراً إجمالاً
وهكذا نوازل السورزازي
فربما عن راجع قد مالا
وضَعُّوا في الحكم والإفتاء
وأنكر ابن عاشر والونكري
قال السجلهاسي مما يتحل
وتحرم الفتوى لأجل الريبة
وضَعُّوا من طرر ابن عات
وحذّر الشيوخ من إجماع
وحذروا أيضا من اتفاق
لكن أقل ذلك الجمهور
وحذروا من الخلافات
وكل ما قُيد مما يُستمد
وهو المسمى عندهم بالطرة

بالجامع الأزهر في قسوى ظلمة
إلا مع التودى أو البناني
لم يكن الشيخ لها ناصر
خَوْفَ اغترار قاصر أو أم
بحسب السائل لا المسائل
من ثم ترك الجمع كان أجلا
لم تحل من قول بلا اغترازي
في الحكم أو أجمله إجمالاً
جواهر الدرر للتاتني
ومصطفى والخريشي مامنه دُري
كأدت مطالعته ألا تحل
من كتب لم تشتهر غريبة
ما انفردت بنقله فعات
عن ابن عبد البر في السماع
عن ابن رشد عالم الآفاق
كما أقل ذا هو المشهور
أي ما عن الباجي منها يأتي
في زمن الإقراء غير معتمد
قالوا ولا يفتي بها ابن الحرة

عليه وحده مخافة الفند
على الرسالة أمير الأمرا
ما لم يكن نال المقام البابا
بخط موثوق به مكتوبة
من نصر أو قاعدة فهات
في سائر المصنفات وعُقل

لأنه يهدي وليس يستند
كطرة الجزولي وابن عمرا
بل أوجبوا تأديب من أفتى بها
وهي إلى محلها منسوبة
ولم تخالف ما في الأمهات
لا فرق بينها وبين ما نُقل

مثن الشفا ووزنة رؤاض/
فلم تكن من الكلام الحال
يُفتي الوري بطرة ابن القاضي
فكان في غاية الانحطاط
رضي بيت جاء من قريض
ترضى من اللحم بعظم الرقة
قلنا فما على السكوت معتبة
للنفس لا تطلب به مقاما

[5] ومنه ما أدخله عياض
وحيث لم تكن بهذا الحال
قُلْتُ وَرُبَّ جاهل التقاضي
وطرة ابن رار والخطاطسي
عن رتبة التصحيح والتمريض
أم المجلس لعجوز شهرته
فإن يقل مالي سوى ذي المرتبة
فما به غيرك عنك قاما

فصل في الكتب والأقوال الشيطانية⁽¹⁾

وما من الأقوال لِلْإِطْآنِ	هذا بيان كُتِبَ الشيطان
للعلماء نسبةً مكذوبة	قد حذروا من كُتِبَ منسوبة
لابن أبي زيد له تبين	من ذلك التقريب والتبيين
لأبي عمران بلا دلائل	كذلك ذو القصول والدلائل
فعدوها له من الجنون	ومنه الأجوبة للسحنون
أجوبة وهي لزور أنسب	والقرويون إليهم تنسب
يعزى على نهج الضلال يأتي	وما من الأحكام للزياتي
وما لها من الشرع من سلطان	فكلها فتوى من الشيطان
ليست تطلق من أضعف القائل	وقول بعض الأغيا أم الخيال
لُسنة الرسول والقراءان	إذ ذاك تخصيص من الشيطان
فخل قائله صما بكما	لكونه رأيا وليس حكما

(1) قال السلطان عبد الحفيظ : وليحذر المفتي كل الحذر من الفتوى بكل ما يجده في كتاب من غير تمييز ما يكسبه عظيم الثواب وما يلحقه أليم العقاب.

وقد حذر العلماء من الأجوبة المنسوبة لابن سحنون، وكذلك : "التقريب والتبيين"، الموضوع لابن أبي زيد وكذلك : "أجوبة القرويين"، وكذلك : "أحكام ابن هزيمات" بالزراء والبناء والبناء، وكذلك : "الدلائل والأضداد"، فجميع ذلك باطل وهتان.

وأما الجزولي وابن عمر ومن في معناهما، فليس ما نسب لهم تأليف، وإنما هو تقييد يهدى ولا يعتمد عليه. انظر الصفحة : 66.

أفتى بذلك شيخنا ابن العاقل
وقولهم إن طلاق الغضب
إن قاله بعض من الخنابلة
[6] وقد رماه العلماء كابن حجر
لذلك القول به لم يقبل
فإنما الإغلاق عند مالك
وقولهم لا بد من تراضي
وقد يجر ظاهر الكتاب
فهل لها الرضى بما لا يرضا
من ذا الذي يسقط حق الباري
ونص ما جاء بعده البروق
والحق في الطلاق والله علا
وليس للمرأة حق في الطلاق
ومن يقل لا تلزمه اليمين
قلت ورد ذلك القول أنني
وقولهم ثلاثة قد يجهل
وهي نكاح وذكاة حج
بأنه قويلة ضعيفة
لذلك القول بها قد انتفد

وهو ظاهر لغير باقل
ليس بلازم لضعفه أغضب
لملم يجد في ييدر سنابله
على البخاري بنبل وحجر /

في المالكي والشافعي والحنبلي
الإكراه لا الغضب فواللهالك
الأزواج في الطلاق غير راض
للكفر والبعد والعتاب
به سوى أهل القول المرضي
والله يأمر بالاعتبار
للوشرسي والفروق
فما لمن طلق وإن قد علقه
لجعله ييد من يرفع ساق
عني كقطع رجم يمين
في النظم والنشر الصحيح ثبنا
فيمن الضعيف قول مهمل
ومن يقله العلماء حج
زيغها المعيار في صحيفة
في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

فصل في التحذير من البحث والفهم وأنهما غير نص

بيان أن البحث غير نص
فهو كقول العالم المفتش
ألفاظه كثيرة لا تنحصر
لفظ الطهور انظرنا هل ينبغي
إهابه بصيغة النصوص

وماله في سيرة من نص
لم أر هذا النص عند فتش
أشهرها الذي ... منحصر -
يؤخذ منه ويحيى فاصبح
كي تعرف البحث من النصوص

فالبحث كالفضول أو كالقرص

والنص متبوع إذا ما اختلفا
ليس بنص لمروض الروم
ليس بقول عند من قد دونه
الألفاظ للتفسير والشور
يُدعى بقول شارح فلتنبه
مشرّوحهم وما من للنص أراد
قد شرحوا على مراد العليا
كأن صحيح التصديق كلام
أذلة الشرع التي لها ارتضا
بالذكر والسنة والقواعد
مطلقا أو مقيدا من قد شرط

[7] فإن يكن موافقا للنص

من بعد رأي العين يعطى التلفاً
وكل ما فهمه ذو الفهم
فالخلف بين شارحي المدونة
فمبحث الشروح عن تصوير
وما به إلى تصور وصل
فمرجع اختلافهم إلى مراد
ألا ترى احتجاجهم ببعض ما
من عود مضمّر ومن سوف الكلام
ومرجع اختلافهم يقتضى
ألا ترى احتجاج كل واحد
لذلك الاجتهاد في القول شرط

للقول إلا بالاجتهاد الشاء
 بل قدة التصوير للغير فقط
 من العلوم ما به توصلا
 لُبرز المعنى الذي قد حله
 رد على معنى وذا علم ترى
 من خارج قولاً به سير
 للقول لا العكس وذي الرقيقة
 قد اتقناها غاية الإتقان

إذا تمكن من الإنشاء
 وشرط الاجتهاد في الشرح سقط
 وإن يكن عنده تحصلاً
 إلى معاني ما أراد حله
 فلم يقع بين الفريقين ترى
 نعم لقد يوافق التفسير
 فيرجع التأويل في الحقيقة
 في النور والمنار للقاني

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الْعَمَلِ بِمَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ

من بعد ضعف قِادِحٍ وينجح
وَضَعْفُهُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ
به أمور خمسة غير مُقْتَلٍ /

فصل بآيه الضعيف يرجح
حتى يُقَدِّمَ عَلَى الْمَشْهُورِ
[8] شروط تقديم الذي جرى العمل

بذلك القول بنص ما احتمل
معرفة المكان والزمان
يلد أو زمن تنصيصا
وقد يعم وكذا في الأزمنة
أهلا للاعتناء قولاً وعمل
تقليده يُمنَعُ فِي التَّقْلِيدِ
فإنها مُعِينَةٌ فِي الْبَابِ
ما العمل اليوم كمثل أمس
معتبر شرعاً فمنه ما انهمل
بترك طاعة وبالمعاصي
فيتبع المجرى فيه الثال
وبالكتاب زل سوى الولاية
في ظاهر الشرع لكى يتتبعك
في الأولياء من أهل الانتقاد
وحالهم واجتنبوا أفعالهم

أولها ثبوت إجراء العمل
والثاني والثالث يلزمان
وهل جرى تعميماً أو تخصيماً
وقد يخص عمل بأمكنة
رابعها كون الذي أجرى العمل
فحيث لم تثبت له الأهلية
خامسها معرفة الأسباب
فعند جهل بعض ها ذي الخمس
وليس كل ما به جرى العمل
فربما أجراه ذو المعاصي
كالمكس والعية والقتال
فلا تقل أنا وجدنا الآية
فربما خالف بعض الأولياء
من لم يكن صحيح الاعتقاد
فسلموا لتسلموا أفواهم

فصل في التَّرجيحِ بِالْمَفَاسِدِ وَالْمَصَالِحِ

ورَّجَّحُوا بِالْدرءِ لِلْمَفَاسِدِ
وخصَّصُوا التَّرجيحَ لِلْمَصَالِحِ
لكونه أمتلا للاجتهاد
ففيه نفس لم يكن مغفلا
أحاط بالفروع والقواعد
هذا كلام العلماء الأوَّل
أصل علوم الشرع كل واضح
وفي تصادم المصالح جلب
أخفها وإن تعارض مفسدة
هذا الذي أفتى به المغيِّلُ

وبالمصالح لقول كاسد
وبالمفاسد بثبوت صالح
قد اتقن الآية بالشهاد
وبأصول الفقه من تكفُّلا
فكان ساعيا لكل قاعد
في صفة الثبوت المرجح وله
دَرْءُ المَفَاسِدِ وجلب المصلحة
أنفعها أو المَفَاسِدِ جُلِبَ
مصلحة تجلب ذي المفسدة
وكان في العلوم ليث الغيِّلُ

فصل في طبقات المفتين الثلاث

[10] أخذ طبقات الناس إذ يفتون

مجتهدان مطلق مقيّد
فمثلوا المطلق في المقاسم
وإذا نال غاية العلم وما
والثالث، المتقن فقد مذهب
إذ لم يحط بجملة المقاصد
ورابع الأقسام، من قد اقتصر
في ضمنه مسائل ما شيدت
وفيه أقوال ضعاف ضعفت
فدو اجتهاد مطلقا فرض عليه
لذلك قال لشيخ لما أن ذكر
ذو فطنة مجتهد إن وجدا
والاجتهاد في بلاد المغرب
فما حبال اليوم منبان
وثالث يفتي بنص النازلة
فإن يقس مسألة بمسألة
ليأسه من رتبة القياس

ثلاثة لا الرابع المفتون /

بمذهب، والأول المؤيد
لملك، والثاني كابن القاسم
كان أصح علم من تقدم
مستبحراً لكنه في غيب
كسائر الأصول والقواعد
في مذهب علم كتاب مختصر
قد خصصت في غيره وقبّدت
في غيره وكيفت وزُيفت
الإتساب بما أدى اجتهاده إليه
أهل القضاء صفة عدل ذكر
إلا ما مثل مقلد جراً
طارت به في الجوع عنقا مغرب
فذكر ذا وحذّقه سبان
بعينها ولم يقس مشاكلة
فقد تعدى في جواب السألة
ومثله التخريج في الإيباس

فما على تحريمه تعريـج
لفقد آلات القياس والفروق
فانـبذ قياسه كما الشرع نبـذ
من قاس بالعقل بلا أصول
ورابع الأقسام لا تعدده

[11] فما لهذا في الفتاوى من شروع

وجعله بمابه الفتوى وذا
ورب من يقدح في الحكم إذا
وذاك من قصوره وجهله
فليس من قوادح الدليل
هل كل حكم في كتاب المختصر
وغير دين من نصوص المذهب
وربما قد غره مينا
عدم كونه محيطا بالفروع
وليس فيه من أدوات حصر
فرب قول في خليل ضعفا
كقوله في الغضب والتعدي
طالع شروح الشيخ أو فتح اللطيف

إذ ماله القياس والتخريج
وهل يرى العمى بلبيل من بروق
وعن سبيل القصد من قلس اتبذ
لغرض لم يحيط بالوصول
إذ هو أعزل بغير عدة

لجهله سوى بعض الفروع /

تحرم فتواه إذا ما استحوذا
لم يك من متن خليل أخذا
وقلة العلم بموت أهله
الآن يكون الحكم في خليل
أو في المدونة جاء وانحصر—
مثل النوادر وكألـذهب
لمابه الفتوى وكان بينا
لقوله مختصرا عند الشروع
يا جاهلا بأدوات القصر—
يحرم الإفتاء بد وزيفا
أو دل لقاصد يفوت عدى
في ذكر ما ورد فيه من ضعيف

<p>إعراب بسم الله عنه ذاهل وفي الأصول ماله من أرب بجهله النحو ومما أنشدا لحن الخطاب ملكه الفحوى قد يترجى غاية الترجى فكم حيران على التوهم به متى رددته عنه يرد إذ قال في بيتين في الكافية والنفس أن [] ستاء في سنة وجلده المفهوم ذا إذعان</p>	<p>وبعضهم يفتي وهو جاهل فليس من أهل لسان العرب ومثل هذا لا يكون مُرشدًا عليك بالنحو فإن النحو أما ترى الفقيه في التهجى حتى إذا تلاه بالتفهم ومع ذاك كل قول انفرد وكلمة ابن مالك كافية وبعد فالنحو صلاح الألسنة به انكشاف حجب المعاني</p>
--	--

خَاتِمَةٌ فِي أَقَلِّ صِفَاتِ الْمُفْتِي فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ [خُذْ صِفَةَ الْمُفْتِي]⁽¹⁾

مشرط في الشخص والمكان /	[12] فإنما التكليف بالإمكان
في كل علم باطن وظاهر	وكل عام تزدلون ظاهراً
في العام لا يفتى بما قد دونه	قالوا ومن لم يختم المدونة
في كل عام وشروحه حصر—	وغير من يختم نص المختصر
فخل فتواه كريع ماشية	مع الإحاطة بكل حاشية
في الذيل والمنار بالإيقان	نقله باب مع اللقائي
نفسك أهلاً ويرى ذاك الوري	والحق أن تفتي بعد أن ترى
عنك للصاحب يتبعون	فمالك أجازة سبعون ⁽²⁾
سبعون شيخاً أنسي على الهدى	وقال ما أفتيت حتى شهدا
فحان أن تفتي يا غلام	والشافعي أجازة الإمام
يفتون جُرءة مع القصور	واليوم أهل البدو والقصور
ولا إقامة ولا أب خان	وربما قضوا بلا استيذان

1 - هكذا في المخطوطة، ولا معنى لها.

2 - أثير عن الإمام مالك أنه قال: "... ما أفتيت حتى شهدني سبعون أبي أهل لذلك". انظر كتاب التمهيد في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر: 1/ 65. وبيان العلم وقضاه: 2/ 47. وكتاب المدارك للقاضي عياض: 1/ 179.

وفي كلا الفعلين قدما لازما
وجاء في الرد عليهم بيت
لا يقبل الإفتاء من كل أحد
وربما ظن الجهول أنه
وربما انتصب للمناصب
لكن بما استحقه من إرث
وجاء توريث المناصب التي
مثل الإمام أو القضاء
وبعضهم من قلة الأحكام
والفرق أن الحكم ذو إلزام

منع تصرف بحكم حتما
عن جعله في النظم ما أيت
بل لخواص الناس في كل بلد
أهلا لعلم قد يحقق فيه
ولم يكن أهلا بغير ناصب
ولم يكن للعلم أرض حرث
للشرع من كباثر قد جلت
وجهل ذاك ليس في القضاء
قد يحسب الفتوى من الأحكام
وهي لم تلزم بلا التزام

بيتين مثل الأنجم السيرة /

والحكم إنشاء كنانة العلم
والحكم للجميع قالوا يعتمد
حب الرئاسة وطرح الأجلة
دنيا بعلم طلب المقاصد
هل بلا مشورة في الشرح جا
بحكمه لو سلمت آلاف
من باب أسلفني على أن أسلفك

[13] وقال في تكميله ميارة

إخبار الفتوى كم يترجم
وتلزم الفتوى الذي لها اعتقد
هذا وقد ضموا الحب العاجلة
هل جائز لجاهل وقاصد
من ثم نبذ حكم جائز وجا
والكل لا يرتفع الخلاف
فهل يقوى الحكم تسليم بفك

فليس يرفع الخلاف إلا
أما المقلد فليس يعتبر
بل نحره ينفضه في المنحصر
نقله التؤدي عن العقبياني
وفي السجلماسي على قواعد
فقل لمن لنقض حكمه نبسح
فإن أبي فالجهل عنه ما انتفا
ومن تصدّر بلا أوان
وخله كمثل الحمار
وهاك نظماً بارِعاً قد يشتهي
فصوله في كعب جذر أربع
جعلت خير المرسلين خاتمة
محمد صلى عليه الله
وعاله وصحبه أهل الكمال

مجتهد لا غير ذاك كلا
من حكمه المرجوح حين يختبر
وضربه به على الوجه جرى
والعربي العارف الرباني
مباراة جميع ذاك الزائد
فما النسخ أفعل ودع ما لم يُسح
والعلم نعم المفتى والمفتى
عوقب بالحرمان والخوان
بجمل أسفاراً ولا تمار
لا ينتهي طلاوة إذا انتهى
محصورة فارتع بذلك المربع
لعلني أنال حُسن الخاتمة
فما لنا وسيلة إلا هو
عد النجوم والطيور والرمال

أَرْكَمِي صَلَاةً وَسَلَامًا مَا انْتَهَى
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مُنْتَهَى

القسم الأول

التعريف بالمدرسة المالكية القيروانية التونسية المغربية

من النشأة إلى عهد ابن أبي زيد

وبالشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني وفتاويه

الفصل الأول

المدرسة المالكية القيروانية التونسية المغربية

من النشأة إلى عهد ابن أبي زيد

النشأة ، الشيوخ ، المؤلفات الأصول

الفقرة الأولى: نشأة المدرسة المالكية القيروانية

نشأت المدرسة الفقهية المالكية القيروانية على يد تلاميذ الإمام مالك بن أنس القيروانيين الذين رحلوا إليه و أخذوا عنه و عادوا إلى القيروان يشون علمه و ينشرون فقهه ، حيث تذكر المصادر التاريخية أن عدد الأفرقة الذين رحلوا إلى الإمام مالك بن أنس -رضي الله عنه- في ذلك الوقت يربو على الثلاثين، وفي ذلك يقول الحشني: "كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس؛ لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا كلهم لقي مالكًا و سمع منه ، و إن كان الفقه و الفتيا في قليل منهم ⁽¹⁾ .

ويذكر القاضي عياض في مداركه ، أنه قبل المذهب المالكي ، كان المذهب السائد في القيروان و ما وراءها من المغرب ، مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد، و ابن أشرس ، و البهلول بن راشد، و بعدهم أسد بن الفرات و غيرهم بمذهب مالك فأخذ به كثير من الناس ، و لم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه ⁽²⁾ ..

وقد ذهب الشيخ الشاذلي النيفر إلى القول بأن علي بن زياد، هو في الحقيقة المؤسس الحقيقي للمدرسة التونسية -القيروانية- بأجل مظاهرها التي لا تزال إلى اليوم ممتدة الفروع ، ثابتة الأصول ، إذ هو الذي بث في المغرب -يعني الغرب

(1) تراجع أغلبية/ 93.

(2) ترتيب المدارك : 1 / 25.

الإسلامي - بكامله المالكية، فعمت جميع أقطاره بدون استثناء ، وهو وإن شاركته المدرسة المصرية ، فهو الذي دل عليها، ولولاه ما قصد سحنون بن القاسم .

فالتكوين الأول للمالكية بإفريقية، إنها هو لعلي بن زياد⁽¹⁾، وقد أسهبت المصادر والمراجع في الحديث عن دور هذا الفقيه في نشر موطأ مالك بن أنس ومذهبه الفقهي في البلاد المغربية . قال القاضي عياض نقلا عن أبي سعيد بن يونس، أن عليا بن زياد "هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان إلى المغرب، وفسر لهم قول مالك ، ولم يكونوا يعرفونه"⁽²⁾ .

وقال محمد مخلوف في هذا المعنى " وهو أول من أدخل الموطأ المغرب ، ومنه سمع البهلول بن راشد ، وأسد بن القرات ، وسحنون وجماعة "⁽³⁾ .

وقال حسن حسني عبد الوهاب : وهو أول من أدخل موطأ الإمام مالك بن أنس وجامع سفيان الثوري إلى المغرب ، وروايته للموطأ مشهورة بين الموطآت "⁽⁴⁾ .

فالتكوين الأول -لإذن- للمالكية القيروانيين - إنها هو لعلي بن زياد الطرابلسي التونسي . وإن من مميزات هذه المدرسة إذا تتبعناها ، نراها كثيرة ، وأهمها تلك التي ترتبط بالأصول ، فهي : مدرسة انبثت على فقه الموطأ ، المؤسس على الدعائم الصحيحة : من الحديث والآثار ، وغير ذلك مما وقف عليه مالك بن أنس وبنى عليه

(1) انظر مقدمة تحقيق موطأ علي بن زياد : 29 - 30 .

(2) ترتيب المدارك : 80 / 3 .

(3) شجرة النور الزكية 60 .

(4) مجمل تاريخ الأدب التونسي / 38 .

مذهب المدغم بما عليه الجماعة بالمدينة المنورة ، و لشدة حرص هذه المدرسة على اتباع هذه الأصول كان منهجهم تصحيح الروايات، و بيان وجوه الاحتمالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار ، و ترتيب أساليب الأخبار ، و ضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع⁽¹⁾.

ولقد لقيت المدرسة القيروانية التونسية من جور العبيدين واضطهادهم الكثير ، إلا أنها كافحت في سبيل البقاء ، و صمدت لكل عوامل الظلم والاستبداد ، حتى إذا ضعفت دولة العبيدين، ظهوروا وفشوا عليهم ، و نشروا المصنفات الجليلة ، و قام منهم أئمة جلة، طار ذكرهم بأقطار الأرض، و لم يزل الأمر على ذلك إلى أن خرجت القيروان و أهلها ، و جهاتها ، و سائر بلاد المغرب مجتمعة على هذا المذهب ، لا يعرف لغيره قائم...⁽²⁾.

الفقرة الثانية: من أهم شيوخ هذه المدرسة.

يقول ابن حارث الحشني: كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس؛ لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا ، كلهم لقي مالك بن أنس و سمع منه ، و إن كان الفقه و الفتيا إنما كانا في قليل منهم⁽³⁾.

ويقول فضيلة الدكتور حمزة أبو فارس: أما الذين كان الفقه و الفتيا فيهم ، ووطنوا لمذهب مالك بن أنس من هؤلاء التلاميذ و ذكر خمسة يمثلون الطبقة

(1) أزهار الرياض 3 / 22 .

(2) ترتيب المدارك : 1 / 26 .

(3) ترتيب المدارك : 4 / 51 .

الأولى لفقهاء المذهب في هذه المدرسة ، وهم:

- 1 - عبد الله بن عمر بن غانم ت 190 هـ⁽¹⁾.
- 2 - علي بن زياد (ت 183 هـ)⁽²⁾.
- 3 - أبو مسعود بن أشرس (ت ؟)⁽³⁾.
- 4 - البهلول بن راشد (ت 183 هـ) ، شيخ القيروان و عالمها⁽⁴⁾.
- 5 - أسد بن الفرات (ت 213 هـ).

هؤلاء هم أهم العلماء الذين أدخلوا علم مالك إلى إفريقية ، وانتقل علمهم وعلم كثير منهم إلى إمام القيروان - سحنون -.

وذهب الباحث محمد المختار مامي : إلى أن أبرز هؤلاء أثراً ، علي بن زياد (ت 183 هـ) والبهلول بن راشد (ت 183 هـ) و عبد الرحيم بن أشرس ، و عبد الله بن غانم (ت 190 هـ) و الذين كما يقول محمد الفاضل بن عاشور : "كانوا حجر الأساس الراسي في هيكله الفقه الإسلامي بالمغرب ، ونواة الشجرة التي تولدت عنها جنة باسقة، لم يزل الدين والعلم والفكر ، يتفياً ظلها الوارفة إلى اليوم"⁽⁵⁾.

(1) انظر ترجمته في ترتيب المدارك : 65 / 3

(2) انظر ترجمته في المدارك : 80 / 3 و طبقات أبي العرب 251.

(3) انظر ترجمته في المدارك : 85 / 3 و طبقات العرب : 253.

(4) انظر ترجمته في : المدارك : 101 / 7 و طبقات العرب ص 126.

(5) انظر أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي / 242.

وبذلك تمكن الفقه المالكي في القيروان، وأصبحت المركز الثاني له بعد المدينة المنورة ، بل إن مدرسة القيروان، استمرت طويلا بعد مدرسة المدينة، التي ضعف شأنها في الطبقة التالية للطبقة الأخذة عن الإمام مالك⁽¹⁾.

وبعد مالك جاء تلميذاه اللذان تخرجا على يديه ، وهما الإمامان : أسد بن الفرات (ت 213 هـ) الذي كان له أكبر الأثر في تدوين فقه هذه المدونة من خلال كتابه المعروف بالأسدية ، والإمام الثاني سحنون (ت 240 هـ) وقد عرفت هذه المدرسة في عهد هذا الأخير ازدهارا كبيرا حتى جعل ابن حارث عهده مبتدأ قدح ما قبله فكان أصحابه سراج أهل القيروان ، فهو عالمها وابن عبدوس فقيها وابن عمر الأندلسي حافظها ، ثم خلف هؤلاء مجموعة من العلماء من أبرزهم : أبو بكر اللباد (ت 333 هـ) الذي كان أحد حفاظ المذهب ، و كدراس بن إسماعيل القاسي القيرواني، الذي أثرى فكر هذه المدرسة بغاس والشيخ ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ) الذي تدارك المذهب ، فقد استطاع أن يجمع ما تناثر من روايات وآراء أئمة المذهب في المدونات المختلفة غير المدونة السحنونية في ديوانه الفقهي الكبير ، النوادر و الزيادات، ثم جاء بعده تلامذته و تلامذة تلامذته ، فكانت عنايتهم بالمدونة اختصارا وتعليقا وشرحا.

ولم يقتصر شأن المدرسة المالكية القيروانية على ازدهار الفقه فقط ، وإنما تبع ذلك أن كانت ذات أثر في مدرستين كان لهما دورهما الكبير في خدمة المذهب المالكي ،

(1) مقدمة كتاب التهذيب في اختصار المدونة 19.

و هما : مدرسة الأندلس ، ومدرسة فاس .

وقد جمعت المدرسة القيروانية خصائص و مميزات المدارس المالكية الأخرى التي كانت تدين في خصائصها و سماتها لطبيعة المذهب المالكي الخصب المتمثلة في كثرة مصادره و تنوع يتابع فقهاء من اعتماذه على الحديث و عمل أهل المدينة ، واهتدائه بمقاصد الشريعة في تحقيق المصالح و درء المفاسد عن طريق قواعده المرنة ، وخصوصاً قاعدتي: سد الذرائع و المصالح المرسلتين لهما تطبيقاتها الواسعة في فقه المذهب .

وكان علي بن زياد المؤسس الأول لهذه المدرسة يبنى الفقه التنظيري الفرضي على طريقة أهل العراق ، و قد أخذ عنه تلميذه أسد بن الفرات تلك الفكرة، التي نهاها بدراسته في مدرسة الرأي في العراق ، التي أثرت فرضيات الأسدية ، كما كان سحنون يميل إلى طريقة أهل المدينة ، فربط فقه الأسدية بالآثر على طريقتهم ، دون أن يهمل ما عليه العمل من ذلك الآثر على طريقة أهل مصر .

أما ابن أبي زيد القيرواني ، فإنه عمق هذا الاتجاه الجامع ، و ذلك بجمعه و تدوينه ما تناثر في أمهات و دواوين فقه مدارس المالكية المختلفة، سالكاً في ذلك مسلك إمامه في المدونة باكورة المدرسة المالكية القيروانية⁽¹⁾.

الفقرة الثالثة : من أهم أوائل مؤلفات المدرسة المالكية القيروانية .

يأتي في أوائل مصنفات المدرسة المالكية القيروانية مجموعة من الكتب أهمها:

(1) انظر مقدمة محقق كتاب تهذيب المدونة صفحة 20-21 .

1 - كتاب خير من زنته لعلي بن زياد التونسي العبي (ت 183 هـ)

وكان علي بن زياد أول مَنْ كُتِبَ مسائل الفقه والفتاوى، التي تكلم بها مالك ابن أنس - غير ما اشتمل عليه الموطأ مما يتصل بالآثار - فلم يكن واحد من أصحاب مالك، حتى ابن القاسم دَوَّنَ الفقه، والمسائل كتابة، فأقبل علي بن زياد على تصنيف المسائل، وتبويبها، وخرجها كتاباً كتباً على مواضع الأحكام الفقهية، وسمى جملة الكتاب: خير من زنته⁽¹⁾.

2 - رواية علي بن زياد لموطأ الإمام مالك بن أنس

ومعلوم أن الموطأ أصح كتب المذهب وأشهرها، وأقدمها، وأجمعها، وقد اتفق السواد الأعظم من الملة على العمل به والاجتهاد في روايته، ومن اليقين أنه ليس بيد أحد اليوم كتاب في الفقه أقوى من الموطأ؛ لأن فضل الكتاب، إما أن يكون باعتبار المؤلف، أو من جهة التزام الصحة، أو باعتبار الشهرة، أو من جهة القبول، أو باعتبار حسن الترتيب، واستيعاب المقاصد ونحو ذلك، وكل ذلك يوجد في الموطأ⁽²⁾.

3 - كتاب المدونة الفقهية الكبرى للإمام سحنون بن سعيد (ت 240 هـ)

تعتبر المدونة من أمهات كتب المذهب المالكي، كما لا يعرف عن كتاب في المذهب بعد الموطأ نال من الإطراء والتقدير ما نالته المدونة على ألسنة المتقدمين

(1) انظر أعلام الفكر الإسلامي ص 26 و المدارك 3 / 80.

(2) انظر أوجز المسالك 1 / 30.

والمُتأخِرِينَ ، فهى أصل علم المالكيين ، بل هى عندهم ككتاب سيبويه عند أهل النحو، وككتاب إقليدس عند أهل الحساب. و يروى أنه ما بعد كتاب الله أصبح من موطأ مالك ، و لا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة⁽¹⁾ .

ومما أهل المدونة لهذه الرتبة المسائل التي اشتملت عليها ، حتى قال أحد الشيوخ على سبيل المبالغة : ما من حكم نزل من السماء إلا وهو في المدونة⁽²⁾ .

وقد تداولتها أفكار أربعة من المجتهدين: مالك بن أنس وعبد الرحمن بن القاسم وأسَد بن الفرات و سحنون بن سعيد. ومما ينقل عن سحنون قوله : "عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح وروايته." و كان يقول أيضًا: "إننا المدونة من العلم بمنزلة أم القرآن من القرآن ، تجزئ في الصلاة عن غيرها ، ولا يجزئ غيرها عنها. أفرغ الرجال فيها عقولهم، و شرحوها و بينوها ، فما اعتكف أحد على المدونة و دراستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده ، و ما عداها أحد إلى غيرها إلا عرف ذلك فيه، و لو عاش عبد الرحمن أبدًا ما رأيتموني أبدًا"⁽³⁾ .

وهى في المرتبة الثانية بعد الموطأ، و في ذلك يقول شيخ المغرب أبو محمد صالح (ت 631 هـ) إنها يفتى بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجد في النازلة فيقوله في المدونة، فإن لم

(1) انظر القدمات لابن رشد 1 / 44-45.

(2) انظر نيل الابتهاج / 81.

(3) انظر ترتيب المدارك: 2 / 472.

يحد فبقول ابن القاسم فيها ، وإلا فبقوله في غيرها ، وإلا فأقول أهل المذهب⁽¹⁾.

4 - كتاب المجموعة لمحمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت 260 هـ)

وابن عبدوس من تلاميذ الإمام سحنون ، والمجموعة كتاب شريف على مذهب الإمام مالك وأصحابه كالمدونة في نحو الخمسين كتاباً ، أعجلته المنية قبل نمائه ، والمجموعة أشهر مؤلفات ابن عبدوس ، وأكثرها تداولاً في المذهب .

و كتابه هذا ، يعتبر خامس كتب الدواوين ، وهي كما يقول القاضي عياض : "كتاب رجل أتى يعلم مالك على وجهه"⁽²⁾.

5 - كتاب الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ)

وابن أبي زيد ، هو آخر طبقة المتقدمين ، وأول طبقة المتأخرين ، فهو الحد الفاصل بين طبقة المتقدمين والمتأخرين لعلماء المذهب المالكي حتى لُقّب بمالك الصغير ، فهو قطب المذهب ، جامع وشارح أقواله ، والذي لخصه ، وذب عنه ، وهو ثاني الشيخين ، اللذين لولاهما لذهب المذهب .

و كتابه الرسالة أكثر الكتب انتشاراً ، وأعظمها تأثيراً في الميدان التعليمي الفقهي بخاصة ، وقد زادت شروحها على المائة شرح .

وله كتب أخرى ظهرت إلى جانب الرسالة وحظيت بالقبول منها :

(1) انظر المعيار : 23 / 12 وفنارى عيش : 73 / 1 .

(2) انظر المدرك : 206 / 4 .

6- كتاب مختصر المدونة

وهو يحتوي على خمسين ألف مسألة، ويوضح المؤلف غرضه من هذا الاختصار قائلاً: " وقد انتهى إلى .. ما رغبت فيه من اختصار الكتب المدونة من علم مالك وأصحابه ، و ما أضيف إليها من الكتب المسماة بالمختلطة ، إذ هذه الكتب أشهر دواوينهم ، وأعلى ما دون في الفقه من كتبهم ، وأكثر ما جرى على ألسان الناقلين لها من أئمتهم ، مع فضل مَنْ نسبت إليه ، وهو عبد الرحمن بن القاسم ، وفقهه ، وزهده ، وورعه ، و أتباعه أثر صاحبه ، ورأيت أن ذلك أرغب للطلاب و أقرب مدخلا للإفهام....." (1).

7- وكتاب النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات

وهو كتاب مشهور ، أزيد من مائة جزء (2)، وهو يعتبر بمثابة تلخيص للكتب الفقهية المهمة للمذهب المالكي حتى ذلك الوقت " حيث جمع جميع ما في الأمهات من المسائل ، والخلاف والأقوال فاشتمل على جميع أقوال المذهب وفروع الأمهات كلها. وعلى العموم، الكتاب عبارة عن موسوعة فقهية شاملة ، تضم الفقه وفنوناً أخرى، وهو كما يقول المرحوم أبو الأجفان، في مقدمة كتاب الجامع: "فبالإضافة إلى

(1) هذا الديوان الفقهي يخلق حالياً من طرف مجموعة من طلبة وحدة دكتوراه: التراث الفقهي المالكي بالغرب الإسلامي دراسة وإتقاد التابعة لكلية الآداب سايس / قاس جامعة سيدي محمد بن عبد الله وتحت إشرافي.

(2) انظر المدارك : 6 / 217.

النقول الفقهية ، والفقه المقارن داخل المذهب ، فإن في هذا الكتاب شذرات من الأخبار والسير ، وآراء مالِك في العقيدة ، ووصفًا لأحداث ، وأدوات ، مما كان متعارفًا في عهد الإسلام الأول ، مما يجعل منه مادة صالحة للباحث التاريخي الاجتماعي⁽¹⁾.

(1) مقدمة كتاب الجامع: ص 45.

الفصل الثاني

التعريف بابن أبي زيد القيرواني

الفقرة الأولى: اسمه ونسبه.

هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، أصله من نفزاوة. ونسبه "النفزي" إما إلى قبيلة نفزة البربرية، أو إلى منطقة بهذا الاسم في الشمال التونسي قرب باجة⁽¹⁾.

ولد الإمام ابن أبي زيد القيرواني سنة 310 هـ الموافق لـ 922 م، وبها تلقى تكوينه العلمي على مجموعة من المشايخ الكبار - سوف يأتي ذكرهم بعد -.

وبعد جهاد علمي مجيد، شمل حلقات الدرس، ومساجد القيروان، وميادين المناظرة، ومجالات التأليف، لبي ابن أبي زيد داعي ربه، وذلك مساء الإثنين ثلاثين شعبان سنة ست وثمانين وثلاثمائة (386 هـ) عن سن بلغت ستاً وسبعين سنة (76) وقد دفن بداره بالقيروان⁽²⁾ وصلى عليه الشيخ أبو الحسن القاسبي بالبربخانية عند باب أصرم يوم الثلاثاء في جمع لا يحصى⁽³⁾.

(1) انظر الدراسة المفصلة حول هذه النقطة عند الدرقاش : 98.

(2) وقد ذهب كارل بروكلمان من كونه دفن بفاس وهو زعم باطل، ولم يقل به أحد ممن ترجم له. انظر كلامه في تاريخ الأدب العربي : 3 / 286.

(3) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك للفراهي عياض : 7 / 496، ومعالم الأبيان للديباغ : 3 / 118، وكشف الظنون لحاجي خليفة : 1 / 841، والشفرات : 3 / 131، والأعلام : 4 / 230-231، والديباغ المذهب : 1 / 427-430، وسير أعلام النبلاء : 17 / 13-15، وشجرة النور الزكية : 96، وكتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين : 2 / 643-649. وانظر الدراسة المفصلة عن شخصية ابن أبي زيد للدكتور الحادي الدرقاش.

رثاء أبو زكرياء يحيى بن علي القراطيسي التوزري عند وفاته بقصيدة قال فيها :

خطب ألم فعم السهل والجبلا
ناع نعي ابن أبي زيد فقلت له
أم ملدت الأرض وارنجحت بسكانها
إلى أن قال :

لا تعجبوا من شجي في تولعه
بل اعجبوا الخئي البال كيف خلا⁽¹⁾

ورثاء ابن الخواص الكفيف بمرثية منها :

هذا لعممر الله أول مصرع
كادت تميد الأرض خاشعة الرمي
عجبا لا يدري الحاملون لنعشه
علما وحلما كاملا وبراعة
وغصت فجاج الأرض سميا حوله
يكون ولكل بالك منهم
ورثاء أبو عني بن سفيان، من قوله :

غصت فجاج الأرض حتى ما ترى
مازلت تقدم جمعهم هديا لهم
أرض ولا علم ولا بطحاء
في موكب حفت به النجاء⁽³⁾

(1) عنوان الأريب للشافعي النيفر، ص : 30.

(2) انظر ترتيب المدارك : 6 / 221 .

(3) نفسه.

الفقرة الثانية : مكانته العلمية وفضله

لقد أجمعت المصادر التي ترجمت له، أنه كان ورعاً، موثقاً به، إمام المالكية في المغرب، لخص المذهب وَدَّبَ عنه، وسريع الانقياد إلى الحق. ويكفيه اعترافاً بعلمه وسبقه على غيره، في أن سُمِّيَ بهالك الصغير⁽¹⁾.

وقد لخص القاضي عياض مكانته العلمية، وأثره في الفقه المالكي تلخيصاً جامعاً، فأجاد وأفاد، فوصفه بإمام المالكية في وقته وقدمتهم، يقول في حقه : "هو الذي لخص المذهب، وضم كمره، وذبح عنه، وملأت البلاد تواليغه، عارض كثير من الناس أكثرها فلم يبلغوا مداه مع فضل السبق، وصعوبة المبتدأ وعرف قدره الأكابر"⁽²⁾.

وقال الدبّاغ : "انتشرت إمامته في العلم شرقاً وغرباً، وظهرت فضائله وفواضله بعناً وقرباً واحد الزمان جلالاً وعلماً، فريد العصر - عقلاً وفهماً، مع ورع حافز، وحسن سميت، ووقار، وارتفاع همة، وعذوبة الفاظ، ضربت إليه الأكباد من سائر البلدان"⁽³⁾.

وقال صاحب الديباج نقلاً عن ترتيب المدارك : "وكان إمام المالكية في وقته وقدمتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، وكان واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، وكتبه

(1) طبقات الفقهاء للشيرازي : 160.

(2) ترتيب المدارك : 4 / 493.

(3) معالم الإيمان : 3 / 110.

تشهد له بذلك⁽¹⁾.

وقد أشار الشيخ محمد الفاضل بن عاشور إلى نبوغ ابن أبي زيد، قال: قد أعانه ذلك التكوين الممتاز، على أن يرجع الفقه إلى صفاته العلمي، ويفكه من قيود الجدليات والعصبيات، وأن يسلك في خدمة المذهب المالكي مسلکًا فريدًا، يضبط من تنائر من مصادره من الأقوال بما قاله مالك وخالفه فيه أصحابه، أو ما وافقه فيه، أو ما انفرد أصحاب مالك، ومن بعدهم تقريره من الأحكام، فدرس الأقوال الفقهية وحقق الصور التي تتعلق بها حيث كانت صورة واحدة، واختلفت فيها الأنظار أو صورًا مختلفة يرجع كل قول إلى واحد منها ... فكان بذلك عمادًا متينًا لدور التطبيق في المذهب المالكي⁽²⁾.

وإن شهادة هذا الباحث وغيرها، لكافية في إنزال أبي محمد، مكان الصدارة بعد مالك في رحاب مدرسة الفقه المالكي خاصة، ومدرسة الفقه السني عامة.

ولو لم يكن لدينا - في كتب التراجم - إلا ما وصفه به عالمان ليسا مالكيين لكان كافيًا. أما الأول: فهو أبو إسحاق الشيرازي، حيث قال: "إليه انتهت الرئاسة في الفقه وكان يسمى مالكا الصغير"⁽³⁾.

وأما الثاني: فهو الحافظ الذهبي، إذ جلاه بـ: "الإمام العلامة القدوة الفقيه،

(1) الديباج: 135.

(2) أعلام الفكر الإسلامي: 47.

(3) طبقات الفقهاء: 160.

عالم أهل المغرب ... ويُقال له : مالك الصغير⁽¹⁾.

الفقرة الثالثة : شيوخه وتلاميذه

أ- شيوخه :

تتلمذ الشيخ ابن أبي زيد القيرواني على مجموعة كبيرة من العلماء، ذكر بعضهم القاضي عياض في المدارك، وقسمهم إلى ثلاثة أقسام تبعاً لانتسابهم الجغرافي، منهم شيوخه من أبناء بلدهم الأفارقة، كما له شيوخ من المشارقة والأندلسيين، نذكر منهم هذه الطائفة :

1-1- شيوخه من فقهاء بلده - الأفارقة -

1- عبد الله الحنّاد : أبو محمد عبد الله بن أبي عثمان سعيد بن محمد بن الحنّاد ت 320 هـ⁽²⁾.

2- سعدون الخولاني : أبو عثمان سعدون بن أحمد الخولاني ت 324 هـ⁽³⁾.

3- ابن اللباد : هو محمد أبو بكر بن اللباد بن محمد بن وشاح ت 333 هـ⁽⁴⁾.

4- أبو الفضل المسمي : أبو الفضل عباس بن عيسى بن محمد بن عيسى المسمي نسبة إلى قرية ممس ت 333 هـ⁽⁵⁾.

(1) سير أعلام النبلاء : 10 / 17.

(2) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 340 / 3، وفي معالم الإيخان : 295 / 2.

(3) انظر ترجمته في : طبقات علماء إفريقية للخشني : 166 / 5، وشجرة النور الزكية : 82.

(4) انظر ترجمته في : معالم الإيخان : 21 / 3، والديباج المنعبد : 249، وطبقات علماء إفريقية : 232 / 6.

(5) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 31 / 3، ومعالم الإيخان : 27 / 3، والديباج : 27.

- 5- أبو العرب : محمد بن أحمد بن غميم بن تمام بن غميم التميمي ت 333 هـ⁽¹⁾.
- 6- الغرابي السوسي : موسى بن أحمد الغرابي السوسي ت 333 هـ⁽²⁾.
- 7- ربيع القطان : أبو سليمان ربيع بن سليمان بن عطاء الله ت 334 هـ⁽³⁾.
- 8- محمد المرجي : محمد بن الفتح المرجي المؤدب المعروف بالصواف والمكنى بأبي بكر ت 334 هـ⁽⁴⁾.
- 9- أبو ميسرة بن نزار : أحمد بن نزار ت 337 هـ⁽⁵⁾.
- 10- حبيب بن الربيع : أبو القاسم، وقيل : أبو نصر حبيب بن الربيع مولى أحمد بن سليمان ت 339 هـ⁽⁶⁾.
- 11- حبيب بن نصر : من موالى أحمد بن سليمان الفقيه⁽⁷⁾.
- 12- حسن بن نصر : أبو عبي الحسن بن نصر السوسي ت 341 هـ⁽⁸⁾.
- 13- سحنون بن أحمد : سحنون بن أحمد التنوخي من أهل قسطنطينية ت 343 هـ⁽⁹⁾.

-
- (1) انظر ترجمته في: الديباج : 250، وفي معالم الإيوان : 36 / 3، وطبقات علماء إفريقية : 173 / 5.
 - (2) انظر ترجمته في: ترتيب المدارك : 358 / 3، والمعالم : 109 / 3.
 - (3) انظر ترجمته في: ترتيب المدارك : 323 / 3، ومعالم الإيوان : 30 / 3، وطبقات علماء إفريقية : 179 / 5.
 - (4) انظر ترجمته في: معالم الإيوان : 38 / 3.
 - (5) انظر ترجمته في: معالم الإيوان : 41 / 3.
 - (6) انظر ترجمته في: ترتيب المدارك : 343 / 3، والديباج المذهب : 106.
 - (7) انظر ترجمته في: ترتيب المدارك : 344 / 3.
 - (8) انظر ترجمته في: ترتيب المدارك : 363 / 3.
 - (9) انظر ترجمته في: ترتيب المدارك : 375 / 3.

- 14- أبو بكر بن سعدون : أبو بكر محمد بن سعدون التميمي ت 344 هـ⁽¹⁾.
- 15- ابن مسرور العسال : أبو عبد الله محمد بن مسرور العسال الفقيه ت 346 هـ⁽²⁾.
- 16- ابن الحجام : أبو محمد عبد الله بن قاسم بن مسرور التجيبي مولى بني عبيدة التجيبيين ت 346 هـ⁽³⁾.
- 17- أبو الحسن الكاشي : أبو الحسن بن محمد بن حسن الخولاني الكاشي- ت 347 هـ⁽⁴⁾.
- 18- أبو عبد الله البزاز : أبو عبد الله محمد بن نظيف البزاز ت 355 هـ.
- 19- أبو إسحاق السبائي : أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد السبائي ت 356 هـ⁽⁶⁾.
- 20- دراس الفاسي : أبو ميمونة دراس بن إسماعيل الجراوي الفاسي ت 357 هـ⁽⁷⁾.
- 21- أبو العباس الأيباني : أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التونسي ت 361 هـ⁽⁸⁾.

(1) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 52 / 3.

(2) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 59 / 3.

(3) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 57 / 3، والديباج : 135.

(4) انظر ترجمته في : الديباج : 104، والعالم : 60 / 3.

(5) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 485 / 3.

(6) انظر ترجمته في : الديباج : 85، ومعالم الإيوان : 63 / 3 و المدارك : 376 / 3.

(7) انظر ترجمته في : المدارك : 395 / 3.

(8) انظر ترجمته في : الديباج : 136، و المدارك : 347 / 3.

22- أبو إسحاق الجنباني : إبراهيم بن أحمد بن علي بن أسلم الجنباني البكري ت 369 هـ⁽¹⁾.

23- ابن أخي أبي الأزهر : عبد الوارث بن حسن بن أحمد بن أخي أبي الأزهر عبد الوارث ت 371 هـ⁽²⁾.

24- ابن أخي هشام : أبو سعيد خلف بن عمر ت 373 هـ⁽³⁾.

1-2 - من شيوخه المشاركة :

25- ابن حماد القاضي : أبو عثمان أحمد بن إبراهيم بن حماد القاضي ت 329 هـ⁽⁴⁾.

26-26- ابن الوراق المروزي : أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم بن جيش ت 329 هـ⁽⁵⁾.

27- أبو إسحاق بن شعبان : محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة بن داود بن سليمان بن أيوب الصقيل بن عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ت 355 هـ⁽⁶⁾.

28- أبو بكر الأبهري : محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري التميمي ت 375 هـ⁽⁷⁾.

(1) انظر ترجمته في: المدارك : 4/ 497، والديباج : 86.

(2) انظر ترجمته في : معالم الإيذان : 3/ 98 و المدارك : 4/ 529.

(3) انظر ترجمته في: المدارك : 3/ 488، والديباج : 110، وشجرة النور : 96.

(4) انظر ترجمته في: المدارك : 1/ 285، والديباج : 85.

(5) انظر ترجمته في: الديباج : 243، والمدارك : 4/ 493.

(6) انظر ترجمته في: المدارك : 3/ 293، والديباج : 248.

(7) انظر ترجمته في: المدارك : 4/ 466، والديباج : 255.

29- ابن عبد المؤمن : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المؤمن المكي السني الأشعري⁽¹⁾.

1-3- من شيوخه الأندلسيين :

30- الأصمعي : أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأصمعي أصله من الجزيرة الخضراء ت 392 هـ⁽²⁾.

ب- تلاميذه :

سجل له القاضي عياض 14 تلميذًا وعبارته لا تفيد الحصر، قال : "وسمع منه خلق كثير وتفقه عنده جلة"⁽³⁾. كما قسم تلاميذه إلى أربعة أقسام حسب الانتماء الجغرافي : القيرواني - الأندلس - سبتة - المغرب. وتبعه في هذا التقسيم، ابن فرحون في الديباج، ومحمد مخلوف، في الشجرة، وهم :

1-1- من الطلبة القيروانيين :

1- أبو القاسم البراذعي : خلف بن أبي القاسم الأسدي، ويكنى أيضًا بأبي سعيد ت 386 هـ⁽⁴⁾.

2- أبو الحسن القطان : علي بن عبد الله القطان المعروف بابن الخلاف، ت 391 هـ⁽⁵⁾.

(1) انظر ترجمته في : المدارك 4/ 465.

(2) انظر ترجمته في : المدارك 3/ 642، والديباج : 138، وجذوة القبس : 257.

(3) ترتيب المدارك 3/ 340.

(4) انظر ترجمته في : المدارك 4/ 708، ومعالم الإيوان 3/ 146، والديباج : 112.

(5) انظر ترجمته في : معالم الإيوان 3/ 125.

- 3- أبو علي بن خلدون : حسن بن خلدون البلوي القيرواني ت 407 هـ⁽¹⁾.
- 4- أبو بكر التجيبي : عتيق بن خلف التجيبي ت 422 هـ⁽²⁾.
- 5- أبو عبد الله الخواص : محمد بن عباس الأنصاري ت 428 هـ⁽³⁾.
- 6- الشقراطي : أبو زكريا يحيى بن علي بن زكريا التوزري المعروف بالشقراطي نسبة إلى قرية شقراطس ت 429 هـ⁽⁴⁾.
- 7- أبو بكر الخولاني : أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الفقيه الحافظ ت 432 هـ⁽⁵⁾.
- 8- عبد الله الأجنابي : أبو الحسين بن أبي العباس عبد الله بن عبد الرحمن الأجنابي المعروف بالمؤرخ ت 432 هـ⁽⁶⁾.
- 9- أبو الحسن الأجنابي : أخو السابق، لم تذكر المصادر تاريخ وفاته⁽⁷⁾.
- 10- أبو محمد الأجنابي : أخو السابقين وهو أصغر منهما. لم تذكر المصادر تاريخ وفاته⁽⁸⁾.

(1) انظر ترجمته في: معالم الإيوان : 3 / 151، والمدارك : 4 / 473.

(2) انظر ترجمته في: معالم الإيوان : 3 / 158.

(3) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 710، ومعالم الإيوان : 3 / 169.

(4) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 710.

(5) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 700، والديباج : 39، ومعالم الإيوان : 3 / 165.

(6) انظر ترجمته في: المدارك : 3 / 621، والمعالم : 3 / 170.

(7) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 493.

(8) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 621.

- 11 - ابن أبي طالب : أبو محمد مكّي بن أبي طالب محمد بن مختار القيسي ت 437 هـ⁽¹⁾.
12 - أبو سعيد الخولاني: خلف بن محمد الخولاني الحافظ الحياط⁽²⁾.
13 - أبو القاسم الليدي: عبد الرحمن الحضرمي المعروف بالليدي، يُنسب إلى قرية لييدة ت 440 هـ⁽³⁾.

- 14 - ابن عذرة الأيدي : هو أبو بكر إسماعيل بن إسحاق بن عذرة الأيدي⁽⁴⁾.
2-1 - من الطلبة الطرابلسيين :

- 1 - أبو الحسن المنمر : علي بن محمد المنمر الطرابلسي القرطبي ت 432 هـ⁽⁵⁾.
2 - القاضي الخشاب : أبو عبد الله الخشاب (لم تذكر المصادر تاريخ وفاته)⁽⁶⁾.
3-1 - من الطلبة المغاربة :

- 1 - أبو مروان الكوري : عبد الملك الكوري ت 407 هـ⁽⁷⁾.
2 - ابن المعجوز السبتي : أبو عبد الرحمن بن أحمد الكتامي ت 413 هـ⁽⁸⁾.

(1) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 737، ومعالم الإيخان : 3 / 171.

(2) انظر ترجمته في: معالم الإيخان : 3 / 156.

(3) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 707، ومعالم الإيخان : 3 / 175، والديباغ : 152.

(4) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 718.

(5) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 713.

(6) انظر ترجمته في: رحلة الشجاني : 250.

(7) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 630.

(8) انظر ترجمته في: الديباغ : 153.

3- أبو محمد الحمفاني: أبو محمد عبد الله بن غالب بن تمام بن محمد الحمفاني⁽¹⁾.

4- من الطلبة الصقليين:

1- أبو بكر الصقلي: أبو بكر بن العباس الصقلي (لم تذكر المصادر تاريخ وفاته)⁽²⁾.

2- أبو الحسن بن الحصائري: أحمد بن عبد الرحمن الخلفي القاضي الصقلي⁽³⁾.

5- من الطلبة الأندلسيين:

1- أبو عبد الله بن العطار: محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن العطار القرطبي
ت 399 هـ⁽⁴⁾.

2- أبو الوليد بن الفرضي: عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن
الفرضي ت 403 هـ⁽⁵⁾.

3- أبو المطرف القتازعي: عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري ت 413 هـ⁽⁶⁾.

4- أبو عبد الله بن الحذاء: محمد بن يحيى بن محمد بن عبد الله بن محمد بن يعقوب
ابن داود التميمي ت 416 هـ⁽⁷⁾.

(1) انظر ترجمته في: الديباج: 139.

(2) انظر ترجمته في: المدارك: 4/716، وشجرة النور: 98.

(3) انظر ترجمته في: المدارك: 4/715، وشجرة النور: 98.

(4) انظر ترجمته في: المدارك: 4/650، والديباج: 269.

(5) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: 254، والديباج: 143.

(6) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: 278، والمدارك: 4/726، والديباج: 152.

(7) انظر ترجمته في: المدارك: 4/733، والديباج: 272، وجذوة المقتبس: 399.

5- أبو عبد الله بن عابد : محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري القرطبي ت 439 هـ⁽¹⁾.

6- أبو الوليد بن الصفار : يونس بن عبد الله بن منيثة القرطبي المعروف بابن الصفار ت 429 هـ⁽²⁾.

7- أبو القاسم الوراق : خلف بن مروان التميمي الوراق الدقاق القرطبي ت 440 هـ⁽³⁾.
1-6- من الطلبة المشاركة :

1- أبو بكر الأبهري : محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري ت 375 هـ⁽⁴⁾.

2- أبو بكر الباقلاني : محمد بن الطيب بن محمد القاضي المعروف بالباقلاني ت 403 هـ⁽⁵⁾.

3- القاضي عبد الوهاب : أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي ت 422 هـ⁽⁶⁾.

(1) انظر ترجمته في : الديباج : 330 .

(2) انظر ترجمته في : المدارك : 739 / 4 ، وشجرة النور : 307 .

(3) انظر ترجمته في : الصلة : 167 / 1 .

(4) انظر ترجمته في : المدارك : 470 / 4 ، وطبقات الفقهاء : 167 .

(5) انظر ترجمته في : المدارك : 585 / 4 ، والديباج : 267 .

(6) انظر ترجمته في : الديباج : 159 ، والمدارك : 692 / 4 .

رسالة كتب بها محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي مُستَجِيزاً الفقيه

ابن أبي زيد القيرواني، وجوابه عليها⁽¹⁾

للشيخ الفاضل أبي محمد عبد الله بن أبي زيد الفقيه المالكي القيرواني، أطال الله بقاء وأدام [عزه] وتأييده وسعادته وكفايته ونعمته وحراسته وتوفيقه من محمد بن أحمد ابن مجاهد الطائي البصري.

يوصل القيروان حضرة الشيخ الفاضل الفقيه ابن أبي زيد أدام الله عزه.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا النبي محمد.

أطال الله بقاء الشيخ الفاضل [وأدام] عزه وتأييده وسعادته وكفايته وحراسته ومعونته وتوفيقه ... وجمع لنا وله خير الدنيا والآخرة، وجهته عن سلامه وعافيته، أحمد الله عليها وأسأله أن يجزل حفظه منها وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً.

وما يتصل بنا من أخبار الشيخ الفاضل وما وهبه الله من الفضائل وخصه به من شرف المنازل قد أبهجنا وزاد في متنا وقويت به أنفسنا فكثرت رغبتنا إلى الله تعالى في الدعاء له ومساءلتنا حسن الدفاع عنه، لما هو عليه - أيده الله - من الإقبال على العلم ولاهتمام به والتوفير على أهله، حتى قد شرح من فنون العلم ما كان مشكلاً وفتح من عيونه ما كان مطبقاً وأنهج من سبله ما كان وعزاً وجمع من شواذه ما كان متفرقاً، فأحسن الله جزاءه وأطال بقاءه.

(1) من مخطوطة في مكتبة شيسنبريتي بأيرلندا تحمل رقم: 4475، سمعها من مؤلفها محمد بن عبد الله بن محمد ابن يوسف الأندلسي سنة 371 هـ الموافق لـ 982 م. وقد ورد ذكر هذه الرسالة في المدارك: 5/ 196.

ولقد وقع إلينا من تصنيفه - أيده الله - قطعة من المختصر، وجدناه - أيده الله - قد أحسن في نظمه وألطف في جمع معانيه وكشف عما كانت النفوس تتوق إليه وكفى مؤونة الرحلة وطلب المصنفات، بالكلام السهل والمعاني البينة، التي تدل على حسن العناية وكثرة المعرفة والحرص على منافع الراغبين في العلم والمتعلقين به، فأحسن الله - أيها الشيخ - جزاءك وأجزل ثوابك وأمتع بدوام سلامتك. ثم بلغنا أنه - أيده الله - قد صنف كتابًا كبيرًا جمع فيه مذهب الشيخ الإمام مالك رضوان الله عليه ورحمته واختلاف الروايات واختلاف أصحابه رضي الله عنهم، فدلنا ما شهدناه من هذه القطعة من المختصر على عظم قدر هذا المبسوط واشتماله على المحاسن وجمعه لكل متفرق من المذهب وشرح كل غلق فيه، فتأقت النفوس إليه وانصرفت إليه من نحوه، فلولوا طول المسافة والموارض التي تقطع كثيرًا من أهل العلم عما يؤثرونه من المبالغة فيه والقصد إلى الشيخ المنفرد في هذا - أيده الله - لما بعد طريق يوصل إليه ولحف كل ثقل يؤدي إلى فوائده وينال به العلم الذي لا يوجد إلا عنده.

وما يتصل بنا من فضل الشيخ - أيده الله - ورغبته في ثواب، قد نشطني إلى تعريفه - أيده الله - ما بنا من الحاجة إلى هذين الكتابين ويتطلعي ويتطلع من قبلي. والشيخ الفاضل - أطال الله بقاءه - يتفضل في ذلك بما هو أهله ويمن بذلك عني، فإني إليه وجماعة من قبلي من إخوانه والراغبين في مذهب الشيخ الإمام - رضوان الله عليه - متطلعين [إليه]. [بأن رأى الشيخ - أيده الله - أن يتفضل بإنفاذها بعد عرضها بحضرته وإجازتها ويتفضل بمكاتبتني بأخباره وأحواله وما يعرض قبلنا من مهماته وحوائجه وما يعرض لأصحابه لي ولغيري من أصحابنا ممن أثر ذلك وأحب] -

حفظهم الله - بالعراق ولسيدي بذلك - أيده الله وعلى مَنْ بحضرته من إخوانه وأهل العلم - السلام.

وأنا أسأل الشيخ - أيده الله - أن يشركني في دعائه، فما أغفل ذلك له، أجابنا الله وإياه وفتح لنا وله برحمته إنه قريب مجيب وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.

وكتب هذا الكتاب في السبت لتسع خلون من ذي القعدة، سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة، وجعلته على نسختين استظهاراً في البلاغ وأرجو أن تبلغاً إن شاء الله والحمد لله أولاً وآخراً.

وهذا جواب أبي محمد بن أبي زيد إلى محمد بن أحمد مجاهد البصري :

بسم الله الرحمن الرحيم

أدام الله للشيخ الجليل البقاء في نعم داره وعين قازة وأحوال سارة، مكلوماً بحراسته، محفوظاً برعايته، ميسراً إلى محابه وطاعته وعصمه من الزيغ والفتنة و... من الصفع والرحمة وأيده بالتوفيق في البيان عن دينه وإظهار حجته ونشر حكمته وحصنه فيها يقول ويعمل بعصمته وجعله من [عباد] الله المتقين ومسكه بصالح سلفه المتقدمين.

كتبت - أحمد الله إليك - على ما بنا من ظاهر نعمة الله وباطنها في الدين والدنيا - وهبنا الله وإياك من شكره ما يرضاه عليها شكراً ويكون لنا عنده ذكراً - ولا حول لنا ولا قوة في ذلك وفي عدّه إلا به وصلى الله على سيدنا محمد نبي الرحمة وعلى آله وسلم.

وردني كتاب الشيخ - أجل الله قدره ورفع في الدارين ذكره - بيا أبهجي من سلامته - أمامها الله له وواصلها عنده - وبيا عظمت به يد الشيخ عندي من ابتدائه بالمكاتبه وما بسط من المواصله وما دل على جميل القصد والطويه والنيه الخالصه المرضيه، نفعه الله بذلك ونفع به وجزاء أفضل جزاء المتواصلين له، يوم تقاطع المتحابين لغيرهم والقلوب - أيد الله الشيخ - أجناد متواصله وجوارح متعارفه وعلى هذا الدين مؤتلفه وإن نأت الديار، وهو يجمع من الألفه ويوجب من الحرمة ما لا يوجه قريب النسب ووشائج الرحم وصلك منه ببره وحماك من مساخطه.

وعندنا من أخبار الشيخ - أيد الله - مما تعم مسرته من بصيرته في هذا المذهب وذبه عنه ومحاماته عليه، حماء الله من كل مكروه - أولاً وأخيراً - برحمته.

وذكر الشيخ - أطاب الله أخباره - ما وقع إليه من المختصر الذي عملناه وسهلنا فيه السبيل وقربنا فيه المعنى بمبلغ الطاقة وأرجو أن يسلمنا الله وإياك في كل قول وعمل.

وذكر الشيخ - صانه الله - ما أعجبه من ذلك واستحسن منه ومن بيانه وتقريب المعنى فيه، فقد أنست إلى [ملتبس الشيخ] - أيد الله - ونرجو أن يجعله الله خالصاً لوجهه [الكريم وأن يتغننا] من حال التكلف إلى حال النصيحة لله ولرسوله والدين الذي هو السبب المبلغ إلى رحمته.

ورغب الشيخ - رعاه الله - في إيصال هذا الكتاب إليه كاملاً، ليتنفع به الصادر والوارد وليث في البلاد ويتنفعه الله به ويتغننا، فجزا الله الشيخ عنا وعن جميع المسلمين

جزاء المتناصحين له وفيه، وكان عني أن أجيد نسخ نُسخه وأجتهد في مقابلتها وأبعثها، فلم يتسع بي الوقت إلى ما أردت من ذلك.

وذكرت أن شابين ممن يقرب منا توجهوا إلى الشيخ من مكة للقياء ولقيا أبي بكر، الشيخ الأبهري - رعاه الله - فذكرت أنها حلا معها هذا المختصر، مصححاً، مقابلاً، مع كل واحد منها نسخة، وهما شابان ممن عني وفهم وهما محمد بن خلدون وإسماعيل بن إسحاق، يعرف بابن غرره، فإن انتسخ من نسخة أحدهما فهو صحيح، ومع ذلك فأنا على ما أردت من تجويد نسخه وبعثها إلى الشيخ، أيداه الله.

أما الكتاب - الكبير، المبسوط - الذي ذكره الشيخ - حفظه الله - الذي جمعت فيه اختلاف أقاويل الشيخ الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس - رحمه الله عليه - واختلاف أصحابه - رحمهم الله - والذين من بعدهم من المالكيين إلى عصرنا هذا، قد جمعناه من الدواوين الكبار التي فيها ما ابتغيها من ذلك، فيه يجتمع ومفترق وجمعناه بالاجتهاد، لتعظم الرغبة وتكثر الفائدة. فهذا الكتاب - أيد الله الشيخ - أنا فيه بدأت وقد تخلص من الكتب التي تُسخ منها، الملحق والمستدرک، وبقي أن يتقل من هذا النسخة مهذباً، لا إلحاق فيه ولا تقديم ولا تأخير وقد هذبت من هذه الصفة نحو الثلاثين جزءاً ولم يقابل بعد، لشغلي بتمام تخلصها من النسخة العويصة. وكتبت هذا الكتاب وما قبل منها إلا كتاب الطهارة والجزء الأول من الصلاة، وقد بعثت بها إلى الشيخ، مقابلين، ليرى أول الكتاب وكيف يندرج. وأنا أسأل الله وبه أستعين، إذا كمل الكتاب عني ما ينبغي، عملت عني أن يصل إليه منه نسخة، إن شاء الله.

والكتاب المبسوط - أيد الله الشيخ - أقله إذا تم، نحو الخمسين جزءاً إلى

خمس وخمسين، المختصر من نحو ثلاثمائة، مع ما ضم إليه من الأطراف والفوائد، من سائر ما استُندِر من الكتب. ولقبناه : كتاب النوادر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات، وأرجو أن يعين الله على مبلغ الأمل منه ويتفع به المسلمون، ويعيننا على ذلك بالتأييد في الإصابة لما يرضاه من عباده من الاجتهاد وحسن النية برحمته.

والسلام على الشيخ ورحمة الله وبركاته وعلى مَنْ يحضره الشيخ من إخوانه وأوليائه وعلى خاصة وعامة الطالبين عنده، بارك الله فيهم ونهاهم وكثرهم ومن كل من قبلنا من إخواننا وَمَنْ يحضرنا وخاصتنا وَمَنْ يلوذ بنا، على الشيخ، السلام ورحمة الله وبركاته من جميعهم مع سلامهم.

وصلّى الله على محمد نبيه وآله وسلم وعلى الشيخ أبي بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري.

وما ذكر الشيخ - أيده الله - من إجازة الكتّابين، فهما له إجازة ولكل من يرغب في حمله عنا، فذلك لهم إذا وصل إليهم مُصَحَّحاً، إن شاء الله.

وما ذكر الشيخ من الدعاء، فهذا واجب له وكذلك يُرغب إليه فيما رغب فيه، أجاب الله لنا وله، صالح الدعاء.

وكتبت هذا الكتاب في غرة شعبان من سنة تسع وستين وثلاثمائة (369هـ).

الفقرة الرابعة : آثاره العلمية.

قال القاضي عياض في مداركه : وملأت البلاد تواليغه كثير من الناس أكثرها فلم يبلغوا مداه مع فضل السبق وصعوبة المبدأ⁽¹⁾.

يقول الباحث الدرقاش : إن هذه التواليف التي ملأت البلاد، حسب قول عياض، لا نعرف إلا القليل من أسمائها، ولم يصلنا منها، إلا النزر الأقل.

وقد يتساءل الباحث عن مصير العدد الأوفر من هذه المؤلفات فلا يجد جواباً، وإنما يجد مَنْ يقول له : لقد ضاعت فيها ضاع لنا من تراث علمي كثير قديماً في الحروب التي شاهدها القيروان، وخاصة إثر الهجمة البربرية لبني هلال، وحديثاً، فيها ذهب من تراثنا من قبل تجار المخطوطات من الغربيين والدائرين في فلکهم⁽²⁾.

وعلى العموم، فلقد سجلت كتب التراجم والفهارس، مجموعة من الأصول العلمية المنسوبة للشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، نذكر منها طائفة تمكنا من الوقوف عليها، وقد صحت نسبتها إليه بعضها طبع وأغلبها ما زال مخطوطاً، كما سوف نذكر بعض ما لم تتأكد نسبته إليه.

وتمتاز كتبه في كونها كتب مرحلة النضج الفكري، وكون صاحبها، يمثل آخر طبقة المتقدمين، وأول طبقة المتأخرين.

ولعل أحسن مَنْ استعرض أسماء مؤلفات ابن أبي زيد، وعرف ببعضها مع ذكره

(1) تزيين الدلائل : 4 / 483.

(2) كتاب: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، حياته وآثاره : 335.

لأكبر عدد منها بالنظر لما ذكره غيره من السابقين واللاحقين، الباحث الهادي روجي إدريس في كتابه، فقد أفاض الحديث عن هذه التأليف، وإن كان قد شك في بعضها، ومن مجموع الكل، نذكر ما يلي :

1- كتاب الرسالة⁽¹⁾.

2- النواذر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات⁽²⁾.

3- مختصر المدونة⁽³⁾.

(1) وهي متن فقهي جامع، فصيح العبارة، جميل السبك، بديع العرض. وقد طبع مرات عديدة بدور كثيرة، كما ترجمها إلى الإنجليزية عبد الله المأمون السهرودي في لندن سنة 1906.

وترجمها قانيان إلى الفرنسية ونشروا في باريس سنة 1914، ثم ترجمها ثانية مع نصها العربي المنشرق الفرنسي "ليون بارشي" بالجزائر سنة 1945، وعليها شروح كثيرة أهمها شرح معاصر الفاضلي عبد الوهاب بن نصر البغدادي، وشرحها جماعة من التونسيين أشهرهم : الفلشاني والشبيبي وابن ناجي.

(2) هو أكبر موسوعة في فقه المالكية، استوفى فيه ابن أبي زيد النفول عن الإمام مالك، وفقهاء المذهب من أعلام نلامذة الإمام مالك. وكان قسم الدراسات الإسلامية بمعهد الدراسات الشرقية بجامعة بون في ألمانيا الاتحادية، قد عمل منذ فترة طويلة على جلب جميع مصورات هذا الكتاب من جميع أنحاء العالم، وأصدر الدكتور ميكلوش موراي دراسة في غاية الأهمية عن مصادر الفقه المالكي، ضمنها وصفاً دقيقاً لهذا الكتاب، ونسخه في العالم. كما تفضل الأستاذ المذكور بإهداء نسخة كاملة، أصلها من أياصوفيا إلى الخزانة العامة بالرباط، وهي التي اعتمدت في إخراج الكتاب مؤخراً، تحت إشراف المحرم الدكتور محمد حجي، وطُبعت بدار الغرب الإسلامي سنة 1999.

(3) يحتوي على خمسين ألف مسألة كما يقول ابن النديم في الفهرست. والكتاب ما زال لم يطبع بعد على أهميته، يتم بدراسته حالياً الدكتور ميكلوش موراي. وقد نعمل على تحقيقه بالاشتراك قريبا - إن شاء الله -. نسخة متوفرة منها : قطعة بدار الكتب الوطنية ببنونس تحمل رقم : 1253، وأخرى -

4- تهذيب العتبية (وتسمى أيضًا، المستخرجة من الأسمة عماليس في

المدونة) لمحمد بن أحمد العتبي ت 255 هـ⁽¹⁾.

5- الذب عن مذهب مالك⁽²⁾.

6- مسألة الحبس على أولاد الأعيان⁽³⁾.

7- النهي عن الشذوذ عن العلماء⁽⁴⁾.

بالأحدية رقم: 14894 و 3231، وتحفظ خزائن القرويين بفاس على نسخة رقمها 339 و 645
نسخت في عهد قريب من المؤلف. كما توجد بالمتحف البريطاني نسخة تحمل رقم 9692 وهي تمثل
الجزء الأخير من الكتاب.

وبالقيروان: قطع وأوراق مختلفة بالكتبة العنيفة مصورة على ميكروفيلم بمعهد الآثار بتونس وفي
القاهرة بالكتبة التيمورية توجد نسخة تحمل رقم 337 فقه.

وقد طبع الجزء الأخير من هذا الكتاب وهو: "كتاب الجامع في السنن والآثار" بإشراف وتحقيق محمد
أبو الأجنان وعثمان بطيخ سنة 1983 وأعيد تحقيقه من طرف الدكتور عبد المجيد التركي وطبع بدار
الغرب الإسلامي سنة 1990.

(1) لم يُطبع بعد. منه نسخة مخطوطة بالقيروان بالكتبة العنيفة، عبارة عن مصورة على الميكروفيلم بمعهد
الآثار بتونس لوحاتها من 114 إلى 136.

(2) لم يُطبع بعد. ومنه نسخة فريدة في دبلن (Dublin) بمكتبة شسبريبي (Chester Beatty) تحمل
رقم 4475، منه نسخة مصورة بحوزتي وأخرى بحوزة الفقيه محمد بوخيزة بتطوان. يقوم حاليًا
بتحقيقه الدكتور محمد العلبي أستاذ بكلية الشريعة.

(3) ذكره الفاضلي عياض باسم: "مسألة الحبس على ولد الأعيان" وابن خير، وسيله: "تفسير مسألة
الأعيان" والديباغ، وساء: "شرح مسألة الحبس" وغيرهم، انظر: المدارك: 4/ 494، وفهرست مارواه
ابن خير عن شيوخه: 247، ومعالم الإيذان: 3/ 111، والديباغ المذهب: 1/ 429، والشجرة: 96.

(4) انظر: فهرست مارواه ابن خير عن شيوخه: 246.

- 8- مناسك الحج⁽¹⁾.
- 9- النهي عن الجدال⁽²⁾.
- 10- المعرفة واليقين⁽³⁾.
- 11- كشف التليس في الرد على البكرية⁽⁴⁾.
- 12- فضل قيام رمضان⁽⁵⁾.
- 13- فيمن تأخذه عند قراءة القرآن والذكر حركة (رسالة)⁽⁶⁾.
- 14- رسالة إلى أهل سجلماسة في تلاوة القرآن⁽⁷⁾.

-
- (1) ذكر في ترتيب المدارك: 4/ 494، ومعالم الإيمان: 3/ 111، والديباج: 1/ 429، والشجرة: 96، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446، وفهرست ابن خب: 247.
 - (2) ذكر في المدارك: 4/ 494، وسير أعلام النبلاء: 17/ 11، والديباج: 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 477.
 - (3) ذكر في المدارك: 4/ 494، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وسير أعلام النبلاء: 17/ 11، والديباج: 1/ 429، والشجرة: 96.
 - (4) ذكر في المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (5) ذكر في المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (6) ذكر في المدارك: 4/ 494، وسير أعلام النبلاء: 17/ 11، والديباج: 1/ 429، والشجرة: 96، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (7) ذكر في المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.

- 15 - رسالة في أصول التوحيد⁽¹⁾.
- 16 - رسالة في الرد على القدرية ومناقضة رسالة البغدادى المعتزلى⁽²⁾.
- 17 - الثقة بالله والتوكل على الله سبحانه⁽³⁾.
- 17 - التنبيه على القول في أولاد المرتدين⁽⁴⁾.
- 19 - الاقتداء بأهل المدينة⁽⁵⁾.
- 20 - قصيدة في البعث⁽⁶⁾.
- 21 - قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁷⁾.
- 22 - رسالة في الفروع المالكية⁽⁸⁾.

-
- (1) ذكر في المدارك : 4 / 494، وسير أعلام النبلاء : 17 / 11، والديباج : 1 / 430، وهذبة الصارفين : 447، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 446.
 - (2) ذكر في المدارك : 4 / 494، وسير أعلام النبلاء : 17 / 11، والديباج : 1 / 430، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 446.
 - (3) ذكر في المدارك : 4 / 494، وسير أعلام النبلاء : 17 / 11، والديباج : 1 / 429، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 445.
 - (4) ذكر في الديباج : 1 / 429، ومعالم الإيذان : 3 / 111، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 445.
 - (5) ذكر في فهرست ابن خير : 1 / 49، وسير أعلام النبلاء : 17 / 11، والديباج : 1 / 429، والشجرة : 96.
 - (6) انظر : تراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 447.
 - (7) ذكر في : تاريخ التراث العربى : 1 / 173، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 447.
 - (8) ذكر في : كشف الظنون : 880، ولعله يقصد مختصر المدونة، وقد تقدمت الإشارة إليه.

- 23 - رد السائل⁽¹⁾.
- 24 - الرد على ابن مَسْرَّة المارق⁽²⁾.
- 25 - حماية عرض المؤمن⁽³⁾.
- 26 - البيان عن إعجاز القرآن⁽⁴⁾.
- 27 - الأمر والاقتداء⁽⁵⁾.
- 28 - إثبات كرامات الأولياء⁽⁶⁾.
- 29 - الاستظهار في الرد على البكرية⁽⁷⁾.
- 30 - إعطاء القرابة من الزكاة (سالة)⁽⁸⁾.

-
- (1) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (2) ذكر في: معالم الإيمان: 3/ 11، وهدية العارفين: 447، وتاريخ الثقات المصري: 1/ 173، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 445.
 - (3) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (4) ذكر في: المدارك: 4/ 494، وسير أعلام النبلاء: 11/ 17، والديباج: 1/ 430، والمعالم: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 445.
 - (5) فهرست ابن خيبر: 245-246.
 - (6) ذكر في: معالم الإيمان: 3/ 113، وهدية العارفين: 447.
 - (7) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 444.
 - (8) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 448، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.

- 31 - المضمون من الرزق⁽¹⁾.
- 32 - الموعظة الحسنة لأهل الصدق (رسالة)⁽²⁾.
- 33 - زوائد ابن أبي زيد⁽³⁾.
- 34 - تفسير أوقات الصلاة⁽⁴⁾.
- ومن الكتب المشكوك في صحة نسبتها إليه :
- 35 - أحكام المعلمين والمتعلمين⁽⁵⁾.
- 36 - جملة مختصرة من واجب أمور الديانة⁽⁶⁾.
- 37 - كتاب التبيين والتقسيم⁽⁷⁾.

-
- (1) ذكر في: المذرك: 4/ 494، والديباج: 1/ 429، ومعالم الأبيان: 3/ 111، والشجرة: 96، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 447.
 - (2) ذكر في: المذرك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 447.
 - (3) ذكر في: فهرست ابن خير: 246.
 - (4) ذكر في: المذرك: 4/ 494، والديباج: 1/ 429، والشجرة: 96.
 - (5) ذكره صاحب تاريخ التراث العربي: 1/ 173. كما انفرد بذكره ابن خلدون في مقدمته. ولعل ابن خلدون أراد الحديث عن الكتاب المأثّل الذي ألفه ابن سحنون، أو ذلك الذي ألفه القابسي. أما أحمد سحنون فقد اكتفى بالإشارة إلى الكتاب ولم يذكره من جملة مؤلفات ابن أبي زيد. انظر مقدمة ابن خلدون: 1043، ودراسة الهادي الدرقاش: 339. وسه القاضي عياض في المذرك: "طلب العلم": 6/ 215.
 - (6) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 302، وعلق عليه فؤاد سزكين: بأنه أول باب في: الرسالة. انظر تاريخ التراث العربي: 1/ 173.
 - (7) ذكره الشنيطي في أجزائه ضمن الكتب المنسوبة لابن أبي زيد.

ومن الكتب الصغيرة الحجم التي صحت نسبتها إليه وأمكننا الوقوف عليها ونشرها هنا :

38 - رسالة طالب العلم⁽¹⁾

رسالة طالب علم

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله في ظنك و مقامك حفظًا تصلح به أحوالك وتُرَكِّي به أعمالك وتبلغ به من الخير صالح أعمالك.

علمت ما تؤمه في مخرجك ، من حج بيت الله تبارك اسمه وزيارة قبر نبيه عليه السلام، والفائدة من علم الديانة من الكتب من الحديث والفقه ما ترجو أن يعود عليك نفعه أولاً وأخيراً، قبض الله لك النجاح والسعادة والرشاد والتوفيق فيما تؤمه وتؤمله وتقول وتعلمه، فاستعن بتقوى الله و مراقبته فإنها حصن منيع من مكان الدارين وعون مبلغ إلى كل صالحة من خير الدنيا والآخرة وروض نفسك على حُسن الخلق والتخلق بمكارم الأخلاق ، فإن ذلك يحبيك إلى الرفيق والصاحب ويرجعك عما يسفل بالناس ويضع من أقدارهم و عليك بالأخذ بالحزم فيما أنت بسبيله من سفرك ولا تتكل فيه على الهوينا والصاحب المتخلف، واحترس من الناس بسوء الظن

(1) من مخطوطة مكتبة شينبريني بأيرلندا تحمل رقم : 4475، وأشار إلى الرسالة القاضي عياض في ترتيب المدارك : 4/ 494، وابن فرحون في الديباج المذهب : 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 446.

في رفق و ستر و رفع للأذى و لا تغفل عن التعاهد لتلاوة القرآن فإنه التذكرة الكبرى
والحصن المنيع لمن اتبعه في الآخرة والأولى؛ وليكن لجوؤك إلى الله فيما تدعه فيه
ومعولك عليه، راغبًا وسائلاً وراجيًا وخائفًا، واستعن به والجا إليه على ما كان فيك،
وإذا أحسست من أحد تقوى فاشدد به يديك وجامل من لا ترضى حاله بمجاملة لا
تدخل بها في جرم، وتجنب أهل الشر والباطل ما استطعت في رفق ولا تمار سفيها ولا
تراجعه و لا تمان له، وعليك بالرفق ولين الجانب، فربما كان ذلك أنفذ وأبلغ من
العنف في بعض الأمور، وبعض المواطن، والغريب أولى الناس بذلك، وارغب في كل
بلد ترده في خلطة خياره وأهل الديانة منه واقنع بهم وإن قلوا، وقد تؤدي بك ضرورة
إلى أن تحتاج إلى درء باطل و ظلم فداره واستعن بالله في حاجتك إليه.

ومهما رغب في علم تقتبسه وتطلبه وترويه وتستفيده فمَنْ أوثق مَنْ تجده
وأقربهم إلى التمسك بالسنة و حسن الحلل.

وإذا قضى الله عنك فريضتك و رمت طلب العلم، فإن عوفيت من دخول
العراق فهو أسلم لك، و إن دخلته فاحذر ثم احذر خلطة أهل الجدل و الكلام، فإن
وجدت من صالحي رواية الحديث و أهل الفقه فخالطهم دون غيرهم.

وإن كتبت الحديث فعليك تصحيحه على ما يدللك أهله، و كتاب البخاري
لك فيه كفاية و عن كتبت أو اشترت مصنفًا في الحديث و اختلاف السلف، فمصنف
ابن أبي شيبة إن كان يوجد رواية و بعده مصنف عبد الرزاق إن لم يكن ذلك، و إن
استغنيت عنه بالاعتصار على مذهب أهل المدينة، اكتفيت بما لا تجد منه عوضًا.

وإن كان لك رغبة في الرد على مخالفيين من أهل العراق و الشافعي فكتاب ابن
الجهم إن وجدته و إلا اكتفيت بكتاب الأبهري إن كسبته و كتاب الأحكام لإسماعيل

القاضي وإلا اكتفيت باختصارها للقاضي أبي العلاء والكتاب الحاوي لأبي الفرج إن كسبه ، فقيه فوائده وإن استغنيت عنه لقلة لهجك بالحجة فأنت عنه غني بمختصر ابن عبد الحكم أو كتاب الأبهري وأحسن ما كسبت في الفقه للماكين ، كتاب ابن المواز .

وإن دخلت العراق فاكتب في مسائل الخلاف ما تجد لأهل الوقت من الحجة والاستدلالات ، وإن رغبت في شيء من التفاسير فتفسير إسماعيل القاضي إن كان يوجد ، وأما تفسير محمد بن جرير الطبري فبلغني أنه حسن ، ولا أدري عمل الرجل عند أهل بلده في التمسك وبعض الناس يتهمه وأنا لا أحقق عليه ، وإسماعيل كتاب الشواهد فلو وجد لكان حسناً والمنهوم في الكتب لا يشيع .

وأسأل الله أن يملك على أجمل الطرق وأسلمها عاقبة وعاجلة وأقل من هذا فيه مقنع لمن وفقه الله واستعن بالله واستخره والجأ في كل أمر إليه ، وأرغب إليه في السلامة من مساخطه والعمل بمحابه والشغل بأرضي الأعمال عنده والله وليك وناصرك وكافيك وراعيك بفضلته ودفاعه ورفقه وكفايته .

و لنا عليك أن تذكرنا في صالح المشاهد و عند تلك المواطن الحميدة
الخالصة (و سلم) تسلياً .

الفصل الثالث

فتاوى ابن أبي زيد القيرواني

الفقرة الأولى: منهج ومصادر وموضوعات فتاويه.

أ- المنهج:

بالرجوع إلى مجموع الفتاوى التي تم جمعها، نتحدد لنا ملامح منهج الشيخ أبي محمد. ففي المجموعة الأولى من هذا المجموع المتعلقة بفتاوى الاستفتاء، نراه يحدد الأصول العلمية التي يمكن الاعتماد عليها في الفتوى، وكذا العلماء الذين يمكن الاعتماد عليهم في الاستشهاد بأقوالهم، كابن القاسم وسحنون وابن عبدوس وأصينغ وابن المواز وغيرهم من المتقدمين الموثوق بهم.

ويبدو واضحاً، أن الشيخ كان يتهيب الفتوى، ويعتبرها مسؤولية، ولذلك نراه يحدد لها مجموعة من الضوابط منها:

1. تحديده للمصادر الموثوق بها، الصحيحة النسبة إلى أصحابها، وكذا تحديده بعض العلماء الذين يمكن الاعتماد عليهم في الاستشهاد بأقوالهم - كما ذكرنا - مع التركيز على المتقدمين.

2. تحذيره من الأخذ بالقول الشاذ. فقد سُئِلَ عَمَّنْ يَسْأَلُ فِي مَسْأَلَةٍ فَيَصْرِفُ السَّائِلَ إِلَى مَنْ خَالَفَهُ فِيهَا؟ فَأَجَابَ: إِذَا نَوَى الْإِخْتِلَافَ، فَلَا بَأْسَ بِالْبَحْثِ، وَأَمَّا الشَّاذُّ وَنَحْوُهُ فَلَا⁽¹⁾. وقال أيضاً: مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، لَمْ أَجْزَحْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَاذاً مَا لَمْ يَأْخُذْ بِكُلِّ مَا وَافَقَهُ مِنْ كُلِّ قَائِلٍ. وقول أبي حنيفة في المسكر شاذ⁽²⁾.

(1) انظر الفتوى رقم: 1 و 2. ويبدو واضحاً، أنه لا يباح من الأخذ بالذهب المخالف، شريطة عدم الأخذ بالشاذ.
(2) نفسه.

3. إذا تعددت الأقوال في المسألة الواحدة، فإنه ينصح المفتي بأن يختار للمستفتي قولاً واحداً مشهوراً يقلده⁽¹⁾.

أما إذا كان المستفتي فيه، فضل الاجتهاد، فله أن يختار لنفسه.

ومما يتميز به منهجه أيضاً:

1. التزامه المشهور في المذهب، وإذا أشكل، أو اختلط عليه الأمر وتبهدب الإجابة، اختار التوقف. من ذلك قوله لما سُئِلَ عَمَّنْ حبس حبساً على المساكين، أو على المساجد، فباع ما هو مشاع معه، فهل يؤخذ للمساكين والمساجد بالشفعة؟

فتأجاب: بأن قال: سُئِلْتُ عنها قديماً، ولم يظهر لي فيها شيء، وتوقف فيها⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً، لما سُئِلَ عَمَّنْ ابتاع شاة صحيحة بدراهم إلى أجل، فذبحها، فلما حل الأجل، أراد البائع أن يأخذ بالدراهم طعاماً؟

فتأجاب: قد اختلف فيه. ولم يذكر جواباً في المسألة⁽³⁾.

2. وهو حينها يوجب، أحياناً يلتمس التوفيق الرباني، وقد يرجئ علمها إلى الله، وتارة يقول: بمشيئة الله.

فمن الأول، قوله: لما سُئِلَ عَمَّنْ يدفع إلى الصراف الدينار ليصرفه له، أو الحلي أو

(1) انظر الفتوى رقم: 3.

(2) راجع الفتوى رقم: 394.

(3) راجع الفتوى رقم: 202.

الثياب أو الرقيق إلى النخاس أو الدواب بأجر أو بغير أجر، فيقول الصراف سقط مني، ويقول النخاس: ذهب مني ... ؟

فأجاب: الوكلاء على ما ذكرت، القول قولهم في جميع ما ذكرت مع أيانهم، إلا في قولهم: بعنا من هذا الرجل، والرجل يجحد الشراء، فهم ضامنون، إن لم يقوموا بيينة بالبيع منه، وقبضه السلعة، إلا أن يكون هؤلاء الوكلاء من السماسرة الطوافين في الأسواق الذين يبيعون للناس، وشأنهم لا يشهدون على ذلك، فالقول قولهم مع أيانهم، ولا ضمان عليهم، وبالله التوفيق⁽¹⁾.

ومن النوع الثاني، قوله: لما سُئِلَ عَمَّنْ له والدة كبيرة، فأرادت غسل ثياب له، ولها نحو عشرين ثوبًا ... (إلى أن يقول) ... فيجري على قصده الخنث والله أعلم.
ومن النوع الثالث، قوله: عَمَّنْ باع سلعة بدنانير نقصها معلوم، فدفع إليه دنانير أنقص منها، وأراد أن يعطيه بزائد النقص فضة.

فأجاب: لا بأس به. وأما الدنانير الوازنة المنفردة فلا. ومعنى الناقصة، أنها توزن جميعها، فيجمع نقصها في الوزن، فلا بأس إن شاء الله، أن يأخذ بنقصها فضة⁽³⁾.

1. ويعتمد أحياناً في إجابته على النص: من القرآن والحديث أو أحدهما،

(1) راجع الفتوى رقم: 315.

(2) راجع الفتوى رقم: 440-128.

(3) راجع الفتوى رقم: 473-459-242.

ويذكرهما⁽¹⁾. وقد يشير إليهما أحياناً⁽²⁾. كما يعتمد عمل أهل المدينة⁽³⁾ ويستشهد بأقوال الصحابة والتابعين⁽⁴⁾، ويحتكم إلى العرف والعادة⁽⁵⁾.

2. يتعرض لذكر أقوال العلماء، واختلافهم في المسألة الواحدة. من ذلك قوله عند استفساره عن استقرض طعاماً في بلد، ونوى أن يدفعه في بلد آخر ؟

فتاواه: منعه ابن القاسم؛ لأن الضمير عنده كالشرط، وأجازه أشهب وأصيب إن لم يشترطاً ذلك، وإن اشترطاً فلا خير فيه. وأجازه ابن كنانة وابن وهب ومطرف، اشترطاً ذلك أو لم يشترطاه⁽⁶⁾.

3. وقد ينص على وجود الاختلاف دون أن يتعرض لذكر أسماء المختلفين، وهو كثير⁽⁷⁾.

4. وهو عند ذكره لاختلافات العلماء، يرجع منها، ويختار، ويستحسن. من ذلك قوله :

أ- ... هذا الذي أستحسنه، وأختار ... فتوى رقم 224.

(1) راجع الفتوى رقم : 35-36-108-294-353.

(2) راجع الفتوى رقم : 51-144.

(3) راجع الفتوى رقم : 396.

(4) راجع الفتوى رقم : 479.

(5) راجع الفتوى رقم : 440.

(6) راجع الفتوى رقم : 257 و 396 و 307.

(7) راجع الفتوى رقم : 154-196-224-239-477 وغيرها.

ب- ... والأول أحب إليّ فتوى رقم 267.

ج- ... أحب إلينا فتوى رقم 444

د- ... فهذا أحب إليّ فتوى رقم 10-31-211.

هـ- ... الذي أراه، وأشير به على القاضي فتوى رقم 291.

و- ... الرواية بهذا مشهورة في المدونة وغيرها والمرضى عندي

فتوى رقم 21.

ز- ... اختلف قول مالك، وأحب إليّ فتوى رقم 135.

ومن منهجه أنه أحياناً يميل إلى الحل الوسط، عند تعدد الأقوال تخفيفاً على السائل⁽¹⁾.

ب- مصادر فتاويه :

لم يعتمد ابن أبي زيد على مصادر كان يعود إليها عند كل نازلة، وإنما كان يعتمد على محفوظاته في الغالب الأعم. وتارة أخرى - وهو قليل - يذكر المصدر الذي يعتمد عليه في فتواه، وهو إما علم أو كتاب. وعليه، فيمكن تقسيم مصادره المعتمدة إلى نوعين : أعلام وأصول علمية.

II- مصادره من الأعلام :

اعتمد ابن أبي زيد في فتاويه على العلماء الكبار، يأتي في طليعتهم إمام المذهب،

(1) راجع الفتوى رقم : 396-464.

الإمام مالك بن أنس، والأغلبية من تلاميذ إمام المذهب، وقد ذكرهم في أماكن متعددة، وهم:

- 1- الإمام مالك بن أنس ت 179 هـ.
- 2- عبد الرحمن بن القاسم ت 191 هـ.
- 3- علي بن زياد التونسي ت 183 هـ.
- 4- أشهب بن عبد العزيز ت 204 هـ.
- 5- أصبغ بن الفرج ت 225 هـ.
- 6- أبو سعيد عبد السلام سحنون ت 234 هـ.
- 7- عبد الله بن وهب المصري ت 197 هـ.
- 8- عثمان بن عيسى بن كنانة ت 186 هـ.
- 9- يحيى بن إبراهيم بن مزين ت 255 هـ.
- 10- عبد الملك بن حبيب الأندلسي ت 238 هـ.
- 11- عبد الملك بن الماجشون ت 212 هـ.
- 12- سفيان الثوري ت 161 هـ.
- 13- أبو الأزهر عبد الوارث بن حسن بن أحمد ت 371 هـ.
- 14- عبد الله بن نافع ت 186 هـ.
- 15- شعبة بن الحجاج بن الورد البصري ت 160 هـ.

16 - أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف ت 220 هـ.

17 - ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن المدني ت 136 هـ.

18 - ابن شهاب الزهري ت 124 هـ.

II: الأصول العلمية التي اعتمدها ابن أبي زيد في فتاويه

أحال ابن أبي زيد على خمسة أصول علمية في غاية الأهمية تحتل الصدارة بين كتب المذهب المالكي، وهي:

1 - المدونة رواية سحنون ت 240 هـ عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي ت 191 هـ.

وهي أصل المذهب المالكي وعمدة الفقهاء في القضاء والإفتاء، المرجع روايتها على غيرها، وهي الأصل الثاني للفقهاء المالكيين بعد الموطأ.

وأصل المدونة هو كتاب الأسدية، لأسد بن القرات، ولكن سحنون لما قدم بهذه الرواية إلى القيروان هذبها ونسقها تنسيقاً جديداً، وبوبها وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره، ودبّل أبوابها بالحديث والآثار، إلا فصولاً منها مفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع، وهي التي بوبها الفقيه أبو أيوب سليمان ابن عبد الله المعروف بأبي المشتري، وبذلك تسمى المدونة، وتسمى المختلطة. فالمدونة الموجودة بين أيدينا هي ثمرة مجهود ثلاثة من الأئمة: مالك بإجاباته، وابن القاسم بقياساته وزاداته، وسحنون بتنسيقه وتهذيبه وتبويبه وبعض إضافاته⁽¹⁾.

(1) انظر: المدرك: 3 / 299 و 6 / 146.

2 - كتاب المختصر - الكبير - لعبد الله بن عبد الحكم المصري ت 214 هـ.

اختصر فيه سماعاته عن أشهب، وذكر بعضهم، أن مسائل المختصر- الكبير ثمانية عشر ألف مسألة. ويعتبر كتاب المختصر الكبير في الفقه واحدًا من أقدم الكتب الفقهية التي وصلت إلينا ناقصة، ويتناول الكتاب مسائل فقهية متفرقة، بناء على آراء قدامى المالكية: من بينهم مالك بن أنس، ومن خلفه مباشرة⁽¹⁾.

3 - كتاب العتبية المستخرجة لمحمد بن أحمد العتبي ت 225 هـ.

والعتبية عبارة عن حصر شامل لمعلومات فقهية يرجع معظمها لابن القاسم العتبي عن مالك بن أنس، وهي برواية مَنْ جاءوا بعده مباشرة، كما أنها تحتوي على آراء فقهية لتلاميذ مالك وخلفائه. وهي سماعات أحد عشر فقيهاً، ثلاثة منهم أخذوا عن مالك مباشرة، وهم: ابن القاسم، وأشهب، وابن نافع المدني، والآخرين أمثال عبد الله بن وهب، ويحيى بن يحيى الليثي، وسحنون بن سعيد، وأصيف بن الفرج⁽²⁾.

4 - كتاب عبد الملك الإشبيلي المعروف بابن المَكْوِي ت 401 هـ.

اشترك في تأليف كتاب: الاستيعاب لأقوال مالك، وكان قد ابتدأ تأليفه عبد الله بن حنين الكلبي القرطبي، كما نص على ذلك ابن فرحون ومحمد مخلوف. كما

(1) انظر: المذاهب: 3/ 365-367، ودراسات في مصادر الفقه المالكي: 28. لم يبق من هذا الكتاب إلا

قطع متفرقة بمجموعة من المكتبات، كخزانة الفرويين بقاس ومكتبة رقادة بالقيروان.

(2) انظر: معلمي الفقه المالكي: 242، والمذاهب: 4/ 253.

شارك في تأليفه محمد المعطي. والكتاب يقع في مائة جزء بلغا فيه النهاية، اشتمل على أقوال مالك فقط⁽¹⁾.

5 - كتاب محمد بن سحنون ت 256 هـ.

ولعل ابن أبي زيد كان يعتمد على كتاب الجامع، وهو كتاب كبير مشهور، جمع فيه بين فنون العلم، والفقه، ففيه نحو ستين كتاباً. قال فيه محمد بن عبد الحكم: هذا كتاب رجل يسبح في العلم سبحاً⁽²⁾.

6 - كتاب البسوط لإسماعيل القاضي ت 282 هـ.

يعتبر هذا الكتاب، من الأصول العلمية المالكية العراقية المهمة جداً، ومنه تعرف طريقة البغداديين في الفقه والتأليف. ويعتبر هذا الكتاب في حكم الكتب المفقودة. منه نقول كثيرة في منتقى أبي الوليد الباسجي، وفي كتاب النواذر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني⁽³⁾.

ج- موضوعات فتنويه:

إن الأفضية والمسائل التي شغلت المجتمع القيرواني ونزلت بهم ودفعتهم إلى سؤال واستفتاء الشيخ أبي محمد تغطي جميع الأبواب الفقهية، وهي ترسم من

(1) انظر: شجرة النور الزكية: 102، والاختلاف الفقهي: 86-87. وهو من الكتب المفقودة.

(2) انظر: دراسات في مصادر الفقه المالكي: 162، وكتاب اصطلاح المذهب عند المالكية: 130. وهو من الكتب المفقودة.

(3) انظر: المدارك: 4/ 291، واصطلاح المذهب: 140.

مجموعها، صورة عن المجتمع القيرواني، خلال فترة الشيخ، بحيث يمكن اعتمادها في الدراسات الاجتماعية والتاريخية.

وهي بالإضافة إلى ما تشتمل عليه من جوانب فقهية، ضمت بعض الجوانب العقدية.

ومما يميز جانب العبادات من القسم الفقهي كثرة الأسئلة في مجالي الطهارة والصلاة. وفي جانب المعاملات كثرة الأسئلة في مجالي البيوع والنكاح وما يترتب عنه. وقد بلغ مجموع هذه الفتاوى: 525 فتوى بدل 473 التي سجلت في النسخة الأولى، بفارق 52 فتوى إضافية. ورتبت في الأبواب الفقهية التالية :

- 1 - فتاوى الاستفتاء وعددها: 05
- 2 - فتاوى المياه، والطهارة، وما يتصل بها وعددها: 29
- 3 - فتاوى الصلاة وعددها: 53
- 4 - فتاوى الصيام وعددها: 05
- 5 - فتاوى الزكاة وعددها: 18
- 6 - فتاوى الحج وعددها: 04
- 7 - فتاوى الضحايا، والذبائح وعددها: 03
- 8 - فتاوى الأيمان وعددها: 17
- 9 - فتاوى النكاح وعددها: 39
- 10 - فتاوى النفقات، والحضانة وعددها: 06

- 11- فتاوى الاستبراء وعددها : 01
- 12- فتاوى الرضاع وعددها : 02
- 13- فتاوى الطلاق وعددها : 11
- 14- فتاوى البيوع، والسلم وعددها : 41
- 15- فتاوى العيوب، والتدليس، والجوائح وعددها : 20
- 16- فتاوى المزارعة وعددها : 01
- 17- فتاوى القراض وعددها : 03
- 18- فتاوى الإقرار وعددها : 03
- 19- فتاوى الصلح وعددها : 04
- 20- فتاوى الإجازات، والأكرية وعددها : 57
- 21- فتاوى القضاء، والشهادات وعددها : 15
- 22- فتاوى الدعاوي، والأيمان وعددها : 13
- 23- فتاوى جري المياه، والبنيان، وإحياء الموات وعددها : 13
- 24- فتاوى المديان، والتفليس، والحجر، والوكالة وعددها : 11
- 25- فتاوى الرهون وعددها : 01
- 26- فتاوى الشركة وعددها : 02
- 27- فتاوى القسمة وعددها : 05

- 28 - فتاوى الشفعة وعددها: 13
- 29 - فتاوى الغصب، والاستحقاق وعددها: 38
- 30 - فتاوى الوديعة، والعارية وعددها: 10
- 31 - فتاوى اللقطة وعددها: 02
- 32 - فتاوى الوقف وعددها: 07
- 33 - فتاوى الهبة، والصدقة وعددها: 16
- 34 - فتاوى الرصايا، والمحجور وعددها: 07
- 35 - فتاوى العتق، والفرائض وعددها: 08
- 36 - فتاوى الدماء، والحدود، والجنايات وعددها: 14
- 37 - فتاوى الخرابة، والمرتدين، وأهل الأهواء وعددها: 16
- 38 - فتاوى السماسرة وعددها: 03
- 39 - الجامع وعددها: 09

الفصل الرابع

الأصول العلمية المعتمدة في جمع فتاويه

لقد اعتمدت في عملية جمع فتاوى - مالك الصغير - الشيخ أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني أصولاً علمية متميزة في مجال فقه النوازل، منها ما هو مخطوط، والباقي مطبوع، وكلها تعود لعلماء الغرب الإسلامي تكفلت بحفظ فتاويه، وهي:

- 1 - كتاب جامع المسائل لأبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي البرزلي (ت 841 هـ).
- 2 - كتاب المعيار العرب لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي البرزلي (ت 914 هـ).
- 3 - كتاب الحاوي جلا من الفتاوى للشيخ العالم أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد المنعم بن عبد النور الحميري (مخطوط)، أصله من المكتبة الأزهرية يحمل رقم 276 / ع 2001، به مادة علمية نوازلية لابن أبي زيد في غاية الأهمية، تفرد بها عن باقي المصادر، زيادة على توثيقه لما جاء في غيره، وهو لبنة جديدة أضفت صبغة جديدة على النسخة الأولى.

- 4 - مجموع (مخطوط) يشتمل على مجموعة من النوازل الفقهية لسعيد بن سعود بن عامر الحميدي، أصله من خزانة الناصرية بتمكروت يحمل رقم 1909، عدد أوراقه 130 انتهى من نسخه بتاريخ 994 هـ. يشتمل على النوازل التالية:

- أجوبة الشيخ أبي الحسن القاسبي، وعددها: 83 فتوى.
- أجوبة عبد الله بن أبي زيد القيرواني وعددها: 144 فتوى. ومما تميزت به هذه الفتاوى، أن تفردت ببعض الفتاوى التي لم ترد في باقي المصادر.
- أجوبة محمد بن سحنون وعددها: 38 فتوى.
- أجوبة عيسى بن مناس وعددها: 102 فتوى.

- أجوبة أحمد بن نصر وعددها : 79 فتوى.
 - أجوبة بن محسود وعددها : 17 فتوى.
 - النوازل الجديدة الكبرى لأبي عيسى المهدي الوزاني (ت 1342 هـ).
 - كتاب موارد النجاح ومصادر الفلاح على رسالة ابن أبي زيد للشيخ أحمد بن البشير الشنقيطي.
 - نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي (ت 516 هـ).
 - كتاب تذيل المعيار للشيخ العالم عبد السلام التاجوري (ت 1139 هـ).
 - كتاب مذاهب الأحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض وابنه محمد.
- كما اعتمد كتاب: "النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات" لابن أبي زيد القيرواني زيادة في توضيح بعض فتاويه. وقد تبيّن لي أثناء تعاملي مع هذه الأصول، ومن خلال مقابلة النصوص بعضها ببعض في عملية التوثيق وترجّح لديّ، ومن عدة وجوه، أن أصل أغلب نصوص فتاوى ابن أبي زيد المبثوثة في كتب النوازل، تكفل بجمعها الإمام البرزلي⁽¹⁾ في جامع مسائله - إلى جانب المجموع المخطوط -، وكأنه كان ينقل من جزء مجموع. وعليه اعتمد الونشريسي في معياره⁽²⁾، والمهدي

(1) ثبت المصادر أن البرزلي قيرواني الأصل والنشأة، وكان أول أساتذته بها، الشيخ الفني أبا محمد عبدالله الشيبني البلوي القيرواني الذي تعلم عليه فترة متعدة. فهرست الرصاع : 76.

(2) الإمام الونشريسي ينقل عن البرزلي بالحرف الواحد ويغض الترتيب الذي اعتمد هذا الأخير.

الوزاني في نوازله الجديدة الكبرى - وإن كانت قليلة -، وابن مرزوق في الحاوي على الفتاوي، وغيرها.

ولأهمية هذه الأصول العلمية النوازية التي تكفلت باحتواء وحفظ نوازل الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني سوف نعرف بأهمها - الثلاثة الأولى - وبأصحابها :

1- **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، للإمام الفقيه أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي ت 841هـ**

أ- التعريف بالمؤلف:

هو أبو القاسم بن أحمد بن إسماعيل بن أحمد المعتل البلوي أبو الفضل اشتهر بالبرزلي نسبة إلى قبيلة بربرية من نواحي المسيلة بالمغرب الأوسط، تعرف بيني برزلة أو برزالة، وعليه يجب أن تكون النسبة إليها البرزلي. مولده بمدينة القيروان في حدود سنة 740 هـ وقرأ على أبي محمد التميمي مدة عشر سنين من 760 إلى 770. ثم قدم تونس ولازم الإمام ابن عرفة نحو ثلاثين سنة، فأخذ علمه وهديه وطريقته. وقد عُدَّ في إجازته لابن مرزوق، أساء شيوخه شرقاً وغرباً، وما روى عن كل واحد منهم.

حج سنة 806 هـ وزار الديار المصرية، واجتمع بعلمائها. قال السخاوي: "قدم القاهرة حاجاً. وأجاز شيخنا ابن حجر وأخذ عنه غير واحد" ثم قال في التعريف به: أحد أئمة المالكية ببلاد المغرب، موصوفاً بشيخ الإسلام.

تولى عدة مناصب شرعية والإقراء في المدارس. تلقى عليه عدد كبير من وجوه الفقهاء. مثل: ابن ناجي وعبد الرحمن الثعالبي، وحلولو، والرصاص، والخطيب، وابن مرزوق.

ولما مات شيخه أبو مهدي الغبريني سنة 813، قدّمه الأمير أبو فارس إلى الإمامة والخطابة بجامع الزيتونة والفتيا العامة به بعد صلاة الجمعة، فأقام عليها إلى آخر حياته.

وقد أصيب البرزلي في نهاية عمره بفقدان بصره، وهو ما دلت عليه رواية الرصاع عندما زاره سنة 834 هـ. ولكن كفاف بصره لم يمنعه من مواصلة القيام بوظائفه من خطابة، وإمامة، وإفتاء، وتدريس، ولم يمنعه أيضًا من الحفاظ على علاقاته بأمراء مجتمعه على اختلاف صنوفهم ووظائفهم. وهو ما يشير إليه الرصاع في وصف التضاف الناس به عند خروجه من الجامع⁽¹⁾.

وقد طال عمره حتى بلغ 103 عامًا، وتوفي يوم 25 ذي القعدة من سنة 841 و قيل 842 هـ⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

اسمه: "جامع مسائل الأحكام مما نزل من القضايا بالفتن والحكام"، ويعرف أيضًا باسم نوازل البرزلي في الفقه والفتاوى. حققه - في سنة 2002 - الأستاذ الدكتور محمد الحبيب الهيلة، وقام بطبعه السيد الحبيب اللمسي، مدير دار الغرب

(1) فهرس الرصاع: 62-63.

(2) انظر ترجمته في: فهرس الرصاع: 62، وتوشيح الديباج: 266، والأعلام للزركلي: 172/5، وشجرة النور الزكية: 245، ومعجم المؤلفين: 1/ 158 و 8/ 94، وذاكرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية) 47/ 48، وتراجم المؤلفين التونسيين: 1/ 115-118، وكتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين: 2/ 784-788.

الإسلامي. وقد أخرج الكتاب في ستة أجزاء مع جزء سابع خاص بالفهارس العامة. وقد اشتهر الكتاب بين الفقهاء، والمفتين، والباحثين القدماء، بسبب أهميته. فوصفه ابن مريم بأنه: «الديوان الكبير في الفقه والفتاوى وهو من كتب المذهب الأجلة أجاد فيه ما شاء». ووصه السخاوي: «بالفتاوى المتداولة»⁽²⁾. وقد تضافرت مجموعة من المصادر على تعظيم الكتاب، وتفضيله على غيره من الكتب الماثلة.

وقد بين الإمام البرزلي، الغاية من تأليفه في مقدمته، قال: «هذا كتاب قصدت فيه إلى جمع أسئلة اختصرتها من نوازل ابن رشد، وابن الحاج، والحاوي لابن عبد النور، وأسئلة عز الدين، وغيرهم من فتاوى المتأخرين، من أئمة المالكية من المغاربة والإفريقيين ممن أدركنا وأخذنا عنه، أو غيرهم ممن نقلوا عنهم وغير ذلك مما اخترناه ووقعت به فتوانا، أو اختاره بعض مشايخنا ... ونعزو كل مسألة إلى مَنْ نقلها عنه غالباً. وما لا نعزو، فيه فقد نقلته من كتب مشهورة، مما اختصرته، أو رويته»⁽³⁾.

وقد اعتمد البرزلي في فتاويه مصادر أخرى لا تقل أهمية عما ذكر، منها: المدونة، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، ونوادره الضخمة وغيرها.

أما ترتيب الكتاب، وتبويبه. فقد سلك فيه مسلكاً منظماً على غرار سائر مؤلفات النوازل التي سبقت، حيث رتبته على أبواب الفقه، بعد أن مهّد لذلك في

(1) البستان في ذكر الأولياء والعلماء ببلسان: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم، ص: 150-151.

(2) نفس المصدر صفحة: 152.

(3) فتاوى البرزلي: 1/ 61.

مقدمته بفصل خاص بأحكام الاستفتاء، تلتها بعد ذلك مسائل الطهارة. فالصلاة وأحكام المساجد، ثم الصوم، والاعتكاف، والزكاة، إلى كتاب الجامع.

كما رُتِبَتْ فتاويه بصيغة: سُئِلَ، فأجاب مع التزامه بذكر المسؤول والمجيب مما يَسَّرَ علينا استخراج فتاوى الشيخ ابن أبي زيد القيرواني. وقد بلغ عدد مجموعها نحو: 475 فتوى.

2- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى 914 هـ

أ- التعريف بالمؤلف:

هو أبو العباس أحمد يحيى الونشريسي- التلمساني ثم الفاسي، ولد بجبال ونشريس التي تعد أكثر الكتل الجبلية ارتفاعاً في غرب الجزائر حوالي عام 834 هـ. ونشأ بتلمسان ثم استقر بفاس إلى أن توفي. وأقبل فيها على تدريس المدونة، ومختصر- ابن الحاجب الفرعي، وكثيراً ما كان يدرس بالمسجد المعلق بالشراطين من فاس القرويين المجاور لدار الحبس التي كان يسكن بها، وكان مشاركاً في فنون من العلم حسبما تضمنت ذلك فهرسته، إلا أنه أكبَّ على تدريس الفقه فقط، وكان فصيح اللسان والقلم، حتى كان بعض مَنْ يحضر تدرسه يقول: لو حضره سيويه، لأخذ النحو من فيه، أو عبارة نحو هذا⁽¹⁾.

ويتلمسان درس على جماعة من العلماء، في مقدمتهم أبو عبد الله محمد بن العباس

(1) فهرس أحمد التمحور: 50.

ت 871، والعقبايون العلماء منهم: أبو الفضل العقباي، وولده أبو سالم، وحفيده محمد ابن أحمد العقباي، ومحمد بن العباس، وأبو عبد الله الجلاب، وابن مرزوق الكفيف. وفي مدينة فاس أخذ عن محمد بن محمد بن عبد الله اليفرنى القاضي المكناسي ت 917 هـ.

وأخذ عنه ابنه عبد الواحد، وأبو زكريا الموسوي، ومحمد بن عبد الجبار الوردغيري، ومحمد بن عيسى المغيلي. وغيرهم.

ألف محمد الونشريسي كتاب المعيار في اثني عشر مجلداً. جمع فأوعى، وأتى على كثير من فتاوى المتقدمين والمتأخرين. وله تعليق على ابن الحاجب القرعي، وشرح على وثائق الفشتالي، وكتاب القواعد في الفقه، والفاثق في الوثائق، لم يكمل. وكتاب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، ومختصر أحكام البرزلي، وغير هذا. وقد توفي رحمه الله في سنة 914 هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب:

يقول الإمام الونشريسي في مقدمة كتابه: "... وبعد فهذا كتاب سميته: بالمعيار العرب، والجامع المغرب، عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم، ما يعسر الوقوف على أماكنه، واستخراجه من مكانه، لتبذره وتفرقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع

(1) انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية: 274-275، ونيل الانتهاج: 87-88، والفكر الساسي: 99/2، البستان: 53-54، الأعلام للزركلي: 1/255-256، ومقدمة كتاب المعيار: 1/أ ب ج.

به، ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبه على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في السير النادر، ورجوت من الله سبحانه أن يجعله سبباً من أسباب السعادة، وسُننا موصلاً إلى الحسنى والزيادة، وهو المسؤول عز وجل في أجزل الثواب، وإجابة صوب الصواب⁽¹⁾.

والإمام الونشريسي ليس جامعاً للفتاوى فقط، بل ناقداً أحياناً، مرجحاً تارة، يصدر تعقيباته بقوله: قلت، كما أن تعقيبه أحياناً يطول، وتارة يقصر⁽²⁾.

ولقيمته العلمية، فقد عكف عليه علماء الغرب الإسلامي، حتى لا تكاد نجد كتاباً فقهياً بعده إلا وفيه نقول منه، أو إحالات عليه. ويزيد من قيمته اشتماله على نصوص من أصول علمية فقهية ضاعت فيما ضاع من كتب التراث.

وقد اهتم بتلخيص المعيار في مجلد واحد فقيهان مغربيان، أحدهما أحمد بن سعيد المجلدي الفاسي ت 1094 هـ مؤلف "الإعلام بها في المعيار من فتاوى الأعلام"⁽³⁾، الذي حدد في المقدمة طريقة تلخيصه بترك الأسئلة والأجوبة، التي أوردها الونشريسي بنصها على طولها، والاقتصار على ملخص السؤال والجواب، محيلاً على الأصل لمعرفة الأدلة، وحذف المكرر مع التنبيه على محله في الأصل⁽⁴⁾.

وقد طبع المعيار مرتين، أخرج في طبعته الأولى على الحجر في اثني عشر- جزءاً،

(1) مقدمة الكتاب : 1 / 1 .

(2) وقد سجلت أغلب تعليقاته على فتاوى ابن أبي زيد بالهامش زيادة في التوضيح .

(3) منه نسخة مخطوطة في الحزاة العامة بالرباط تحمل رقم : 705 .

(4) مقدمة النسخة المحققة : 1 / ح - ط .

ثم أعيد طبعه مرة ثانية من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدار الغرب الإسلامي سنة 1981 بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري بتحقيق وإخراج جماعة من الفقهاء المغاربة بإشراف المرحوم الدكتور محمد حجي.

أما عن المادة الفقهية - القيروانية - بكتاب المعيار. فالملاحظ، ومن خلال مقابلتها بمثيلاتها في نوازل البرزلي، أنها منقولة بالحرف الواحد من هذا الأخير، مع وجود بعض الاختلافات البسيطة جداً أحياناً. وقد بلغ مجموع عددها : 101 فتوى.

3- النوازل الجديدة الكبرى فيها لأهل فاس، وغيرهم من البدو والقرى - للعلامة مفتي فاس أبو عيسى سيدي المهدي الوزاني المتوفى سنة 1342 هـ

أ- التعريف بالمؤلف :

هو أبو عيسى محمد المهدي بن محمد بن محمد بن الخضر بن قاسم بن موسى العمراني الفاسي، أصله من مصمودة بجبال غمارة، انتقل والده من مصمودة إلى وزان، واتخذها داراً له وموطناً.

ولد المهدي الوزاني بمدينة وزان سنة 1266 هـ وبها نشأ وتعلم، وكان والده أستاذاً مقرئاً. تتلمذ بوزان على أبي عبد الله محمد بن حمو، وأحمد بن حسون العمراني، ومحمد الصواف.

ثم انتقل بعد ذلك إلى مدينة فاس لإنهاء دراسته العلمية، فأخذ عن : أبي عبد الله ابن المدني كتون، وأبي عيسى بن سودة، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن العلوي، وأبي عيسى بن الحاج، وغيرهم.

أما عن تلاميذه، فعددهم كثير. وممن أخذ عنه، الشيخ محمد مخلوف صاحب

شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية.

وقد كان المهدي الوزاني من أشهر علماء فاس وأئمة الفقه بها، عارفاً بالنوازل، مرجوعاً إليه. ترك مؤلفات كثيرة في غاية الأهمية منها: المنح السامية في النوازل الفقهية، وتعرف بالنوازل الصغرى⁽¹⁾، وكتاب المعيار الجديد، (أو النوازل الكبرى) وغيرها من المؤلفات، توفي - رحمه الله - ليلة الأربعاء، فاتح صفر عام 1342 هـ ودفن بروضة أبي المحاسن الفاسي، خارج باب الفتوح بفاس⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

يقول المهدي الوزاني في مقدمة كتابه: «وقد كنت قبل ... ألفت كتاباً، جمعت فيه ما لديّ من الفوائد والطرر، ونسقت فيه ما حضرني من النصوص، والتقايد الفرر، وأتيت فيه بجُلّ ما يحتاج إليه من النوازل الوقتية، وما لا بد منه من الأحكام والفروع الفقهية، وسميته: المنح السامية، في النوازل الفقهية».

ثم بعد سنتين، اجتمعت كدّي نوازل أخرى، صمّنتها هذا الكتاب المسمى بـ: "المعيار الجديد الجامع المغرب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب" راجياً بتأليفه الثواب العظيم، والأجر الجزيل من رب الأرباب ...⁽³⁾.

(1) طبعته وزارة الأوقاف المغربية سنة 1992-1993 وصدر في أربعة أجزاء.

(2) انظر ترجمته في: مقدمة محقق النوازل الجديدة: 1/9-10-11 وشجرة النور الزكية: 435 والأعلام: 7/335.

(3) مقدمة المؤلف: 1/74.

وإضافة إلى الباحث على تأليف الكتاب، فقد أشار المؤلف أيضاً، إلى المنهج الذي سلكه في نظمه وترتيبه ومحتواه، قال في مقدمته: «... ولما كان أفضل العلم هو النوع الذي يدور عليه القضاء والفتيا، بادرْتُ إلى تأليف هذا الكتاب ووضع فيه، فجمعت فيه جملة وافرة من أجوبة المتأخرين، مستوفياً فيه ما استحسنته من كلام المحققين منهم الراسخين، سالكاً فيه أحسن الترتيب، تبعاً لصاحب المختصر - في نسقه العجيب، وعمدته ما يكثر ترداده بين أيدي الحكام، ويشكل على بعض مَنْ يتعاطى الفصل بين الأنام، مُدْهِلاً بعض الأجوبة بما يكون لها كالشرح والتتصيم، لئلا يسرع بعض القاصرين بنقد أو توهيم، وينظائر تكمل بها الفائدة، وإن كانت عن الترجمة زائدة»⁽¹⁾.

ولعل ما ذكر المؤلف في هذا الجانب، قد حصل به المقصود.

وقد طُبع الكتاب من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1996 بمقابلة وتصحيح الأستاذ عمر بن عباد وصدر في اثني عشر جزءاً.

وقد اشتمل على عدد قليل من فتاوى الشيخ ابن أبي زيد القيرواني بلغ مجموعها: 11 فتوى، أغلبها ورد ذكرها في المصادر السابقة.

منهج الجمع والترتيب والتوثيق

اعتكفت على جمع فتاوى الشيخ أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني معتمداً على خمسة كتب أساسية تكفلت بحفظ فتاوى علماء الغرب الإسلامي، وهي حسب الأهمية:

(1) مقدمة المؤلف: 14 / 1.

- 1 - كتاب : جامع المسائل لأبي القاسم بن أحمد البلوي البرزلي التونسي- (ت 841 هـ).
 - 2 - وكتاب : المعيار العرب لأبي العباس أحمد بن يحيى اللونشريسي- (ت 914 هـ).
 - 3 - مجموع فتاوى مخطوط سعيد بن مسعود الحميدي، أصله من الخزائن الناصرية بتمكروت.
 - 4 - الحاوي جملا من الفتاوى للشيخ العالم أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد المنعم بن عبد النور الحميري مخ المكتبة الأزهرية رقم: 276
 - 5 - أحكام الشعبي عبد الرحمن
- وأضفت إليها كتباً أخرى، بعضها للتوثيق، وأخرى انفردت ببعض النوازل.
- على أن نوازل البرزلي، وبحكم أقدميته، وكونه كان مصدراً أساسياً لمعيار الونشريسي ومن أتى بعده، جعلني أعتمده أصلاً في جمع مادة فتاوى ابن أبي زيد.
- وعندما استخرجت هذه الفتاوى من الكتاب المذكور، حاولت ضمها في مجموعات وحدة موضوعية، ثم رتبها حسب الأبواب الفقهية من باب الطهارة إلى باب الجامع، وفصلت بين الأبواب بوضع عناوين الكتب بين معقوفتين، وأعطيت رقماً لكل فتوى بطريقة متسلسلة تصاعدية، من 1 إلى 536 مرتبة بصيغة: سُئِلَ، فأجاب.
- وقد التزمت الاحتفاظ بنص فتوى ابن أبي زيد، كما عثرت عليها عند الإمام البرزلي في نوازله، ولم أَدْخُلْ بالتصرف فيه : بالتصويب، أو الزيادة، أو النقص، إلا

للمحظ اقتضى ذلك، بعد مقارنته مع نظيره بباقي النسخ.

وقد اجتهدت في توثيق فتاوى الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد معتمداً في ذلك على ما جاء من نصوص مماثلة في نوازل المعيار للنوشرسي، والنوازل الجديدة الكبرى للمهدي الوزاني، وكتاب التعرّيج والتبرّيج لعبد القادر الراشدي، وكتاب موارد النجاح للشيخ الحسني الشنقيطي، كما علقّت على بعض فتاويه بزيادة توضيحات وتوثيقات من كتابه: النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات وكتابه: الجامع في الآداب والسُّنن. كما حاولت إثبات الفروق والاختلافات الموجودة بين الفتوى الواحدة المثبتة في كتابي: الجامع لنوازل البرزلي، ومعيار النوشرسي ومجموع الفتاوى المخطوط.

كما قمت بتخريج النصوص القرآنية والحديثية، بما يفني بالمقصود.

وعرفت بالأعلام الواردة في المتن، ووقفت عند بعض المصطلحات الفقهية، وشرحت معاني بعض المفردات.

شرح الرموز

.../... : بالهامش : خط مائل بين رقمين : الأول رقم الجزء، والثاني رقم الصفحة.

.../ : بالطرة : انتهاء صفحة من المخطوط لمنظومة الطليحة.

[...]: لحصر ما أضيف من عناوين، وإصلاحات مقترحة.

هـ : هجرية.

م : ميلادية.

ت : توفي.

﴿...﴾ : علامة حصر النصوص القرآنية.

«...» : علامة حصر الأحاديث النبوية.

(...) : علامة حصر النصوص المقابلة.

نوازل البرزلي : جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام.

النوازل الجديد الكبرى : المعيار الجديد لجامع العرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب.

م. فـ. مخ. : مجموع الفتاوى (المخطوطة) الموجودة بخزانة تمكروت.

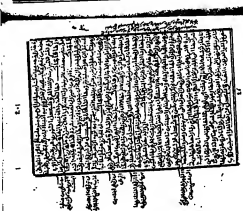
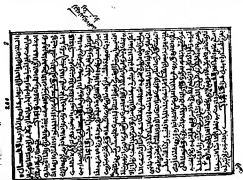
الحاوي : الحاوي للفتاوى لمحمد بن عبد المعطي الحميري.

نوازل ابن بشتغير : نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي.

أحكام الشعبي : أحكام الشعبي عبد الرحمن.

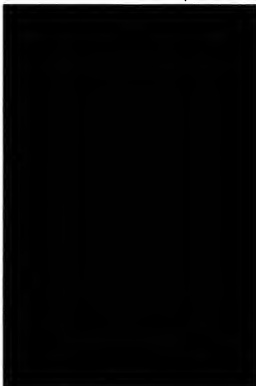
مصورات نموذجية مخطوطة تحتوي على فتاوى ابن أبي زيد

صورة من كتاب المعيار للإمام الوثريسي مصورة عن طبعة حجرية صحيحة وبها
مجموعة من فتاوى أبي زيد وهي متتابعة الجزء الثالث صفحة 200-201

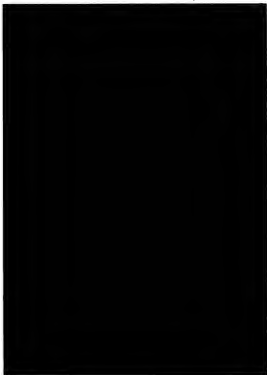


صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى

الصفحة رقم 16-أ وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زهير



صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى
الصفحة رقم 16- ب وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زيد



صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى

الصفحة رقم 17-أ وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زهير



صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى
الصفحة رقم 17- ب وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زيد



القسم الثاني

فتاوى مالك الصغير

الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني

النص المجموع المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصل الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

[من فتاوى الاستفتاء]

1 - سئل الشيخ أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني (عَمَّنْ)⁽¹⁾ لم يستبحر في العلم،
و[إنها]⁽²⁾ نظر [في] ⁽³⁾ المدونة ⁽⁴⁾ والموطأ ⁽⁵⁾ والمختصر ⁽⁶⁾ ونحو ذلك، سئل عن

(1) في المعيار : عن الرجل، وكذا في تبصرة ابن فرحون نقلا عن فتاوى ابن عبد البر : 59 / 1 - 60.

(2) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(3) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(4) المدونة : أشهر أمهات الكتب في المذهب المالكي عامة وأقدمها على الإطلاق. وأصلها كتاب الأسد بن الفرات المتوفى سنة 161 هـ قبل أن يحفظها ويذهبها سحنون. ويطلق عليها أحيانا كتاب أو الأم. (الموطأ : للإمام مالك بن أنس، ويعتبر الموطأ كتاب حديث وفقه تناقلته الأجيال منذ تأليفه إلى الآن، ثبت نسبه إلى صاحبه، وصفه الشافعي قائلا : "ما كتاب أكثر صوابا بعد كتاب الله من كتاب مالك". وقال أيضا : "ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك بن أنس". انظر التمهيد لابن عبد البر : 1 / 76، والمدارك : 2 / 70.

(6) المختصر : يراد به مختصر عبد الله بن عبد الحكم المصري المتوفى سنة 214 هـ منه قطع رقبة مخطوطة بخزانة القرويين تحمل رقم 810. وله كتاب المختصر الصغير. وقد اعتنى الناس بهذه المختصرات ما لم يعنى بكتاب من كتب المذهب بعد الموطأ والمدونة. والملاحظ أن أهل بغداد اعتسوا بمختصر ابن عبد الحكم خصوصا الكبير أكثر من غيره. انظر : ترتيب المدارك : 3 / 366. والمرشد الوثيق إلى أمهات المذهب المالكي ص : 10.

نازلة هل [له أن]⁽¹⁾ يفتي (بما رأى فيها نظره من الدواوين المذكورة)⁽²⁾ ممالك أو لغيره من أصحابه أو اختيار سحنون⁽³⁾ أو ابنه⁽⁴⁾ أو ابن المواز⁽⁵⁾ [وشبههم]⁽⁶⁾؟
فأجاب: إن وجد النازلة في أحد هذه الكتب، (أفتى)⁽⁷⁾ بها و (حمل)⁽⁸⁾ نفسه عليها إن نزلت به، وكذلك إن وجد مثلها لابن القاسم⁽⁹⁾ أو [لأحد من]⁽¹⁰⁾ نظرائه أو لم يجدها

(1) سقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(2) في المعيار: (رأه في هذه الدواوين).

(3) سحنون: هو أبو سعيد بن عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني. ولي القضاء بالقيروان. من تاليفه المدونة، قراها على ابن القاسم عندما رحل إلى مصر وأعاد ترتيبها. توفي سنة 240 هـ. انظر ترجمته في الشجرة: 69، والديباج المذهب: 30/2.

(4) محمد بن سحنون: هو أبو عبد الله، سمع من أبيه وأبي مصعب بالمدينة، كان له علم بالفقه، والحديث، عالمًا بمذهب مالك. لم يكن في عصره أحد أجمع لفنون العلم منه، ألف في جميع العلوم، له باع طويل في الذب عن المذهب المالكي والشيعة. توفي سنة 256 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك: 4/204، وروا عن النفوس: 1/442-458.

(5) ابن المواز: هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندراني المعروف بابن المواز. ألف كتابه المشهور بالموازية، وقد رجعته القابسي على سائر الأمهات. توفي سنة 269 هـ. انظر ترجمته في الفكر القاسمي: 2/101، والديباج: 232-233.

(6) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار. وبصرة ابن فرحون: 1/59.

(7) في المعيار: فليفت.

(8) في المعيار: يحمل.

(9) ابن القاسم: عبد الرحمن بن القاسم العتي، يكنى أبا عبد الله، أحد أشهر أصحاب مالك بن أنس إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، تأسر مذهب مالك، خاصة في مصر، فقيه جمع بين الزهد والعلم، هو أفقه الناس بمذهب مالك، له سماع من مالك عشرون كتابًا وكتاب المسائل في بيع الأجل. توفي سنة 191 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك: 3/244-261، والديباج المذهب: 1/465-468.

(10) سقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

إلا لسحنون [أو] ⁽¹⁾ ابنه ابن عبدوس ⁽²⁾ أو أصبغ ⁽³⁾ أو ابن المواز [أو شبه هؤلاء] ⁽⁴⁾، فإن اختلف فيها أصحاب مالك، و[لأحد] ⁽⁵⁾ فيها اختيار من هؤلاء، مثل : سحنون ومن ذكر معه من المتقدمين ⁽⁶⁾، فله الفتيا بما اختاره أحد هؤلاء، لاسيما أنك قلت والبلد عارٍ، ولا يردّه إلا لمن [هو] ⁽⁷⁾ دونه، أو [من] ⁽⁸⁾ يحمل على غير مذهب أهل المدينة، وكذلك إن كتب لمن اتسع [علمه] ⁽⁹⁾ وأفتاه بشيء، وساعده العمل به

(1) في نوازل البرزلي : (أو) والإصلاح من المعيار.

(2) ابن عبدوس : هو محمد بن عبدوس بن بشير : كان حافظاً لمذهب مالك، إماماً من أكابر أصحاب سحنون. وهو رابع المحمدين الأربعة الذين اجتمعوا في عصر واحد من أئمة مذهب مالك لم يجتمع في زمان مثلهم وهم : الثمان مصريان : عبد الله بن عبد الحكم، ومحمد بن المواز، والثمان قرويان : محمد بن سحنون، ومحمد بن عبدوس. المتوفى سنة 260 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك : 222 / 4، ورياض النفوس : 459 / 1.

(3) أصبغ : هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع مولى عبد العزيز بن مروان، فقيه من كبار المالكية، من أصوله العلمية : كتاب الأسمة عن ابن القاسم، وتفسير حديث الموطأ، وكتاب آداب القضاء وكتاب الرد على أهل الأهواء. انظر ترجمته في الديباج : 299 / 1.

(4) في نوازل البرزلي : (شبهه) والإصلاح من المعيار.

(5) في نوازل البرزلي : (ولا أحد)، والإصلاح من المعيار.

(6) المراد بالمتقدمين في اصطلاح المذهب، طبقة الفقهاء التي كانت قبل ابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة 386 هـ. ويعتبر ابن أبي زيد آخر طبقة المتقدمين.

(7) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(8) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(9) في نوازل البرزلي : عمله، والإصلاح من المعيار.

ويحمل عليه مَنْ سألَه⁽¹⁾.

2 - وسئل أيضا عن المفتي بخبر المستفتي باختلاف الناس ؟

فأجاب: من الناس مَنْ يرى اختيار المستفتي فيما يأخذ به منه، إن رأى أخبره المفتي باختلاف الناس، فله تقليد مَنْ شاء. ولو دخل رجل المسجد فوجد أبا مصعب⁽²⁾ (في حلقة)⁽³⁾، (ووجد غير هكذلك)⁽⁴⁾، فله (تقليد من شاء)⁽⁵⁾. هذا وهم أحياء، فكذا إذا أخبر بأقوالهم الثابتة بعد الموت⁽⁶⁾.

وقال: أمّا مَنْ فيه فضل الاجتهاد فله أن يختار لنفسه، ومَنْ لم يكن فيه فضل

(1) نوازل البرزلي: 63/1. وانظره في العيار: 40/10 فتوى مَنْ لم يقرأ غير المدونة والموطأ والمختصر ونحوها. وانظره في مجموع الفتاوى، مخ تمكروت رقم 1909 في الصفحة 39.

(2) أبو مصعب: أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري المدني، توفي سنة 242. انظر ترجمته في: ترتيب الدارلك: 347/3، والديباج المنع: 140/1، وسير أعلام النبلاء: 436/11.

(3) في الحاروي للفتاوى: (في مجلس) مخ.

(4) في الحاروي: (وابن وهب في مجلس) مخ.

(5) في الحاروي للفتاوى: (فله أن يقصد أيها شاء) صفحة 2/مخ.

(6) نوازل البرزلي: 63-64. وانظره في العيار: 41/10. هل للمستفتي أن يختار من الأقوال المختلفة

التي أخبره بها المفتي ؟ وانظره في م. مخ تمكروت صفحة: 18 جواب أبي محمد.

ورد جواب هذا السؤال في العيار بلفظ مغاير، قال فيه: "فأجاب: من الناس مَنْ يقول إن المستفتي إذا استفتى المفتي فيخبره باختلاف الناس أن له أن يختار لنفسه في أي الأقوال شاء، بمتزلة رجل دخل المسجد فوجد أبا المصعب في مجلس وابن وهب في مجلس وغيرهما كذلك. فله أن يقصد أيها شاء فيسأله، ولا فرق بين أن يعمل بقول مَنْ شاء منهم، وهم أحياء، أو يختار ما ثبت من أقوالهم بعد موتهم. وهو نفسه الوارد في تبصرة ابن فرحون: 60/1.

الاختبار قلّد رجلاً يقوى في نفسه، فاختبار الرجل كاختبار القول.

3- وسئل عنه أيضاً في موضع آخر في المفتي يُخَيَّر السائل في الأقوال ؟

فأجاب: لا يفعل، وليختار المفتي له قولاً بتقليده⁽¹⁾.

4- وسئل، عمن يسأل في مسألة، فيصرف السائل إلى من خالفه فيها ؟

فأجاب: إذا نوى الاختلاف، فلا بأس بالبحث، وأما الشاذ ونحوه فلا⁽²⁾.

5- سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن القاضي يحكم للطالب بحكم فيسأله في

كتبه فلا يكون في البلد من يعرف كتب الأحكام إلا القاضي، هل هو في مندوحة

عدم الكتب له ؟ وهل إن كتب أن يأخذ أجر كتبه ؟ ورباً أعطي أضعاف أجره ؟

فأجاب: لو كان القاضي ممن يرجو أن يفهم عنه وجه ما كتب، ويدعه يكتب، ويتفقد ما

كتب، [فيصلحه]⁽³⁾ ويزيد فيه وينقص [كان هذا أنزه له]⁽⁴⁾. و[أما]⁽⁵⁾ لو كتب

[له]⁽⁶⁾، وأخذ أجراً لكان جائزاً إذا جرى [الأمر]⁽⁷⁾ على الصحة والسلامة. لكنه

(1) نوازل البرزلي : 1 / 64. وانظره في المعيار : 10 / 41. هل للمستفتي أن يختار من الأموال المختلفة التي

أخبره بها المفتي ؟

(2) نوازل البرزلي : 1 / 64.

(3) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار ونوازل ابن بشتغير : 172، وأحكام الشامي : 110.

(4) في البرزلي : (كان أبرأ له)، وما أئتمناه من المعيار ونوازل ابن بشتغير.

(5) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(6) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(7) ساقط من البرزلي، والإكمال من نوازل ابن بشتغير.

ذريعة إلى أن يُقْتَرَنَ ويُكسبه الناس، ما لم يكسب بسوء تأويلهم عليه [وأما الفقيه يقف يشتري الشيء فيقارب في بعض الأمر فقد خففه مالك إن كان أمراً قريباً، ولكن أشد ما في ذلك أن يكون يقبل الهدية ممن يكون له عنده خصومة أو وقف عنده الخصمان للفتوى، فهذا لا ينبغي وهو شديد، وأما في غير ذلك لرعاية حق العالم فهو خفيف⁽¹⁾، ولا يلزم (القاضي نقل)⁽²⁾ نسخة الحكم وجعلها في ديوانه لكنه [أمر]⁽³⁾ مستحسن، إذ قد يحتاج إليها. انتهى كلامه⁽⁴⁾.

[من فتاوى المياه والطهارة⁽⁵⁾ وما يتصل بهما]

6- سئل ابن أبي زيد عمن أخب في يوم بارد، هل يدخل حماماً فيه شقص غاصب، أم يتيمس؟ قال: يدخل الحمام ويؤدي أجر شقصهم لأهله إن عرفهم، أو يتصدق به إن لم يعرفهم⁽⁶⁾.

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من نوازل ابن بشتغير وأحكام الشعبي.

(2) في نوازل ابن بشتغير: (الحاكم كتب).

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من أحكام الشعبي: 144.

(4) نوازل البرزلي: 1/64. وانظره في المعيار المعرب: 10/64. للقاضي أن يكتب الحكم لطالبه إذا لم يوجد كاتب. كذا في نوازل ابن بشتغير: 172 للقاضي أن يكتب الحكم لطالبه إذا انعدم الكاتب. وانظره أيضاً في أحكام الشعبي صفحة: 111-112.

(5) الطهارة في اللغة: هي النظافة. وفي الشريعة: هي نظافة مخصوصة هي غسل الأعضاء المعلومه ومسح الرأس ونسئ هذه النظافة وضوءاً. الحدود والأحكام الفقهية لعلي بن محمد الدين بن الشاهرودي الباطني الشهير بصفتك، صفحة: 9، وانظر أنيس الفقهاء: 45، وطلبة الطلبة: 11، ونبيه الطالب لفهم ابن الحاجب: 280 مع خاص.

6 - نوازل ابن بشتغير صفحة: 300، قال بعدد: "قبل هذا يأتي عل ما قال بعضهم فيمن صلى في أرض مغسوة: أنه يؤدي أجر مقامه في الموضع للصلاة، أو يتصدق به إن لم يعرف أهله، ينبغي في هذا أن-

7- سئل ابن أبي زيد عن الماجل⁽¹⁾ والآبار يقع فيه الحسام، والمُصْفُور⁽²⁾. فيموت وتخرج نفسه في الماء ثم يخرج من ساعته، هل يشرب أو يُنتفع به في غسل ثوب وغيره من المنافع؟

فأجاب: مالك يرى أن يطرح الماء من الماجل، ويُشَف⁽³⁾ البئر إن قلّ ماؤه، وإن كثر نزع⁽⁴⁾ بعضه وتغسل الثياب التي أصابها، وكثير من التابعين، يرى أنه لا ينجسه إلا ما غير لونه وطعمه⁽⁵⁾.
ومعنى قول مالك: إنه على الكراهة عند كثير من أصحابه.

ف قيل له: الفأرة تقع في الماجل، أو البئر، هل يجوز شرب ذلك الماء والانتفاع به؟

"يفرق بين أن يغصب الرقية أو المنافع فانظره".

(1) الماجل: كل ماء في أصل جبل أو وادٍ.

(2) المُصْفُور: طائر، والمُصْفَر، بالضم: نبت يُبْرِئُ اللحم الغليظ. القاموس المحيط مادة: عصفور.

(3) نَشَفَ الماء تَنْشِيفاً: أخذه بخرقه ونحوها. القاموس مادة: نشف.

(4) قيل: ينزع منها أربعون قلواً. انظر النوادر والزيادات لابن أبي زيد: 75/1. في البشر أو الماء الراكد، لموت فيه الغاية.

(5) قال في النوادر: "عن مالك في المصوعة: إذا تغيّر لون الماء أو طعمه أو ريحه، من نجاسة وقعت فيه، لم يصلح شربه، ولا الوضوء به، كان شُغْباً، أو من الشتاء" 74/1.

وفي العتبية روى أشهب، عن مالك في بئر ماتت فيها فأرة فتشطت، قال: لا يعجبني أكل ما عجن به أو طبخ من اللحم. قيل: فالثياب؟ قال: لو غسلت، وقال نحوه في امرئ لموت فيها. قال: والآبار تختلف: رُبَّ بئر يُتْرَفُ كل يوم، وآخر يُسْتَقَى منه كل يوم فتشع، فليترَف منها قدر ما يطيبها. انظر البيان والتحصيل: 111/1.

فقال : إذا وقعت حية، وأخرجت لم تنجسه⁽¹⁾.

8- وسئل عن رجل استقى ماء من بئر، وعجن به زيتوناً وعصره، واختلط الزيت المعصور مع غيره، ثم رجع إلى البئر فوجد فيها قاراً.

فأجاب: إن تبين أن القار كان فيها قبل أخذه الااء منه لعصره الزيتون، فالزيت نجس على قول مالك. وأما على قول ربيعة⁽²⁾ وابن شهاب⁽³⁾ وجماعة غيرهما فلا ينجس، إلا أن يتغير لون الماء أو طعمه⁽⁴⁾.

9- وسئل عن قول بعض أهل العلم في الماجل إذا كان ماؤه قليلاً، ووقعت فيه فأرة أن يُطَيَّنَ⁽⁵⁾ حتى يأتيه ماء آخر، فيختلط به ثم يشرب فأنكره.

وقال : هو جهل ممن يفعله. وقال : يُباح⁽⁶⁾ كله، فإن اجتراً وتركه حتى يأتيه ماء آخر كثير فبئس ما صنع، ويشرب لكثرة⁽⁷⁾.

(1) نوازل البرزلي : 143 / 1 - 144.

(2) ربيعة : هو ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن التميمي اللخمي من شيخ الإمام مالك، وكان من أبرز الفقهاء بالمدينة في عصره، توفي سنة 136. انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : 3 / 256، وسير أعلام النبلاء : 6 / 89.

(3) ابن شهاب : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهري، توفي سنة 124 هـ. انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : 9 / 445-451، وسير أعلام النبلاء : 5 / 326.

(4) نوازل البرزلي : 144 / 1.

(5) يُطَيَّنُ : الطين معروف. والطينة القطعة منه. وطينت السطح، وتطين : تلطخ به. وتطين الماجل أن يلطخ بالطين. القاموس، مادة : طين.

(6) يباح كله : يؤخذ منها بالدلو.

(7) نوازل البرزلي : 144 / 1. وانظر النوادر والزيادات : 76 / 1، كتاب الطهارة في البئر أو الماء الراكد محموت فيه الغاية.

10- سئل ابن أبي زيد عن مقدار الطعام الذي ينجسه وقوع الفأرة فيه، وكيف إن وقعت في مطهر⁽¹⁾ ففتت لاسيما إذا كانت أكثر مال الرجال، وهي فيها زكاة؟ ويكون خروجها منه في صفة الصدقة وفي بيعها وشرائها وتسلفها؟ وكيف إن وقعت في درسه وتفسخت⁽²⁾ فيه؟

فأجاب: إن أتاهم من الفأرة ما لا يكاد الامتناع منه لكثرتهم، فمن سحنون هذه ضرورة. وإذا درسوا فليلقوا ما رأوا من جنس الفأرة، وما رأوا من دم في الحَبِّ عزلوه وحرثوه وأكلوا ما سوى ذلك، ولهم بيع ما لم يروا فيه دمًا بالبراءة، إنه درس، وفيه فأرة ويخرجون زكاته منه، ولا يخرجون منه لغيره، ويتصدقون به تطوعاً. وما فيه الدم ظاهر لا يباع لكن يحرث ولهم سلفه إذا لم يظهر فيه الدم، واحتاجه المتسلف، ولو باعه فيه كان أحبَّ إليّ.

وما مات في رأس المطهر، ألقي وما حوله وأكل ما بقي، وإن شربت المطهر وأقامته مدة كبيرة مما يظن أن تُسقى من صديدها⁽³⁾ إلى آخرها زرع ذلك ولا يؤكل، ولو كان مطهرًا عظيمًا لا يكاد يبلغ إلى جوانبها وأسفلها زرعوا من ذلك ما شكوا فيه، وأكلوا ما سواه مما لا يكاد أن يبلغ إليه من صديدها، ولهم غسل ما ظهر فيه الدم وأكله، وليس

(1) الطَّنَر: الدفن، والحبُّ، والوثوب إلى أسفل أو في السماء. والمطنورة: الحفرة تحت الأرض. القاموس المحيط، مادة الطمر.

(2) نَشَخَ الشَّخْرُ عن الجلد: زال، وتطير، خاص بالثَّيت. القاموس، مادة: فسَخ.

(3) الصديد: الدم المختلط بالقيح كذا قال ابن فارس. وقال الجوهري: هو ماء رقيق يخرج من الجرح مختلطاً بدم. تنبيه الطالب: 260، والقاموس، مادة: صد.

كالقمح إذا شرب الماء النجس فإنه لا يطهر⁽¹⁾.

11 - وسئل عن بول الشاة إذا شربت ماء نجسًا ؟

فأجاب: هو نجس عند ابن القاسم⁽²⁾. وظاهر عند أشهب⁽³⁾⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

12 - وسئل عن أكل النحل النجس⁽⁶⁾، هل ينجس عسلها أم لا ؟ وكذا الخارج منها؟

فأجاب: بطهارة عسلها⁽⁷⁾، وخروجها نجس عند ابن القاسم، طاهر عند أشهب⁽⁸⁾.

13 - وسئل عن سقط عليه فأرة وهو في الصلاة ؟

فأجاب: لا تبطل صلاته، إلا أن تسقط عليه ميتة فيقطع⁽⁹⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 151. وانظر النوادر والزيادات: 1/ 75، كتاب الطهارة في البشر أو الماء الراكد لموت فيه القذبة أو تحمل فيه النجاسة.

(2) وهو المروي عن سحنون، قال في النوادر: "وقال سحنون: إذا شربت الأنعام مما نجس، فبها نجس".
1/ 85 كتاب الطهارة، وانظر العتبية / البيان والتحصيل: 1/ 154-155 كتاب الوضوء الثاني.

(3) قال في البيان والتحصيل: "وأشهب يرى ألبانها وأبوالها طاهرة وقول ابن القاسم في تفرقه بين البول والطين هو أظهر الأقوال وأولاهما بالصواب": 1/ 155 كتاب الوضوء الثاني.

(4) أشهب: أشهب بن عبد العزيز بن داود الفقيهي، أبو عمرو العامري المصري، انتهت إليه رئاسة المذهب بعد ابن القاسم. صاحب مالكا وروى عن الثوري، والفضيل بن عياض. توفي بصرة سنة 204 هـ انظر المدباح: 1/ 307.

(5) نوازل البرزلي: 1/ 152. قارن بها جاء في السؤال رقم: 137.

(6) النجس: بالفتح وبالكسر وبالتحريك، ضد الطاهر. القاموس، مادة: نجس.

(7) قال يحيى بن عمر: وألبانها طاهرة، وكذلك ما يخرج من هذه النحل من العسل يؤكل. انظر النوادر والزيادات: 1/ 86 كتاب الطهارة.

(8) نوازل البرزلي: 1/ 152.

(9) نوازل البرزلي: 1/ 152. وكذا في الحاربي صفحة: 12

14- وسئل ابن أبي زيد أيضا عن الأجر، يُعجن بالنجس ثم يطبخ، أو الخاتم يُطْفَأ في ماء نجس ؟

فقال: النجاسة فيه قائمة، وَلَا يَسُ الخاتم حامل للنجاسة⁽¹⁾.

15- سئل عَنْ رَجُلٍ فِي فِيهِ مَسْكِرٌ، فَأَكَلَ طَعَامًا وَفَضَلَ مِنْهُ فَضْلَةً، ثُمَّ مَسَّ ثِيَابَهُ، هَلْ يَنْجِسُهَا أَمْ لَا؟

فأجاب: إِنْ كُنْتُ تُعْنِي مَا فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ كَانَ يَأْكُلُهُ بِيَدِهِ، فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ فَضْلِ طَعَامِهِ، وَلَا تَنْجُسُ ثِيَابَ الْأَكْلِ إِذَا مَسَّهَا بِيَدِهِ، وَكَذَا إِذَا مَسَّ ثَوْبًا بِفِيهِ، وَهَذَا بِإِسْنَانٍ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ الشَّارِبُ حِينَ أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ بِيَدِهِ يَوْقِنُ صَاحِبِهِ أَنَّ يَدَهُ مِنَ الْمَسْكِرِ مَا بَاشَرَ بِهِ الطَّعَامَ وَكَانَ الطَّعَامُ مَائِعًا، فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ ذَلِكَ الطَّعَامَ، وَيَنْجُسُ مَا تَنَاوَلَهُ⁽²⁾.

16- سئل ابن أبي زيد عن نهر يُغْسَلُ عَلَيْهِ الزَّيْتُونُ، فَيَغْلِبُ عَلَى لَوْنِهِ وَطَعْمِهِ وَرَائِحَتِهِ فَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ قَوْمٌ، وَيَغْتَسِلُونَ مِنَ النِّجَاسَةِ وَيَصِلُونَ ؟

فأجاب: لَا يَجُوزُ بِهِ وَضُوءٌ، وَلَا غَسْلٌ، وَيَعِيدُ فَاعِلُ ذَلِكَ أَبَدًا. هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَسِوَاهُ تَغَيَّرَ بِالثَّلَاثَةِ أَوْصَافٍ⁽³⁾ أَوْ بِأَحَدِهَا⁽⁴⁾.

17- وسئل أيضًا عَنْ مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى شَاطِئِ نَهْرٍ، وَفِيهِ عَظْمٌ مَيْتَةٍ غَطَاهُ الطِّينُ وَالْمَاءُ، فَغَسَلَ

(1) نوازل البرزلي: 1 / 153.

(2) نوازل البرزلي: 1 / 161.

(3) الأوصاف الثلاثة هي: الطعم واللون والرائحة.

(4) نوازل البرزلي: 1 / 176. ومثلها مسألة الغدير ترددها الماشية ومسألة النهر إذا تغير بنقع الكتان.

رجله وجعلها على العظم، ونقلها إلى ثيابه، فهل تؤثر النجاسة في ثيابه أم لا ؟

فأجاب: لا تنجس ثيابه ولا شيء عليه⁽¹⁾.

18- **وسئل** عمن توضع على بلاط نجس، فطار من البلاط⁽²⁾ عليه ؟

فأجاب: إن كانت عين النجاسة حاضرة رطبة على البلاط فيغسل ما تطاير عليه منها، إلا أن يتوالى بلله حتى يغلب على الظن أنه اتعاع⁽³⁾، وذهب، فلا يغسل ما تطاير منها حيثشذ. وإن كان نجس البلاط ناشفا، فإن ما تطاير عليه منها نجس، فكيف إن كان ترابا نجسا؟⁽⁴⁾

19- **سئل** ابن أبي زيد عن الجنب يتدلك بأثر صب الماء ؟

فأجاب: بالأجزاء، قلت له : فعلى هذا، لو انغمس في نهر ثم طلع لحافته وتدلك يجزيه ؟ فقال: النهر كأنه اليد، وصب الماء والتدلك شيء واحد⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي : 1 / 176 . هذا إما كان العظم باليًا، وأما إن كان فيه بعض لحم ودسم فالصواب أن النجاسة تتعلق برجله إلا أن يوقن أن رطوبة النجاسة قد ذهبت جملة ولم يبق إلا رطوبة الماء فيكون حيثشذ كالعظم البالي.

(2) البلاط، كصحاب : الأرض المستوية الملساء، والحجارة التي تُفَرَش في الدار، وكل أرض فُرِشت بها أو بالأجر. القاموس مادة : بلط.

(3) ماغ الشيء، يبيع : جرى على وجه الأرض منبسطاً في هيئة. القاموس، مادة : ماغ. ومنه حديث : "المدينة لا يريد بها أحد بكيد إلا اتعاع كما يباع الملح في الماء"، أي : ذاب وجرى.

(4) نوازل البرزلي : 1 / 177 . قال البرزلي : "في المدونة، لا بأس بها انتضح من غسل الجنب في إنائه ولا يستطيع الناس الامتناع من هذا. وقيد عياض بها إذا كان الموضع منعهداً لا يستقر عليه ماء لو كان حيث يستقر فيه فلا يستقر وفيه نظر على ما علل به في المدونة أنه ضرورة فظاهرة مطلقاً".

(5) نوازل البرزلي : 1 / 199 . يخالفه القابسي، وقال : من شرطه مقارنة التدلك لصب الماء.

20- وسئل أيضًا عن المتروضة يغسل ذراعه اليمنى بباطن يساره، ف يريد أن يجزئ بذلك الغسل في باطنها إذا غسلها ؟

فأجاب: بأنه لا يجزئ، ولو أجزأه ذلك لأجزأه مرور يده على وجهه⁽¹⁾.

21- سئل ابن أبي زيد عن دخول المرأة الحمام ؟

فقال: [لا تدخله إلا]⁽²⁾ إن خلا لها فأرجو صحته. قيل له: (فلو سترت نفسها كما تفعل مع الرجال فما وجه كراهته؟)⁽³⁾

فقال: لأن المرأة عورة، ولا يحل لها أن تبدي محاسنها للناس⁽⁴⁾⁽⁵⁾

(1) نوازل البرزلي: 1/ 199.

(2) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي صفحة: 12.

(3) في الحاروي: (قيل له: لأي وجه كرهت دخولها مع النساء وهي تستر عنهن كما تستر عن الرجال؟).

(4) نوازل البرزلي: 1/ 200، وانظر في الحاروي: صفحة 12.

(5) قال الإمام ابن شاس في الجواهر: "... وأما النساء فلا سبيل إلى دخولهن، لأن جميع المرأة عورة للرجل والمرأة أولا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: أفضل صلاة المرأة في خدعها" كما هي فيه من الستر، ولم يؤذن لها في الحج أن تكشف إلا وجهها ويديها، فلتدخله مع زوجها، إذا احتاجت إليه.

وذكر ابن أبي زيد في كتاب الجامع عن مالك أنه قال: ليست الحمامات من بيوت الناس الأولى.

وروى عن ابن القاسم أنه سئل عن دخول الحمام قال: إن وجدته خالياً أو كنت تدخله مع قوم يسترون فلا بأس وإن كانوا لا يحتفظون لم أر أن تدخله، وإن كنت أنت تحفظ. وقيل: هل للمنزّر الذي يدخل به الحمام قدر؟ قال: لا. قال: وأكره للمرأة دخول الحمام وإن كانت مريضة إلا أن يكون معها أحد.

وكان ابن وهب يدخله مع العاتكة ثم تركه فكان يدخله مخلياً". انظر صفحة: 236-237.

وقال الشيخ أبو القاسم: لا تدخل المرأة الحمام إلا من ضرورة. وقال القاضي أبو محمد: اختلف فيه للنساء في هذا الوقت، فقيل: يمتنع منه، إلا لعملة من مرض أو حاجة إلى الغسل، من حيض أو نفاس.

22 - سئل ابن أبي زيد عن رواية ابن زياد⁽¹⁾ في الحائض تقعد أيام لدائها ؟

فأجاب: بأن ما في كتاب الإشيبي⁽²⁾ مقيداً، وقد رواه علي بن زياد عن مالك، وأنها تقيم قدر أيام لدائها وذلك سواء. فاتفق ابن القاسم وابن زياد عن مالك أنها تقيم خمسة عشر يوماً⁽³⁾. وانفرد ابن زياد

«أر شدة برد أو ما أشبه ذلك.

وقيل: إن منع ذلك لما لم تكن لمن حمامات منفردة، فأما اليوم مع إفرادهن فلا يسنن. ثم إذا دخلت فلتستر جميع جسدها. وقال الشيخ أبو الوليد: حكهن في دخوله الكراهة دون التحريم. قال: ولا يلزمها من التستر مع النساء إلا ما يلزم لرجل ستره. ورأى أن النساء مع النساء كالرجل مع الرجال واستشهد على ذلك بإباحة غسلهن من". 3/ 1293 كتاب الجامع. القسم الثالث: في دخول الحمام. وقال ابن أبي زيد في الرسالة: "لا تدخل المرأة الحمام إلا من علة". وانظر كتاب الذخيرة للإمام القرافي 13/ 268 كتاب الجامع. وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 6 ج 12/ 208.

وفي الحديث: عن سهل بن معاذ عن أبيه عن أم الدرداء أنه سمعها تقول: لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرجت من الحمام فقال: من أين يا أم الدرداء؟ فقلت: من الحمام. فقال: والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أحد من أمهاتها إلا وهى هانكة كل ستر بينها وبين الرحمن عز وجل". رواه أبو داود في كتاب الحمام باب ما جاء في التعمري.

(1) ابن زياد: هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي العسبي أصله من المعجم ولد بطرابلس ثم انتقل إلى تونس. سمع من مالك والثوري والليث بن سعد وغيرهم. ويعتبر ابن زياد من الطبقة الأولى من أصحاب الإمام مالك. هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان الثوري إلى إفريقية. توفي سنة 183 هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك: 1/ 326-329. وطبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب: 7/ 251-253.

(2) لعله يعني: كتاب الاستيعاب لأثر مالك لعبد الملك الإشبيلي المعروف بابن الجُكُوي الأندلسي ت 401 هـ.

(3) اختلف أهل اللغة في حَدُّ "اليوم" و"النهار"، فقال النضر بن شَمَيْل: حَدُّ النهار: من طلوع الشمس =

برواية، أنها تقيم قدر أيام لداتها⁽¹⁾.

23- **سُئِلَ** الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن الرجل يتوضأ فيغسل ذراعه حتى ينتهي إلى الكوع، ويده معلولة⁽²⁾، يعني المغسولة، ثم يفعل بالأخرى كذلك، ولا يمر يده التي يغسل بها على المغسولة حتى ينتهي إلى أطراف الأصابع من أسفل ومن فوق ؟

فأجاب: بأنه يميزه، ثم عوود، فقال: لا يميزه، ويعيد من فعل هذه الصلاة أبداً⁽³⁾.

24- **وسُئِلَ** عَمَّنْ غَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ اسْتَجَبَى بِهَا، أَعْلِيَهُ غَسَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا مَرَّةً أُخْرَى ؟ قال: يغسل يده اليسرى مما أصابها من الأذى.

25- **وسُئِلَ** عَمَّنْ انْعَظَ ذَكَرَهُ⁽⁴⁾ بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ وَضُوهُ ؟

"إلى غروبها، وحذ اليوم: من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، قال: ولا يقال لما قبل طلوع الشمس نهاراً. وقال يعقوب: إذا طلع الفجر فأنْتَ مُفَجِّرٌ حتى تطلع الشمس... وقال المبرد: حليفة اليوم مسيرة الشمس من المشرق إلى المغرب، وأوله طلوع الفجر إلى أن يَنْتَهِزَ النهار. وقال في خذ النهار: انقجار الضياء من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس.

قال الزُّفَّي: والذي يقتضيه النظر أن اليوم والنهار حدُّهما جميعاً: طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، ودليل ذلك إجماع المسلمين على أن اليوم المفروض صَوْنُهُ أو المنذور صومه إتياناً هو من طلوع الفجر إلى الغيب. وما قاله من تقدم ذكره فغير صحيح...". انظر: التعليق على الموطأ: 307/1.

(1) نوازل البرزلي: 246/1. لداتها: بكسر اللام ويفتح الدال مخففاً من أترابها.

(2) معلولة: يعني مشغولة. الفاموس، مادة: علل.

(3) المعيار للمغرب: 116/1. الثياب المصبوغة بالدم.

(4) انعظ ذكره: انتشر وانتصب ذكره.

قال: لا يضره، إلا أن يمضي.

26- **وَسُئِلَ عَمَّنْ احْتَلَمَ فِي مَنَامِهِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَطَأَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟**

قال: لا.

27- **وَسُئِلَ عَمَّنْ أَصَابَ أَهْلَهُ لَيْلًا، ثُمَّ شَقَّ عَلَيْهِ الضَّوءُ قَبْلَ النَّوْمِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَنَامَ**

قَبْلَ الْوُضُوءِ؟

قال: هو في سعة، إن شاء الله⁽¹⁾.

28- **وَسُئِلَ عَنِ الْمُؤَذِّنِ يَفْرَغُ مِنْ آذَانِهِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَعْظَ النَّاسَ، وَيَذْكُرَهُمْ؟**

قال: لا أرى ذلك ينبغي له⁽²⁾⁽³⁾.

29- **وَسُئِلَ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ هَلْ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بِالنَّاسِ الشُّفْعَ وَالْوَتْرَ؟**

قال: لا⁽⁴⁾.

30- **وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ الْبَرْبَرِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ، هَلْ لَهُ أَنْ يَدْعُوَ فِي صَلَاتِهِ**

بِالْبَرْبَرِيَّةِ؟

قال: نعم، لا بأس بذلك، والله أعلم بكل لغة.

(1) م. مخ. محكروت: 9-10-11 جواب أبي محمد.

(2) قال أبو الحسن القاسبي: لا بأس بذلك أن يفعله الإمام، واحتج بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يفعله.

(3) م. مخ. محكروت: 9-10-11 جواب أبي محمد.

(4) م. مخ. محكروت: 9-10-11 جواب أبي محمد.

31- قيل له: أرايت الذي نزل عند شارب الخمر مدمناً عليه ؟

قال: لا يصلي على فراشه حتى يستره بثوب طاهر، وأحب إلي مثل ذلك إذا نزل عند تارك الصلاة عمداً⁽¹⁾.

32- وسئل عمن ابتاع ثوباً من السوق، هل له أن يصلي به قبل أن يغسله ؟

قال: نعم، إلا أن يشك⁽²⁾.

33- سئل عن زبل القارة إذا لم يكن في موضع الزبل أظاهر هو ؟

فقال: نعم.

وقال في الآخر يعجن بالماء النجس ثم يطبخ أنه لا تزول منه الجناسة وكذلك الخاتم يصاغ في النار ثم يطفأ في الماء النجس أن النجاسة فيه قائمة ولا ... الخاتم يكون حاملاً للنجاسة⁽³⁾.

34- وسئل عن الجنب يفيض الماء على نفسه حتى يعم بدنه ثم يدلك بعد ذلك بيده

بلا ماء، أيجزئه ذلك ؟

فأجاب: ذلك يجزئه عندي⁽⁴⁾.

(1) م. مخ. محكروت : 9-10-11 جواب أبي محمد.

(2) م. مخ. محكروت : 10 جواب أبي محمد.

(3) الخاوي : صفحة 12.

(4) الخاوي : صفحة 12.

[من فتاوى الصَّلَاة (1)]

35 - سئل ابن أبي زيد عن تارك الصلاة عمداً، وهو مُقَرَّبٌ بِهَا، هل يُزَوِّج مسلمةً، وتؤكل ذبيحته أم لا؟ (2)

(1) الصلاة لغة: الدعاء. وشرعاً: الأركان الممهودة المقصودة. قال الجوهري - رحمه الله تعالى -: الصلاة من الله تعالى رحمة، والصلاة واحدة الصلوات المفروضة، وهى اسم يوضع موضع المصدر يقال: صَلَّيْتُ صلاةً ولا يقال: تَصَلَّيْتُ. وَصَلَّيْتُ عَلَى النِّسْيِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَلَّيْتُ الْعَصَا إِذَا لَبَّيْتُهَا وَقَوْمُئِهَا ... انظر أنيس الفقهاء: 68. وفي تنبيه الطالب لابن عبد السلام: "الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الأدميين تضرع ودعاء" 263 مخ/ خاص.

وقال في الحدود والأحكام الفقهية: الصلاة معناه لغة هو الدعاء، وهو غير مراد من لفظه، بل المراد هو المعنى الشرعي، وهذا المعنى لا يمكن معرفته إلا ببيان الشارع، فبيّنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله على الوجه الذي بلغنا منه، فدلالة لفظ الصلاة على المعنى الشرعي وعلى الصلوات الخمس وأعداد الركعات". كتاب الصلاة: 21.

(2) وردت صيغة السؤال والجواب في كتاب الحاوي للفتاوى بطريقة تختلف عن المثلث أعلاه، جاء فيه: "شئنا أن نعلم عن من ترك الصلاة وكان مقرباً بها، هل يجوز تزويج مثل هذا ويجوز ذبيحته إذا علم ذلك منه؟

فاجاب: أما إن ترك الصلاة متمسكاً وهو مقر بها غير جاحد وقد تركها تعريضاً وتهاوناً فقد أتى عظيم من الكبار ولا يخرج بذلك من الإسلام وتؤكل ذبيحته ويصلى عليه ويورث ويتكف، هذا قول مالك ومتبعه إلا قول ابن حبيب فإنه يترك بذلك كافراً وقد أقرط في القول وإن كان قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة"، فلم يجعل ذلك أهل العلم على كفر الجاحد إلا أن يتركها جاحداً واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت في ذكر الخمس صلوات، قال فيه: "ومن لم يأت بين علي حقه فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة، فلو كان كافراً ما أدخله الجنة لأن الله حرّمها على الكافرين إلا أن تركها من أكبر الكبائر. صفحة 16 ب 17 أ.

فأجاب: أتى عظميا من الكبار، ولا يخرج ذلك من الإسلام، وتوكل ذبيحته، ويصلى عليه، ويورث وينكح. وهو قول مالك وشعبة⁽¹⁾ خلافاً لابن حبيب⁽²⁾، فإنه يكفره. وقد أفرط في القول⁽³⁾، وإن كان روي عنه عليه أفضل وأشرف السلام: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ»⁽⁴⁾ فلم يحملها العلماء على كفر الحجة، واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت⁽⁵⁾ وفيه: «أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَمَلٌ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ

(1) شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي بالولاء البصري، من تابعي التابعين. أثنى عليه الكثير من أئمة الحديث. فاعتبره سفيان الثوري أمير المؤمنين فيه ورواه ابن حنبل فريداً في زمانه لاعتناقه الفائق به. وقال عنه الشافعي: "لولا شعبة ما عُرِفَ الحديث بالعراق". توفي سنة 160 هـ في البصرة.

(2) ابن حبيب: هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي أصله من طليطلة فقيه مشهور متصرف في فنون الآداب وسائر المعارف. سمع بالأندلس من صمصمة بن سلام، وزيد بن عبد الرحمن ثم ارتحل سنة 208 هـ إلى المشرق فسبع من ابن الماجشون ومطرف وأصبح ثم عاد إلى الأندلس سنة 216 فانتشر علمه فنقله الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى قرطبة وعينه مفتياً مع يحيى بن يحيى الليثي. من أشهر مؤلفاته: كتاب الواضحة في الشنن، والآداب وهو يعتبر إحدى أهمها كتب المنعجب المالكي. توفي رحمه الله سنة 238 هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك: 3/ 30-31.

(3) قال ابن حبيب في تبصرة ابن فرحون: "يقتل على أنه كافر" 2/ 150.

وعلى قول ابن حبيب: لا يورث، ولا يُقتل، ولا يُصلّى عليه. ولا يدفن في مقابر المسلمين، ويحكم بفسخ نكاحه من زوجته.

(4) خرُج هذه الرواية النسائي في الصلاة، باب الحكم في ترك الصلاة.

وخرُجه السدرا قطني: 2/ 53، والبيهقي: 3/ 366. وابن عبد البر في التمهيد: 4/ 227. وفي الاستذكار: 5/ 344.

وأخرج الترمذي في الإيذان باب ما جاء في ترك الصلاة عن بريدة بن الحصيب الأسلمي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ".

(5) عبادة بن الصامت: ابن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة أبو الوليد الأنصاري. شهد المشاهد كلها مع-

الجنة⁽¹⁾ الحديث. فلو كان كافراً حُرِّمَ الجنة عليه؛ لأنها محرمة عليهم⁽²⁾.

«رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال محمد بن كعب القرطبي: جمع القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار: معاذ، وعبيدة، وأبي، وأبو أيوب، وأبو السدوداء. مات بالرملة سنة أربع وثلاثين، وهو ابن اثنين وسبعين سنة. وقيل: سنة خمس وأربعين رضي الله عنه. انظر سير أعلام النبلاء: 5/2-6-8-9، والاستيعاب: 2/807، وأسد الغاية: 3/160.

(1) الحديث خرَّجه مسلم في صحيحه عن عبيدة بن عباد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وتليته أمّاه إلى عزيمته وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل⁽³⁾. كتاب الإيمان باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً حديث رقم 28. وأخرجه الترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء فيمن يمتن أن لا إله إلا الله. حديث رقم 2638. وخرَّجه أيضاً الإمام محمد بن سليمان المغربي في جمع الفوائد من جامع الأصول وجميع الفوائد: 1/1. كتاب الإيمان، فضل الإيمان.

(2) نوازل البرزلي: 1/260. وانظر الحديقة المستقلة صفحة: 8 مخ تطوان.

قال ابن أبي زيد في النوازل: "... وهذا الذي قال ابن حبيب في تكفير من أقر بفرض الزكاة أو الصوم وتركه عمداً أو عموماً حتى زال الوقت إنه كافر. فقول انقرده، وقد أجمع الأئمة أنهم يصلون عليه، ويورث بالإسلام ويرث، ويدفن مع المسلمين.

وما ذكر من الحديث فلم يذكر في الحديث في تارك الصلاة هل هو يَحْمَدُ أو يُغْرِبُ ولا يفسر الكفر، وفي إجماعهم على توبته والصلاة عليه ما يؤول أنه لا يُراد به الخروج من الإيمان كخروج المشرك بالله الجاحد له، والله أعلم⁽⁴⁾ 14/538.

وفي النوازل الجديدة الكبرى: شبل أبو محمد بن خجور عن تارك الصلاة، هل هو مؤمن فيقتل حَقّاً ويدفن في مقابر المسلمين ويصل عليه وتوكل ذبيحته، أو كافر، سواء أقرَّ بها أو جحدتها؟
فأجاب: تارك الصلاة إن امتنع من أمانتها، وقال: لا أصلي، وهو مُقَرَّرٌ بوجودها فإنه يقتل حَقّاً على المشهور، فهو مؤمن على هذا القول، توكل ذبيحته على كراهة، ويصل عليه، ويدفن في قبور المسلمين: 1/258. وانظر الفتاوى في الحواشي: 16ب/117 / مسائل الصلاة.

36- **سُئِلَ** عن رجل دخل في صلاة الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين سهى فسلم ثم ذكر بعد أن سلم وهو في مكانه أنه سلم من ركعتين أيرجع بتكبير أو يتم ما بقي عليه بغير تكبير وكيف إن قام من مقامه ذلك ؟

فأجاب: إن انصرف من الصلاة بجسمه أو بحدِيثه وكان موقناً فينبغي له أن يحرم وإن كان لم ينصرف بشيء من ذلك ولا طال فلا تكبير عليه⁽¹⁾.

37- **وسُئِلَ** عن عليه صلوات من أوقات شتى، لا يدري كيف كانت ؟ هل يصح أن يصلي النوافل وهي عليه، أو شيء منها ولو صلاة ؟ وكيف لو صلى النوافل هل ينسب إلى العصيان ؟ وهل الحديث صحيح أم لا ؟ وهو «من لم تكمل فرائضه لم يُنظر في عمله»⁽²⁾ فإن كانت له نوافل نُظر له أم لا ؟ فيسأل عن نقله، وكيفية الاحتجاج به ومعناه، وكذا نسأل كيف يتحرى تارك هذه الصلوات أداءها حتى نخرج من عهدتها ؟

فأجاب: لا ينبغي لمن عليه صلوات فوائت كَيْفَ كانت عمداً أو سهواً أو غلبة أن يصلي النافلة وعليه شيء منها؛ لأن الواجب، تعجيل قضائها ما استطاع لقوله عليه السلام: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ شِئْنَا مِنْهَا، ثُمَّ فَرَغَ إِلَيْهَا فَلْيَصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيُهَا فِي وَقْتِهَا»⁽³⁾ لقوله تعالى: «وَأَتِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي».

(1) الحاوي للفتاوى : صفحة 17 ب/ مسائل الصلاة.

(2) لم يقل ابن أبي زيد عن هذا الحديث ولم يعلق عليه، واكتفى بذكر حديث آخر أصح.

(3) خرَّجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الفسرت في جميع -

فإن كثرت، صلى ما قدر ما وجد إلى ذلك سيلا، في ليل أو نهار، من غير تضيق لما لا بد منه من حوائج دنياه.

ولا يجوز اشتغاله في وقت فراغه بنافلة دون الفوائت، إذ لا يجزئه منها، وإنها يجوز له صلاة المسنونات، وما خف من النوافل المرغَّب فيها، كركعتي الفجر والشفع المتصل بالوتر وشبهه، إذ لا يخشى أن يفوته بذلك قضاء فوائته لحفته⁽¹⁾.

38 - سئل ابن أبي زيد عن الرجل يكون معروفا بترك الصلاة فيؤنبُ ويَتَوَفُّ بالله فيصلي اليوم واليومين، ثم يرجع إلى تركها فيعاد عليه الكلام فيقول: إن الله غفور رحيم وإني مذنب، ويموت على ذلك، هل يكون إماما وتجوز شهادته أم لا؟ وهل يصلى عليه إذا مات أم لا؟ وهل يسلم عليه إذا لقيه، وتؤكل هديته، ولا يفرق بينه وبين امرأته أم لا؟ وكيف لو كان هذا حال امرأته، هل يسع زوجها المقام أم لا؟ وكيف إن خاف إن طلقها أن يطلب بمهرها ولا يجد ما يدفعه إليها؟

فأجاب: بأنه يُصلى عليه وتؤكل هديته، ولا يفرق بينه وبين امرأته، ولا يصلى خلفه،

- الصلاة، عن نصر بن علي الجهضمي بلفظ مغاير. قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثني أبي، حدثنا الثماني عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إِنَّا رَقَدْ أَخَذْتُمْ عَنْ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلْتُمْ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِيَذْكُرَنِي**". وفي الإكمال قال القاضي عياض: وكان ابن شهاب يقرؤها: **لِلذِّكْرِ**: 2/ 669.

وخرجه الإمام محمد بن سليمان المغربي في جمع الفوائد من جامع الأصول وجميع الزوائد: 1/ 160.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 261. قال البرزلي: ما اختاره هو مذهب الشافعي. وهو خلاف المنعجب:

1/ 262. وانظره في: النوازل الجديدة الكبرى للمهدي الوزاني: 1/ 364.

ولا تجوز شهادته، وإن كان هذا حال زوجته فيستحب له فراقها.

قبل له: فالرجل ينقر صلاته وهو أكثر شأنه، فلا يتم ركوعها وسجودها، فيعاقب فينتهي ثم يعود، فهل تجوز شهادته وإمامته ويسلم عليه؟ فقال: لا تجوز شهادته، ولا إمامته، ويسلم عليه⁽¹⁾.

39- سئل ابن أبي زيد عمراً اشترى ثوباً ملبوساً من (السوق)⁽²⁾ هل [له أن يصلي به قبل أن]⁽³⁾ يغسل أو يُنضح⁽⁴⁾ أولاً، وهو [ملبوس غير جديد]⁽⁵⁾ وكيف إن كان في الأسواق يهود أو نصارى، وقد⁽⁶⁾ اختلطوا مع المسلمين في لباسهم، فاشترى ثوباً كذلك. هل يصلي به كذلك أم لا؟

فتأجلاب: (له الصلاة به)⁽⁷⁾، إلا أن يستريب أمراً، فيغسله أو يكون الغالب في [ذلك]⁽⁸⁾ البلد النصاري أو يبيعه من يكثر شرب الخمر، وقد لبسه فليغسله⁽⁹⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 267.

(2) في الحاوي: (من سوق المسلمين).

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(4) يقال: نفخت الثوب نفخاً من باب ضرب وتقع هو البلب بالماء والرش. وينضح من بول الغلام أي يرش. المصباح: 2/ 120.

(5) في البرزلي: (مجهول)، وما أئتناء من الحاوي وهو أصح.

(6) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(7) في الحاوي: (له أن يصلي به).

(8) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(9) نوازل البرزلي: 1/ 280. قال في التواضع: "ومن ابتاع ثوباً من ذمي، أو ممن لا يتحفظ من المسلمين"

40- **وَسُئِلَ** (عَمَّنْ) ⁽¹⁾ تَدَبَّ عَلَيْهِ الْقَمَلَةُ [أو البرغوث] ⁽²⁾، وهو في الصلاة في المسجد أو خارجاً عنه، (هل يصَرُّها أو يلقِيها) ⁽³⁾ أو يتركها، وما يصنع بها؟ وهل المكتوبة وغيرها سواء أم لا؟

فأجاب: إن كان في غير المسجد، [فقد قيل] ⁽⁴⁾: يصَرُّها، وأحب إلينا، أن ينقلها من موضع لآخر، ولا يصَرُّها ⁽⁵⁾.

41- **وَسُئِلَ** أَيْضاً عَمَّنْ صَرَّ أَظْفَارَهُ في طرفه، وصلى بها ثم غلب بذلك هل يعيد؟

«من البول والنجاسة والحمر، أو أعارهم ثوبه، أو لامرأة لا تحسن التوقي من النجاسة، فليغسله قبل أن يصلي فيه» 211/1.

أخاف البرزلي موحشاً: "قلت: في المدونة لا بأس بالصلاة بها نسجه أهل الذمة لا سيما لبسوه، زاد في الرواية معنى الصالحون على ذلك. وقال ابن عبد الحكم: وكفلك ما لبسوه ويصل به.

وعن ابن العربي: تجوز الصلاة بها نسجه الكافر الذي تؤكل ذبيحته إجماعاً، وأما المجوسي فكذلك عدنا: 280/1.

(1) في الحاوي: (عن الرجل).

(2) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(3) في الحاوي: (أبصرها أم يأخذها فيطرحها).

(4) في البرزلي: (فقيل)، وما أثبتناه من الحاوي.

(5) نوازل البرزلي: 281/1-282. قال البرزلي معلِّفاً: قلت: ولم يتكلم إذا وجدها في المسجد وهو في الصلاة. وقد حكى بعض شراح الرسالة أنه ينقلها أو يصَرُّها إن أمكن ولم يكثر عمله، وجازاً أنه قتل قملتين أو ثلاثة لا أكثر إن اضطر إلى ذلك، ولم يتكلم هل يرسمي قشرها في المسجد أو في ثيابه. وكان شيخنا الفقيه أبو القاسم الغبريني - رحمه الله - يفتي بأن قشرها نجس وينقله عن ابن عبد السلام ويقول: حامل القشر بمنزلة من صل بنجاسة. وانظر الفتوى في الحاوي صفحة 16 ب.

فأجاب: إن لم يكن في أظفاره نجاسة، فلا شيء عليه⁽¹⁾.

42- وسئل أيضاً (عَمَّنْ)⁽²⁾ دخل في الصلاة المكتوبة⁽³⁾ [فلما قرأ الحمد]⁽⁴⁾

[رأى]⁽⁵⁾ رجلاً مقبلاً يريد الدخول معه فيها فيطيل القراءة، أو يبطئ بها ولولا انتظاره، ما نعد ذلك، أصلته تامة أم لا ؟

فأجاب: [لقد]⁽⁶⁾ أخطأ في فعله، ولا يعيد وتصح صلاته⁽⁷⁾.

(1) نوازل البرزلي : 1 / 282 . قال البرزلي معلقاً : "قلت : ظاهر المذهب أنها نجس عما تحلها الحياة والخلاف فيها مشهور، فيقال : القياس الإعادة في الوقت لاسيما من يقول إن ميتة الأدمي نجس، وأما من يقول بطهارتها ففيها اختلاف، ويبحث فيها أخذت منه في الحياة.

(2) في الحاوي : (عن رجل).

(3) ساقط من البرزلي ، والإكمال من الحاوي.

(4) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(5) في البرزلي : (فراى)، والإصلاح الحاوي.

(6) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(7) نوازل البرزلي : 1 / 283 . قال ابن أبي زيد في التوارد : "من سماع ابن القاسم، قال : ولا ينتظر الإسام من راء، أو أخه مقبلاً. قال ابن حبيب : إذا كان راءكاً، فلا يمد في ركوعه لذلك. قال النخعي : من وراء أعظم عليه حقاً من يأتي" 1 / 300-301 . وانظر العتيبة، البيان والتحصيل : 1 / 318 . وكفا في : م. مخ. صفحة : 10.

وفيه : شئيل عَمَّنْ دخل في لصلاة، فرأى رجلاً صار إليه، هل له أن يطول في قراءته حتى يدرك ؟ قال : لا ؟

قيل له : أرايت إن فعل ؟

قال : لا إعادة عليه.

وانظره أيضاً في الحاوي للفتاوى صفحة : 16ب.

43- وسئل عن قوم جمّوا [الصلاة] ليلة المطر في حانوت، هل تصح صلاتهم أم لا؟
فأجاب: عليهم إعادة الأخيرة، إذا غاب الشفق فما بعد⁽¹⁾.

44- سئل ابن أبي زيد عمّن يعمل المعاصي، هل يكون إمامًا؟

فأجاب: أما المصّر والمجاهر فلا [يُصلى خلفه]⁽³⁾، وأما المستور المعترف ببعض الشيء، فالصلاة خلف الكامل أولى، [ومَنْ صلى خلف الآخر فلا بأس بذلك]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) ساقط من البرزلي والإكمال من الحارثي.

(2) نوازل البرزلي: 1/ 283. هذا بناء على اشتراط المسجد والجماعة. وكذا في الحارثي صفحة: 16 ب

(3) ساقط من البرزلي والإكمال من الحارثي.

(4) في البرزلي: (وخلفه لا بأس به)، وما أكتناه من الحارثي.

(5) نوازل البرزلي: 1/ 298. قال في النوازل: "إِيْشْكُمُ شَفَعًاؤُكُمْ، فَاَنْظَرُوا يَسْنَ تَشْفِيْفُونَ" فينبغي اختيار أهل الفضل في الإمامة. قال ابن حبيب: ولا ينبغي أن يأتى بمن لا يعرفه، إلا إمام راتب في المسجد ولا خلف من يعرف بمنع الزكاة، أو شرب الخمر، أو الفسق، أو مقيم على شيء من معاصي الله سبحانه مظهرًا، وإنه ليكره أن يكون بين يديه في الصف المخسور والمأبون والفاسق، فكيف بإمام الصلاة" 1/ 283-284 فينبغي لا يجوز أن يلام، ومن يكره إمامته.

كما لا يصلح وراء القديرية. روى في النوازل من سماع أشهب عن مالك أنه قال: القديرية قوم سوء فلا تُخالطوهم ولا تصلوا وراهم ... 14/ 554، كتاب المرتدين.

وهو رأي ابن القصار. فقد سئل عن الصلاة خلف الفاسق؟ فقال: إذا كان لم يجهز بنفسه فالصلاة خلفه جائزة، ومن رأى ذلك أو شك فيه فليبعد في الوقت، فإذا فات الوقت فلا إعادة عليه والله تعالى حسيبه. وأما إن كان يجهز بنفسه ويظهر خمرًا أو زنى أو غير ذلك فلا تجوز الصلاة خلفه، ومن اضطر للصلاة خلفه أعاد أبدأ. انظر الحديقة المستقلة، صفحة: 9 من تطوان رقم: 568 م.

= وانظر الفتوى في الحارثي، صفحة: 19 أ.

45- وسُئِلَ عَنْهُ عَرَفَ مِنَ الرَّجُلِ الْكَذِبَ الْعَظِيمَ، هَلْ يَصَلِّيْ خَلْفَهُ إِذَا كَانَ إِمَامًا ؟
ومثله إذا كان قَتَاتًا⁽¹⁾ معروفًا بذلك ؟

فأجاب: أما الصلاة خلف المشهور بالكذب والقَتَات والمعلن بالكبائر، فلا يصلى خلفه. وَمَنْ صَلَّى خَلْفَهُ لَمْ يَعُدْ، وَأَمَّا مَنْ يَكُونُ مِنْهُ الْخَفْوَةُ وَالزَّلَّةُ فَلَا يَتَّبِعُ عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ هَذَا الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَيْسَ الْمَصْرَ وَالْمَجَاهِرَ كَغَيْرِهِ⁽²⁾.

46- وسُئِلَ هَلْ يَصَلِّيْ خَلْفَ الْقَاتِلِ ؟

فأجاب: أما المتعمد فلا ينبغي الصلاة خلفه. وعن ابن حبيب: وإن تاب. والمستحب عندنا إذا أمكن من نفسه، وعفي عنه، وحسنت توبته إنه يصلى خلفه، وإلا فلا يصلى خلفه، ولا إعادة إن فعل⁽³⁾.

(1) القَتَات: الذي يَتَشَتَّعُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ثُمَّ يَنْتَهِي. وفي الحديث: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ" هو النِّثَام. يقال: قَتَّ الْحَدِيثَ يَقْتُهُ إِذَا زَوَّزَهُ وَهَيَّأَ وَسَوَّاهُ. انظر النهاية في غريب الحديث: 4 / 11.

(2) انظر الحاوي للفتاوى صفحة: 18 ب 179 مسألة الصلاة، وكذا في نوازل البرزلي: 1 / 298. قلت: وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "لَنْ تَرْكَبُوا صَلَاتَكُمْ فَتَقْتُلُوا بَنِيَارَكُمْ". والحديث أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة، وخرج الدارقطني أيضاً عن سلام بن سليمان عن عمر بن محمد بن واسع عن سعد بن جبير عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجْعَلُوا الْبَيْنَتَيْنِ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُنَّ وَفَدُكُمْ فَيُنَازِلُكُمْ وَيَسِّرُ اللَّهُ عَزْرَ وَجْهَكُمْ". انظر كتاب الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: 1 / 322.

وانظره في م. مخ. صفحة: 22، وفي الخديفة المستقلة، صفحة: 9.

(3) نوازل البرزلي: 1 / 298-299. قال في النواذر: "قال ابن القاسم: قال مالك، ولا بأس بإمامة المحدود، إن صلحت حاله" 1 / 284. وانظره في: م. مخ. صفحة: 22.

"وفي النوازل الجديدة الكبرى، شئيل سيدي العربي القاسي عن رجل يؤم الناس وقد قتل نفساً بغير حق،

47- سئل عن ولد الزنا يكون إماماً، أو قاضياً ؟

فأجاب: مذهب ابن القاسم كراهة اتخاذ إماماً راتباً أو قاضياً. وعن غيره، إنها تُكرِهت إمامته راتباً لأنه يُؤدَّى بذلك، ولا بأس أن يكون عنده إماماً أو قاضياً. قاله ابن نافع وغيره⁽¹⁾.

هل نصح إمامته أم لا ؟ وهل يعيد من صلى خلفه أم لا ؟

فأجاب : لا تجوز إمامة قاتل النفس بغير حق، ويعيد ابتداءً مَنْ صَلَّى خلفه مع علمه بجرهته. وهذا إن لم تتحقق توبته، وإلا فيصلى خلفه. 429 / 1.

وجاء في المحاروي بالصيغة التالية :

وسئل عن القاتل إذا تاب هل يصلى خلفه إذا كان إماماً ؟

فأجاب : أما القاتل متعمداً فلا ينبغي أن يصلى خلفه إذا كان إماماً. وقال ابن حبيب : لا يصلى خلفه وإن تاب، والذي هو أحب إلينا إن أقاد من نفسه وعفى عنه وتاب وحسنت توبته فيصلى خلفه، وإن لم يكن هذا، فلا ينبغي الصلاة خلفه فلا يعيد". صفحة 119 مسائل الصلاة.

(1) نوازل البرزلي : 299 / 1. قال في التواضع عن ابن مزين، عن عيسى بن دينار : "إنما تُكرِه ولد الزنى لئلا يؤذى بذلك. وقال عيسى بن دينار : ولا بأس بإمامته، إنما عيوب الناس في أديانهم" 287 / 1.

وفي التواضع الجديدة الكبرى سئل أبو القاسم بن عجبو عن رجل جهل نسبه لا يعرف أبوه ولا جده هل تجوز إمامته ؟

فأجاب : "... وعن الخامسة : إمامة اللغي، ويقال له : لغية، ومنه قول النخعي في عيوب الزوجين : كذا برّد في انتساب اللغيا ... لغية ... إلخ ... قال : إن كان من أهل الدين متقياً للقرأة فلا بأس به، لاسيما إن عُدِمَ مثله في محله في الدين والإيمان، وغير الناس من كان متمسكاً بسنة النبي عليه السلام، دعة، كان لغياً أو مولوداً بين مجوسيين، وشتر الناس من خالف الكتاب والسنة، دعة، ولو كان أشرف النسب. 438 / 1 =

= وانظر الفتوى في المحاروي صفحة 16 ب مسائل الصلاة.

48- **وَسُئِلَ** عَمَّنْ يَتَرَدَّدُ فِي كَلَامِهِ أَوَّلَ صَلَاتِهِ، الْمَرَّتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ يَكْبِرُ. وَكُنَّا السَّلَامَ، أَيُّومَ غَيْرِهِ؟

فَأَجَابَ: أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ (لَا يَوْمٌ)⁽¹⁾، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُهُ فَلَا بَأْسَ⁽²⁾.

49- **وَسُئِلَ** عَمَّنْ أَحْرَمَ فِي صَلَاتِهِ فِي مَكَانِهِ، فَجَاءَ آخِرَ فَأَحْرَمَ بِإِحْرَامِهِ تَحْتَ الدَّكَانِ وَاقْتَدَى بِهِ ثَالِثٌ مَعَهُ فِي الدَّكَانِ؟

فَأَجَابَ: تَحْزِيءُ الْجَمِيعِ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُوا ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ فَعْلِهِمْ⁽³⁾.

50- **وَسُئِلَ** عَنْ إِمَامٍ مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ لَا يُوْجَدُ [مَنْ يَخْلُفُهُ]⁽⁴⁾ إِذَا غَابَ عَنْهُ تَحَضُّرُهُ صَلَاةً، فَتَارَةً تَمْنَعُهُ مِنْ حُضُورِ صَلَاةِ هَذَا الْمَسْجِدِ جَنَازَةً وَرَبَّهَا كَانَتْ لِمُصَالِحٍ، فَمَا الْأَوَّلَى لَهُ؟
فَأَجَابَ: عِمَارَةُ الْمَسْجِدِ أَوَّلَى⁽⁵⁾.

(1) فِي الْحَاوِي: (أَنْ لَا يَكُونَ إِمَامًا).

(2) نَوَازِلُ الْبَرْزَلِيِّ: 1/ 299. وَانْظُرِ الْفَتْوَى فِي الْحَاوِي صَفْحَةُ 17 ب مَسَائِلِ الصَّلَاةِ.

(3) نَوَازِلُ الْبَرْزَلِيِّ: 1/ 300. أَضَافَ الْبَرْزَلِيُّ: قُلْتُ: هُوَ مَفْهُومُ الْمَدُونَةِ، لِأَنَّهُمْ يَعْثُونَ.

وَانْظُرْهَا فِي الْحَاوِي صَفْحَةُ 17 ب مَسَائِلِ الصَّلَاةِ.

وَصِيغَةُ سُؤَالِهِ فِي الْحَاوِي عَلَى الشَّكْلِ التَّالِي:

سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ عَلَى دُكَانِهِ فَجَاءَ رَجُلٌ فَأَحْرَمَ خَلْفَهُ تَحْتَ الدَّكَانِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، فَلَمَّا

صَلَّى مَعَهُ رُكْعَةً أَنَّى رَجُلٌ فَأَحْرَمَ مَعَهُ فَوْقَ الدَّكَانِ؟

فَأَجَابَ: صَلَاتُهُمْ تَحْزِيئُهُمْ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُوا هَذَا الْفِعْلَ مِنْ أَوَّلِهِ.

(4) فِي الْبَرْزَلِيِّ: (مَنْ خَلْفَهُ) وَمَا أَكْبَنَاهُ مِنَ الْحَاوِي.

(5) نَوَازِلُ الْبَرْزَلِيِّ: 1/ 300. وَانْظُرِ الْفَتْوَى فِي الْحَاوِي: 19 أ مَسَائِلِ الصَّلَاةِ.

51- وسئل عن مأموم، قال خلف الإمام: اللهم لك الحمد، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، هل تصح صلاته؟ لأن من الناس من أفسد صلاته.

فأجاب: صلاته تامة، وفي الصحيح فضل هذا الذكر⁽¹⁾.

52- سئل أبو محمد عن من صلى خمسة، ثم ذكر سجدة لا يدري منها، أو من غيرها⁽²⁾؟

فأجاب: قد اختلف فيه، فقيل: يسجد سجدة ثم يسجد للسهو ويسلم، ويعيد الصلاة. وعن سحنون: يسجد سجدة فإن كانت من هذه فلا يضر، وإن كانت

(1) نوازل البرزلي: 300/1. قال البرزلي: نقله ابن بشر في التنبيه عن ابن شعبان. والصحيح ما أفتى به. وأخذ منه ابن عبد البر أن الجهر بالذكر لا يفسد الصلاة، قال خلافاً لبعض أصحابنا المتأخرين. وورد في الحاروي بلفظ مغاير، قال فيه:

"وسئل عن رجل صلى الفريضة خلف إمام فلما قال الإمام: سبح الله لئن حمده، قال الرجل المأموم: اللهم ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً له فيه. فقال له رجل من الناس: قد أفست صلاتك، فهل صلاته تامة أم لا؟

فأجاب: صلاته تامة، وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم "فعل ما أتى به هذا المأموم". انظر: 17 أساطل الصلاة.

(2) صيغة السؤال في الحاروي:

"سئل عن الذي نسي في صلاته فيقوم في خلسة فيتذكر أنه نسي سجدة لا يدري أين الخلسة هي أم من غيرها؟

فقال: قد اختلف فيها أن يسجد سجدة ثم يسجد للسهو ثم يعيد الصلاة، قال: وقال سحنون: يسجد سجدة، فإن لم تكن من هذه فقد تمت وإن لم تكن مما قبلها فهذه عرض منها وصواب أن يسجد سجدة ويسجد للسهو وتجزئه صلاته ولا يعيد.

قال أبو محمد: وإنا يسجد قبل السلام لأنه نقص إذ لا يدري لعلها من الركعتين الأوليين."

من غيرها فهذه عوض وتجزئه صلاته⁽¹⁾.

53- وسُئِلَ أيضًا: لم كره مالك اجتماع الناس لقراءة القرآن، أو يقدمون قارئاً يقرأ للتذكير؟

فأجاب: كرهه للذريعة⁽²⁾ أنه يَحْتَرُ ذلك، فيصير مُتَّبِعاً خوف الحوادث.

وقد يتكلف ذلك القارئ فتكون قراءته لغير الله⁽³⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 317. قال البرزلي: وفيها قول آخر، أنه يسجد في هذه، ويزيد ركعة، ويسجد قبل السلام، ويعد لكثرة السهو. وفي ذخيرة الإمام القرافي: وقال ابن القاسم: إذا صل خمساً سهواً ثم ذكر سجدة من الأولى يأتي بركعة، قال ابن المواق: والصلوات الاكتفاء بالخامسة، وإذا لم يعتد بها سهواً، فأولى عمداً^{2/ 307}. وانظر هذه الفتوى في الحاوي: 250 مسائل الصلاة.

(2) قال البرزلي: تعليل أبي عبد الكرامة، تكلف القارئ. نقل أيضاً المازري عن ابن سحنون أنه مر بقارئ ليلة فوقف يسبح قراءته، فلما علم القارئ بالغد ذلك، جلس يقرأ في الليلة الثانية وحسن قراءته، فمر به الإمام ولم يقف، فقبل له في ذلك: فقال، كان اليا راحة يقرأه، وفي هذه الليلة يقرأ لابن سحنون. وفي هذا التعليل عندي نظر لما ثبت في بعض طرق حديث أبي موسى من قوله عليه الصلاة والسلام: "كنت أمامي لو سجدت معي" فقال "لو علمت أنك تسمعتي لحبّرت لك تحبيراً". ولم ينكر عليه السلام قوله: 1/ 318. وفي النوادر والزيادات من العتبية، قال ابن القاسم: قال مالك: لا بأس بما يفعل بمصر. يكرئ الرجل النَّفَر يفتح عليهم. والقراءة في المسجد تحدث، ولَنْ يَأْتِيَ أَنْبَرُ الْأَثَرِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُهَا، وَالْفَرَادُ خَسْرٌ. قيل: فَالْقَرُّ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِذَا خَفَّ أَهْلُهُ جَمَعُوا رُجُلًا حَسَنَ الصَّوْتِ يقرأ لهم؟ فكرهه. قيل: فقول عمر لابي موسى: ذَكَّرْنَا رَيْثًا؟ قال: ما سمعت بهذا قط. وكره القراءة بالأحان. وقال: اتخذوا ذلك للأكل عليه. وكره اجتماع النَّفَر يقرأون في سورة واحدة^{529/ 1}. في الاجتماع للقراءة بالأحان، أو بغير أحان أو للتعليم.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 317. قال ابن رشد: وإيها كرهه مالك وقال: يقال الذين يجتمعون يوم الخميس =

54- وسئل عن الرجل يريد أن يدعو في الصلاة، وهو قائم في المكتوبة (أيقطع)⁽¹⁾

القراءة ثم يدعو ويرجع إلى (الموضع)⁽²⁾ الذي ترك (منه)⁽³⁾ القراءة أو حتى

يفرغ من القراءة ؟ وهل يوسع له أن يدعو قبل أن يقرأ بعد الإحرام ؟

فأجاب: [قد]⁽⁴⁾ أبيع الدعاء في الصلاة في حال القيام والجلوس والسجود، إلا في

حال الركوع، إنها يدعو في ذلك مثال ما يمكن ولا يطول فيخرج عن حد الصلاة.

فقل له : فهل ترى عليه بأساً (أن)⁽⁵⁾ يقرأ في الصلاة بآية وعيد وعذاب فيتكلم بكلام

« وغيره لقراءة القرآن، لأجل أنهم يستمعون حسن الصوت خاصة، ولو كان للتذكير والمواظع لكان حتماً. فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري: "ذَكُرْنَا رَبَّنَا" وقوله: "لقد أوتيت مزمارة من مزمار داود".

وانظر الفتاوى في الحاروي صفحة 20 مسائل الصلاة.

وقال في جوابها: "إنما كره ذلك خوف الذريعة في أن يكثر ذلك فيكون أمراً متبعاً بحرف الحوادث.

قال: وإذا كان ذلك أو كلفوا قارفاً يقرأ لهم يلتزم هم فيكون مستحراً في ذلك لا يمكن تركه من أجلهم

فيكون لغير الله أو نحو ما قال.

قلت: فما معنى كراهيته لسجود الشكر وقد سجد كعب بن مالك حين بشر بتوبة الله عليه، وروي عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد إذ أعطاه الله ما أعطاه ؟

فقال: إذا صح ذلك فهو أمر غير معمول به ولا فاش، ولم يفعله الناس، ولو سجد أحد للشكر لسجد

للتأذلة تنزل وآخر في كذا وآخر في كذا فيكون أمراً [.] ويكثر وهذا كله ينفي للذريعة إلى البدع.

(1) في المعيار: بما يقطع.

(2) في المعيار: موضعه.

(3) في المعيار: فيه.

(4) في البرزلي: (هل)، وما ألبتاه من المعيار.

(5) ساقط من المعيار.

مثل أن يقول: "أراك تعذبني وقد عرفتك وأنت حبيب قلبي، وقرة عيني، أنت أعلى من أن تجمع بيني وبين (أعدائك)⁽¹⁾ في النار، ما هذا ظني بك، وأنت تغفر للمذنبين" (فتكلم)⁽²⁾ بهذا وما أشبهه ؟

فقال: لا ينبغي شيء من هذا في الصلاة، ويكره في غير الصلاة. وإنما الدعاء المستحب دعاء القرآن "اللَّهُمَّ رَبَّنَا" وشبه ذلك⁽³⁾.

55- سئل ابن أبي زيد أيضا عن الكبير الضعيف الذي لا يقدر على شيء، هل يسقط عنه فرض الصلاة مثل سقوط الصوم ؟ وكيف إن أصابه ريح في سجود، كيف يفعل في وضوئه ؟

فأجاب: لا يسقط فرض الصلاة إلا عن مغلوب على عقله، أو من لم يبلغ من الصبيان، وهو على المساييف⁽⁴⁾ في الجهاد وعلى المطلقة⁽⁵⁾ في أشد طلق، وعلى المنازع الثابت

(1) في المعيار: أعدائي.

(2) في المعيار: يتكلم.

(3) تراوّل البرزلي: 1/ 327-328. وانظره في المعيار المغرب: 1/ 279-280 الدعاء في الصلاة.

قال البرزلي: رأيت في النسخة التي رواها لي شيخنا الشيخ الصالح المحدث الولي أبو الحسن محمد البطري وفي حاشيتها مكتوب ما معناه، أن الشيخ في هذا يريد نحو قول مالك يدعو بها يدعو به الصالحون لا أنه يريد الاختصار على ما ورد في القرآن والسنة كقول أبي حنيفة.

وقيل: ظاهر العبية جواز ذلك في مسألة من قرأ: قل هو الله أحد... إلخ فيقول المأموم: كذلك الله، فقال: فلا بأس بذلك. وكذلك إذا دعا، فيقول قل الله. وفي الأحاديث: إذا صلى فقرأ فيها يشرُّ بآية عذاب إلا استعاذ من ذلك ولا بآية رحمة إلا سأل الله من فضله، يدل على الجواز.

(4) يقال: تسايغوا وسايغوا واستاغوا: تضاربوا بالسيف، وقد استيف القوم. القاموس، مادة: سيف.

(5) المطلقة: في المخاض طلقاً: أصابها وجع الولادة. القاموس، مادة: طلق.

العقل، ويصلي بقدر طاقته.

وأما الوضوء فإن قدر على مَنْ يوضّيه فليستأجر لذلك، أو يشتري مَنْ يتولى ذلك عنه، فإن لم يجد من يوضّيه فليطلب ذلك حتى يجد، ولا يصلي بغير وضوء ويعيد أبدًا⁽¹⁾.

56- **وَسُئِلَ** أَيضًا عَنْ قَوْمٍ صَلُّوا فِي مَسْجِدِ إِمَامَيْنِ، قَوْمٍ فِي دَاخِلِهِ، وَقَوْمٍ عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ صَحْنِهِ⁽²⁾ ؟

فَأَجَابَ: صَلَاتُهُمْ تَامَةٌ وَلَا يَعِيدُونَ⁽³⁾.

57- **وَسُئِلَ** أَيضًا عَنْ الرَّجُلِ يَصُلي فِي لَيْلٍ مَظْلَمٍ، فَيَنْكَشِفُ فَخِذَهُ، أَوْ بَعْضَ الْمَوْرَةِ، وَهُوَ وَحْدَهُ هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؟

فَأَجَابَ: عَلَيْهِ أَنْ يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ وَفَخِذَهُ، فَإِنْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ فِي الصَّلَاةِ فَسَدَتْ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْفَخْذُ فَلَيْسَتْ بِهِ⁽⁴⁾.

58- **وَسُئِلَ** أَيضًا عَنْ صُدُورِ الْقَدَمَيْنِ ؟

فَقَالَ: هِيَ ظَاهِرُ الْأَصَابِعِ وَالْقَدَمَيْنِ وَالسَّاقِ مِمَّا يَبِي الثَّوْبِ⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 383. قال البرزلي معلقًا: "وأما قوله في الوضوء فليستأجر إلى آخره، معناه عندي ما لم يضر به أو يطلب ما يحجب به أو يدفعوا عليه كثير الشراء الماء للوضوء وهذا مذهب مَنْ يرى صلاته مطلقًا ولا يتركها، وعلى مذهب مَنْ يرى تركها مطلقًا أو حتى بقدر فيحتمل، والله أعلم".

(2) الصَّحْنُ: وسط الدار. والمراد هنا: وسط المسجد.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 383.

(4) نوازل البرزلي: 1/ 384. قال في التواضع: ومن كتاب ابن حبيب... قال: ولو صلى رجل مكشوف الفخذ، لم يُعَدَّ. 1/ 200 في لباس الرجل في الصلاة.

(5) نوازل البرزلي: 1/ 384.

- 59- **وسئل** عن الرجل ينقر صلاته، وهو أكثر شأنه، لا يتم ركوعها ولا سجودها فيعائب في ذلك فيتهي ثم يعود، هل تجوز شهادته أو يصلى خلفه أو يسلم عليه؟
فأجاب: لا تجوز شهادته ولا يصلى خلفه ويسلم عليه. وبه قال أبو الأزهر^(2K1).
- 60- **سئل** ابن أبي زيد عمّن كان يشرب المسكر⁽³⁾، ثم تاب، هل يعيد ما صلى قبل ذلك؟

(1) أبو الأزهر: هو عبد الوارث بن حسن بن أحمد بن أخي أبي الأزهر من عائلة قيروانية تنسب إلى العلم وأعله. سمع أبو الأزهر من أبي بكر بن القباد وكان عليه اعتياده كما سمع من أبي عبد الله بن سرور وأبي محمد بن أبي هشام. وسع منه كثيرون منهم ابن أبي زيد القيرواني الذي يقول في حق شيخه أبي الأزهر: "ما يفرقة ألقه من أبي الأزهر..." توفي سنة 371 هـ. انظره في معالم الإيمان 98/3.

وقد كان عيشه من كتابة الوثائق. توفي رحمه الله سنة 371 هـ، وقبل سنة 372 هـ. انظر ترجمته في: معالم الإيمان 98/3 وترتيب الملاك: 529/4.

(2) نوازل البرزلي: 384/1.

(3) ذكر البيهقي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم في ترتيب الفروق واختصارها مفردات ذات صلة بمصطلح: المسكر والفرق بينهما. قال: "القاعدة السادسة: تقرر فيها الفرق بين المسكرات والمفسدات والمرفقات، فنقول: المتناول من هذه إما أن تغيب معه الخواص أو لا، فإن غابت معه الخواص فهو المرفق، وإن لم تغيب معه الخواص فلا يخلو، إما أن تحدث معه نشوة وسرور وقوة نفس أو لا، فإن حدث ذلك فهو المسكر، وإلا فهو المفسد. والمسكر هو الغيب للعقل مع نشوة وسرور وقوة نفس في الغالب، والمفسد هو المشوش للعقل مع عدم السرور في الغالب، وهذا يظهر أن الحشيشة مفسدة وليست بمسكرة، لوجهين: أحدهما: أنها تثير الخلط السوداوي، فيكون لذلك عند أكلها شبات وصمت وجزع، وصاحب الدم يحدث له سرور ونشوة، وهو بعيد عن البكاء والصمت.

الثاني: أن شرب الخمر تكثر عراييدهم، وهذا لقوة نفوسهم، وأصحاب الحشيشة ليس لهم ذلك، بل لو شليت ثيابهم ما تحركوا، قد لزمو الصمت والخذو، فهي لهذا من المفسدات لا من المسكرات، فلا حد فيها، ولا بطل الصلاة بها.

فأجاب: إن صلى وهو سكران، أو به من السكر ما يشغله، فإنه يعيد، وإن لم يكن به ذلك وهو في ثوبه ومعه علم من ذلك أعاد الصلاة أبداً في قول ابن القاسم⁽¹⁾.

61- **وسئل** عن له دار بجوار المسجد، وليس في الحارة⁽²⁾ أعلم منه، فقال أهل الحارة له: لا تؤم حتى تلتزم قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وتسلم تسليمين، فأراد لزوم داره، فهل يؤم أفضل، أم يلزم بيته؟

فأجاب: ما أمر به قد اختلف العلماء به⁽³⁾، وعامرة المسجد أولى به⁽⁴⁾.

«وأقول: تنفرد المسكرات عن المفصلات بثلاثة أحكام: الحذف، والتنجيس، وتحريم السير، والمفصلات لا تحذف فيها ولا نجاسة، ويموز تناول السير منها». 334-335. وانظره في فروق القرافي: 217/1. الفرق الأربعين بين قاعدة المسكرات وقاعدة المرفقات، وقاعدة المفصلات.

(1) نوازل البرزلي: 410/1. وفي النوازل الجديدة الكبرى سئل سيدي إبراهيم الجليلي عشن شرب خمرًا ثم صلى يائز شربها، والفرض أن عقله لم يذهب بها، فهل تُقبل صلاته أم لا؟
فأجاب: إذا لم يتسكر شارب الخمر وكانت باقية في جوفه، وغسل فاه، وصحت صلاته، قاله سَنَد، وهو آيَم مع صحة صلاته، فتكون هذه الصلاة مقبولة، بمعنى أنه لا يؤمر بإعادتها، والله الموفق. 373/1.
وفيه أيضا وسئل أبو سالم الجليلي عن رجل يصلي بالناس ويشرب الخمر، هل يجوز لمن علم حاله أن يصلي وراءه، أم يصلي وحده أفضل له؟

فأجاب: الإمام المذكور لا تجوز الصلاة خلفه لمن كان يعرفه، ولكن إذا لم يجد غيره، وكان إن لم يصلي خلفه يصلي وحده، فليصل خلفه أفضل من الصلاة وحده. 430/1.

(2) الحي الذي يسكنه.

(3) وقد ألف ابن عبد البر القرطبي كتاباً في هذا الموضوع نشر مؤخرًا بإدار السلف وتحقيق السيد عبد اللطيف الجليلي.

(4) نوازل البرزلي: 410/1.

62- **وسئل** عن فرط في صلوات كثيرة سفرا وحضرا، ولا يدري عدة السفر، ولا إحداها قبل صاحبها ؟

فتأجاب، ينظر إلى أقل ما يوقته من صلاة السفر فيصليها سفرا، ثم يصلي ما يتذكر من صلاة الحضر، ثم يعيد السفرية التي بدأ بهن⁽¹⁾.

63- **سئل** أبو محمد عن سؤال ابن القاسم مالك في الصلاة خلف القدري⁽²⁾، فقال : إن اتقيت فصل خلفه الجمعة، وأعدّها ظهراً، هل الإعادة من قول مالك أو ابن القاسم ؟

فتأجاب، الظاهر أنه لابن القاسم، لأن مالكا أجاب بعد ذلك بالوقت في إعادة من صلى خلف القدري، ولابن القاسم الإعادة في الوقت⁽³⁾.

(1) نوازل البرزلي : 1 / 410.

(2) القدري : هو الذي يزعم أن كل عبد خالف لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. التعريفات للجرجاني ص : 152.

(3) نوازل البرزلي : 1 / 291. وانظر الفتوى في الحاوي صفحة 20 مسائل الصلاة.

وعن أبي الحسن لعل مالكا أراد فسين صل ولم يعلم به، ولو علم به، لا يمكن أن يجيب بالإعادة. وقال في التبصرة : " واختلف في الصلاة خلف أهل البدع والأهواء، فقال مالك : لا يصل خلف القدري الجمعة، ومن فعل ذلك أعادها ظهراً. ووقف مرة في إعادة الصلاة خلف القدري، وصل هذا يصلي الجمعة خلفه، وقال ابن القاسم : يعيد في الوقت. وقال سحنون في العتبية : لا إعادة على المأموم لا في وقت ولا غيره. قال : وكذلك يقول جميع أصحاب مالك، المغيرة وابن كنانة وأشهب. قال : لأنه مسلم، ودينه لم يخرج عن الإسلام، وقال محمد بن عبد الحكم : يعيد أبداً، وهذا مثل قول مالك، لأنه قال : لا تصل خلفه الجمعة، لأن الجمعة فرض على الأعيان... " 1 / 73 كتاب " الصلاة الأولى باب "

64- وسئل عن الصلاة خلف (عاق)⁽¹⁾ والده ؟

فأجاب: الصلاة خلف غيره أولى، ولا يعيد من صلى خلفه⁽²⁾.

65- وسئل عن الصلاة خلف أحد المتهاجرين⁽³⁾ ؟

فأجاب: إن كان تهاجرهما لأمر دينية، فالصلاة خلف غيرهما أحب إلي، ولا إعادة على من صلى خلف أحدهما⁽⁴⁾.

= في الإمام في الصلاة ومقام المأمومين بعد الإمام" مخ الخزانة العباسية رقم 110.

(1) في الحاروي: (من عاق)، وقال في جوابه: "أما من عاق والده فالصلاة خلف غيره من متكامل الحال أولى ولكن من صلى خلفه فلا يعيد".

(2) نوازل البرزلي: 292/1. وانظر الفتوى في الحاروي: 17 أسائل الصلاة.

(3) هاجر يهاجر فعل لا يكون إلا من اثنين فصاعداً، واقتصر فعل الواحد، ومنه سمي المهاجرون لأنهم هجروا قومهم وهاجروهم قومهم، وقد يستعمل الانتجار بمعنى المهاجرة، ويقال: انتجر الرجلان انتجاراً، كما تقول: اقتتلا اقتتالا. انظر: الاقتضاب في غريب الموطأ: 2/ 439-440، والتعليق على الموطأ: 2/ 324-325.

(4) نوازل البرزلي: 292/1. وجاءت هذه الفتوى في الحاروي على الشكل التالي:

سئل عن هجر الرجل الرجل هل يصل خلف أحدهما إذا كان إماماً ؟

فأجاب: أما المتهاجران يعمية أو أمر من أمور الدنيا فذلك ذنب ومن صلى خلف أحدهما لم يعيد، والصلاة خلف نظيف الحال أحب إلينا.

ذكر ابن شاس في باب الشبهات الخمسة في كتاب الجامع: المهاجرة، وقال: "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال للحديث، إلا أن يكون مبتدعاً أو فاسقاً فيهمجه في ذات الله تعالى، لأن الحب فيه والبغض فيه سبحانه واجب". عقد الجواهر: 3/ 1304، كتاب الجامع.

وقال الشيخ أبو الوليد: "والسلام يخرج من المهاجرة إذا كان متدياً على إثمته، والسبب الذي هجره من أجله. وأما إن كان قد أفلح عن ذلك فلا يخرج من هجرته حتى تجوز شهادته عليه، إلا بأن يعود".

66- **سُئِلَ** عن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً ثم أقام معها، هل يجوز الصلاة خلفه أم لا؟

فأجاب: هي أشد من المسألة التي قبلها، وهي أشد من ارتكاب الكبائر⁽¹⁾.

67- **وسُئِلَ** عَمَّنْ صَلَّى خلف شارب السكر، المدمن عليه؟

قال: يعيد أبداً، وقال أشهب: يعيد في الوقت، كمن صَلَّى بثوب نجس، وإن كان غير مدمن فلا يعيد⁽²⁾.

68- **وسُئِلَ** هل يصلى خلف مانع الزكاة؟

قال: إن صَلَّى خلفه لم يعد، ويكره أكل طعامه بالعيب من غير تحريم، وكذلك بالهبة والصدقة⁽³⁾.

69- **سُئِلَ** عمن يضع يده على غير ما يضع عليه جبهته؟

«معه إلى ما كان عليه قبل». المقدمات الممهدة: 446/3، كتاب الجامع، فصل في المهاجرة.

وفي جامع السنن والآداب لابن أبي زيد قال مالك: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا تَحِلُّ لِيُسْلِمَ أَنْ يَنْتَهِيَ الْحَاءُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ قَبْرُضٌ هَذَا وَيُغْرَضُ هَذَا، وَغَيْرُهُمَا الَّذِي يُشَدُّ بِالسَّلَامِ". قال مالك: فإذا سَلَّمَ عليه فقد خرج من العجبران وقال في موضع آخر: إن كان مؤذناً له فقد برئ من الشحنة. قال ابن القاسم: وإن كان غير مؤذله لم يُخرجه السلام من العجرة إذا اجتنب كلامه. وأما أهل البدع فقد أمر بهجراتهم. قال سحنون: أدباً نعم". صفحة 226.

(1) الحاروي: 17 مسائل الصلاة، وفي نوازل البرزلي: 1/292 قال: وسُئِلَ عن الصلاة خلف من طلق زوجته ثلاثاً وأقام معها؟

فأجاب: هي أشد من التي قبلها، وذلك من الكبائر.

(2) م. مخ. محكورات: صفحة 37، جواب أبي عمير.

(3) المصدر السابق.

قال: أكرهه، فإن فعل، لم يضره⁽¹⁾.

70- وسئل عن الراعي هل له أن يتخلف عن الجمعة؟

قال: لا، وكذلك الصائد، وإن كان ذلك عيشهم إلا أن يسافروا عن موضع الجمعة⁽²⁾.

71- وسئل عن الجهر بقراءة القرآن في المسجد؟

قال: يكره ذلك إذا كان فيه من يصلي لأن ذلك يشغله. وكره مالك قراءة البقرة في ركعة واحدة، وأجاز ذلك الليث بن سعد وابن أبي جعفر⁽³⁾.

72- وسئل عن الإمام إذا أصابه حغن بول أو قرقرة أو غثيان، وهو في الصلاة؟

قال: يستخلف من يتم بالناس، إذا لم يقدر أن يتم بالناس تلك الصلاة⁽⁴⁾.

73- وسئل عن حضور النساء، والشواب لصلاة الجمعة؟

قال: أحب إلي أن يمتنعن من ذلك.

وقيل له: هل تصل المرأة، ولم تفرق شعرها؟

قال: نعم⁽⁵⁾.

74- سئل عن رجل صلى نافلة ودخل في نافلة أخرى ثم ذكر بعدما افتتح أنه سلم

(1) م. مخ. محكروت: صفحة 40، جواب أبي محمد.

(2) م. مخ. محكروت: صفحة 10-11.

(3) م. مخ. محكروت: صفحة 10-11.

(4) م. مخ. محكروت: صفحة 10-11.

(5) م. مخ. محكروت: صفحة 10-11.

من الأولى عن ركعة واحدة كيف يصنع ؟

فتأجاب: يضيف إلى الركعة التي أيقن بها ركعة ثانية ويسلم ويسجد بعد السلام⁽¹⁾.

75- **وسئل** عن مسافر حلت عليه الصلاة بغيافي من الأرض وأحدث مطر غزير ؟

قال: يومئ بالسجود ويتم الركوع، وقيل: يسجد في الطين، وما ذلك عليه عندي. وكذلك مَنْ أتى المسجد يوم الجمعة، وقد ضاق ولم يجد أين يصلي لأجل مطر ووحل فأحب إلي أن يذهب إلى داره فيصلي فيها متمكناً⁽²⁾.

76- **وسئل** عن رجل أصابه التأؤب في الصلاة، هل يضع يده على فيه ؟

قال: نعم، لا بأس بذلك⁽³⁾.

77- **وسئل** عَمَّنْ سمع مؤذناً وهو في نافلة، وقال مثل قوله، ثم سمع مؤذناً آخر هل عليه أن يقول مثل قوله ؟

قال: لا⁽⁴⁾.

78- **وسئل** عَمَّنْ ترك الصلاة جهداً ؟

قال: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

قيل له: أرايت إن تركها من غير جهد وأقر بها فريضة ؟

(1) الحارثي للفتاوى: 16 أسئلة الصلاة والنظر في مخ. محكروت: صفحة 10-11.

(2) م. مخ. محكروت: صفحة 10-11.

(3) م. مخ. محكروت: صفحة 11.

(4) م. مخ. محكروت: صفحة 11.

قال : يتنظر به وقت الصلاة، فإن صلاها، فلا شيء عليه، وإن أبى قتل.

قيل له : أتحرّم ذكاته ؟

قال : لا تحرم ذكاته، ولا مخالطته، ولا بأس بمخالطة من أتى كبيرة ما لم يجهر بها، فإن فعل ذلك أحد، فلا يكون جرحة له¹.

79- وسُئِلَ عَنْ فَاتِهِ الْإِمَامَ بِرُكْعَةٍ مِنَ الصُّبْحِ فَجَنَّتْ مَعَهُ ثُمَّ قَضَى الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ وَقَتًا؟
قال : صلاته تامة⁽²⁾.

80- سُئِلَ أَبُو عَمْرٍو عَنْ الْمُسْتَنْكِحِ فِي الصَّلَاةِ يَشْكُ أَبَدًا فَزَادَ رُكْعَةً إِلْغَاءً لِلشَّكِّ وَهُوَ مُسْتَنْكِحٌ، أَيْكُونُ هَذَا زَائِدًا فِي الصَّلَاةِ إِذْ حَكَمَهُ حَكْمُ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ أَمْ تَكُونُ صَلَاتُهُ تَامَةً ؟

فأجاب: إذا كان جاهلاً فإنما يتأول الزيادة جبراً للنقصان، فصلاته تامة.

قلت : فلو كان عالماً ؟

فقال : هذا ليس بعالم ولكنه مقصر في العلم، فهو ما ذكرت.

قال : والاستنكاح إنما هو تحقيق تنهي الزيادة فيه إلى فساد الصلاة.

قال : ويسجد هذا المستنكح بعد السلام ؟

قلت : فهلا قبل السلام لأنه شك في النقص ؟

(1) م. مخ. ممكروت : صفحة 11. وانظر الفتوى في الحاوي 16 ب مسائل الصلاة.

(2) م. مخ. ممكروت : صفحة 41.

فقال : لم ينقص، إنما ظن أنه نقص⁽¹⁾.

81- **وسئل** عن قول ابن القاسم: سألت مالكا عن الإمام القدري يصلي خلفه الجمعة ؟

فقال : إن استغنيت فلا يصلي خلفه، وإن اتقيت صليت معه الجمعة وأعدتها ظهراً. قوله يعيد لمن هو المالك أو لابن القاسم ؟

فقال: الذي يحصل أن يكون لابن القاسم لأنه قال بعد ذلك : كان مالك إذا سُئِلَ عن إعادة الصلاة خلف أهل الأهواء يقف. قال ابن القاسم: وأنا أرى أن يعيد في الوقت⁽²⁾.

82- **وسئل** عن إمام خطب يوم الجمعة ثم صلى فقدم وال غيره بعدما سلم هذا من الصلاة أترى أن يعيد هذا الداخل بالناس الخطبة والصلاة ؟

فقال: لا، ليس على هذا الداخل جمعة وهو إمام قد قامت الجمعة⁽³⁾.

83- **سئل** عن رجل عنجه امرأة لا تصلي ؟

فأجاب: إن لم يكن له بها شغف ولا يخاف على نفسه في فراقها فالأحسن أن يفارقها⁽⁴⁾.

84- **وسئل** عن رجل صلى المغرب ثم سلم من ركعتين ساهياً ؟

(1) الخاوي للفتاوى : 19 ب مسائل الصلاة.

(2) الخاوي للفتاوى : 19 ب 20 مسائل الصلاة. وفيه إضافة : "قال أبو الحسن ولعل مالكا إنما كان يقف عثرين صل ولم يعلم، وأما من علم وتيقن ولو سُئِلَ عن صنيعة ظلك لعله كان يجيب بالإعادة.

(3) الخاوي للفتاوى : 20 - مسائل الصلاة.

(4) الخاوي للفتاوى : 16 ب - مسائل الصلاة.

فأجاب: يبني على صلاته فيها قرب ويسجد بعد سلامه وعاب قول من قال: يعيد الصلاة إذا سلم ساهياً⁽¹⁾.

85 - **سئل** عن رجل دخل المسجد فوجد الناس في ابتداء الإقامة هل يكره

له أن يركع ركعتي الفجر أو له في ذلك سعة ؟

فأجاب: نكره له الركوع⁽²⁾.

86 - **وسئل** عن الجمع ليلة المطر هل يجوز أن يشفع ويوتر في المسجد قبل مغيب

الشفق؛ لأن من يصلي في المسجد عوام لا يقيمون أم القرآن ولا ما يصلون به

من غيرها فهل يشفع ويوتر لهذا الجمع قبل مغيب الشفق ؟ وكيف إن لم يشفع

ثم الإمام ويوتر هل يجوز هؤلاء العوام أن يشفعوا ويوتروا هم وغيرهم ؟

وهل يستحب للإمام في غير ليلة الجمع أن يشفع ويوتر بمن يصلي معه ممن لا

يقيم قراءة أم القرآن ؟

فأجاب: ليلة المطر من كان يقيم أم القرآن ينصرف فيوتر بعد الشفق، فإن كان لا يقيم

أم القرآن يشفع بهم الإمام ويوتر. والسؤال الآخر يجوز أن يشفع بهم ويوتر⁽³⁾.

87 - **وسئل** عن جار المسجد يتوضأ بعد انصناع الفجر في داره ويجلس في داره يقرأ

حزبه فيتحرى وقت صلاة الجماعة فيركع الفجر في داره ثم يخرج إلى المسجد

(1) الخاوي للفتاوى : 16 ب - مسائل الصلاة.

(2) الخاوي للفتاوى : 17 أ ب - مسائل الصلاة.

(3) الخاوي للفتاوى : 17 ب - مسائل الصلاة.

فربما وجد الإمام لم يأت المسجد، فهل يستحب له إذا دخل المسجد أن يركع تحية المسجد أو يجزئه ركوعه المتقدم في داره؟

فأجاب: هذا الذي يفعله ليس بالصواب والأولى به إذا لم يكن عنده مسجد يصلي فيه في جماعة وإلا صلى هو وأهل داره في جماعة فإن لم يكن صلى وحده، وكان ذلك أفضل من الجماعة ويقرأ حزيه بعد صلاة الصبح⁽¹⁾.

(1) الخاري للفتاوى : 17 ب - مسائل الصلاة.

[من فتاوى الصيام ⁽¹⁾]

88 - سئل عما يبيح الفطر من الأعذار ؟

فأجاب: إذا كان الصوم يضره ويزيده ضعفاً أفطر، ويقبل قول الطيب المأمون أنه يُضَرُّ به. ويفطر الزَّيْمُ ⁽²⁾ إذا أضر به الصوم، وكذا كل صوم (مضر) ⁽³⁾ يُبيح الفطر ⁽⁴⁾.

89 - سئل ابن أبي زيد عن المرأة تُلقِي الدم من صدرها في رمضان ؟

فأجاب: لا قضاء عليها ⁽⁵⁾.

90 - وسئل أبو محمد عن قرى بالبادية بعضها قريب من بعض يقول بعضهم لبعض:

(1) الصيام والصوم: في اللغة الإمساك، يقال: صام صوماً وصياماً وقوم صَوْماً وضيَّمت بالشديد، وفي الشرع إمساك مخصوص في زمن مخصوص، من شخص.

وفي الطلبة: قال: الصوم في اللغة: هو الكف والإمساك، يقال: صامت الشمس في كبد السماء أي قامت في وسط السماء مسكة عن الجري في مرأى العين. ص 51 كتاب الصوم. وانظر الحدود والأحكام الفقهية: 25، وأنبس الفقهاء: 137، والتعريفات: 136، وشرح الحدود لابن عرفة: 113.

(2) الزَّيْمُ: الرجل الطاعن في السن. وأزمن: أتى عليه الزمان.

(3) في المعيار: (يضر).

(4) نوازل البرزلي: 1/ 526. وهي تفرج على مسألة التيسم والصلاة. وانظر المعيار: 1/ 420 باب يفطر من يجهده الصوم أو يزيده ضعفاً.

(5) المعيار المغرب: 1/ 422 لا قضاء على مَنْ يلقى الدم من صدره. كذا ذكره صاحب النوازل الجديدة الكبرى: 2/ 203.

قيل: معناه إذا لم يرجع إلى حلقها، ولو رجع لقتت، كالفم في السجدين، وهذا إذا وصل إلى حيث يمكن إلقاؤه، وإن لم يصل فتحكمه حكم باطن الجسد.

إذا رأيتم الهلال فتَيَرُّوا لنا، فرآه بعض أهل القرى فسيروا فأصبح أصحابهم صياماً لذلك، ثم ثبتت رؤية الهلال بالتحقيق، فهل يصح صومهم أم لا ؟
فأجاب: صومهم صحيح قياساً على قول ابن الماجشون في الرجل يأتي لقوم يخبر أن الهلال قد رُئي⁽¹⁾.

91 - سئل عن امرأة نذرت على نفسها صيام، هل لزوجها منعها ؟
قال : نعم، وعليها أن تطيعه⁽²⁾.

92 - سئل عن المرض المبيح للفطر ؟

فأجاب: المريض إذا كان الصوم يضر به ويزيد في ضعفه أفطر ؟
قلت: أرايت قول الطبيب له أن الصوم يضر بك،
فقال: يقبل من الطبيب إذا كان مأموناً. وقال يفطر الرمءاء إذا أضر به الصوم
وكذلك كل ما أضر به في صومه فله أن يفطر له⁽³⁾.

(1) المعيار العرب: 10 / 249. إيفاد النار لإعلام القرى المجاورة برؤية الهلال.

(2) م. مخ. مذكروت صفحة: 39، جواب أبي محمد.

(3) الحاوي للفتاوى: 25 - مسائل الصيام.

[من فتاوى الزكاة⁽¹⁾]

93- سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد : هل يؤكل طعام من لا يزكي ؟

فتاواه : في موضع، أنه لا بأس بأكله، وفي موضع آخر قال: معاملته جائزة، وأكل طعامه من غير عوض مكروه إذا دام، بحيث يُظن استغراق ذمته بها⁽²⁾.

(1) الزكاة : في اللغة هو النمو والزيادة، يقال : زكا الثمر، إذا نما وازداد.

وسميت الزكاة، زكاة إذ هي سبب لنمو المال وزيادته.

وأما في الشريعة : فتطلق الزكاة على معنيين :

الأول : إخراج طائفة من المال، وصرفها إلى مصرفها الشرعي، امتثالاً للأمر وإبتغاءً للأجر، وهذا هو الملام لقوله صلى الله عليه وسلم : "أَذُوا زَكَاةً أَسْوَأَ الْكُفْمِ".

الثاني : الجزء من المال الذي يؤدي بالنية المعتبرة شرعاً، وهذا هو الملام لقوله تعالى : ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾. والمعنى الأول هو الملام لقولهم : الزكاة واجبة، إذ التصديق بالوجوب والفرضية، إنها هو الأفعال لا الأعيان. فالزكاة على هذا عبارة عن خراج جزء من المال أو طائفة منه متعلق بتصاب كامل مملوك ملكاً تاماً إخراجاً صادراً عن حر مسلم بالغ عاقل غير مديون مصروف إلى مصرف مخصوص ناوياً بإسقاط الفرض على وجه ينقطع نفعه عنه.

وتسمى الزكاة صدقة، إذ هي تدل على صدق صاحبها في العبودية، وصدقه في الميثاق الأول ووفائه بعهده إذ ذاك، قال تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ التوبة / 60. الحدود والأحكام : 25-26. وانظر أنيس الفقهاء : 131، وطلبة الطلبة : 35، والتعريفات : 114، وشرح الحدود : 101، والمصباح : 116 / 1 وتبیه الطالب : 206.

(2) نوازل البرزلي : 1 / 555، كذا في المعيار للونشريسي : 1 / 376 باب أكل طعام من لا يزكي، ومن يستحق الزكاة. وانظرو في : موارد النجاش ومصادر الفلاح على رسالة ابن أبي زيد : 1 / 116. وانظروها في الحاوي صفحة 20 ب - مسائل الزكاة، وذكره أيضاً في الصفحة 22 ب.

وقبل : إن كان الأكل فقيراً، أو ابن سبيل لا شيء بيده فهو جائز. لأنه من أهل الزكاة. وإن لم يكن -

94- وسئل عن يستحق الزكاة ؟

فأجاب: من لا يكون عنده نصاب العين، أو ما قيمته من العروض كذلك، وإن كان من الطعام أكثر من خمسة أوسق، ولم تساوِ نصاب العين فلا يضره، وإن ساواه فلا يُعطى (له) (1)، (فلو) (2) كان له نصف نصاب عينا، ومن العروض ما يساوي النصف الآخر فلا يعطى. فلو كانت له كتب فقه قيمتها كثير، فقال : هذا لا (غنى) (3) له عنها (4).

95- وسئل عن أثر قرابته بالصدقة ؟

فأجاب: يكره ذلك لعلّة القرابة، ولا بأس به لعلّة فقرهم، يسترهم ويعفهم عن المسألة (5).

= كذلك، فيجري الأمر على ذبّ الزكاة، فمن يجعله كغيره فيجري على هبات مستغرق الذمة. ومن يضعفه عن غيره فالاحتياط عدم الأكل.

وقال أصبغ : الذي لا يؤدي زكاته ماله كله فاسد، لا يعامل ولا يؤكل منه. الذخيرة : 321 / 13.

(1) ساقط من المعيار.

(2) في المعيار : وإن.

(3) في المعيار : غناء.

(4) نوازل البرزلي : 555 / 1، كذا في المعيار للونشريسي : 376 / 1 باب أكل طعام من لا يزكيه، ومن يستحق الزكاة.

قال البرزلي : وأما قوله : "من له كتب فقه، فقال : لا غناء له عنها". فكان شيخنا الإمام - ابن عرفة - يقول : إن كانت فيه قابلية قبلاً خضعها، ولو كثرت كتبه جداً. وإن لم تكن فيه قابلية فلا يُعطى منها شيئاً إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه خاصة فنلغى. وهذا كله على القول بجواز بيعها، وعلى المنع فهي كالعدم، وعلى مذهب المدونة من الكراهة : 556 / 1.

(5) نوازل البرزلي : 565 / 1، كذا في المعيار للونشريسي : 377 / 1. وانظره في : موارد النجاش على رسالة ابن أبي زيد : 119 / 1. وكذا في الحاروي صفحة 20 مسائل الزكاة، وفيه : سُئِلَ عن إشار الرجل =

96- وسئل عمن وجبت عليه شاة في زكاة غنمه فذبحها، وتصدق بها على [الفقراء]⁽¹⁾ والمساكين⁽²⁾ ؟

فأجاب: لا [تجزئه لذبحه]⁽³⁾ إياها⁽⁴⁾.

97- وسئل عمن وجبت عليه زكاة، فاشترى بها ثياباً، أو طعماً، وتصدق به ؟

فأجاب: ابن القاسم يقول: لا تجزئه، وأشهب يقول: تجزئه⁽⁵⁾.

= قرأته بالصدقة ؟ فأجاب ...

زاد البرزلي موضعاً : " فكيف إن أمر رجلاً فقال له اذبحها وتصدق بها ؟ قلت : فظاهره لا يجزئ لأن وكيله كئيد بتليل ما في الرهون ... " .

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار. والنوازل الجديدة الكبرى.

(2) قال الشيخ أبو الحسن اللخمي في التبصرة : " اختلف في الفقير والمسكين، فقال مالك في كتب ابن سحنون : الفقير الذي لا غنى له ويتعفف ولا يسأل.

والمسكين الذي لا غنى له، وهو يسأل. وقال في المجموعة : الفقير الذي يحرم الرزق، والمسكين الذي لا يجد غنى ولا يسأل ولا يظعن له " 2 / 76 باب في تبذير أهل الزكاة وهل يصدق من ادعى أنه فقير أو غارم.

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : " الفقير الذي له الشيء اليسير الذي لا يكفيه، والمسكين الذي لا يملك شيئاً " المعونة : 1 / 442.

وقال أبو القاسم بن الجلاب : " هما اسمان لمعنى واحد، وهو من يملك شيئاً يسيراً لا يكفيه ولا يقوم مؤنته " انظر التفرع : 1 / 279.

ووجه ذلك أنهم في ظاهر الاستعمال هكذا، لأن الناس لا يفرقون بين القول : فقير ومسكين، وما قاله القاضي أبو محمد أولى وأصح، لأن الأصل في اختلاف الأساليب أنه لا اختلاف المعاني، والله أعلم.

(3) في البرزلي: (يجزئ ذبحه) وما أثبتناه من المعيار، والنوازل الجديدة الكبرى.

(4) نوازل البرزلي: 1 / 555، كنا في المعيار للونشريسي: 1 / 376 باب أكل طعام من لا يزكّي، ومن يستحق الزكاة. والنوازل الجديدة الكبرى 2 / 115.

(5) نوازل البرزلي: 1 / 565. وانظره في المعيار : 1 / 377. باب : لا يجوز ذبح شاة الزكاة والتصدق بها. -

98- وسئل عمن وجبت عليه زكاة، هل يبني بها مسجداً ؟

فأجاب: لا يجوز له على (قوليهما) (2)(1).

99- وسئل عن أخذ الولاية (الزكاة) (3)، هل تجزئ أم لا ؟

فأجاب: إن كان (ملك) (4) إفريقية، جعل [لهم] (5) اقتضاءها (أجزاء) (6)،

وهو قول أكثر أصحابنا. وإن [كان غيره] (7)، أعاد ذلك احتياطاً (8) للاختلاف

[فذلك حسن] (9)(10).

= والنوازل الجديدة الكبرى : 2 / 116.

(1) في المعيار زيادة: (معاً). والمراد بقوليهما: قول ابن القاسم وأشهب.

(2) نوازل البرزلي: 1 / 566، وكذا في المعيار: 1 / 378 باب لا يجوز بناء مسجد بهال الزكاة.

(3) في الحاوي: (العشر).

(4) في الحاوي زيادة: ملك البلاد أعني.

(5) في البرزلي: (له) ولعله خطأ. وما أثبتناه من النوازل الجديدة الكبرى: 2 / 97.

(6) في المعيار: أجزاء.

(7) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(8) في البرزلي، زيادة: (فحسن) ولا محل له هنا.

(9) في البرزلي: (فيه)، وما أثبتناه من الحاوي.

(10) نوازل البرزلي: 1 / 568، وانظر المعيار: 1 / 378. باب ما يأخذه السوالة من الزكاة يجوز. وانظر

الفتوى في الحاوي: 20 ب - مسائل الزكاة.

قال البرزلي: هذا يشبه فتوى شيخنا الإمام فيها تأخذه أعرا ب إفريقية من بلاد الظواهر إن كانوا خدمة

أجزاء، وإن خالفوا على أمرها، فلا تجزئ.

100- **وسئل** عن الذي يجهز الأمتعة إلى مثل بادية مكة ومصر، وهو (يُدِير)⁽¹⁾ فأتاه شهره الذي يقوم فيه، أيقوم ما حضر معه من ماله فقط، أو هذا، وما غاب عنه من ماله ؟

فأجاب: يقوم هذا وإن صح (عنده)⁽²⁾ سلامة ما بعث به وأنه وصل إلى الموضع الذي بعث به وإليه ونَصْر ثلثه فعليه زكاته، ويكون حوله يوم نضوضه، إلا أن تكون بضائع كثيرة ويجهزها شيئاً بعد شيء ويقوم منها عليه شيئاً من بعد شيء، ومنها ما يتعجل بيعه ويتأخر عليه حيثئذ عند الحول تقويم ما حضر منها وزكاته. وينظر فيما غاب عنه، فإذا عرف سلامته ووصله إلى قرار وأمن نظر إلى قيمته يوم تم حوله هذا فأخرج زكاة ذلك، بيع بقدر ذلك أو تأخر بيعه فهو سواء. إلا أب يكسد ذلك عليه، فيدخل في حولين فقد اختلف فيه. فابن القاسم يحمله على الإدارة المتقدمة، وسحنون يخرجها منها. هذا معنى قول مالك في المدونة⁽³⁾ في الذين يجهزون الأمتعة إلى البلدان، إنها يريد به، الذي تكسر عليه التجارات⁽⁴⁾. فأما الذي له المال، والمالان يجهزهما، ففي مختصر ابن عبد الحكم⁽⁵⁾، لازكاة عليه،...

(1) في العبارة: مدير.

(2) في العبارة: عندي.

(3) المدونة: 1/ 210 كتاب الزكاة.

(4) إدارة التجارة: نصرفها ومعالجتها ابتغاء الفضل. التعليق على الموطأ: 1/ 278.

(5) ابن عبد الحكم المصري: هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين الفقيه الحافظ، سمع الليث وابن عيينة وعبد الرزاق والقعني وابن لهيعة، ألقت إليه الرئاسة بمصر - بعد أشهب - روى عن مالك -

..... حتى يَنْقُصَ⁽¹⁾، ولا يكون (كالمدير)⁽²⁾ حتى يكون ما ذكرنا⁽³⁾.

101- وسئل ابن أبي زيد، عَمَّنْ عليه زكاة كثيرة، هل يعطيها لواحد بعينه؟ وهل حد

مالك أو أحد من أصحابه كم أكثر ما يُعطى الفقير؟

وهل يعطيها لواحد، وفي البلد من هو مثله أو أخرج منه؟

فأجاب: إذا كثرت الزكاة، فرق ذلك بالاجتهاد، وأثر المستور والمتعفف، ومن لا يسأل

وذا العيال. وإذا كثر المال كان أقوى في كثرة مَنْ يُعطى. وأكثر ما قال أصحاب مالك

أنه لا يعطي نصاباً لكن أقل منه، يعني: أقل من مائتي درهم (أو)⁽⁴⁾ أقل من عشرين

ديناراً. واستحب بعضهم، إعطاء أربعين درهماً، وذو العيال والمال كثير يُعطى نحو

المروءة وكان من أعلم أصحابه بمختلف قوله، روى عنه جماعة كابن حبيب وابن المواز وابنه محمد. توفي

سنة 214 هـ. له تأليف مهمة منها: المختصر الكبير والأوسط والصغير. انظر كتاب شجرة النور: 59.

والمختصر المشار إليه في النص هو المختصر الكبير ويعتبر هذا الأخير من أقدم الكتب الفقهية التي

وصلت إلينا ناقصة ويتناول الكتاب مسائل فقهية متفرقة، بناء على آراء قدامى المالكية: من بينهم مالك

ابن أنس، ومن خلفه مباشرة.

ومن هذا الكتاب قطعة ورقية بخزانة القرويين تحمل رقم 810، وقطع أخرى بإحدى صناديق الحرم

بالخزانة المذكورة. انظر المرشد الوثيق إلى أسهام المذهب المالكي ص: 10، وكتاب دراسات في مصادر

الفقه المالكي ص: 28، وكتاب اصطلاح المذهب: 106-107.

(1) نقص الماء يَنْقُصُ وتَنْقِصاً: سال قليلاً قليلاً. القاموس، مادة نقص.

(2) في المعيار: كالمدير.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 572، وهو نفسه بالمعيار: 1/ 378. باب ما يأخذ الولاء من الزكاة يميز.

(4) في البرزلي: (و) والإصلاح من المعيار.

المائة درهم، (وهو)⁽¹⁾ استحسان واجتهاد، ولو أعطى أكثر من هذا، وثَمَّ أحوج منه فقد أخطأ وأجزأ⁽²⁾.

102 - **وسئِلَ** عن رجل فقير يسكن مع قوم فأعطوه زكاة أموالهم ثم جاء من استحق رقبته أنه عبد، هل يجزئهم ما دفعوا إليه ؟
قال: نعم، وهو أحسن، وقد اختلف فيه.
قيل له: أرايت إن تزوج عندهم حرة ؟
قال: هي بالخيار⁽³⁾.

103 - **وسئِلَ** عن رجل بالمدينة، وله أخ بالبادية، هل يعطيه من زكاته ؟
قال: نعم، إذا كان فقيراً⁽⁴⁾.

104 - **وسئِلَ** عَمَّنْ دفع حائطاً إلى غيره مساقاة، هل عليه الزكاة ؟
قال: نعم، يخرج الزكاة من جميعها، ثم يقيمها وما بقي⁽⁵⁾.

105 - **وسئِلَ** عن زكاة الفطر إذا كان عيش القوم حيتان، هل تخرج منها ؟
قال: نعم.

(1) في المعيار : وهذا.

(2) نوازل الهرزلي : 576-577، وانظره في المعيار : 379/1. باب إعطاء الزكاة الكثيرة للفقير واحد.

(3) م. مخ. تمكروت صفحة 12، جواب أبي محمد في الزكاة.

(4) نفسه.

(5) م. مخ. تمكروت صفحة 12، جواب أبي محمد في الزكاة.

قيل له : أرأيت إذا كان عيشهم الزغل، هل يخرج منه زكاة الفطر ؟

قال : نعم، وقد اختلف في التين، وأبى مالك أن يخرج منه زكاة الفطر⁽¹⁾.

106 - **سُئِلَ** عن قدر المال الذي إذا ملكه الرجل لم يحل له أخذ الزكاة ؟

قال : إنها ينظر في ذلك إلى ما فيه الزكاة من العين، أو لها قيمة ذلك من العين إذا

كان غير العين، ولا يعد ذلك مسلكه ولا خدامه وهذا قول المغيرة وغيره⁽²⁾.

107 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن امرأة فقيرة أو رجل له ولد غني أبى أن ينفق على أبيه

وتركه الوالد فلم يخافه، هل يعطى من الأعشار ؟

فأجاب: إنه جائز أن يعطى من الأعشار⁽³⁾.

108 - **وسُئِلَ** عن أخوات فقيرات لهن أخ غني يعود عليهن مع عملهن بأيديهن هل

يعطين من العشر ؟

فأجاب: إنهن يعطين من ذلك⁽⁴⁾.

109 - **وقيل** له: إن من الفقراء من يتهم بال غير طاهر وينكر ذلك، هل يمنع من الأعشار ؟

فأجاب: إن كان للتهمة سبب يقوى به فهي شبهة، ومن أعطاه أجزأه⁽⁵⁾.

(1) م. مخ. مكررت صفحة 12، جواب أبي محمد في الزكاة.

(2) م. مخ. مكررت صفحة 39، جواب أبي محمد.

(3) الخاروي للفتاوى صفحة 22 أ - مسائل الزكاة.

(4) الخاروي للفتاوى صفحة 22 أ - مسائل الزكاة.

(5) الخاروي للفتاوى صفحة 22 أ - مسائل الزكاة.

110- **وسئل** عن أهل قرية عندهم فقراء وإلى جانبهم بالقرب منزل به فقراء، هل يعطون من عندهم من الفقراء ما يقوتهم ثم يعطون ما بقي إن بقي لفقراء من يليهم من المنازل؟ أم كيف الوجه في مثل هذا؟ وكيف إن كان فقراء من يليه من المنازل أشد حاجة؟

فأجاب: أن يبدأوا بمن عندهم وما فضل يعطونه لمن يليهم من الفقراء، هذا هو المستحب⁽¹⁾.

(1) الخاوي للفتاوى صفحة 22 - مسائل الزكاة.

[من فتاوى الحج⁽¹⁾]

111- سئل ابن أبي زيد عمّر عن أراد الحج، فمنعته والدته [وهو ضرورة]⁽²⁾، أو أذنت له وهي كارهة ؟

فأجاب: ينبغي مبادرته للفرض وليلتطف في رضاها. فإن لم ترخص، فليخرج إن شاء⁽³⁾ وينبغي المبادرة بالفرض، فإن التأخير لا يزيد إلا شراً، ولا يأتي خيراً يُنتظر، وإنها استحباب مالك الإقامة إلى السنة الأخرى [إذا أبي أبواه]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) الحج : هو القصد أصلاً، وقد غلب على قصد الكعبة للنسك المعروف اصطلاحاً.
وفي الشرع: عبارة عن قصد مخصوص إلى مكان مخصوص في زمان مخصوص. والحيضة بالكسر-المرّة.
أنيس الفقهاء: 139، وانظر: الحدود والأحكام: 26، وطلبة الطلبة: 64، والتعريفات: 82، وتبيين الطالب: 130، والمذهب في مسائل المذهب: 2/ 561 كتاب الحج، والذخيرة: 3/ 173.
وقال في الاقتضاب في غريب الموطأ: "الحج معناه في اللغة: القصد إلى الشيء، وكثرة التردد إليه، ومنه سميت الحجّة، إنما تأويلها: الموضع الذي يختلف الناس إليه، ويردّدون عليه.
وتقول العرب: جاء الحاجّ والنّاجّ والدّاجّ، فالحاج: الذين هم نية في الحج، والنّاجّ: الذين خرجوا رياءً بلا نية، والدّاجّ: الذين يدّجون على آثارهم ويمشون معهم" 1/ 374. وانظر أيضاً: التعليل على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه فشام بن أحمد الوقشي الأندلسي: 1/ 364.

(2) ساقط من الميعار، والإكمال من الحاوي: 32 ب.

(3) في الميعار: زيادة (الله).

(4) في البرزلي: (في منعه من أبويه، وما أثبتناه من الحاوي).

(5) نوازل البرزلي: 1/ 591، وانظره في الميعار: 1/ 437. باب: لا يترك الحج من منعه وأطنت منه. كفا

في الحاوي صفحة: 32 ب- مسائل الحج

قال البرزلي: ظاهراً فتوى الشيخ أنه على الفور. وهي رواية البغداديين ... ومن رواية ابن نافع يؤخر عامين لإذن أبويه.

112 - وسَعَّلَ عن قوله صلى الله عليه وسلم: "حَجَّيْ واشْتَرِطِي [وَقُولِي اللَّهُمَّ] (1)"
عَلَى حَيْثُ حَبَسْتَنِي (2) ؟

فأجاب: ليس العمل عليه، وإجماع الناس على خلافه في المحصر بمرض (3).
وأما حضر العدو، فابن الماجشون (4) يقول: إذا صده العدو بعد (إحرامه) (5) يتم حجه
أيضا حبسه [العدو] (6) (7).

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من متن صحيح مسلم.
(2) الحديث روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على فُصَاءَةَ بنت الزُّبَيْرِ فقالت: أَرَدْتَ الْحَجَّ ؟ قالت: والله ما أجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً. فقالت لها: حَجِّي واشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ عَلَيَّ حَيْثُ حَبَسْتَنِي، وَكَأَنَّكَ نَحْتُ الْمُقْدَامَ.
أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه، رقم 1207 والحديث ورد من طرق متعددة. وأخرجه البخاري في كتاب الحج حديث رقم: 5089، والسنائي في مسنده حديث رقم: 2768، وفي مسند أحمد حديث رقم: 25131.
والسؤال في الحاوي: "سُئِلَ عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم لصغية أتريدين الحج أو نحو هذا."
(3) للحديث الذي رواه يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أنه قال: الْمُحْضَرُّ بِتَرْصٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْتَقِيَ مِنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ. فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لَبْسٍ شَيْءٍ مِنَ الثَّيَابِ الَّتِي لَا يَدُلُّه بِهَا، أَوْ الْقَوَا، صَنَعَ ذَلِكَ وَاقْتَدَى.

أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أحصر بغير عدو.
(4) ابن الماجشون: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله القسبي، بالولاء أبو مروان بن الماجشون، قفيه مالكي، دارت عليه الفتيا في زمانه، وكان سحنون يثني عليه ويفضله. توفي سنة 212 هـ. انظر ترجمته في الديباج 6/2. والشجرة: 56.

(5) في الحاوي: (بعد وفاته).
(6) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.
(7) نوازل البرزلي: 592/1. في المدونة: مَنْ أَحْصَرَ بَعْدَ أَوْ فِتْنَةٍ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ يَتَرَبَّصُ بِإِجْزَاءِ

113- سئل ابن أبي زيد عمن استأجر رجلا للحج بدنانير ويطعمه، فلما بلغوا مصر- طردوه فحج وحده، ورجع يطلب كراءه ؟

فأجاب: يلزمهم كراؤه ومضيه معهم.

قيل له: فإن أجز نفسه من آخر بعد طرده كيف ترى ؟ وهل لهم فسخ الثانية إن أرادوا أم لا ؟

فقال لي : إن قالوا : امض عنا، فلا حاجة لنا بك إلى أقصى الحج وعليهم البقية فلا قيام لهم، وإن لم يقولوا له غير امض عنا فقط فهذا محتمل فيحلفون أنهم ما أرادوا إلا منعه في وقت دون أقصى السفر، ثم لهم فسخ الإجارة.

قيل له : فإن ثبت أنهم طردوه للأبد أبحاسبونه فيها قبض في الثانية ؟ فلم يجب عن هذا الفصل⁽¹⁾.

114- سئل ابن أبي زيد عن التفضيل بين الحج والغزو ؟

فقال: الحج، لا يشوبه شيء من الرياء⁽²⁾.

= كشف ذلك فإذا يش من أن يصل إلى البيت فليحل بموضعه حيث كان من البلاد في الحرم أو غيره ولا هدي عليه. وانظر الفتوى في الحاوي صفحة : 32 ب - مسائل الحج.

(1) المعيار العرب : 231 / 8، من استأجر رجلا للحج.

(2) موارد فتاوح ومصادر الفلاح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني : 1 / 153.

وقال ابن القاسم : الحج أحب إلي من الغزو إلا في الحرف، ومن الصدقة إلا في المجاعة، والصدقة أفضل من العتق.

[من فتاوى الضحايا⁽¹⁾ والذبائح⁽²⁾]

115 - سُئِلَ ابن أبي زيد عن الإبل والبقر إذا عُرِقت⁽³⁾، ثم غرقت، ثم أدركت فذكيت، وذلك في عرس أو غيره، فهل تؤكل ؟
فأجاب: بأنها تؤكل، (وليس ما صنع بها من المقاتل⁽⁴⁾ التي لا تحبس معها)⁽²⁾⁽¹⁾.

(1) الضحايا جمع أضحية: اسم لما يضحي بها أي يذبح. ويقال: ضحية وضحايا كهدية وهدايا. أنيس الفقهاء: 278. والضحية: هي الذبح في الوقت المخصوص شرعاً. الحدود والأحكام: 113 وانظر: طلبة الطلبة: 217. وفي المذهب: "والأضحية بضم الحسزة وكسر حاء وتشديد الباء، وتجمع على أضاحي، بتشديد الباء، ويقال: ضحية بفتح الضاد، وجمعها ضحايا وضحيات، ويقال أيضاً: أضحاة، وتجمع على أضاح وأضحي كإرطاة وأرطى" 787/2.

وقال في حدود ابن عرفة: "اسمها ما تقرب بذكاته من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سليمان من بين عبي مشروطا بكونه في نهار عاشر ذي الحجة أو ثانيه بعد صلاة إمام يجيده له وقد زمن ذبحه لغيره ولو تحريراً لغير خاضع" شرح الحدود: 169، وكتاب الاقتضاب في غريب الموطأ لمحمد بن عبد الحق بن سليمان القيرواني التلمساني: 47/2.

(2) الذبائح جمع ذبيحة:، وهي اسم ما يذبح كالذبيح. أنيس الفقهاء: 277. وانظر طلبة الطلبة: 215.

وفي المغرب: الذبائح جمع ذبيحة وهي اسم ما يذبح كالذبيح، وقوله "إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَخِيرُوا الذَّبِيحَةَ" خطأ. وإنما الصواب الذبيحة، لأن المراد الحالة الخفية، والذبح قطع الأوداج وذلك للبر واللحم ونحوها: 303/1. وانظر الحدود والأحكام: 111، وتبيين الطالب: 180، والمصباح: 94/1. وقال في حدود ابن عرفة: "تقرب ما يحرم بعض أفراد من الحيوان لعدم ذكاته أو سلبها عنه وما يباح بها مقدوراً عليه": 163.

(3) في المعيار: عرقها.

(4) قال ابن رشد في المذهب: "والمقاتل لحمة: انقطاع النخاع، وانتشار الدماغ، وفري الأوداج، وانتقاب المصران، وانتشار الحشوة" 814-815/2. وانظر متنى الباجي: 114-115/3، والجواهر لابن شاس: 938/2. وقد بين هذه المقاتل الشيخ مبارك علي الحسائي في التسهيل، قال:-

116- سئل عن رجل ردَّ يده في الذبيح مرَّتين أو ثلاثاً ؟

قال: لا يغرم ذلك إذا لم يرفع يده، وتفسير ابن عباس : إذا ردَّ يده لم تؤكل، ذلك عنده إذا رفع يده وهو يظن أن الذكاة قد ماتت ثم تبين له أنه بقي شيء من ذلك فردَّ يده فأتم الذكاة. قال : لا تؤكل، وإن رفع، ثم رده ليتيم ما بقي من الذكاة في رفع واحد فإنها تؤكل. وروى ابن وهب أنه قال : تؤكل على كل حال⁽³⁾.

117- وسئل عن رجل ترك الصلاة من غير جحد، هل تحل ذبيحته ؟

قال : نعم⁽⁴⁾.

يقطع النخاع : مثلث النون، مخ أبيض في فغار العنق، يفتح الفاء، والظهر بين فلكه يوصل أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ، فيفاجئ الموت.

ويثر دماغ : وهو ما تحوزة الجمجمة، لا شذخ الرأس دون انتشار دماغ فغير مقتل، ولا رأس أثبتين، وكسر عظم صدر، (وغير ذلك من باقي المتألف الأنية في باب الجراح فليس منها).

أو تتر حشوة : بضم الحاء المهمل، وكسرها فشين معجمة، وهي كل ما حواء البطن من كبده، وورقة، وأمعاء وكل وقلب، أو بعضها. وغري ودج : أي إيانة بعضه من بعض.

وقلب : أي حرق مُصران، بضم الميم كمرغقان، أي ثقبه، تحقيقاً، أو شكاً، أو هماً، وكذا يقال في قطع نخاع ونحوه مما قد يخفى، وأحرى قطعه.

واحترز بمصران عن ثقب الكرش فليس بمقتل فتؤكل. انظر : تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك 3/ 1009.

(1) ساقط من المعيار.

(2) نوازل البرزلي : 1/ 631، وانظره في المعيار : 2/ 29. باب : تؤكل الإبل والبقر التي تعرق ثم تذبح. والنوازل الجديدة الكبرى : 2/ 551.

(3) مجسوع مخ محكروث الصلحة : 5.

(4) نفس المصدر. وهو قول ابن جزي. قال : "وأما تارك الصلاة فتجوز ذبيحته خلافاً لابن حبيب". انظر القوانين الفقهية : 121.

[من فتاوى الأيمان⁽¹⁾]

118 - سئل ابن أبي زيد عن رجل حلف على شيء واحد ؟

فقال: الأيمان كلها لازمة كررها مراراً في مواطن مختلفة، وحنث في كل مرة منها ما الذي يلزمه ؟ وكيف إن كانت أيمان مختلفة على أشياء مختلفة في مواطن مختلفة وحنث في كل يمين منها، ويمينه في كل شيء إن قال الأيمان كلها لازمة لي، ما الذي يلزمه ؟
فتأجابه: إن لم يخص في قوله الأيمان كلها لازمة لي ما بعينه أخرجه من جملة ما جمع فعلية كفارة يمين، والمشي إلى مكة وصدقة ثلث ماله، وإن كان عنده زوجة حنث فيها بالطلاق الثلاث فكل مملوك عنده يعتقه.

وأما تكريره ذلك في شيء واحد حنث فيه، فلا يلزمه في اليمين بالله إلا كفارة واحدة، ويلزمه في الصدقة ثلث واحد، ويلزمه في المشي كل مرة مثلي - إلا أن يتأول بالتكرير يميناً واحدة يقررها. وأما الطلاق فتبين منه بأول يمينه، وأما إذا كان ذلك في أيمان مختلفة فعليه اليمين بالله في كل شيء كفارة.

1 - الأيمان: هو جمع يمين، وهو لغة: القوة، وشرعاً تقوية أحد طرفي الخبر يذكر اسم الله تعالى أو التعليل. أنيس الفقهاء: 171.

وفي طلبية الطلبة: "اليمين اليد اليمنى، وكانوا إذا تحالفوا تصافحوا بالأيمان تأكيداً لما عقدوا فسمي القسم يميناً لاستعمال اليمين فيه، واليمين أيضاً القوة، قال الله تعالى: (لَا تَحْلِفُوا بَيْنَهُ اليمين) قيل: أي بقوة وقدره وسمي القسم يميناً لأن الحالف يتقوى بيمينه على تحقيق ما قرره بها من تحصيل أو امتناع". 141، وانظر: الحدود والأحكام: 43، وانظر: المذهب: 2/ 747، وتنبية الطالب: 56، وشرح حدود ابن عرفة: 176.

وأما الصدقة فثلث واحد تجزئه على اختلاف فيه، والمشي والطلاق على ما ذكرنا في الزمراء في التكرير⁽¹⁾.

119 - سئل ابن أبي زيد عمير حلف بالله لا يفعل كذا، ثم كرر اليمين على ذلك بالمصحف ؟

فأجاب: بأن الكفارة لا (تتكرر)⁽²⁾⁽³⁾.

120 - وسئل عن ذات زوج حلفت بصدقة شيء معين من مالها، وعليها دين، إن أزيل كان المحلوف به أكثر من (الثلاث)⁽⁴⁾، وإن لم يُزَلْ، كان أقل من الثلاث، فهل يعتبر ثلثها بعد المحاسبة بالدين أم لا ؟

(فإن بقي ما تكون الصدقة ثلثه مضى، وإن كان أكثر فللزواج ردّه)⁽⁵⁾ ؟

فأجاب: هو معتبر كالزكاة، إنما يزكى ما بقي من المال بعد طرح الدين، فإن بقي النصاب زكى وإلا فلا⁽⁶⁾.

(1) مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام للفاضل عياض وولده صفحة 302 كتاب الأيمان بالطلاق.

(2) في النوازل الجديدة الكبرى: (لا تُكرّر).

(3) نوازل البرزلي: 48/2، وانظره في المعيار: 61/2. باب من حلف بالله ثم بالمصحف لا تتكرر وعليه كفارة. والنوازل الجديدة الكبرى: 506/2. والفتوى في الحاوي: 25 ب - مسائل الأيمان.

(4) في النوازل الجديدة الكبرى: (ثلث مالها).

(5) ساقط من النوازل الجديدة الكبرى، وانفردت به باقي المصادر.

(6) نوازل البرزلي: 49/2، وانظره في المعيار: 61/2. باب من حلفت بصدقة أكثر من ثلث مالها فللزواج ردّه. والنوازل الجديدة الكبرى: 538/2. وجاء السؤال في الحاوي بطريقة أخرى، قال فيه:

"سئل عن امرأة حلفت بصدقة شيء من مالها معين وهو أقل من ثلثها وحشت وعليها من الدين ما إذا"

121 - وسئل عن المحجور⁽¹⁾ إذا حنث (باليمين)⁽²⁾ بالله تعالى، هل يكفر بأحد الأصناف الثلاثة⁽³⁾ إن كان له مال، أو لحاجره منعه من (ذلك، فيصوم)⁽⁴⁾؟

فأجاب: مَنْ لم يبلغ، (فلا يمين عليه)⁽⁵⁾، وَمَنْ بلغ من السفهاء فالكفارة عليه في ماله، وَمَنْ لا مال له صام، إلا أن يكفر عنه وليه⁽⁶⁾.

122 - وسئل عَمَّنْ حلف بالصدقة، وعليه ذَيْنُ؟

«حسبت ما كان غا كان الذي حلفت به أقل من ثلثها، هل للزوج أن يرد بينها ويحسب عليها الدين في ماها: فأجاب: إنها ينظر إلى ثلثها بعد عزل الدين عليها وإن كان ما حلفت به أقل من ثلث ماها جاز وإن كان أكبر فالزوج مخير في قولنا».

(1) الحَنْثُ في اللغة: قال ابن فارس: الحاء والجيم والراء أصل واحد، وهو المنع والإحاطة على الشيء، وفي الاصطلاح: صفة حكمية توجب منع موصوفها نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بهاله. انظر معجم مقاييس اللغة: 2/ 138، وحدود ابن عرفة حسن شرح الرصاع: 435.

والأصل في مشروعته قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا الْمَالَ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ سورة النساء، الآية: 5. وأسباب الحنث تسعة: الضُّعْفُ، والجنون، والتبذير، والرفق، والفلس، والمرطس، والنكاح في الزوجة. فاما حنث الصبا فيقطع بالبلوغ مع الرشد. انظر: جامع الأمهات: 385، وجواهر ابن شاس: 2/ 796.

(2) في موارد النجاح: (في اليمين).

(3) وهي المشار إليها في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْاِجِدُكُمْ اللَّهُ بِالْفُحْشِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْاِجِدُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِعْطَاءُ عَشْرَةِ نَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ لَعَلَّيْكُمْ أَوْ كَسْوَتُكُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾ سورة المائدة الآية: 89.

(4) في موارد النجاح: (الصوم).

(5) في النوازل الجديدة الكبرى: فلا صوم عليه.

(6) نوازل البرزلي: 2/ 49، وانظره في المعيار: 2/ 61. باب من حلفت بصدقة أكثر من ثلث ماها فللزوج رده. والنوازل الجديدة الكبرى: 2/ 538. وانظره في: موارد النجاح: 1/ 281. قال البرزلي: تنسرح المسألة عندي على مسألة الظهار.

فأجاب: (يؤدي)⁽¹⁾ ذَيْتَه ومهر (امراته)⁽²⁾، فإن بقي شيء تصدق بثله⁽³⁾

123 - وسئل عمن له زوجة وأولاد وهو ذو صنعة تقوم بجمعهم، تعلق قلبه [بالسفر]⁽⁴⁾ كل سنة لرجاء الفضل [ويترك]⁽⁵⁾ زوجته وأولاده بالمضيعة، هل الرجاء سفره، أو إقامته لطلب قوت عياله ؟

فأجاب: إن نذر⁽⁶⁾ ذلك فعلية الوفاء، وإن لم ينذره، فأرجو أن يكون جلوسه للقيام بعياله أفضل⁽⁷⁾.

(1) في الحايي : (يقضي).

(2) في الحايي : (نساه).

(3) نوازل البرزلي : 2/ 49-50، كنا في الحايي صفحة 25 ب مسائل الأيهان. وانظره في المعيار : 2/ 61. باب من وجبت عليه كفارة وعليه دين أخرجه الدين أولا. قال البرزلي : "وهنا في الحقوق المعينة، فإن كان مستغرق الذمة لغیر معين فقيه خلاف". وذكره صاحب النوازل الجفيدة الكبرى : 2/ 536.

(4) في البرزلي : (للسفر)، وما أثبتناه من المعيار.

(5) في البرزلي : (ترك) وما أثبتناه من المعيار.

(6) التنذر : ما كان وعداً على شرط، فعَلَّ إن شفى الله مريضه كنا نذر، وعلى أن أتصدق بدينار، ليس بنذر. والتنذيرة : ما تعطيه، القاموس، مادة : نذر.

(7) نوازل البرزلي : 2/ 50، وانظره في المعيار : 2/ 61-62. باب جلوس الرجل للقيام بعياله غير من سفره. وفي الحايي قال في سؤاله :

"وسئل عن رجل له زوجة وأطفال صنعة حريري ومنها قوته يتعلق قلبه بالسفر كل سنة بسكة وترك عياله وأطفاله ليس ثم من يقوم مقامه إذا غاب عنهم وهو يزيد في ذلك الفضل فعوقب في ذلك وقيل له أن عليك فروضاً أوجب مما يخرج إليه ؟ فقال إنه شيء جعلته على نفسي أخشى أن يلزمني منه شيء إن تركته ؟ فأجاب :".

124 - سَعَّلَ ابن أبي زيد عَمَّنْ حلف أن لا يبيع (سلعته) ⁽¹⁾ من فلان، فاشترها آخر

لنفسه، ثم قال: إنها اشتريتها للمحلول عليه، وقد كذبتك ؟

فأجاب: بحت، (ومضي) ⁽²⁾ البيع، إلا أن يشترط عليه، أنه إن اشترها لفلان، فلا يبيع

بينه وبينه، فيفسخ البيع (ولا بحت) ⁽³⁾.

125 - وسَعَّلَ عَمَّنْ حلف بصدقة ماله، وفي ماله غلة، وما استغله، وبقي مدة بيده ثم

أراد الخروج مِّنْ المهددة، أيؤدي ثلث ما تصدق به، وما انتقل ؟

قال: نعم ⁽⁵⁾.

126 - وسَعَّلَ عَمَّنْ حلف (بعتق عبده أو ببيعه) ⁽⁶⁾، فتصدق به على ابنه [الصغير] ⁽⁷⁾،

(1) في النوازل الجديدة الكبرى : (سلعة).

(2) في الحاوي : (ويجوز).

(3) في المعيار : (ولا حث عليه)، وكذا في : النوازل الجديدة الكبرى : 503 / 2. وذكره في الحاوي صفحة

27 ب - مسائل الأيمان.

(4) نوازل البرزلي : 84 / 2، وانظره في المعيار : 67 / 2. باب من حلف ألا يبيع سلعة لفلان فاشترها له

آخر. وانظر أيضًا : النوازل الجديدة الكبرى : 503 / 2.

(5) نوازل البرزلي : 86 / 2، وانظر النوازل الجديدة الكبرى : 503 / 2. وذكره في الحاوي بلفظ مغاير فقال:

وسئل عن رجل حلف بصدقة ماله وله دواب ومواشي وغير ذلك مما يشتغل فحث فسكت مدة والمال بيده

لم يخرج ثم تاب بعد ذلك وأراد إخراج جميع ما حلف بصدقته فتصدق به عليه أن يتصدق بما استغل ؟

فأجاب: نعم". صفحة 27 ب - مسائل الأيمان.

(6) في المعيار : (بعتق عبده إن باعه)، وكذا في النوازل الجديدة الكبرى : 503 / 2.

(7) في البرزلي : (الطفل)، وما أثبتته من المعيار والنوازل الجديدة الكبرى : 503 / 2.

وأراد (بيعه)⁽¹⁾ عليه ؟

فأجاب: أراه يحث⁽²⁾.

127 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن حلف لا أقام في هذا البلد في هذه السنة، فأقام بعد يمينه مدة يمكنه الرحيل قبل تمام السنة، فلم يفعل ؟

فأجاب: هو حاث بإقامته بعد يمينه. وكذا قوله لا سَكَنْتُ، وإنها يفترق الأمر في قوله: لأنتقلن (أو)⁽³⁾ لأرحلن، فهذا لا يحث بالمقام، إذا لم يضرب أجلاً فيجاوزها، أو ينوي استعجال ذلك، فيؤخره. فإن كانت يمينه بالطلاق مُنِعَ من وطء امرأته حتى ينتقل، واختلف ما الذي (يبر)⁽⁴⁾ فيه من الإقامة، فقيل: شهر، وقيل: خمسة عشر يوماً⁽⁵⁾.

128 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ له والدة كبيرة، فأرادت غسل ثياب له، ولها نحو عشرين ثوباً، فلما غسلت نحو الثلاثة أو الأربعة من الثياب، أرادت استقاء ماء من زيرها بقربها في الدار، فمشت إليه فوقعت في مشيها، (فبكت)⁽⁶⁾، فرق لها ولدها، (فدنا للثياب)⁽⁷⁾ ليغسلها وقال: عليه المشي إلى مكة إن غسل هذا الثياب إلا

(1) في الحاربي: (أن يبيعه).

(2) نوازل البرزلي: 2/ 88، وانظرو في المياري: 2/ 67. باب من حلف ألا يبيع سلعة لفلان فاستراها له آخر. والنوازل الجديدة الكبرى: 2/ 503. وانظرو في الحاربي صفحة 128 - مسائل الأيمان.

(3) في المياري: و.

(4) في المياري: يبرأ.

(5) نوازل البرزلي: 2/ 105، وانظرو في المياري: 2/ 76.

(6) في المياري: فأوجعتها.

(7) في المياري: فر من الثياب.

أنا. فأنت فَنَحَّاهَا عن الجفنة فدارت من خلفه فوضعت يدها فيها فمركت ثوباً بيدها، فقال لها: لا تحثيني، فتركت، فغسل بقية الثياب. وأراد رفع المشقة عنها، فاستقت الماء من الزير بعد يمين ولدها، فغسل به، ولم يرد يمينه استقاء ماء ولا غيره، وإنما أراد غسل الثياب فقط ؟

فأجاب: إن كان الذي صنعت بيدها في الثوب بعد يمينه لم (يُمنع)⁽¹⁾ فيه ما يحمل عن الخائف كلفة، وفيما وَلَّيَهُ من غسل الثوب المعروف، فلا حث عليه إن شاء الله. وأما استقاؤها من الزير فليس في ظاهر يمينه ما يدل عليه، فليس عليه شيء في الظاهر، إلا أن يكون (في)⁽²⁾ نيته لا يتولى الغسل، (وأسبابه)⁽³⁾ إلا هو، فيجري على قصده الحث، والله أعلم⁽⁴⁾.

129 - **وسئل** ابن أبي زيد عمَّن كان يسكن مع أصهاره بزوجه، ف وقعت بينهما مشاجرة، فقال الأصهار : اخرج عنا، فحلف بالآيـان اللازمة لا أساكنهم أبداً، فدخل الدار أخرى، وعرض له سفر وسافر، ثم رجع فوجد زوجته في الدار المحلوف عليها، وكانت تتردد إلى أهلها بالزيارة من غير سكن ؟

فأجاب في النوادر⁽⁵⁾:

(1) في المعيار : نصنع.

(2) ساقط من المعيار.

(3) في المعيار : والسقاية.

(4) نوازل البرزلي : 2 / 105-106، وانظره في المعيار : 2 / 77. باب من حلف أن يغسل ثيابه بنفسه شفقة على أمه فأعانه فلا حث عليه.

(5) النوادر والزيادات : 4 / 146-147 فيمن حلف ألا يساكن فلاناً.

من سماع ابن القاسم من العتية^(2X1) فيمنّ سكن مع أخت امرأته في بيت، فحلف بالطلاق، لا يسكنها فخرج عنها وتركها حتى وجد مسكنًا نقلها إليه. ثم سافر فانهدم مسكنه فانتقلت إلى أختها حتى قدم زوجها، فإن لم ينو لا تدخل عليها لزيارة أو مرض لم يبحث إن دخلت ومرضتها؛ لأنه خرج ولم يسكن، وإنما كان منها غير مانوى. أصيغ : يعني أنه نوى أن لا يسكنها (بسيه)⁽³⁾، ولو أبهم يمينه، حنث في تركه إياها معها حتى وجد منزلاً. انتهى⁽⁴⁾.

130 - وسئل عمن خطب ابنة عمه وهى في منزل، غير منزله، فأجابوه إلى النكاح وسوّفوا⁽⁵⁾ به في الخطبة وقتاً بعد وقت، وأمرًا بعد أمر حتى توقف. وقال : إن تزوجت من هذا المنزل امرأة فهى طالق، ولم يذكر واحدة، ولا أكثر، ثم أسف على يمينه، وهو حريص على ابنة عمه، لصلة الرحم، ولسترها ليتمها، وإنها سوّف أخوها.

(1) العتية : لقد أطلق الفقهاء على هذا الكتاب اسمين أحدهما : المستخرجة على أساس أن ما جاء فيها هو مستخرج مما سبقه من أمهات الفقه المالكي ومن أقوال علمائه وأئمة. وثاني الاسمين العتية نسبة إلى مؤلفها. والعتية أو المستخرجة هي إحدى أمهات كتب الفقه المالكي بالاندلس لمؤلفها أبي عبد الله محمد بن أحمد العتي. توفي سنة 254 هـ انظر ترتيب المدارك : 145 / 3.

(2) انظر : العتية/ البيان والتحصيل : 6 / 8.

(3) في النوادر : بضمه.

(4) نوازل البرزلي : 2 / 124. انظر النوادر والزيادات : 4 / 146-147. فيمنّ حلف ألا يسكن فلاناً.

انظر البيان والتحصيل : 6 / 8.

(5) أكثر وأمن كلمة : سوف ... سوف ... لأجل المبالغة أو التهريب من تنفيذ الالتزام.

فأجاب: إن تزوج من المنزل لزمه الخنث، وهو واحدة إلا أن ينوي أكثر⁽¹⁾.

131 - **سُئِلَ** عَمَّنْ حَلَفَ أَلَا يَشْتَرِي حَوْتًا صَغِيرًا، فاشترى حوتًا كبيرًا فوجد في بطنه صغيرًا؟

قال : هو حانت إن ابتاعه بالتحري، فإن ابتاعه وزنًا فلا شيء عليه⁽²⁾.

132 - **سُئِلَ** عَمَّنْ حَلَفَ لَامْرَأَتِهِ يَشْتَرِي لَهَا سَلْعَةً، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، وَأَرَادَ أَنْ يَعْطِيَهَا قِيَمَتَهَا؟

قال : ذلك إلى نيته⁽³⁾.

133 - **وَسُئِلَ** عَنْ رَجُلٍ تَكَلَّمَ مِنْ الْجَنِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ آخَرُ: أَخْرِجْ مِنْهُ، وَأَنَا أَعْطِيكَ

عنه كذا ؟

قال: لا شيء عليه⁽⁴⁾.

134 - **سُئِلَ** عَنِ الْبَكْرِ فِي حَجَرِ أَبِيهَا أَوِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَحْتَلَمْ أَوِ السَّفِيهِ الْبَالِغِ مِمَّنْ لَا

يَجُوزُ عَطَايَاهُمْ وَلَا هِبَاتِهِمْ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفُوا بِاللَّهِ هَلْ يَكْفِرْنَ بِالْعَتَقِ أَوِ الطَّعَامِ أَوِ

الْكِسْوَةِ ؟ وَهَلْ لِلْأَبِ أَوْ الْوَصِيِّ أَنْ يَبْرَ لَهُمْ لِذَلِكَ أَوِ الصَّوْمِ يَلْزَمُهُمْ ؟

فأجاب: أما من لم يبلغ الحلم من الصبيان والمحيض من النساء فلا يلزمه كفارة، وأما من

بلغ الحلم من بكر وسفيه في ماله فمن لم يكن له مال صام ثلاثة أيام إن لم يكفر عنه الأب⁽⁵⁾.

(1) نوازل القيرولي: 2 / 130.

(2) م. مخ. محكروث الصفحة: 40 الجزء السادس: جواب أبي محمد.

(3) م. مخ. محكروث الصفحة: 3.

(4) م. مخ. محكروث، الصفحة: 3.

(5) الخاوي للفتاوى صفحة 25 ب مسائل الأيمان.

[من فتاوى النكاح⁽¹⁾]

135 - وسئل ابن أبي زيد عمّن طلق امرأته (طلقة رجعية)⁽²⁾، ثم تزوجها بنكاح جديد، (بشروطه)⁽³⁾ في العدة، ودخل بها ؟

فأجاب: (تزوجيها رجعة)⁽⁴⁾، ولا صداق⁽⁵⁾ لها إلا [الصداق]⁽⁶⁾ الأول، ويرجع عليها [بالصداق]⁽⁷⁾ الثاني⁽⁸⁾.

(1) النكاح: في اللغة جاء بمعنى الوطء. وبمعنى العقد. وفي الشريعة، عبارة عن عقد مخصوص أحد ركنيه الإيجاب، والآخر القبول بلفظ مخصوص. الحدود والأحكام: 30، وانظر: أنيس الفقهاء: 145، وطلبية الطلبة: 85، والتعريفات: 246.

وقال في حدود ابن عرفة: "النكاح عقد على مجرد متعة التلذذ بأدمية، غير مَرُجَبٍ قيمتها بيّنة قبله، غير عالم عاقدها بِمَرْمَنَها إن خَرُمَها الكتاب على المشهور أو الإجماع على الآخر" شرح الحدود: 211.

(2) في الحاروي: (ثم جهل الرجعة) صفحة 66ب.

(3) في الحاروي: (وولي وصداق وذلك كله في العدة).

(4) في الحاروي: (أن تزويجه لها رجعة).

(5) قال في التعليل على الموطأ: "في الصداق خمس لغات: صَدَاقٌ وَصَدَاقٌ يفتح الصاد وكسرهما، وَصُدْقَةٌ، وَصُدْقَةٌ وَصُدْقَةٌ، واشتقاقه من صدق النظر، وَصَدَقَ الفلأء" 7-6/2، وانظر: الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه: 98/2، ما جاء في الصداق والحياة.

(6) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.

(7) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.

(8) نوازل البرزلي: 129/2-130. وانظر: النوازل والزيادات: 4/500 كتاب النكاح الثاني فبين أدخلت عليه غير زوجته. وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 66ب. مخ.

136 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن القاضي يحكم لطالب، فيسأله في كتبه، ولا يكون في البلد من يعرف كتب الأحكام إلا القاضي، هل هو في مندوحة في عدم الكتب له ؟ وإن كتب بأخذ أجرة كتبه، وربما أعطي أضعاف أجره ؟

فأجاب: لو أن القاضي أفهم من يرجو أن يفهم عنه وجه ما يكتب ويدعُه يكتب ويتفقد ما يكتب ويزيد فيه وينقص، كان أبرأ له. ولو كتب وأخذ أجراً كان جائزاً إذا جرى على الصحة والسلامة، ولكنه ذريعة إلى أن يفتن أو يكسبه التهمة ما لم يكتب، بسوء تأويلهم عليه. ولا يلزم القاضي جعل نسخة الحكم في ديوانه، ولكنه مستحسن، إذ قد يحتاج إليها.

وأما قوله لا يصح لها لعقد حتى يثبت ذلك عند القاضي لأنه وكيل مخصوص عند القاضي، فلا يزيد على ما جعل له شيئاً. واختلف في قضاة الكور، هل هم النيابة عند وقوع العذر منهم أم لا ؟ فلا يبعد جزي هذا عليه⁽¹⁾.

137 - **وسُئِلَ** ابن أبي زيد عمن مديده إلى زوجته يريد (اللذة)⁽²⁾، فوقعت على ابته ؟ **فأجاب:** إن لم تستقر يده عليها، بل رفعها من فوره، فلا شيء عليه. وإن استقرت [يده عليها]⁽³⁾ أو جذبها [إليه]⁽⁴⁾ للذة ولم يعلم بها، حرمت عليه أمها. ولو علم [أنها]⁽⁵⁾

(1) نوازل البرزلي: 2/ 284. وانظره في المعيار: 84/ 10 للقاضي أن يكتب الحكم لطالبه إذا لم يوجد كاتب.

(2) في الحاوي: (يريد أن يتال منها) صفحة 66 ب.

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

ابته، (ووضع)⁽¹⁾ يده عليها للذة، فقد أتى أمراً عظيماً. وقد اختلف في هذا قول مالك: هل يحرم عليه أم لا ؟ وقد أتى بإثم⁽²⁾.

(1) في الحاروي : (فجبل).

(2) نوازل البرزلي : 314 / 2. قال البرزلي : "ومثله في المدونة إذا شرب الخمر في نهار رمضان جعل عليه الحد وزيادة العقوبة لكونه في أشرف الأزمنة. وكفنا إثبات المحرمات من ذوات محرم، من هذا المعنى". وانظر المعيار : 255 / 3 من مديده إلى زوجه يريد اللذة فوقعت على ابته.

وقد ألف في هذا الموضوع الإمام أبو عبد الله المازري كتاباً سياه : "كشف الغطا عن لمس الخطأ" قال في مقدمته : "... وصل إلي كتاب من اشتهر بالنسك والعبادة والورع والزهادة وأغبى في أن أكشف له عن حكم نازلة نزلت وهي ما تقول يرحك الله في رجل مديده في الليل لمباشرة زوجته يلتذ بذلك، فصادت يده ظهر ابته منها والتذ بذلك. هل تحرم عليه الزوجة ؟ أم لا ؟ ورغب في كتابه إليّ في أن أكشف له عن المذهب والعلة وأبسط طرق الأدلة. فاجبت لذلك [.....] في أن أكشف بالجواب كربه وأتلج بالحق قلبه فيحرك ذلك كالأ في الخلاص من هول يوم القصاص ويذكر في بعض مناجاته ويخلص الدعاء في أفضل ساعاته والله يسع منه ويوجب وهو السبع القريب. اعلم بصرك الله للحقائق أن هذه المسألة قد كثر نزولها وتكرر في هذه الأعصار الكلام عليها، وأنا أورد عليك ما علق بحفظي من مذاهب العلماء فيها، ثم أعطف بعد ذلك عن ذكر الصحيح عندي فيها وأبسط لك الدليل عليه.

فاعلم أنه قد اختلف الناس على أقوال: فمنهم من قال بالتحريم إذا وجدت اللذة فذهب إلى هذه من المتأخرين الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن. وقال : نزلت هذه المسألة بآب النبان، ففارق زوجته وبغيره من [.....] وأجبت يده في حياة الشيخ أبي الحسن بن القاسبي [.....] وهو مذهب الشيخ أبي عمران.

وحكى لنا الشيخ أبو عمر عبد الحميد أنه شافهه على المسألة الشيخ أبو إسحاق فذهب إلى التحريم وأن الشيخ أبا الطيب عبد المنعم قال : يؤمر بالفراق وتوقف عن جبره على ذلك وهو مذهب الشيخ أبي حصص المعطار ومذهب الشيخ أبي القاسم السيوري وغيرهم وإليه كان يميل شيخنا أبو عمر عبد الحميد رحمه الله " مخطوط خاص. أصله من مكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي. وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 66 مخ.

138 - وسئل (عَمَّنْ بنى بزوجه) ⁽¹⁾، ثم طلقها، وادعى عدم المسيس ⁽²⁾، وكذبته،

فأخذت منه الصداق، ثم أخذت بعد ذلك تزني، فقالت: أقررت بالمسيس،

لأخذ الصداق، فهل يرجع عليها بنصفه أم لا ؟

فأجاب: (كذا ينبغي) ⁽³⁾، [عندي] ⁽⁴⁾ أن ذلك له عليها ⁽⁵⁾.

139 - وسئل عَمَّنْ تزوج بكراً ⁽⁶⁾، فزنت غصباً أو طائعة، فطولب بالصداق، فقال

لها: لا أؤدي إلا صداق ثيب ⁽⁷⁾، فأبوا عليه، وقالوا: صداق بكر أو أترك، فلم

يفعل واحداً من الأمرين ؟

(1) في الحاوي: (عن رجل دخلت عليه زوجته).

(2) عدم المسيس: عدم الوطء.

(3) في الحاوي: (كذلك ينبغي).

(4) ساقط من البرزلي والمعار، والإكمال من الحاوي.

(5) نوازل البرزلي: 315/2. وانظر المعيار: 255/3-256 من طلق زوجته بعد أن بنى بها وادعى عدم المسيس.

وكذا في نوازل ابن شتير: 381 المرأة تدعي المسيس. وفي أحكام الشعي: 412، والحاوي للفتاوى: 66ب.

قال ابن شتير: قال أبو محمد فيمن طلق زوجته قبل البناء وفكر مسيها وادعت الزوجة فأغرمت الصداق ثم

أخذت تزني وقالت: لم بمسيسي الزوج، وإنما قلت ذلك لأخذ الصداق، فللزوجة الرجوع بذلك عليها.

وانظر الفتوى في الحاوي صفحة 66 مسائل النكاح.

(6) البكر: لفظة مشتركة تقع على البكر لم تفتن، وتقع على التي لم يدخل بها زوجها وإن كانت ثيباً. وإذا

تزوج رجل من امرأة لم يكن لها زوج قبل ذلك وتولدت لها أول ولدت فإن كل واحد من الزوجين يقال له:

بكر، ويقال للولد: بكر، وأما عن الهراجز بقوله: يَا بَكْرَيْنِ..... انظر التعليق على الموطأ: 43/2.

(7) الثيب: المذكورة هنا هي الموطوءة، يقال: امرأة ثيب ورجل ثيب. الذكر والأنثى فيه سواء. قال ابن

السكيت: وذلك إذا كانت المرأة قد دخل بها أو كان الرجل قد دخل بامرأته. تنبيه الطالب: 108.

فأجاب: هذه نازلة نزلت به، ويلزمه جميع صداقها المسمى إن دخل، أو نصفه إن طلق قبل الدخول⁽¹⁾.

140 - وسئل أيضا عن تزوج بكراً فقال: وجدتها ثيباً، وأجبر في حينه بذلك، هل تعرض الجارية على النساء، أم لا؟ ولا يصدق عليها؟

فأجاب: اختلف في ذلك⁽²⁾، وأحب إلينا أن ينظر النساء إليها، فإن قلن القطع جديد، لم يقبل منه قوله، وإن قلن قديم⁽³⁾، فإن زوجها أبوها، أو أخوها فعليه صداقها، (ويرجع به عليها)⁽⁴⁾

وإن كان غيرهما فهي الغارة⁽⁵⁾، فيرجع عليها به، إلا ربع دينار⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) نوازل البرزلي: 315/2. وقال البرزلي: جواب الشيخ مبني على ما حكى في العتية إن رأى ولي فاحشة من وليته فينبغي سترها، إذ لو كان عيا لوجب ذكرها. وهو الجاري على القول بجبرها. وانظر المعيار: 256/3 من تزوج بكراً فزنت غصبا أو طاعة، فعليه جميع الصداق. وانظر أيضا النوازل الجديدة الكبرى: 423/3. وتذليل المعيار: 237/2 مسألة من تزوج بكراً فزنت غصبا أو طاعة، فطوبى بالصداق.

(2) قال في العتية: روى أصيب عن أشهب فيمن تزوج جارية على أنها بكراً فقال: وجدتها ثيباً، فلها عليه جميع الصداق. البيان والتحصيل: 103/5، وانظر التوارد والزيادات: 537/4 كتاب النكاح الثالث، فيمن نكح بكراً فأصابها ثيباً.

(3) في المعيار زيادة: (ينظر إلى من زوجها).

(4) في المعيار: يرجع به على أبيها أو أخيها.

(5) غَرَّةٌ غَرًّا وغروراً وغِرَّةٌ بالكسر، فهو مغرور وغيره، كأمير: خُدْعَةٌ وأطمعه بالباطل فاعترَّ هو. القاموس المحيط، مادة غر.

(6) في المعيار زيادة: (ويأخذ ما بقي).

(7) نوازل البرزلي: 316/2. قال البرزلي: "العمل هذا إذا اشترط أنها بكسر عذراء، وبشمس الإطلاق لما-

141- وسئل (عمنّ هجم على امرأته)⁽¹⁾ هجوماً مفزعاً، فافترعها⁽²⁾ قبل الدخول، ما تصنع به ؟

فأجاب: إن كان بغير إذن أهلها فقد أساء، ولا شيء عليه، فإن لم يتقدها شيئاً تقدها، ومُنعت منه حتى يتقدها، وإن كان تقدها، بقيت معه إن كانت تتحمل الوطء⁽³⁾.

142- وسئل (عمنّ زوّج عبده من أمة بغير مهر)⁽⁴⁾، ولا إشهاد ؟

«جرت العادة أن البكر هي العذراء على مذهب المتأخرين، وعلى مذهب المتقدمين لا يضره ذلك وبه العمل. وانظر المعيار : 3/ 166-256 من تزوج بكراً فدخل بها وادعى أنه وجدها ثيباً، وانظر النوازل الجديدة الكبرى : 3/ 440-441. وانظر م. مخ. لمكروت، صفحة 4، مع اختلاف في صيغة السؤال.

كما سئل القاضي (عمنّ تزوج صبية على أنها عذراء فوجدها ثيباً ؟

فأجاب : بأن هذا شيء لا يمنع الزوج من الوطء، وشيء يدخل على المرأة وهي لا تشعر، إما في العصر لفقره ولعب، وإما في الكبر من تكرار الحيض، فتأكله الحيفة، ويذول الحجاب، وليس يعيب على كل حال. انظر نوازل البرزني : 2/ 320. كفا في تفتيل المعيار : 2/ 238 مسألة من تزوج بكراً فقال وجدها ثيباً هلل تؤخذ خيرة النساء فيها.

(1) في الحاوي : (شئيل ابن أبي زيد عن الرجل يهجم على امرأته قبل الدخول بها هجوماً موهجاً مروعاً فافتضاها ما يصنع به).

(2) افترعها : افتضاها. يقال : فترغ البكر : أي افتضاها وأزال بكرتها.

(3) نوازل البرزني : 2/ 316. وانظر المعيار : 3/ 256 من هجم على امرأته هجوماً فافترعها. وانظرها في الحاوي : 67 مسائل النكاح.

(4) المهر في اللغة : صداق المرأة، وهو : ما يدفعه الزوج إلى زوجته بعقد الزواج، والجمع : مهر ومهورة. يقال : مهرت المرأة مهرأ : أعطيتها المهر.

وفي الاصطلاح : هو ما وجب بنكاح أو وطء أو نفقة بثمن مهرأ. انظر الموسوعة الفقهية الكويتية : 151/39.

فأجاب: إن اشتهر قبل البناء، فكان نكاحاً مشهوراً، فهو جائز، وينظر في المهر، فإن شرط إسقاطه، فهو فاسد أبداً⁽¹⁾.

143 - **وسئل** عمن شهد على زوجها شاهدان بطلاقه، وهي تعلم زورهما، هل يساح لها التزويج أم لا ؟

فأجاب: هذا لا يعرف أبداً إلا على وجه أن يشهدوا أنه طلقها يوم الخميس، وتعلم هي أنها لم تفارقه فيه، فبهذا يظهر زورهم.

قال: وكذا ينبغي أن لا تتزوج⁽²⁾.

144 - **وسئل** عن إتيان النساء في المحل المكروه، وما صحَّح عن مالك فيه ؟ وكيف لو أكل⁽³⁾، ولم يتزل أیغتسل ؟

فأجاب: قيل : إنه يغتسل، ووطؤها في ذلك المحل، كرهه مالك، ولم يحرمه، ووردت في تحريمه أحاديث ضعيفة⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي : 2 / 318 . وانظر المعيار : 3 / 256 من زوج عبده من أمته دون إشهار ولا مهر، وانظر أيضاً : 3 / 257 .

(2) المصدر السابق .

(3) الكسل : التناقل عن الشيء والفتور فيه . وأكسل في الجماع : خالطها ولم ينزل، أو عزل ولم يرد ولداً . القاموس، مادة : كسل .

(4) نوازل البرزلي : 2 / 321 . وانظر المعيار : 3 / 258 إتيان النساء في المحل المكروه .

(5) وفي هذا الموضع قال الإمام ابن شاس رحمه الله : " ويجل له كل استمتاع إلا الإتيان في السدير . قال الأستاذ أبو بكر : ليس تحليله بمنزلة لنا، بل هو حرام . ثم ذكر ما يمكن من نسبه إلى مالك رضي الله

«عنه في كتاب نسب إلى مالك يسمى كتاب السر، ثم أبطل نسبة القيرول والمكتاب المذكور إليه، وقد تقدم إبطال نسبة هذا الكتاب الذي يسمى بكتاب السر إلى مالك رضي الله عنه في كتاب الطهارة من هذا الكتاب بما أغنى عن إعادته، بل قد نص مالك ورضوان الله عليه على تكذيب من نسب هذا القول إليه، فروى يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب أنه قال: سألت مالك بن أنس فقلت: إنهم قد حكوا عنك أنك ترى إثبات النساء في أدبارهن، فقال: معاذ الله، أليس أنتم قوماً عرباً؟ فقلت: بلى، فقال: قال الله جل ذكره: ﴿نِسْأُوْكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى يَشْتُمُ﴾ وهل يكون الحرث إلا في موضع الزرع، أو موضع الميت.

وكذلك روى الدارقطني عن رجاله عن إسرائيل بن روح أنه قال: سألت مالكا فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في إثبات النساء في أدبارهن؟ فقال: أما أنتم عرب؟ هل يكون الحرث إلا في موضع الزرع؟ ألا تسمعون الله يقول: ﴿نِسْأُوْكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى يَشْتُمُ﴾ قائمة وقاعدة وعمل جنبها، لا بعدى الفرج. قلت: يا أبا عبد الله، إنهم يقولون: إنك تقول بذلك، قال: يكذبون عليّ، يكذبون عليّ، يكذبون عليّ. وروى الدارقطني أيضاً عن رجاله عن محمد بن عثمان أنه قال: حضرت مالكا وعليّ بن زياد يسأله فقال: عندنا يا أبا عبد الله قوم بمصر يحدثون عنك أنك تحبب الوطء في الدبر؟ فقال: كذبوا عليّ عافاك الله. فهذا مالك ورضوان الله عليه قد صرح بكذب الناقل في ثلاث روايات، فكيف تحمل نسبته إليه بعد ذلك؟» انظر كتاب عقد الجواهر الثمينة: 462/2 - 463.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الأحكام: «اختلف العلماء في جواز نكاح المرأة في صيرها فيجوز طائفة كثيرة، وقد جمع ذلك ابن شعبان في كتاب: جامع النسوان وأحكام القرآن، وأسند جوازه إلى أئمة كريمة من الصحابة والتابعين وإلى مالك من روايات كثيرة. وقد ذكر البخاري عن ابن عمر عن نافع، قال: كان ابن عمر رضي الله عنه إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، فأخذت عليه يوماً فقرا سورة البقرة حتى انتهى إلى مكان، قال: أتدري فيم نزلت؟ قلت: لا. قال: أنزلت في كذا وكذا، ثم مضى، ثم أتبعه بحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر: ﴿فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى يَشْتُمُ﴾ قال: يأنينا في ... ولم يذكر بعده شيئا.

وقال النسائي عن أبي النضر أنه قال لنافع مولى ابن عمر: قد أكثر عليك القيرول: إنك تقول عن ابن عمر إنه أغنى بأن يأتوا النساء في أدبارهن. قال نافع: لقد كذبوا عليّ، ولكن سأخبرك كيف كان الأمر، إن ابن عمر عرض المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ: ﴿نِسْأُوْكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى يَشْتُمُ﴾ قال: يا نافع هل تعلم ما أمر هذه الآية؟ قلت: لا، قال لنا: كنا معشر قريش نجني النساء، فلما دخلنا المدينة»

« وتكثنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد من نساءنا، وإذا هن قد كسرن ذلك وأعظمته وكانت نساء الأنصار إبنها يوتين على جنوبهن، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَزَنَتُ لَكُمْ فَاَنفُوا خَزَنَتُكُمْ اَمْ يَسْئَلُكُمْ﴾. قال القاضي: وسألت الإمام القاضي الطوسي عن المسألة فقال: لا يجوز وطء المرأة في دبرها بحال، لأن الله تعالى حرّم الفرج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة، فأولى أن يحرم الدبر بالنجاسة اللازمة». انظر احكام القرآن: 1/ 174.

كما سُئِلَ السيوري عن وطء المرأة في دبرها؟ فأجاب: لما منعه، وله هو أن يستنع أيضا. وعن محمد بن عبدوس: أئمت سنين أريد سؤال سحنون عن هذه المسألة فما خبرت حتى مشى يوماً، فخلوت به، فقلت: لي سنون أريد سؤالك عن كذا فما خبرت. فقال سحنون: اليوم أربعون سنة أتفكر في هذه المسألة، فلم يتبين لي فيها حلال ولا حرام.

ولقد لقي أشهب رجلا من أهل العراق ممن يقول بتحريمه فتكلم فيه، فقال أشهب بتحليله، وقال الرجل بتحريمه، فتعاجبا حتى قطعه أشهب، ثم قال له أشهب: أما أنا فعلي من الأيمان كذا إن فعلته قط، فاحلف أنت أيضا أنك لم تفعله، فأبى أن يحلف. انظر البرزلي: 2/ 321.

وما فعله من الاحتساب هو المشهور. وخرج ابن رشد فيه عدم الغسل، وهو فيه تعقب. وما حكاه عن أشهب مثله مالك في العتبية وكفى عنه بلغز.

فمن سماع عيسى بن دينار من ابن القاسم، قال: وسألت مالكا عن وهاط، وهدير غليا، فقروا عهد هو بوس بل حنظل، وعه كن وهكا وهيرد.

قال مالك: وما أدركت أحداً ممن أئمتني به يشك فيه.

قال مالك: حدثني ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي الحباب سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر عنه فقال: لا بأس به.

قال ابن القاسم: والمدينون يذكرون الرخصة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن القاسم: فيها أعلم وتلا هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا الذُّخْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُوا مَا خَلَقَ لَكُمْ رِبُّكُمْ مِنَ الزَّوْاجِكُمْ﴾. قال مالك: أرى في ذلك شك؟ أوما تقرأ قول الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَزَنَتُ لَكُمْ فَاَنفُوا يَسْأَلُكُمْ اَمْ يَسْئَلُكُمْ﴾. قال: أي شيء أبين من هذا؟ وقال ابن القاسم أيضا: قال الله عز وجل: ﴿يَا مَرْيَمُ اُنْصِي لِكِ هَذَا﴾، وقوله: ﴿اَمْ يَسْئَلُكُمْ﴾ أي وآتين واحد، كأنه تأوّل ذلك على أنه أين سئتم، ومثل ذلك: ﴿اَمْ يَسْئَلُكُمْ﴾.

145 - سَكِيل ابن أبي زيد: عمن سافر من صقلية⁽¹⁾ لإفريقية⁽²⁾ [عندي]⁽³⁾ وله ابنة بكر أرادت أن تزوج، هل يجوز أم لا؟⁽⁴⁾

فأجاب: إذا خرج من القيروان لصقلية فلترفع للقاضي ويكتب إليه.

وهذا قليل، فليقدم أو يوكل. إلا أن يتبين لذو⁽⁵⁾ فليزوجها السلطان، أو تطول غيبته،

« من أين لك هذا. قال ابن القاسم: إلا أني لا أحب أن لي ملة هذا، يعني المسجد الأعظم، وأني أفعله. قال: وما أمثر به. وقد جمعت في غير واحد يستشير في ذلك فأمرته ألا يفعل إلا أن العلماء يتكلمون في ذلك فما أخبرك وأخبرني مطرف عن مالك في الوطء في العدير وثل مائة عن حبيب ومروان بنيزه. وقال نكحنا لتلا نحرّم ما ليس بحرام. قال: وقال لي مالك: وليس هذا الكلام يتكلم به عند كل من جاء. انظر العتبية بالبيان والتحصيل: 460 / 18. وقد علق ابن رشد على هذا الكلام ببيان طويل يستحسن الرجوع إليه فإنه مفيد.

(1) صقلية: جزيرة في جنوب إيطاليا، وقد بدأ فتح العرب لجزيرة صقلية في عهد الأمير الأغلب: زيادة الله الأول بحملة قامت من سوسة في صيف عام 212 هـ/ 627 م بقيادة القاضي الشهير أسد بن القسرات وسرعان ما استولى العرب على معظم الجزيرة من أيدي الروم البيزنطيين واتخذوا يَلِزْم عاصمة لهم. وقد ظلت جزيرة صقلية تحت السيادة العربية الإسلامية أكثر من قرنين ونصف قرن. دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية: 16-17.

(2) إفريقية: بكسر الحزة وتشديد الباء ويقال لها: إفريش. قال البكري في معجم ما استعجم: إفريقية سميت بإفريش بن أبرهة ملك اليمن، لأنه أول من فتحها. وقيل: سميت بإفريش بن قيس ملك اليمن. انظر تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب ص: 34.

(3) ساقط من البرزلي والمعار، والإكمال من الحاوي.

(4) صيغة السؤال في الحاوي: سئل ابن أبي زيد عن الرجل يغيب من بلد صقلية إلى إفريقية وشهدت البيعة أنه حي فرفضت ابنته البكر أمرها إلى سلطان بلدها تريد النكاح، هل يجوز؟

(5) الأئمة: الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق. ولذوّه: شخصته، فهو لأدّ ولذوّه وجهه. القاموس، مادة: لد.

وكشف عنه، فلم يُعلم أين هو في صقلية، فيزوجها السلطان⁽¹⁾.

146 - **سُئِلَ** (عَمَّنْ زوج ابنا الغائب)⁽²⁾ على فرسخ⁽³⁾ ونحوه، فيبلغه فيجيزه من

يومه أو بعد غد، وأنكر ثم رضي من ساعة نسقاً متتابعاً ؟

فأجاب: إن أجاز وهو على ثلاثة أيام، أو أقل من ذلك، جاز النكاح ولو بُعد، لم يُجَزْ وإن رضي، وإن لم يَرَضْ مع القرب، ثم رضي مكانه، فإن توقف للمؤامرة لنفسه ثم أجاز، جاز، وإن كان رده رداً بيناً لم يَجُزْ، وإن أجاز⁽⁴⁾.

147 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عمن زوج ابنته في مرضه من أبرص⁽⁵⁾ ؟

(1) نوازل البرزلي: 324/2. وانظره في الميعار: 3/124 و 259 من سافر من صقلية لإفريقية. وانظرها في الحاوي: 67أ - مسائل النكاح.

قال في النوادر والزيادات: كتب سلمان بن غانم في التي ترفع إلى القاضي تريد النكاح، وليها عم، وتزعم أنه على مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة، مشغول في ضيعته لا يقدم إليها، وقد دعت إلى سداو وكفافية، قال: إذا كان هكذا فليزوجها الإمام، وهو أحد ولاتها الذين ذكرهم عمر بن الخطاب.

وقال في البكر، أبوها مقيم بمكة أو مصر أو طنجة مثلاً، يُفْتَنُ عليه فيها وليكاتب. وأما الثيب فيزوجها السلطان برضاها، إذا رأى ذلك: 4/629، كتاب النكاح الرابع في الدعوى في النكاح.

(2) في الحاوي: (سُئِلَ عن الزوج يزوج ابنه الكبير الرشيد والولد غائب نحو الفرسخ).

(3) الفرسخ: ذكره الجوهري، ولم يذكر له معنى، وهو السكون، والساعة، والراحة. ومنه: فَرَسَخَ الطريق: ثلاثة أميال هاشمية، أو اثنا عشر ألف ذراع، أو عشرة آلاف. انقاموس، مادة: فرسخ.

(4) نوازل البرزلي: 324-325. وانظرها في الحاوي للفتاوى: 67أ - مسائل النكاح.

(5) الأبرص: بفتح الباء والراء، داء، وهو يياض. وقد برص بفتح الباء وكسر الراء فهو أبرص.

ويقال للذكر: أبرص وللأنثى برصاء، والجمع: برص. انظر تنبيه الطالب: 67 والمصباح النير: 22/1.

فأجاب: يلزمها في البرص الخفيف النكاح، والمتفاحش الذي كثرت رائحته لا يلزمها، إلا أن ترضى به، وقد بلغت. وإن لم تبلغ، نظر لها السلطان، فإن عقل حتى بلغت فلها الخيار⁽¹⁾.

148 - **وسئل** عن بكر مہملۃ زوّجها ولہا بدون صداق المثل ورضیت، هل هو ماض، أو يكمل لها صداق مثلها؟ وما المعتبر في صداق المثل؟

فأجاب: الرواية بهذا مشهورة في المدونة⁽²⁾ وغيرها. والمرضى عندي، إن كانت بالغاً مہملۃ، ورضیت لغرض لها في عين الزوج، ولم تكن الخطيئة⁽³⁾ بالأمر المستكر، أن يمضي العقد عليها، إذ لا تجزى على النكاح، وهي بالخيار في أعيان الرجال ولها الامتناع والنفقة من مالها، فإذا لم ترض بغيره ولو بذل لها أضعافه، لم يكن للفسخ معنى⁽⁴⁾.

149 - **وسئل** عمن تزوجت وهي مؤمّلة عليها بغير إذن قاض، وجعل الصداق إلى عشر سنين، وعقد في نكاحها جائزة الأمر، وهي باقية في الولاية، فدخل بها الزوج وفارقها، هل يبقى صداقها إلى أجله، أو للحاكم نظر في ذلك؟

فأجاب: إن كانت ثيباً بالغاً ولو شاءت أن لا تتزوج فعلت. أرى أن يمضي نكاحها،

(1) نوازل البرزلي: 2/ 338-339. روى ابن أبي زيد في النوادر عن ابن القاسم: إذا حدث به البرص الخفيف فلا يفرق فيه. وأما ما فيه ضرر، لا يغير على المقام عليه فليفرق بينهما: 4/ 533 كتاب النكاح الثالث في عيوب الرجال. وانظر، في: م. مخ. محكوت صفحة: 58.

(2) المدونة: 2/ 172، كتاب النكاح الثاني.

(3) الخطيئة: ما يجتأ من الثمن. القاموس، مادة: الخط.

(4) نوازل البرزلي: 2/ 339.

ويبقى الصداق إلى أجله، إذا كان يشبه صداق مثلها إلى هذه، وعقد النكاح عقداً صحيحاً، وذمة الزوج مأمونة⁽¹⁾.

150- **سُئِلَ** ابن أبي زيد عمس لها أخوان : شقيق ولأب، فوكّل الأول مَنْ يعقد النكاح؟

فأجاب: الوكيل أولى بإنكاحها من أخيها لأبيها⁽²⁾.

151- **وسُئِلَ** عَمَّنْ هلك وخلف بنين وبنات، وقد دخلن بيوتهن في حياته بجهاز⁽³⁾، فأراد الإخوة محاسبتهن في ذلك من ميراثهن، وهل شهد الشهود الذين قدموا الجهاز حين الدخول بقدر ذلك أم لا ؟

فأجاب: ليس للذكور محاسبة البنات بالجهاز، إذا لم يكتب عليهن أن ذلك عارية، ولا ينبغي لشهود أن يشهدوا على ذلك⁽⁴⁾.

152- **وسُئِلَ** عَمَّنْ تأتي براءة بشهادة بيدها من زوج تريد تزويج غيره، فهل يكشف الشاهد عن هؤلاء الشهود، ويثبت الإعذار فيه للزوج الأول أم لا ؟

(1) نفسه. وقد اختلف في جواز تأجيل الصداق وكرهه على أقوال من مطلق إلى عشرين سنة، ومن عشرين سنة إلى ثمانين، بالكراهة والتعريم والجواز.

(2) نوازل البرزلي: 345/2. قال البرزلي: "هذا على ما في الواضحة أن الشقيق أولى، وعلى ما في المدونة أنها سواء، يعقد الأخ للأب هنا، أو لأنه يغير واسطة والشقيق بواسطة وكيله".

(3) جهاز الميت والعروس والمسافر بالكسر: ما يحتاجون إليه.

(4) نوازل البرزلي: 349/2.

فأجاب: ليس عليه الإعذار للزوج، لكن يكشف الشهود عن البراءة إن كانوا عدولا، وغلب على ظنه عدالتهم، ولا يلزم الإعذار إلا إذا حكم عليه، وهذا لا يحكم بشيء، وإنما يزوجه بظاهر الأمر. ووقع لما لك في المرأة يموت زوجها فتأتي بشاهدين لغير حاكم، فيشهدان بمعانتها الموت، فإنه يزوجه بذلك، ولا يحتاج إلى حاكم يحكم بالوفاة، إذا كانا عدلين؛ لأنه لو رفع للقاضي لفعل مثله، ويعقد شهادة الشاهدين في وثيقة الصداق أو غيره، لكن قبل النكاح. والأولى الرفع للقاضي فيحكم بالموت أو الفراق⁽¹⁾.

153 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ تزوج امرأة ودخل بها فتموت، فيريد أخذ أختها، فيمحي اسم الميتة من الصداق⁽²⁾ وترد هذه في عوضها، وربما كان من غير عقد، وربما كان للميتة ولد، أو لم يكن؟

فأجاب: الذي ينبغي، تجديد الصداق لهذه، ويبرئه الوالد والولد، أو هما من الصداق الأول ومن ميراثها، وإلا فحقها، أو حقهم، باق عليه⁽³⁾.

154 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ تزوج امرأة، وشرط في أصل النكاح أو تبرع: أن كل داخلة عليها طالق، ثم تزوج، وأقام على نكاحه علماً أو جاهلاً، هل يلحق الولد أم لا؟ وكذا الموارثة وإسقاط الحد؟

(1) نوازل هيرزلي: 2 / 349.

(2) يعني بالصداق: عقد النكاح.

(3) نوازل هيرزلي: 2 / 354.

فأجاب: في هذا النكاح اختلاف، فلا حد، والولد لاحق، وفي الميراث اختلاف، ونحن لا نأمر بأخذه⁽¹⁾.

155 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ وطء هو وآخر معه جارية في طهر، حيث تحب القافة⁽²⁾، فإذا لم توجد القافة، كيف يصنع ؟

فأجاب: القافة يوجدون، وليرسل إليهم⁽³⁾.

156 - **وسُئِلَ** عما يجب على المرأة من خدمة زوجها ؟

فأجاب: [اختلف أصحاب مالك في ذلك فقال]⁽⁴⁾ ابن القاسم، ليس عليها من خدمة بيتها شيء البتة في ملاته، وعن ابن الماجشون وأصيب مثل ذلك. وزاد: وكانت هي ذات قدر في صداقها وكثرته (لاخدمته)⁽⁵⁾ من غَزَل وغسل وطبخ وكنس وغيره، ويُجَدِّمُها. ولو لم تكن ذات قدر، وليس في صداقها ما يُشْتَرَى به خادِم، فليس عليه إعدامها، وعليها الخدمة الباطنة من: عجن وطبخ وكنس وفرش واستقاء ماء إن كان معها⁽⁶⁾، وعمل البيت كله، ولو كان زوجها قَلِيلاً وحاله مثلها، أو أشرف ما لم يكن شريكاً

(1) نوازل البرزلي: 2/ 354.

(2) القافف: الذي يعرف الآثار والشبه. ويقال بالفارسية: بي شناس. وهو الذي يعرف شبه الأولاد بالأباء فيخبر أن هذا الولد من فلان أو فلان ولا حكم له عندنا وعند الشافعي رحمه الله يحكم بقوله. والفعل منه: قافه يقرؤه قفاقة أي اتبع أثره. طلبة الطلبة: 273 كتاب الدعوى.

(3) نوازل البرزلي: 2/ 355.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي صفحة: 65.

(5) في الحاوي: (فهذه لا خدمة عليها).

(6) لعله يريد من يتر دلوها أو مما يقرب من منزله وينحف.

من لا تمتن امرأته في خدمته، ولو كانت دونه في القدر والشرف، فليس عليها غزل ولا نسج بحال. والفقر ليس عليه إخدامها مطلقاً، وعليها الخدمة الباطنة، ولو كانت شريفة كالمدينة. وعن ربيعة: يتعاونان في الخدمة في فقرهما، فقول ابن الماجشون يبيع⁽¹⁾.

(1) نوازل البرزلي: 2/ 357-358. وانظر أيضاً في: التصريح والتبريج لعبد الرحمن بن عبد القادر الراشدي، صفحة: 115، ومخ. محكروت: 13 جواب أبي محمد عن خدمة ما للنساء على أزواجهن. وكذا في المحاوي صفحة 65 ب، والجواب هنا أطول ولاهية مروره هنا:

سئل ابن أبي زيد عما يجب من خدمة المرأة زوجها؟

فأجاب: يختلف أصحاب مالك في ذلك، فقال ابن القاسم: ليس عليها من خدمة البيت قليلاً ولا كثيراً إذا كان الزوج ملياً. وقال ابن الماجشون وأصغ: إنها ذلك إذا كان ملياً وكانت هي ذات قدر في نفسها وفي صداقتها وكثرته. فهذه لا تخدمه عليها من غزل ونسج وطبخ وكس ولا غيره، وعليه أن يخدمها، وإذا كانت إلى الصنعة ما هي في نفسها وصداقتها وليس في صداقتها ما يشتري به خادماً فليس على الزوج أن يخدمها وعليها الخدمة باطنة من عجن وطبخ وكس وفرش واستقاء ماء إن كان الماء معها وعليها عمل البيت كله، وإن كان زوجها ملياً إلا أنه في الحال مثلها أو (.) ما لم يكن من أشرف الرجال الذين لا يستهنون تسامهم في الخدمة وإن كن دونهم في الشرف والقدرة، وأما الغزل والنسج فليس ذلك عليها بحال. وأما الفقير فليس عليه إخدامها وإن كانت ذات شرف وعليها الخدمة الباطنة كلها هي على الدنية. وقال ربيعة: إذا كان فقيراً فإنها يتعاونان في الخدمة. ففي قول ابن الماجشون أنه ليس على المنيء إخدام غير ذات الشرف واليسارة وليس في صداقتها ما يشتري به خادماً فهذا أمر فسيح. وأما قولك على ما ذكرت لك من قول ابن القاسم وقوله محملاً ليس عليها خدمة، قلت أو كثر، فقلت أنت أنها تظن أن هذا عليها لما ترى من النساء فهذا أمر بعيد وما أراها تجهل ذلك. وقولك أول فالرعد كان منها رغبة به في تزويجها فهذا ما لم يشترط هو في أصل العقد لا بضر / 66 وأكبر الأمور أن لو قيل لها أن الخدمة لا تلزم المرأة كانت هذه مبالغه فيسب أخذ بقول ابن القاسم ثم لا يبالي ما تظن هي أو يظن بها أنها تخاف أن تتركب ذلك إن يحدث لها في قلبه بغضاً أو كراهية لها أو فرافاً فليس عليه مراعاة هذا بل عليه أن لا يعاقبها على هذا ولا يجرها عليه. وأما إن سقطت من عينيه بهذا أو أعرض عنها لبعض أبعاضها على ذلك فلا شيء عليه إلا أن يستعمل الأعراض وهو يريد لها، يريد بالأعراض أن يردّها إلى العمل وهو يحب لها مريد فيها فبيني هذا له.

157 - سئل ابن أبي زيد عن البكر الفقيرة، والغريبة الطارئة، ولعلها موسرة في بلدها، (مع يُنمّها)⁽¹⁾ فهل يجوز نكاحها بغير (أمر)⁽²⁾ سلطان؟ ومثلها الثيب، وهل فيها قولة أخرى، أو لا؟

فأجاب: [أما]⁽³⁾ البكر الفقيرة، والطارئة إن كان بلد وليها قريباً كتب إليه، وإن كان منقطعاً فلا يزوجه إلا [بإذن]⁽⁴⁾ السلطان. وقد قيل: إذا [كانت فقيرة]⁽⁵⁾ يصعب عليها تناول السلطان، فلا بأس أن تُؤكّل من يتولى إنكاحها ثيباً⁽⁶⁾ كانت أو بكراً⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

158 - سئل ابن أبي زيد عن غصبه أبوه على التزويج وأصدق عنه ربع دينار في ثلث الصداق، وكان ستين ديناراً، ثم سافر الولد، فوجده بعض أقارب البنت

«وقد اختلف الفقهاء في وجوب خدمة الزوجة زوجها، فذهب جمهور الفقهاء: الشافعية والحنابلة وبعض المالكية، إلى أنه لا يجب على الزوجة خدمة زوجها، والأولى لها فعل ما جرت به العادة. وذهب الحنفية إلى وجوب خدمة الزوجة زوجها ديانة لا قضاء. وذهب جمهور المالكية ومنهم ابن أبي زيد إلى أن على المرأة خدمة زوجها في الأعمال الباطنة التي جرت العادة بقيام الزوجة بمثلها.

(1) في الحاوي: (وهي بنت).

(2) في الحاوي: (مؤامرة).

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(6) الثيب: التي يكون أصلها راجعاً إليها من ثاب يثوب إذا رجع. طلبة الطلبة: 89.

(7) البكر: هي التي يكون أصلها مبتدئاً لها من البكرة والباكرة والبكور والتبكير. طلبة الطلبة: 89.

(8) نوازل البرزلي: 2/ 375. وانظره في الحاوي صفحة 167.

فأشهد على نفسه : إن لم يأت إلى سنة أن أمرها بيدها . فانتقضت السنة، ولم يأت . فقال أبو الزوج للمرأة : اتركي صداقك وتزوجي من شئت، فتركت . ما يلزم الزوج في ذلك ؟

فأجاب : إن كانت عالة بأن لها أن تفارق بغير شيء ، فتركت صداقها ، فيلزمها إن لم يول عليها . وإن ظنت أنها لا تملك الفراق بهذا التملك إلا بقضية حلفت عليها ، ولها الرجوع بالصداق كله إن دخل ، ونصفه إن لم يدخل . ولو مضت السنة ولم تقض بشيء حتى طال ، لم يلزم الزوج ما أخذته الأب عليه من الفراق ، إلا أن ترضى بذلك ⁽¹⁾ .

159 - **سئل** عن صبي مُهمل يتيم ، عقد عليه صهره ، وأجنبيون نكاحاً ، فلما بلغ رَضِيَ ، هل يقر هذا النكاح أم لا ؟ كيف لو جهل قَرَضِي ، ثم أنكر ، أو أنكر ثم رَضِيَ ، هل يصح هذا النكاح أم لا ؟

فأجاب : بأن رضاه بعد بلوغه لا يجوز ، كان عالماً أن ذلك يلزمه أو لا يلزمه ⁽²⁾ .

160 - **سئل** ابن أبي زيد عَمَّنْ بنى بزوجته ثم طلقها ، وادعى عدم المسيس ⁽³⁾ .

لأخذ الصداق ، وهل يرجع عليها بنصفه ؟

فأجاب : كذا ينبغي أن له ذلك عليها ⁽⁴⁾ .

(1) نوازل الهرزلي : 2 / 437-438 .

(2) نوازل الهرزلي : 2 / 438 .

(3) عدم المسيس : عدم القوط .

(4) نوازل الهرزلي : 2 / 451 . وانظر الترائد والزيادات : 4 / 498 كتاب النكاح ، في إرخاء الستر وتداعي .

161 - وسئل عن الفرق بين الإيلاء⁽¹⁾ في الأجنبية والظهار⁽²⁾، يلزمه الأول دون الثاني ؟

فأجاب: إنه إذا قال: هي علي كظهر أمي، فقد صدق. إذ هي حرام الآن كأمه، ويمينه بأن لا يطاء، حلف على الامتناع من الفعل، فمتى وقع الوطء حنث، بدليل لو حلف لا زني بها، فلا يحنث إذا تزوجها⁽³⁾.

162 - سئل ابن أبي زيد عمن زوجه أبوه شبه غضب، وأصدق عنه ثلث دار سكناه بعشرين، والصداق ستون، فساغر الإين فأخذه بعض أقارب الزوجة الصبية، فأشهد على نفسه إن لم يأت إلى ستة فأمرها بيدها، فانقضت السنة ولم يأت.

المسيس. وكذا في نوازل ابن بشتغير: 381 الزوجة تدعي المسيس لأخذ الصداق.

(1) الإيلاء، في اللغة: اليمين مطلقاً وهو الحلف بالله سبحانه وتعالى أو غيره من الطلاق أو الحثاق أو الحج أو نحو ذلك.

وأما معناه شرعاً: فهو منع النفس عن قربان المنكوحه أربعة أشهر فصاعداً مؤكداً باليمين. انظر الحدود والأحكام: 34. وأنيس الفقهاء: 161، والتعريفات: 41.

وقال في حدود ابن عرفة: "خِلْفُ زَوْجٍ عَلَى تَرْكِ طَعْمِ زَوْجَتِهِ يُوجِبُ نِكَاحاً فِي حِلِّهِ" شرح الحدود: 277. وانظر تنبيه الطالب: 55، والاقتضاب في غريب الموطأ: 2/ 126، وشرح الحدود: 281.

(2) الظهار لغة: مقابلة الظهر بالظهر، يقال تظاهروا القوم إذا تدابروا، كأنه ولَّى كل واحد منهم ظهره إلى صاحبه إذا كان بينهم عداوة.

وشرعاً قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي. أنيس الفقهاء: 162، وانظر: الحدود والأحكام: 39، والتعريفات: 144، وتنبيه الطالب: 284.

(3) نوازل البرزلي: 2/ 474.

فقال أبوه للزوجة : اتركي صداقك وتزوجي مَنْ شِئْتَ، فتركته وتزوجت،
فما يلزم الزوج ؟

فأجاب: إن كانت عالة بأن لها أن تفارقه بغير شيء ففارقت وتركت صداقها لزمها ذلك إن كان لا يُؤَيَّ عليها، وإن ظنت أنها لا تملك (الفراق)⁽¹⁾ بهذا التمليك إلا بفدية ومثلها يجهل ذلك حلفت على ذلك، وكان لها الرجوع بالصداق كله إن دخل أو بنصفه إن لم يدخل. وإن انقضت السنة، ولم يقض بشيء حتى طال ذلك لم يلزم الزوج ما أحدثه الأب عليه من الفراق إلا أن يرضى بذلك⁽²⁾.

163 - **وسئل** عن امرأة يتيمة، بكر بالغ، بعث إليها رجل يخطفها له، فأتت المرأة إلى ولي الصية، وإلى خاطبها، فقالت لهما : إنها رضيت بالزوج، فزوجها وليها منه من غير توكيلها، فزارها الزوج عند أهلها ثم قامت تريد فسخ نكاحها وقالت : إني لم أؤكل على تزويجي، قيل لها : فلم رضيت بالزيادة ودخول الزوج عليك، فقالت ظننت أنه يلزمني.

فأجاب: إن كان النكاح مشهورا، وكانت الزيارة من الزوج إياها بقرب النكاح، فالنكاح ثابت ولا حجة لها، وإن كانت الزيارة بعد مدة طويلة، حلفت، لقد ظننت أن

(1) في المعيار : الطلاق.

(2) نوازل البرزني : 475/2. وانظرو في المعيار : 15/4 إذا عالت الصية المملوكة أمر نفسها وهي جاملة.
قال البرزني : قوله : لزمها ما أسقطت إن لم يؤي عليها إن كان هذا قبل البناء أو بعده يسير، فيجري على أفعال المهرل وعطاباء.

فعل الولي يلزمه، وفسخ النكاح، وإن نكلت لزم النكاح مع الاختلاف في ذلك⁽¹⁾.

164 - **وسئل** عن امرأة المفقود إذا اعتدت أربعة أشهر وعشر، ينبغي لها أن تقيم على الزوجية، وإن بدا لها في التزويج تزوجت، أم لا ؟

فأجاب: نعم، وليس ذلك طلاقاً، وهي في العصمة، ما لم تتزوج، لأنه أحق بها إن قدم بعد تزويجها، ما لم يدخل بها⁽²⁾.

165 - **وسئل** عن تزوجت وهي بكر، فأقرت، وهي بالغ⁽³⁾ أنه أصابها ما أسقط بكارتها، والصداق يختلف في ذلك ؟

فأجاب: إذا ثبت زوال البكارة فهو عيب، وإقرار السفهية بها ذكر لغو، لأنه إسقاط لاحق وجب، والكلام بين الزوج والأب، فإن أنكر الأب لك، حلف. وإن أقر، ردت⁽⁴⁾.

(1) المعيار العربي: 143/3 رجل يخطب امرأة يتيسر بكراً بالغاً فرضيت به دون توكيل منها لوليها.

(2) المعيار: 256/3 امرأة المفقود إذا اعتدت أربعة أشهر وعشراً.

(3) البلوغ: قوة تحدث في الصبي يخرج بها عن حالة الطفولة إلى حالة الرجولية، وتلك القوة لا يكاد يمر فيها أحد، فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها. من هذه العلامات: الاحتلام أو ظهور العادة الشهرية، أو الحمل أو الشعر بالعانة. وإذا لم تظهر إحدى هذه العلامات اعتبر بالغاً عند إتمامه سنّاً معينة. وقد اختلف الفقه في تحديد هذه السن إلى أقوال عديدة، إلا أن الذي يتقوله به أغلب الأئمة، هو: خمسة عشر عاماً، بينما المشهور في المذهب المالكي: ثمانية عشر عاماً.

قال ابن عاشر:

وَقُلْ تَكْلِيْفٌ بِشَرْطِ الْغُلْفِ نَحْ الْبُلُوغِ بِدَمٍ أَوْ خَلٍ
أَوْ بِنْتٍ أَوْ بِنَاتٍ الشَّعْرِ أَوْ بِنَاتٍ عَشْرَةَ عَوْلًا ظَهَرَ

(4) المعيار: 257/3 من تزوجت فأقرت وهي بكر بالغ بأنها أصابها ما يسقط بكارتها.

166 - **وَسُئِلَ** عَنْ امْرَأَةٍ أَشْكَلَ أَمْرُ أَيِّهَا، هَلْ هُوَ حَيٌّ، أَمْ مَيِّتٌ، كَيْفَ تُزَوِّجُ وَهِيَ بَكْرٌ؟

فَأَجَابَ: يَعْقِدُ مِثْلَ نِكَاحِ الْيَتِيمَةِ يَزُوجُهَا الْمَقْدَمَ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَثُبُوتِ السَّدَادِ فِي الْعَقْدِ كَمَا يَفْعَلُ فِي الْإِيْتَامِ، لِأَنَّهُ أَصْلٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، نَظَرٌ فِي الْأَصْلَحِ مِنْهُ ⁽¹⁾.

167 - **وَسُئِلَ** عَنْ امْرَأَةٍ هَرِيتَ مِنْ زَوْجِهَا وَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ آخَرَ فَادْعَاهَا الزَّوْجَ الْأَوَّلُ وَصَالَحَتِ الْآخَرَ عَلَى أَنْ يَتْرَكَهَا لَهُ ؟

قال: لا يجوز ذلك الصلح، وهى زوجة الأول إن تمت أنه زوجها قبل الآخر ⁽²⁾.

168 - **وَسُئِلَ** عَنْ رَجُلٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ حَتَّى ثَقُلَ عَلَيْهِ النَّوْمُ، ثُمَّ حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ ابْنَتَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فَاسْتَيْقِظَ الزَّوْجُ مِنْ نَوْمِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يَجَامَعَ امْرَأَتَهُ فَقَبِلَ ابْنَتَهُ أَوْ جَسَهَا أَوْ جَامَعَهَا، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ ؟

قال: تحرم عليه امرأته، وما جاءت به الابنة من ولد لحق به للشبهة ⁽³⁾.

169 - **وَسُئِلَ** عَمَّنْ فَقَدَ فِي سَنَةِ مَخْمَصَةٍ أَوْ حَاجِأ ؟

قال: حكم هذا، حكم المفقود، تترىص نساؤهم أربع سنين وينفق من أموالهم ⁽⁴⁾.

170 - **وَسُئِلَ** عَنْ امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا غَيْرَ وَلِيٍّ، وَمَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ الْبِنَاءِ ؟

(1) نوازل فيرزي: 2 / 526.

(2) م. مخ. لمكروت، صفحة: 4.

(3) م. مخ. لمكروت، صفحة: 4.

(4) م. مخ. لمكروت، صفحة: 3.

قال: لها الميراث، ولا صداق لها⁽¹⁾.

171 - **وسئل** عمن وقع بينه وبين امرأته شر فضر بها فأخبرت أبوها بذلك وأراد [.....] فأعطى لها شيئاً من ماله لترضى بذلك امرأته وأبوها، ثم أراد الرجوع فيها أعطى ؟

فقال: هي عطية نافذة لا رجوع له فيها⁽²⁾.

172 - **سئل** أبو محمد عن الزوجة يكون لها أم مجذومة، فأرادت الابنة أن تمضي - إلى أمها لترضها وتباشرها وتغسلها، ويأبى ذلك زوجها ويقول : إن فعلت عافتك نفسي ولم تقبل عليك، وليس للأم أحد.

فقال: للزوج مقال، فإن كان للابنة مال والأم عديمة، فعلى الابنة أن تشتري لها خادماً تخدمها، وإن كانت الأم مليّة، فذلك على الأم، وإن كانتا عديمتين، وأبى الزوج أن يتركها لم يقض بذلك عليه⁽³⁾.

173 - قال أبو محمد في الرجل يزوج ابنته البكر أو الثيب ويشترط في العقد حياء لنفسه، فيطلقها بعد البناء على أن ردت إليه حياء.

والأرجوع للزوج في الحياء على الزوجة ولا على الأب، إلا أن يشترطه عند الخلع، فيكون ذلك له على مَنْ اشترطه من أب أو زوجة أو أجنبي، وإن

(1) م. مخ. محكروت، صفحة : 42.

(2) م. مخ. محكروت، صفحة : 106. وردت فتوى قريبة جداً من هذا المعنى بالصفحة : 80.

(3) نوازل ابن يشتغير : 1377 الزوجة تريد محرم يرض أمها المجذومة والزوج يأبى ذلك.

طلقها قبل البناء : رد الزوج نصف الصداق ونصف الحباء، والحباء في هذا كله للزوجة تأخذه من الأب، إلا أن يطول حيازة الأب له بعد علم الابنة أن ذلك لها، ورشدها من أحوالها بعد طول هذا الزمان.

وإن كانت ممن يجهل أن ذلك لها حلفت وكانت على حقها فيه، وإن كان الحباء حيواناً أو دقيقا ونا ذلك في يد الأب فلها حكمه لحكم الصداق. وإن هلك الحباء بيد الأب كان ضامنا له⁽¹⁾.

[من فتاوى النفقات⁽²⁾ والحضانة⁽³⁾]

174- سئل ابن أبي زيد فقيل له: ما الفرق بين امرأة المفقود، وأم ولده إذا لم يكن له مال. فقلت في المرأة أنها تطلق عليه بعدم النفقة. وقلت في أم الولد لا تعتق عليه بعدم النفقة ؟

(1) نوازل ابن بشنغير : 380 الرجل يزوج ابنته ويشترط في العقد حياء لنفسه. وانظره في أحكام الشعي : 411-412.

(2) النفقات : جمع نفقة، والنفقة : الدراهم ونحوها من الأموال، وتجمع على نفاق ككثرة وشهر. تنبيه الطالب: 472.

وقال في حدود ابن عرفة : "ما به قوام مخناو خالي الأديسي دون شرف" شرح الحدود : 313. وانظر: أنيس الفقهاء : 168.

(3) الحضانة : تربية الولد : من حَضَنَ الطائر بيضه إلى نفسه تحت جناحه. أنيس الفقهاء : 167. وانظر التعريفات : 88.

قال في حدود ابن عرفة : هي عضول قول الباجي : جُطِطَ الولد في بَيْتِهِ ومَوْنَةُ طُغَابِهِ ولْيَابِهِ ونَصْجِيهِ وتَنْطِيلِيهِ جَنْبِهِ" شرح الحدود : 317.

فأجاب: لأن الحرية أقوى حالاً من أم الولد، ألا ترى أنه إن امتنع من الجماع قضي عليه للحرية، ولم يقض لأم الولد⁽¹⁾.

175 - **سئل** ابن أبي زيد عن الرجل يريد سفرأ يقيم فيه ستين، فأخبر زوجته وقال: إن رضيت بالمقام، فلا نفقة في غيبتك هذه المرة، وإلا طلقك، فرضيت، فلما غاب قامت بالنفقة ؟

فأجاب: ما هذا عندي إلا يلزمها كما لو كان حاضراً وأسقطت عنه نفقتها سنة أو ستين لم يكن لها رجوع عندي، وإنما الذي يقام عليه لو ضمنت له نفقة ولده الصغير ستين، وقد فارها وتبرعت بذلك وهي عديمة أو كانت مليه وأعدمت فهذا يقال له : أنفق عليها ولك عليها الرجوع بها أنفقت عليها⁽²⁾.

176 - **سئل** ابن أبي زيد عن الحاضنة تأخذ الأولاد، وهي أم أو جدة أو خالة وتأخذ نفقتهم، فيقول الأب : إنها تأكل نفقتهم، ولكن تكون كفالتهم عندي ومأواهم، وهو مليء ؟

فأجاب: ليس ذلك للأب، حتى يقيم بينة أنها غير مأمونة على نفقاتهم. فإذا ثبت ذلك، فله مقال، فإن شئت تحضنهم على ذلك، أو تترك حضانتهم، وهذا إذا كانت مأمونة

(1) المعيار العرب : 20 / 4 الفرق بين امرأة المفقود وأم ولده. وانظر نوازل ابن يشتغير : 377، وأحكام الشعي : 408.

(2) المعيار العرب : 22 / 4 لا رجوع للمرأة على الزوج بالنفقة إذا أسقطتها عنه لمدة معينة. ونوازل ابن يشتغير : 377، وأحكام الشعي : 408.

عليهم ومأمونة على نفقاتهم. وأما إن ثبت أنها غير مأمونة عليهم، ولا على نفقاتهم فلا حضانة لها⁽¹⁾.

177- **وسئل** عن امرأة هربت من بيتها بالضرب، وأطالت المقام عند أهلها، هل لها أن تأخذ زوجها بما أنفقت؟

قال: لا تأخذه بذلك. وقد قيل: تأخذه به وهو أحسن⁽²⁾.

178- **وسئل** عن رجل يأكل من مال امرأته، وهى عالة ساكنة، ثم تقوم عليه بخصومه ما أكل. هل ترى ذلك عليه؟

قال: نعم، يغرمة الزوج بعد يمينها ما سكنت عن نفيه إلا لتأخذ عوض ذلك⁽³⁾.

179- **وسئل** عن امرأة اشترطت على زوجها نفقة ولدها، ثم علم بعد البناء؟ قال: يفسخ ذلك، وردت إلى صداق مثلها.

وهل يحاسبها الزوج بما أنفق؟

قال: إذا اشترط عليه كيلا معلوما جاز ذلك وإذا [.....] النفقة ربع دينار، وإن مات الصبي أخذ الزوجة بما بقي، ويحاسبه الزوج بما أنفق⁽⁴⁾.

(1) المعيار العرب: 4/ 43 إذا ثبت أن الحاضنة غير مأمونة على المحضون.

(2) م. مخ. محكروت، صفحة: 3-4.

(3) لم تيسر لي قراءته.

(4) م. مخ. محكروت، صفحة: 45.

[من فتاوى الاستبراء⁽¹⁾]

180 - سئل ابن أبي زيد عمن كان يظناً أمته فاستحقت منه ، فاشتراها من مستحقها ، هل يبقى يظناً أم يستبرئها ؟

فتأجابه : لا يظنوها ، إلا بعد الاستبراء ، بخلاف لو أعتقها ، ثم تزوجها⁽²⁾ .

انتهى الجزء الأول من الكتاب
وبالله الجزء الثاني إن شاء الله

(1) يقال : استبرئني رحمك ، أمر بتعرف براءة الرحم ، وهي طهارتها من الماء . طلبة الطلبة : 120 .

(2) نوازل البرزلي : 2 / 490 .

[من فتاوى الرضاع⁽¹⁾]

181 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن امرأتين، أرضعت كل واحدة منهما ولد صاحبتهما في حمل واحد ولبن واحد، فكبر أولادهما، ثم حدث لهما أولاد آخرون، ولم يرضع أحد منهم غير الأولين خاصة، فهل هؤلاء الآخرون أن يتناكحوا؟

فأجاب: كل واحد من الذي رضع، لا يجوز أن يتزوج أحداً من أولاد مَنْ أرضعته، تقدمت ولادتها أو تأخرت، وما حدث منهما بعد ذلك، فجائز أن يتناكحوا⁽²⁾.

182 - **وَسُئِلَ** عَمَّنْ باع جارية لرجل فأنكر المشتري، هل يحل له وطؤها؟

فأجاب: إنه إن لم يجد عليه بينة بالشراء فليحلف، فإن حلف فقد برئ، ويعد ذلك منه كتسليمها البائع بالثمن، ويحل للبائع وطؤها إن رضي البائع بقبولها، وإن شاء البائع أن لا يقبلها فليبعها على هذا التسليم، ويشهد شاهدان أنه إنما باعها على ذلك، ويقبض ثمنها الذي باعها به من مشتريها الأول، ويوقف ما زاد عليها إن زاد شيئاً، فإن أقر المشتري الأول بالشراء كان له.

والذي رأيت لسحنون في كتابه، أنها لا تحل للبائع، إنما ذلك له إذا لم يرض بقبولها. وقد قال سحنون في المشتري يطعن في الأمة بعيب، ويقيم في ذلك بينة زور، فيقضى له بردها فتدخل بذلك في ملكه وتصبح كالإفالة، فعلى هذا، له أن يطأها إذا اشتراها لنفسه⁽³⁾.

(1) الرضاع: بفتح الراء وكسرها لغتان، إلا أنهم جعلوا الفتح أصلاً والكسر لغة فيه. والرضاع في اللغة: مصر اللبن من الثدي. وفي الشريعة عبارة عن مصر مخصوص، هو مصر صبي رضيع من الثدي الأممي في وقت مخصوص، وهو حولان. الحدود والأحكام: 31. وانظر أنيس الفقهاء: 152. وطلية الطلية: 105.

وقال في حدود ابن عرفة: "الرَضَاعُ عُرْفًا وَصُولُ لَبَنِي أَدِيمِي يَنْتَحِلُ مَطْلَقَ غَدَاءٍ" شرح الحدود: 307.

(2) نوازل البرزلي: 2/ 498 لقوله صلى الله عليه وسلم: "يَحْرُمُ بِالرَضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ". ولا مناسبة بين المتأخرين. ونسبها مع الأولين قائم من الرضاع.

(3) نوازل البرزلي: 2/ 499.

[من فتاوى الطلاق⁽¹⁾]

183 - سئل عن النكاح يقع فاسداً وطلق الزوج فيه طلاقاً محرماً قبل أو بعد، هل يقع

عليه الطلاق؟ وهل فيه براءة لأصحاب مالك؟

جواب: أما النكاح الفاسد هل يقع فيه طلاق، فأما ابن القاسم فيرى الطلاق فيه لا يلزم وإن كان فيه اختلاف، وإذا كان لا بد من نسخه قبل البناء وبعده، هنا قول ابن الماجشون، وكذلك قال في التي تزوجت بغير ولي⁽²⁾.

184 - سئل عن مناحة الخوارج هل تحوز؟ وهل يجوز لسنّي أن يزوج ابنته من

أحدهم؟ وما يقول في ذلك إن فعل؟

جواب: أما مناحتهم فإن مالكا وأصحابه يكرهون ذلك، فإذا وقع النكاح لم يفسخ والصدّاق فيه واجب والولد لاحق، وإنما يفسخ مثل هذا من يذهب إلى تكفيرهم وابن القاسم وسحنون يقولان إنها نهي عن السلام عليهم ومناحتهم أدباً لهم، وقالوا أن هم من الزكاة إذا ضاعوا ولا ينبغي لرجل من أهل السنة أن يزوج ابنته من خارجي لما يخاف عليها أن يفتنها الزوج في دينها فتتبع مذهبه فيفضل عن الحق [.] أن يبلغ به

(1) الطلاق، لغة: عبارة عن دفع اليد مطلقاً، وأما معناه شرعاً، فهو عبارة عن لفظة صادرة من الزوج

والعنة فبد النكاح عن المرأة المنكوحة. الحدود والأحكام: 32، وانظر أنيس الفقهاء: 155، وطلبية

الطلبية: 111، والتعريفات: 140.

وقال في حدود ابن عرفة: "صفة حكميّة ترفع جلبّة منعة الزوج يزوّجها، موجبة تكثيرها سرّتها للحسر

ومرّة لذي يرقى جرّمتها عليه قبل زوّج" شرح الحدود: 253، وانظر: نبيه الطالب: 278.

(2) الحاروي للفتاوى صفحة 66 ب و 67.

الفسخ إلا في قول من يطلق التكفير فيهم والله ولي التوفيق⁽¹⁾.

185 - سئل ابن أبي زيد فيمن حلف بالطلاق، ما أنا إلا فلان بن فلان يعني أباه ؟

فأجاب: لا حنث عليه⁽²⁾.

186 - سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن رجل طلق امرأته ثلاثاً على كلام جرى

بينهما أو في يمين حلف فيه بطلاقها ثلاثاً، ثم يردها عليه من يرى الثلاث

واحدة، فتلد منه أولاداً بعد ذلك. أبتوارث الزوج والأولاد والمرأة في

الوجهين جميعاً ؟ أم كيف به إن طلقها أيضاً ثلاثاً في كلام جرى بينهما أو يمين

حلف به ؟ هل يتوارثان أيضاً ؟

فأجاب: الولد لاحق به لأنه شبهة، ولا يلحقه فيها طلاق إذا بادت منه بالطلاق الأول،

إلا أن يكون تزوجها بعد زوج ثم طلقها فيلزمه الطلاق.

وأما الموارثة بينه وبين الزوجة فلا موارثة بينهما، ولا يحل له المقام عليها إغماً عن

ذلك وتهاوناً به، فإن كان عالماً بالتحريم لا يجهل ذلك فلا يلحق به الولد، ولا موارثة

بينه وبين الولد ولا بينه وبين الزوجة، وعليه الحد وهو الرجم، إلا أن يكون ممن يجهل

ذلك أو متأولاً، فيكون على ما تقدم من الجواب⁽³⁾.

(1) الحاردي للفتاوى صفحة 67.

(2) نوازل البرزلي: 515/2.

(3) المعيار العرب: 4/434-435 فتوى ابن أبي زيد بعدم إبتوارث بين المطلق بالثلاث المراجع وسين

المرأة، كذا في مذاهب الأحكام: 290 كتاب الأيمان بالطلاق وهي مصدرة بقوله: "ورأيت في نوازل"

187 - وسئل ابن أبي زيد عمّن كان يظاً أمته فاستحقت منه فاشتراها من مستحقها،

هل يبقى يظوها أم يستبرئها⁽¹⁾ ؟

فأجاب: لا يظوها إلا بعد الاستبراء، بخلاف لو أعتقها ثم تزوجها⁽²⁾.

188 - وسئل عمّن قال لامرأته: تركتك لله ؟

قال: إن نوى الطلاق، لزمه ما نوى، وإن لم ينو الطلاق، فلا شيء عليه⁽³⁾.

189 - وسئل عن امرأة اختلعت⁽⁴⁾ من زوجها بجميع مالها، ثم ادعى الزوج ميراثها

من أبيوها ؟

قال: ذلك له، إلا أن تكون لهم سنة أن النساء في بلدن لا يحتلن إلا بسا أعطاهن

«الفروين: سئل أبو محمد بن أبي زيد....».

وأضاف: "وفيها قال أبو عمران القاسي: ومن طلق ثلاثاً ثم لم يدرى بغير جهالة منه ولا تأول يظن أنها شبهة فعليه الحد، ولا يلحق به الولد ولا يرثه وولد الحنث فيها يأخذ ما أخذ ما لبس له، وإن علم بالواجب في ذلك فهو كالغاصب".

(1) الاستبراء: بالمد طلب براءة الرحم. وقال صاحب التنبهات: أصل اشتقاقه من الشبري، وهو الانفصال والتخلص، ثم استعمل في الاستقصاء والبحث وللكشف عن الأمر الغامض ليتفصل فيه عن يقين منه وحقيقة. تنبيه الطالب: 21.

(2) المعيار العرب: 4/ 463-464.

(3) م. مخ. محكوت، صفحة: 3.

(4) الخلع بضم الخاء، انخلاع المرأة من زوجها، ولما سرى ذلك خَلَعَ يفتح الخاء، ومنها الناس من جعل الخلع والصلح والقعدة سواء، ومنهم من فرق بينهما فقال: الخلع أخذ جميع ما أعطاه، والصلح: أخذ البعض، والقعدة: أخذ الأكثر والأقل. انظر: التعليل على الموطأ: 2/ 37.

الأزواج فذلك لها⁽¹⁾.

190 - **وَسْئَلُ** عَمَّنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : مَالِي عَلَيْكَ عَصْمَةٌ ؟

قال: لم تحرم عليه⁽²⁾.

191 - **وَسْئَلُ** عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً [مُطْلَقَةً] وَبَنَى بِهَا، ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ قَبْلَ تَمَامِ

ثَلَاثَ حِيضٍ وَقَالَتْ: ظَنَنْتُ أَنَّ الْعِدَّةَ بِالشُّهُورِ ؟

قال: إِنْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ، طَلَّقْتَ، وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْهَا لَمْ تَطْلُقْ عَلَيْهِ⁽³⁾.

192 - **سُئِلَ** ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الرَّجُلِ : "إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ

فَهِيَ طَالِقٌ، وَبَيْنَ إِنْ اشْتَرَى فَلَانٌ شَقَصَ كَذَا فَقَدْ أَسْقَطْتَ الشُّفْعَةَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الطَّلَاقَ فِيهِ حَقٌّ لِلَّهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَلَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِسْقَاطُهُ إِذَا حَصَلَ

مُوجِبُهُ، وَالشُّفْعَةُ حَقٌّ لِأَدَمِيٍّ لَهُ الرِّضَا وَالرَّجُوعُ مَا لَمْ يَلْتَزِمَ بَعْدَ الْوُجُوبِ⁽⁴⁾.

193 - **وَسْئَلُ** عَمَّنْ رَجُلٌ خَطَبَ امْرَأَةً وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّهِ خَارِجٌ عَنْهُ فِي مَنْزِلٍ غَيْرِ الْمَنْزِلِ

الَّذِي هُوَ بِهِ سَاكِنٌ وَأَجَابُوهُ إِلَى النِّكَاحِ وَاتَّجَرُوا بِهِ فِي الْخُطْبَةِ وَقَدْ بَعْدَ وَقْتُ

وَأَمَدٍ بَعْدَ أَمَدٍ، وَقَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتَ مِنْ هَذَا الْمَنْزِلِ امْرَأَةٌ فَهِيَ طَالِقٌ وَلَمْ يَذْكُرْ

وَاحِدَةً وَلَا ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّهُ أَسَفَ وَنَدِمَ عَلَى يَمِينِهِ وَإِنَّمَا حَلَفَ عَلَى فَعْلِهِمْ بِهِ، وَهُوَ

(1) م. مخ. محكروث، صفحة : 3.

(2) م. مخ. محكروث، صفحة : 3.

(3) م. مخ. محكروث، صفحة : 3.

(4) فتاوى ابن رشد : 1 / 221 الفرق بين قول الرجل : إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ إِنْ اشْتَرَى فَلَانٌ شَقَصَ

... وانظر جامع المسائل للبرزلي : 2 / 242 مسائل من الطلاق، والتموازل الجديد الكبير : 4 / 309...

حريص على اتصال الرحم وعلى سيرة ابنة عمه هذه لأنها يتيمة ليس لها أحد
إلا أخوها ؟

فتأجاب: إن تزوج من المنزل لزمه فيها الحنث، فإن لم يقل ثلاثاً ولا سواها فهي طلقه
واحدة⁽¹⁾.

(1) الحارثي للفتاوى صفحة 66 ب.

[من فتاوى البيوع⁽¹⁾ والسلم⁽²⁾]

194 - سئل ابن زيد عن المضغوط ما هو ؟

فأجاب: هو من أضغط في بيع ربعة، أو شيء بعينه، أو في مال يؤخذ منه فباع لذلك.

قال: وسفيان الثوري⁽³⁾ يقول: هو من أضغط في (بيع ربعة)⁽⁴⁾ (أو شيء بعينه، أو في مال يؤخذ منه)⁽⁵⁾. وأما في المال فيبيع ذلك له، فبيعه جائز عنده⁽⁶⁾.

(1) البيع في اللغة: أخذ شيء وإعطاء شيء آخر. وفي الشريعة: عبارة عن إيجاب وقبول. أنيس الفقهاء: 199 وانظر الحدود والأحكام: 62.

وفي طلبة الطلبة: "البيع: تملك مال بهال" 226. وفي حدود ابن عرفة: "عَقْدٌ مُتَاوِضٌ عَلَى غَيْرِ مَنَافِعٍ وَلَا مُنْعَةٍ لَدُونِهِ" 321.

(2) قسَّم: "هو لغة: السلف فإنه أخذ عاجل بأجل، سمي به هذا العقد لكونه معجلاً على وقته، فإن وقت البيع بعد وجود المبيع في ملك البائع، والسلم عادة يكون بها ليس بوجود في ملكه فيكون العقد معجلاً". أنيس الفقهاء: 218-219، وانظر التعريفات: 120.

(3) سفيان الثوري بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري الملقب بأمر المؤمنين في الحديث والمعتبر بسيد الحفاظ وأحد الأئمة المجتهدين. عُيِّنَ على قضاء الكوفة فاستنع واغتضى. أنشأ عليه ابن حنبل وابن المبارك والأوزاعي، كما أنشأ ابن حبان على حفظه المتن وفقهه في الدين ولزمه الحديث ومواطبة على العبادة حتى صار علماً يرجع إليه. ولد حوالي 97 وتوفي سنة 161 هـ في البصرة.

(4) في المعيار: البيع.

(5) ساقط من المعيار.

(6) نوازل البرزلي: 44/3. انظره في المعيار: 102/6 من هو المضغوط ؟ وانظره في مواهب الجليل للحطاب: 248/4، وفتاوى ابن رشد: 1/228 في بيع المضغوط.

وقال ابن أبي زيد في النوازل من العتبية من سباع ابن القاسم: قال مالك في بيع أهل الذمة، وهم-

195 - سئل أبو محمد عن مضغوط في مال ظلما، سأل رجلا أن يسلفه المال ففعل، إلا أنه لم يقبضه وقال له: ادفعه إلى الظالم ففعل.

فقال: لو كان المستلف قبضه لضمنه على اختلاف فيه، وأحب إلي أن يضمن⁽¹⁾.

196 - وسئل أيضا عن من يعتدي عليه الأعراب⁽²⁾ فيسجنونه فيبيع هو أو وكيله أو من يستحب له ربحا لفدائه، هل يجوز شراؤه أم لا؟ وكذا ما أخذه المضطر من الدين، هل يلزم أم لا؟

فتأجاب: بيع المضطر لفدائه نفسه جائز ماض، باعه هو، أو وكيله بأمره، وكذا أخذه معاملة أو سلفا. ومن فعل معه ذلك أجر على قدر نيته، للدنيا أو الآخرة⁽³⁾.

197 - سئل ابن أبي زيد عمن أخذه السلطان بمال يؤديه بغير حق، فأدخل طعامه وعروضه وغير ذلك، وعرضها للبيع، هل يسوغ شراؤه؟

«يلزمون بالخراج، قال: أكره الشراء منهم على هذه الحال، وعلى الضميمة، فأما إن لم يكن على هذه الحال، فلذلك جائز».

قال ابن القاسم: وليزد عليه ما باع بغير ثمن، إذا كان يبيع على عذاب وما يشبه من الشدة، ولا أرى إن اشترى منهم ذلك على هذا أن يجبه. 463/6 أبواب اختلاف المتبايعين، باب في بيع المضغوط.

(1) نوازل ابن بشتغير: 188 حول ضمان المضغوط في المال ظلما. وانظر أحكام الشعي: 184، والمعيار: 174/6.

(2) الأعراب: أهل البدو من العرب، والعرب: من ينطق بالعربية، سواء البدو والحضر وسميت العرب عربا، لأن ولد إسماعيل نشؤوا من عربية، وهي من تمامة، فنسبوا إليها، وهم أشد كثرة ونفاضا من أهل المدن لجفائهم وغلظ طباعهم، ويعدنهم عن سماع القرآن. التفسير المنير لوجه الزحيلي: 12/11.

(3) نوازل البرزلي: 45/3.

تأجابه: جميع ما في هذه الغرامة مقامه مقام الغصب. واختلف فيها تلف في هذه الغرامة. فقيل: يؤخذ منه، وقيل: لا⁽¹⁾.

198 - **سُئِلَ** عن امرأة باع زوجها ربماً⁽²⁾، وهي ساكنة عالة بالبيع ؟

تأجابه: فإن أنكرت ذلك فلها ذلك، ولا يمين عليها، إلا أن يدعي عليها المشتري أنها رضيت. وإن بيع ذلك وحيز عليها وبني المشتري وهدم وغرس. والبيع مشهور، وهي تعلمه ولا تغتبر مع ذلك ولا تُنكر، فالبيع يلزمها ولا الثمن، وهذا مع رشدها. وإن كانت سفيهة (فللقائم نقضه)⁽³⁾، وإن طال الزمان⁽⁴⁾.

199 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد في السلم في دود الحرير، هل على العد أو الوزن ؟ وكيف إذا كان لا يحاط بصفتها ؟ وكيف قسمتها ؟

تأجابه: إن كان دود الحرير يختلف ما عليه من الحرير في كثرته وقَلَّتِهِ، فلا يجوز فيه السلم عدداً، ولا [أن]⁽⁵⁾ يذكر صغيراً أو كبيراً. وأما قسمته فلا تنبغي إلا بالوزن⁽⁶⁾.

(1) نوازل البرزلي: 3 / 51. وانظره في المعيار: 6 / 102.

(2) ساقط من المعيار.

(3) في المعيار: فلها القيام بنقضه.

(4) نوازل البرزلي: 3 / 54. وانظره في المعيار: 6 / 97 بيع الزوج بيع زوجته وهي عالة.

أضاف البرزلي موضعاً: قلت: هذه جارية على مسألة من زوج ابته وهو حاضر ساكت فتجري على أقسامها. وأخذ منها أنها إذا سكنت في عقد نكاحها على هذه الصفة، أن النكاح يلزمها.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(6) نوازل البرزلي: 3 / 63. وانظره في المعيار: 6 / 97 السلم في دود الحرير.

200- **وسئل** عن قول ابن القاسم : إذا أسلم ثيابا في حيوان، فأقاله على أن أخذ مثلها وزيادة لا يجوز، وفي الأجل إذا باع ثوبا قرقيا بدينار إلى أجل، ثم ابتاع ثوبا من صنفه بدينار نقداً جاز ؟

فأجاب: إن السلم إذا أقال منه رجع إلى نقض البيع الأول، فصار ما رجع إليه من الزيادة على ثيابه زيادة في السلف، والبيع لأجل لم يقصد نقض البيع وإنما قصد بيعاً مؤقتاً فلم يثنها فيه. وما ألزم ابن المواز ابن القاسم من التسوية لا يلزمه⁽¹⁾.

201- **وسئل** عمن هلك وترك ربعا⁽²⁾ وبنين، فأخرج أحدهم كتابا بيّنه أنه ابتاع ربعا من أبيه معلوماً، ولم يزل في ذمته حتى هلك ؟

فأجاب: إذا كان للولد مال معروف وما باعه بضمن لا غبن فيه وأقر بقبض الثمن في صحته، فالبيع تام. وإن شاء باقى الورثة أيانهم إنما جرى على الصحة وتقد الثمن الصحيح، لا على الهبة، فلذلك لهم. وإن لم يُعرف للولد مال فالبيع باطل، وهى وليجة وعطية لا تصح إلا بالحيابة من حائر الأم، وحيابة الأب، مع سكناه باطل في الصغير، إلا أن يسكن بيتاً من دار عظمى فيمضي الجميع⁽³⁾.

(1) نوازل البرزلي : 69 / 3.

(2) الرّبيع: الدار بعينها حيث كانت. جمع: رِباعٌ ورُبوعٌ وأرباعٌ. والمُحَلَّة، والمنزِل، والمنشأ. القاموس، مادة: ربيع.

(3) نوازل البرزلي : 105 / 3.

قال البرزلي : قلت : وحيابة الأب إلى آخره، ذكره ابن رشد عن ابن المواز. وذكر المتطعي أن عليه العمل، ووقعت وأخرجت جترة الراهب من الدار، فحكم بإبطال العطية للصغيرة. -

202 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ ابتاع شاةً صحيحةً بدراهم إلى أجل، فذبحها. فلما حل الأجل، أراد البائع أن يأخذ بالدراهم طعاماً ؟

فأجاب: قد اختلف فيه ⁽¹⁾.

203 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ أقر في مرضه أنه باع داراً لامرأته، وقبض ثمنها منها، ثم مات، وأنكر ذلك ورثته ؟

فأجاب: القول، قول المرأة مع يمينها ⁽²⁾.

204 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ ابتاع سلعة فوجد فيها عيباً، فطلب إلى البائع الإقالة، فأبى أن يقله، ثم أراد أن يقوم عليه بالعيب ؟

فأجاب: ذلك له، ويحلف ما كان ذلك منه رضا بالعيب، ثم يرده ⁽³⁾.

205 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ باع جنائناً في شتاء حيث لا ورق فيها، وجاء وقت الورق فأورقت، فإذا فيها أشجار مختلفة، من رمان حامض وحوار، وعنب أسود وأبيض ؟

فأجاب: الرمان الحامض عيب، وكذلك التين الأسود، إذا كانت مخالفة للأبيض،

- وقوله: إلا أن يسكن بيتاً من دار عظمى، هذه أصلها في آخر الرهون من المدونة أنه إن سكن الأقل ملى الكل وإن سكن الأكثر بطل في الكل، وفي النصف يبطل ما سكن دون ما لم يسكن. هكذا حصله بعض القرويين.

(1) المعيار العرب: 204 / 5 من باع شاة بدراهم فلما حل الأجل أخذ طعاماً.

(2) المعيار العرب: 204 / 5 من أقر في مرضه أنه باع لامرأته داراً وقبض ثمنها ثم مات.

(3) المعيار العرب: 204 / 5 من وجد عيباً في مشتراه فطلب الإقالة فلم يجب.

ولا يقبل قول البائع إذا ادعى أنه يَبِّئُ له، إلا بيينة⁽¹⁾.

206 - وسُئِلَ عَمَّنْ اشترى دابة وبها جرح رمح وصَحَّ، وقال المبتاع للبائع ما هذا؟ قال له جرح، وهو لا يضرها، جرح قد برئ فتقيم بيد المشتري نحوًا من سنة، ثم ظهر الجرح فادحًا؟

فأجاب: إن لم يحدث بها عنده عيب مفسد، فهو غير بها، بين أن يردها أو يتماسك، ولا شيء له من قيمة العيب، فإن حدث عند المشتري عيب مفسد، فإن شاء ردها وقيمة العيب الحادث عنده، وإن شاء أمسكها، وأخذ قيمة العيب بين الصحة والداء⁽²⁾.

207 - وسُئِلَ عَمَّنْ تصدقت بضیعة على رجل، ثم قبضها وتصدق بها على ولده الصغير، ثم رد الضیعة على المرأة في صغر ولده فباعته نصفها من أجنبي، ثم اشترى الأب الضیعة من المرأة والأجنبي، وتقدهما الثمن، ومات الأب فقضي للصبى بالضیعة بحكم الصدقة الأولى؛ لأنه وهبها للمرأة بعد صدقتها بها عليه، فهل للورثة رجوع بالثمن الذي دفعه الأب إليها، وإلى الأجنبي أم لا؟
فأجاب: لورثة الأب الرجوع بذلك الثمن؛ لأن الابن كأنه استحق ما اشتراه الأب من يد الورثة، فوجب للأب، أو لورثته الرجوع بما دفع من الثمن لاستحقاق الصفقة من يده، فيورث ذلك عنه ويدخل الابن فيه بحكم الميراث⁽³⁾.

(1) المعيار العرب: 204/5 في عيب وجده المشتري بعد الشراء.

(2) المعيار العرب: 204/5-205 في العيب يقف عليه المبتاع بعد الشراء.

(3) نوازل البرزلي: 164/3.

208 - وسئل عمن ساقى زيتونه، ثم باع الأصل، فما الذي للعامل ؟

فأجاب: له بيع الأصل، ويبيّن أن هذا مُساقى فيه على الجزء الذي وقع⁽¹⁾.

209 - سئل ابن أبي زيد عن شراء هذه [الرقوق]⁽²⁾ فيها من الاختلاط، هل هي

بمئة اللحم [لمن يتوقاه]⁽³⁾ ؟ أو فيها سعة للضرورة، وقلة [الغنا]⁽⁴⁾ عن

الفسخ فيها ؟

فأجاب: هي مسألة ورع، والأمر فيها أوسع من اللحم، لمن يتوقاه⁽⁵⁾.

210 - وسئل عن شراء ورق التوت، قبل أن يورق ؟

فأجاب: هو عندي بمئة (زهر الثمرة)⁽⁶⁾، إن (ورق)⁽⁷⁾ بعض الشجر في الحائط، جاز

بيع شجر سائر الحائط قبل أن يورق.

(1) نوازل البرزني: 3 / 164. وأصاف: وعرض على أبي محمد منها جواب فاستحسنه، وهو إن عقد فيها

سنة بيعتها فباع فيها بطل البيع والمساقاة قائمة، ولو لم يشترط سنة ولا غيرها، فإن باع وقد عمل العامل

نقض البيع، وإن لم يعمل تلك السنة وتقدم له عمل قبلها فالبيع جاز ونقض المساقاة.

أصاف البرزني معلقاً: جوابه الأول، هو الجاري على ما في مساقاة المدونة.

(2) في البرزني: الزيوف، ما أثبتناه من المعيار.

(3) ساقط من البرزني، والإكمال من المعيار.

(4) في البرزني: الغناء، وما أثبتناه من المعيار.

(5) نوازل البرزني: 3 / 174. وأصاف البرزني: وعن أبي محمد: الفرق بين شراء الطار إلى عشر - سنين أو

كراتها كذلك استحسان وترجيح. وقد يفرق بأنه إذا أتى على الدار ما يمنع السكنى رجع بمحصنة ما بقي

من المدّة. والطول في مسألة الشراء يذهب بالثمن ولا يدري كيف يرجع إليه، فهذا فرق.

(6) في المعيار: زهر الثمر.

(7) في المعيار: أورق.

وقال فيمن اشترى جارية على خيار أيام من أحد المتبايعين، فوطئها أحدهما في أيام الخيار فحملت، فإن كان هو غير الذي له الخيار، فعليه قيمة الولد، ويلتحق به. فإن اختار الآخر الرد رجعت إليه الجارية، وإن اختار الإمضاء مضت، وأخذ قيمة الولد أيضا⁽¹⁾.

211 - سئل ابن أبي زيد عن بيع شجر التوت إذا أورق بعض شجر الحائط، هل يباع ورق شجره بذلك، وللمشتري الورق خاصة ؟

فأجاب: إن كان (أمراً)⁽²⁾ يتلاحق لقرب بعضه من بعض فلا بأس بشراء جميعه بإزهاؤه بعضه، كنتخل الحائط، وإن أزهى ما حوله من الحوائط، فاختلف قول مالك، والأحب إليّ أن لا يشتري إلا بإزهاؤه بعض الحائط⁽³⁾.

وقال: فيمن اشترى جارية على خيار أيام من أحد المتبايعين، فوطئها أحدهما في أيام الخيار فحملت، فإن كان هو غير الذي له الخيار فعليه قيمة الولد، ويلتحق به، فإن اختار الآخر الرد رجعت إليه الجارية، وإن اختار الإمضاء مضت، وأخذ قيمة الولد أيضا⁽⁴⁾.

(1) نوازل البرزلي: 175/3. وفي النوادر في ترجمة من يُعد من فعل ذي الخيار اختياراً: رأيت في كتاب نسب لسحنون ولم أدره قال فيمن باع جارية على أن له الخيار فوطئها المشتري فحملت منه وصارت له أم ولد، ولزمته القيمة، وهدأ عنه الحد للشبهة، قال أبو محمد: يريد سحنون أن البائع إن اختار الإمضاء فله الثمن، وإن اختار الرد، وجبت له القيمة، إن كانت أكثر. النوادر: 397/6، الجزء الرابع من أقضية البيوع. وانظره في المعيار: 73/6 شراء ورق التوت قبل أن يورق.

(2) في المعيار: أمره.

(3) نوازل البرزلي: 176/3، وانظر المعيار المغرب: 73/6 في العيب يقف عليه المتنازع بعد الشراء.

(4) نوازل البرزلي: 176/3، وانظر المعيار المغرب: 73/6 في العيب يقف عليه المتنازع بعد الشراء. ونوازل ابن يشتغير: 457 من اشترى جارية فوطئها في أيام الخيار، وأحكام الشعبي: 265 وقال قوم: إنه لا يتعقد وإن اختار من له الخيار فسقط الحد للشبهة.

212- وسئل عمن يشتري نصف خبزة، فيقسم المشتري مع البائع ؟

فأجاب: لا بأس إذا تحرى⁽¹⁾.

213- سئل: عمن باع خادماً مرسله معه على إن رضي بها، وإلا فلا بيع. فمضى أمد

الخيار، ووطنها المشتري، ثم أتى ربها ؟

فأجاب: إذا مضى الأجل المؤقت وظن المشتري أن البائع أمضاه له، أرجو أن يسلم.

وإن أشكل الإمضاء وعجل، لم يسلم من الإثم، وأن يكون ذلك زني⁽²⁾.

214- وسئل عن العذرة⁽³⁾ يزبل بها الشجر والخضر، هل يؤكل مما نتج عنها ؟

فأجاب: بأنه لا بأس بذلك، لأنها من الأسباب والمصالح⁽⁴⁾، وكل ما خلق الله، إذا

(1) نوازل البرزلي: 175/3. قال البرزلي: قلت: هنا على جواز فسخه التحري في الرويات، ففيها أقوال، أحدها

الفرق بين البسر والكثير، واتخذ الجواز من المدونة من بيع الشاة بالشاة بعد ذبحها إذا قدر على تحريمها.

(2) نوازل البرزلي: 176/3.

(3) العذرة: وزان كلمة الحر، ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فتاة القادر لأنهم كانوا يلقون الحرقة فيه فهو

مجاز من باب تسمية الظرف باسم المظروف. والجمع عذرات. المصباح: 22/2 وانظر تنبيه الطالب: 293.

(4) قلت: ولذلك تساهل ابن القاسم في بيعه وكرهه مالك في المدونة.

قال: قلت: أرأيت الزبل هل يميز مالك بيعه ؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئا. ولا أرى بيعه بأشأ.

قلت: فهل سمعت مالكاً يقول في بيع رجوع بني آدم شيئا مثل الذي يباع بالبصرة. قال: سمعت مالكاً يكرهه.

قال: وسألت مالكاً عن بيع العذرة التي يزبلون بها الزرع ؟ فقال: لا يبعيني ذلك وكرهه. قال: وإنشأ

العذرة التي كره، رجوع الناس. قلت: فما قول مالك في زبل الدواب ؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا

إلا أنه عند مالك نجس، وإنها كره العذرة لأنها نجس فكذلك الزبل أبشأ، ولا أرى أنها به بأشأ.

قلت: فيهر الغنم والإبل وختاء البقر ؟ قال: لا بأس بهذا عند مالك. وقد رأيت مالكاً يشتري له بعر

الإبل. المدونة: 218/3 كتاب الفيس، في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة.

ومما يدل على صحة قول ابن أبي زيد في النازلة جواز بيعه.

قَلَّبَ الله عينه، فقد نقله إلى حالة أخرى، كشراب الشاة للبول، فلا يضر لحمها، والنحل يعلف العسل النجس، وشبه ذلك⁽¹⁾.

215 - وسئل ابن أبي زيد عن أمر أراد شراء غنم من رجل، فقال البائع: ادفع لي الدينار على كذا من الغنم، وتأني غداً نعاملك، فقال المشتري: خذ الدينار سلفاً، وأنا أتيك غداً، فإن رضيت شيئاً فعلت، وإلا كان الدينار عليك. فهل ترى بها بأساً؟

فأجاب: هذا لا خير فيه، لأنه تارة سلفاً وتارة ثمناً، كالنقد في كراء أرض غير مأمونة⁽²⁾. [وفي الحديرية: من وجد في يد خدام اشتراها مالا وقد كان الذي باعه منه ابتاعها من آخر توفي وورثه ولداه فادعى البائع الثاني أن المال ماله، وسئل الولدان وارثا البائع فقال أحدهما: ليس لأبي فيه شيء، وزعم الآخر أنه لأبيه؟]

فأجاب عبد الله بن أبي زيد: إذا أثبت البائع الثاني، أن المال له، قضيت له به بعد أن تقرر للمدعي من الولدين أن المال لأبيه، فإن أتى بشيء يُنظر له، وإن لم يأت البائع الثاني ببينة، وقفته حتى ينكشف عندك ما يجب النظر فيه⁽³⁾.

216 - سئل أبو محمد بن أبي زيد عن أمر له أمة مغنية في الأعراس والنفاس، وغير ذلك من الأعراس والأفراح. فهل يجوز لمولاه أن يتنفع بها في يديها بما يعطاها على ذلك، ويصل إليها، أم لا؟

(1) نوازل البرزلي: 3/ 176. كنا قال في السؤال رقم 9 و 10.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 228.

(3) نوازل البرزلي: 3/ 253.

فتأجاب: إن كانت تأخذ أجراً على اللهو واللعب فلا يجوز، ولا له أكله، وكذلك إن توفيت، لم يحل ميراثها، ويرد إلى أهله إن عرفهم، وإلا تصدق به⁽¹⁾.

217 - **سئل** أبو محمد عمن ابتاع جناناً وشرب⁽²⁾، ولم يسم ما يشرب به من ساعات الليل والنهار؟

فتأجاب: البيع جائز، وله شربة على ما يعرف، وكذلك لو ابتاعه، وسمى شربه، وإن ابتاعه على أن له في كل يوم أو زمان ما يحتاج إليه من الماء أو ما يسقيه من نصيب البائع من الماء، لم يحز البيع حتى يسمى شيئاً معلوماً⁽³⁾.

218 - **وسئل** عمن ابتاع دراهم فقطعها، أو حماها بالنار، فوجدها نحاساً غير خالص؟

فتأجاب: يردّها ولا شيء عليه⁽⁴⁾.

(1) المعيار العرب: 5 / 188. من له أمة مغنية في الأفراح هل يجوز له الانتفاع بها تعطاه؟

(2) الشرب: بكسر الشين في اللغة: النصيب من الماء، قال صالح عليه السلام فيما قصه الله في القرآن: ﴿فَلْيُؤْنَقِثْهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾.

ويطلق أيضاً على زمن الشرب، ويستعمله الشرعيون في المعين. فالشرب في الشرع: النصيب من الماء لسفي الزرع والأشجار، وهذا عند أكثر الفقهاء. وقد يستعمل في نوبة الانتفاع بالماء أو زمن الانتفاع لسفي الشجر أو الزرع.

(3) المعيار العرب: 5 / 202. فيمن ابتاع جناناً وشربه، ولم يسم ما يشرب به.

(4) المعيار العرب: 5 / 202. من اشترى دراهم فقطعها فوجدها نحاساً.

[من فتاوى البيوع والسلم]

219- **وسئل** عمن دفع سلعة إلى نخاس⁽¹⁾ يبيعها، وله فيها إجارة، مثل هؤلاء الذين يبيعون في السوق لرجاء ما يزيدون، فينادي عليها فلم يجد فيها النفع، فيردها إلى ربا فباعها في السوق بالذي أعطى له، أو ما قل أو أكثر؟

فتأجاب: عليه إجارة النخاس ثانية، إلا أن يتباعد ما بين ذلك⁽²⁾.

220- **وسئل** عن قوم تجاوروا وكان لبعضهم جنان وحوائط عند آخرين وهم كذلك حتى وقع بينهم الحرب، ثم اصطلحوا بعد ذلك، وكانوا على حاضم، فهل يجوز شراء ما كان لبعضهم عند بعض من حوائط وجنان؟

فتأجاب: لا يجوز ذلك حتى يملكوا أموالهم ملكًا تامًا بلا خوف⁽³⁾.

221- **وسئل** عمن باع من رجل نصف جناته أو ناره مشاعًا، ويقول: إنها بعثك الشرقي أو الغربي؟

(1) النخاس: بئاع الدواب والرفيق. والاسم: النخاسة، بالكسر والفتح. القاموس المحيط، مادة: نخس.
(2) المعيار المغرب: 202/5 - 203. في الدلال يأخذ السلعة من ربا وينادي عليها. كذا في مذاهب الحكام: 169 ونصه: سئل أبو محمد بن أبي زيد عن النخاس يتادي فلم يمكنه البيع، فردها على صاحبها فباعها بالذي أعطى أو أقل أو أكثر؟

فقال: أجرته ثابتة إذا لم يجمع صاحبها على إسائها، فإن أجمع على إسائها فباعها بالقرب فللنخاس أجر مثلها إلا أن يتباعد ذلك.

(3) المعيار المغرب: 203/5 شراء حائط من رجل وهو تحت يد من تغلب عليه.

فتأجاب: لا يجوز هذا البيع، لأنه لا يدري ما ابتاع إلا أن يحذله⁽¹⁾.

222 - **وسئل** عن باع فرساً عليه لجام⁽²⁾، أو يتناً عليها قفل، فادعاه البائع؟

فتأجاب: ذلك له إلا أن يشترطه المشتري⁽³⁾.

223 - **وسئل** عن ضعفت دابته، فأراد أن يبيعها لرجل يحفظها، ويشاركه فيها؟

فتأجاب: قال ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك: لا يجوز، وقال ابن الماجشون وابن مزين⁽⁴⁾: يجوز. وأنا أرى إن سمي جزءاً أو ضرباً بينهما أجلاً أن يجوز، وإلا فلا⁽⁵⁾.

224 - **وسئل** عن باع زيتونه، ثم اشترى من مشتري الحب زيتاً، ودفع له الثمن وتفرقاً، ثم لقيه فأعطاه من عين دراهمه من ثمن الزيتون. وما يقول في الشريكين في الفواكه والخضر، يبيع أحدهما نصيبه، هل فيه شفعة أم لا؟ وفي

(1) المعيار العرب: 203/5 من باع نصف جناته.

(2) اللجام: للفرس. قيل عربي. وقيل: معرب. والجمع: لجم مثل كتاب وكتب. ومنه قيل للخرقة تشدها الخائض في وسطها لجام. وتلجمت المروة شدت اللجام في وسطها. وألجمت الفرس إلجاماً جعلت اللجام في فيه. المصباح مادة: لجم.

(3) المعيار العرب: 203/5 لجام الفرس وقفل البيت للبايع إلا بشرط. وكذا في م. مخ. لمكروت، صفحة: 41.

(4) ابن مزين: هو يحيى بن زكرياء بن إبراهيم بن مزين، فقيه من طليطلة وقد ولي قضاءها ثم عاش بقرطبة، انتقل إليها عند ثورة أهل طليطلة. كانت صلته بالأمير عبد الرحمن. روى عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى وغازي بن قيس وغيرهم. رحل إلى الشرق ولقي طُغرف بن عبد الله وروى عنه الموطأ. كاتب الإمام مالك وسبع من القمعي وسبع بصر من أصعب وغيره. له تفسير على الموطأ توفي سنة 259 هـ وقيل: 260.

(5) المعيار العرب: 203/5 من ضعفت دابته فباعها لمن يحفظها ويشاركه فيها.

شريكين في الدار والحانوت، يكرى أحدهما نصيبه، هل فيه شفعة أم لا ؟

فتأجاب: اختلف في ذلك. إذا كان الزيت المشتري من ثمرة الزيتون لاشك، والمختار جوازه ولا يدخله زيت بزيون؛ لأنها غير واحدة، ولكن يؤول الأمر إلى أنه استأجره عليه بيعه، والشفعة في الثمار هذا الذي أستحسنه، وأختار الشفعة فيها لا يتقسم⁽¹⁾.

225 - وسئل عن بيع الفاكهة على أن يختار فيها ؟

فتأجاب: الذي أراه إن كان ذلك متقارباً في التساوي فهو جائز، وإن كان مختلفاً فلا ينفخي⁽²⁾.

226 - وفي الحديرية : مَنْ وجد في يد خادم اشتراها مالاً، وقد كان الذي باعها منه ابتاعها من آخر توفي وورثه ولداً، فادعى البائع الثاني أن المال ماله، وسئل الولدان وراثا البائع الأول، فقال أحدهما : ليس لأبي فيه شيء، وزعم الآخر أنه لأبيه.

فتأجاب عبد الله بن أبي زيد : إذا أثبت البائع الثاني أن المال له، قضيت له به بعد أن تُقرر للمدعي من الولدين أن المال لأبيه، فإن أتى بشيء يُنظر له، وإن لم يأت البائع الثاني ببينة، وقفته حتى ينكشف عندك ما يجب النظر فيه⁽³⁾.

(1) نوازل البرزلي : 177 / 3.

(2) نوازل البرزلي : 177 - 178. وفيه أيضاً : قال الشعبي عن ابن أبي زيد : فيمن اشترى بعض الفاكهة على كيل أو وزن أو عدد، فيقبض تلك فيقول : اترك هذه، وهذه لبعض ما أخذ، فإن كان متقارباً فأرجو أن لا يكون به بأس، وإن كان بين التفاضل فسكروه، وإياكم ره أصحابنا إشفاقاً وليس بهرام يترى.

(3) نوازل البرزلي : 253 / 3.

227 - سئل ابن أبي زيد عن رجل ابتاع قطعاً من جنان على أن يصرفه إلى جنانته، ولا يكون له مدخل على جنان البائع فصرفه، ثم استحق جنان المبتاع؟ قال: ينقض البيع في القطع⁽¹⁾.

228 - سئل ابن أبي زيد عن رجل من القبيلة اشترى فرساً من ابن عمه ليهديه إلى رئيس قبيلة لينصرهم على من بغى عليهم، فطلب البائع الثمن، فقال المشتري: أنت تعلم أني إنما اشتريته على الجماعة، ما بعث أنا إلا منك، والعرف عندهم: إنما تكون الرشوة على جميع القبيل؟

قال: إن كان العرف عندهم أن شراء مثل هذا على الجماعة، وأن هذا المتولي للاشتراء وكيلهم، فلا يلزمه إلا ما يلزمهم، وإن لم يكن ذلك معروفاً، فالثمن على متولي الشراء⁽²⁾.

229 - [قال القاضي عياض]: رأيت لأبي محمد بن أبي زيد وقد سُئل عن العين هل يدخل في المقاصة؟

فقال: في ذلك اختلاف، والذي أراه أنه لا شيء فيه. وأجاب في موضع آخر بمثل هذا.

(1) نوازل ابن بشنغير: 442. وأضاف: وقال ابن العطار، ونحوه لأبي عمران الفاسي وخالفه أبو بكر بن عبد الرحمن، ونحوه في التكت.

وانظر هذه الفتوى في أحكام الشعي: 249.

(2) نوازل ابن بشنغير: 457 من اشترى فرساً ليهديه إلى رئيس قبيلة مقابل مساعدة حربية، وكذا في أحكام الشعي: 264-265.

ف قيل له : فأبي قول تقول في هذا ؟ فأبى أن يجيب بشيء⁽¹⁾.

230 - قال ابن أبي زيد فيمن قال: مَنْ جاءني في سلعتي بعشرة فهي له: إن جاءه من سمعه لزمه، وإن جاءه مَنْ لم يسمعه لم يلزمه⁽²⁾.

231 - قال ابن أبي زيد : وإذا ادعى البائع أن البيع كان فاسداً، وقال المشتري صحيحاً وأقاما البينة، قضى بالأعدل، وإن تكافأنا سقطنا، وكان القول قول المشتري مع يمينه⁽³⁾.

232 - سئل أبو محمد عن صرف قيراط⁽⁴⁾ بخرايب⁽⁵⁾ وأرباع بلا ميزان ؟ فقال: لا يجوز [معناه : أن القيراط والخرايب تجري بلا وزن، إلا أن الخرايب تصرف بالميزان فينقص عن القيراط]⁽⁶⁾.

233 - سئل عن مَنْ اشترى بعض الفاكهة بعدد أو وزن، فيقبض ويقول : اترك هذه، وهذه لبعض ما أخذته ؟

(1) مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام : 224. قال أبو الحسن اللخمي : الصواب في العين أن تكون التجارة والقلية فيه سواء، فإن كانوا يقرب البر أو عصف المركب يجابها صاحبه لم يرجع فيه، وإن كانوا على بعد أو كان صاحبها لا يحسن العموم أو كانت كثرة ثقلته لا يقدر على العموم بها رجع فيها.

(2) نوازل ابن بشتغير : 463. وانظر في أحكام الشمسي : 274.

(3) نوازل ابن بشتغير : 463. وكلنا في أحكام الشمسي : 274.

(4) القيراط: معيار في الوزن وفي القياس، اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة، وهو اليوم في الوزن أربع قمحات، وفي وزن الذهب خاصة ثلاث قمحات، وفي القياس جزء من أربعة وعشرين. المصباح المنير: 257.

(5) الخروبة: في اصطلاح الصاغة : حبة الخروب يوزن بها المعجم الوسيط : 222 / 1.

(6) نوازل ابن بشتغير : 458. كنا في أحكام الشمسي : 265.

قال: إن كان متقارباً فلا بأس، وإن كان بين التفاضل فذلك مكروه، وليس بحرام يَنْ⁽¹⁾.
 234 - قال محمد: رأيت في نوازل القرويين أن أبا محمد بن أبي زيد سُئِلَ عن رجل باع زريعة حناء وأعلم المشتري أنه وكيل على أنها نابتة، ولم تنبت فقام المشتري على البائع الوكيل فأقر الوكيل أنها هي الزريعة التي باعها وأنكر رباها الموكل؟ فقال: القول قول الوكيل مع يمينه، ويلزم رباها ما ذكرناه إذا كان دلس، وإن كان يدلس يرد ما أثبتناه عنه في باب القيام بالعيوب⁽²⁾.

[من فتاوى العُيُوبِ وَالتَّدْلِيسِ⁽³⁾ وَالْجَوَائِزِ⁽⁴⁾]

235 - سُئِلَ ابن أبي زيد عَمَّنْ اشترى داراً، ولها رَفٌّ يمنعه بعض البناء، والمرفق، أهو عيب؟

فأجاب: ليس بعيب يرد الدار، ولكن لو اشترى الدار على الصفة، فوجده، وكان عيباً يسيراً أخذ قيمته من ثمنه، وإن كان عيباً كثيراً فهو مخير في قبول الدار بعيبها، أو يردّها ويأخذ ثمنه⁽⁵⁾.

(1) نوازل ابن بشتغير: 259. وانظره في أحكام الشمعي: 269. ونوازل البرزلي: 3/ 177.

(2) مفاهيم الحكماء: 240-241، سؤال عن إقرار الوكيل على موكله.

(3) التدليس: يقال: دلس البائع تدليساً، كتم عيب السلعة من المشتري وأخفاه قاله الخطابي وجماعة. ويقال أيضاً: دلس دلساً من باب ضرب والتشديد أشهر في الاستعمال. المصباح: 91/1.

(4) الجوائز: قال في الحدود: ما أُلْفَ من مُعْجُوزٍ عن نَفْعِهِ عَادَةً فَهُوَ مَنْ تَسَرَّ أو نَبَاتٍ بَعْدَ بَيْعِهِ. شرح الحدود: 401، وانظر تنبيه الطالب: 109.

(5) نوازل البرزلي: 3/ 290-291.

236 - سئل ابن أبي زيد عمن [دفع] ⁽¹⁾ ذهباً للسكاك وهو يخلط أموال الناس ؟

فأجاب: إن كانت أموالاً متشابهة لا تباين، فلا بأس، وهذه ضرورة ولا بد للناس من هذا، وإن ((تباين) ⁽²⁾ الذهب) ⁽³⁾، فلا يجوز، إلا أن يقدر أن يضرب له ذهبه وحده ⁽⁴⁾.

237 - وسئل عمن له على رجل دينار، فأتى بدراهم متفرقة حتى كمل صرف الدينار، ثم علم بقبضه، فأخذ الدراهم على أن يرد عليه الدينار، ثم بعد أيام أتاه بتلك الدراهم، أو غيرها في صرف الدينار، فهذا جائز أم لا ؟

فأجاب: إن كان إذا جاءه بدراهم صارفة فيها بجزء من ذلك الدينار معلوم هكذا حتى تم جائز، وإن لم يقطع معه الصرف، أو قاطعه من أول، على صرف معلوم، ثم قطعه عليه هكذا فلا يجوز، ويرد الدراهم، فإن قبض الدراهم من غير شرط ردّها إليه فبعد أيام صارفه في الدينار بتلك الدراهم أو غيرها ⁽⁵⁾.

(1) في البرزلي: (باع) والإصلاح من الميعار. وكتاب مصادر النجاح: 1/ 664. وفي تذييل الميعار: 3/ 86 كتاب الصرف، وفي ابن عرفة في جواز خلط أذهاب الناس بعد تصفيتهما ومعرفة وزنها أقوال: "روى محمد بن أحمد وأرجو خفته للمسافر لاحتياسه. قال في العتبة وعفقه العتي عن سحنون عن ابن القاسم أراء خفيّاً للمضطر وذو الحاجة وعن عيسى لا يعجبني. قال محمد بن رشد: روى أشهب: إنما كان هذا حين كان الذهب لا يقش والسكة واحدة واليوم في كل بلد سكة فزالت الضرورة فلا يجوز. انتهى".

(2) في الميعار: تباينت.

(3) في تذييل الميعار: (وإن تباينت الذهب).

(4) نوازل البرزلي: 3/ 303. وانظره في: موارد النجاح ومصادر الفلاح: 1/ 664.

(5) نوازل البرزلي: 3/ 303.

238 - **وسئل** أيضا عن اشترى ثوبا فوجده معيبا، وقيمتة (معيبة)⁽¹⁾ مثل ثمنه أو أكثر، فهل على البائع شيء أم لا ؟

فأجاب: يُنظر إلى قيته صحيحا يوم الصفقة، وقيمتة وبه ذلك العيب يومئذ، فما كان بينهما من النقص، رجع بنسبة من الثمن، إن كان [الربع، فبالربع، وإن كان الثلث]⁽²⁾ أو النصف، فكذا ذلك. وهذا إذا فات عنه بعيب (مفسد)⁽³⁾، إلا أن يقول البائع: ما قبلته (بعيه)⁽⁴⁾ ولا ترجع بشيء أو ترده ولا⁽⁵⁾ أرجع عليك بشيء، فله ذلك⁽⁶⁾.

239 - **وسئل** عن ابتاع شاة واستثنى الرأس والجلد، هل يجوز أو يُفسخ؟ وكيف لو لم يستثن، ثم أراد شراء رأسها أو لحمها، ويحاسبه من ثمنها، أو يرد إليه من الثمن بعد قبضه، هل يجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب: اختلف فيها، قليل: يجوز في السفر، وهذا في استثناء الرأس والجلد، وأما الجلد وحده فهو أحق. ولو استحياها المشتري، فعليه قيمة الجلد والرأس، ويكره أن يشتري منه لحما وشبهه، فإن اشترى من لحمها بعد قبضه ثمنها، فإن كان في مجلس واحد فمكروه، وإن تفرقا بعد القبض فجائز إذا صح أمرهما⁽⁷⁾.

(1) في الميعار (معيبا) وهو خطأ.

(2) في البرزلي: (الربع، فالربع أو الثلث) وما أثبتناه من الميعار: 304 / 3.

(3) ساقط من الميعار.

(4) في الميعار: بعيب.

(5) ساقط من البرزلي والإكمال من الميعار.

(6) نوازل البرزلي: 304 / 3. وانظر في الميعار: 61 / 6 من اشترى ثوبا فاطلع على عيب فيه.

(7) نوازل البرزلي: 304 / 3.

240 - وسئل عمن اشترى زقا⁽¹⁾ بزيتها، هل يجوز ؟

فتأجاب: إن كان اشترى ذلك على غير وزن فجائز، وإن كان الوزن فأجيز، وكرهه⁽²⁾.

241 - وسئل عمن اشترى نصف غنم بثمان نقداً أو مؤجلاً، واشترط عليه رعي النصف الباقي ؟

فتأجاب: إن كان ذلك زمناً معلوماً جاز، وكذا السفر بالغنم إذا كان معلوماً كالغنم، وإن لم يكن معلوماً فهو فاسد⁽³⁾.

242 - سئل ابن أبي زيد فيمن باع سلعة بدنانير⁽⁴⁾ نقصها معلوم، فدفع إليه دنانير

(1) زقا: وعاء من جلد، وهو من الزق: الجلد يمز شعره ولا ينتف نف الأديم. النهاية في غريب الحديث والأثر: 306/2. زقن.

(2) نوازل البرزلي: 304/3.

(3) نفسه. وانظرو في المعيار: 60/6 من اشترى نصف غنم واشترط عليه رعي النصف الآخر.

(4) الدنانير: أنواع بالغرب الإسلامي منها:

الدنار العشري، وهو من الدنانير السعدية، وسمي عشرين باعتبار عياره المعدني حيث يتركب من تسعة أعشار الذهب وعشر النقرة (الفضة) أي أن عياره يساوي 900 في الألف.

والدينار الشامي: ابتداء من سنة 1550 م، كان يطلق على الدينار العشري نفسه اسم الدينار الشامي حينما انخفض عياره، فلم يعد تركيبه المعدني يحتوي إلا على ستة أسباع الذهب وسبع الفضة.

والدينار المهدي: نسبة إلى عماد الدين السعدي الملقب بالمهدي.

ودنار الدوقات: وقد ضربت أصلاً في البنديفة في القرن الرابع عشر وقد كثر استعمالها بالمغرب في الخمسينيات من القرن السادس عشر.

ودنار التبر: كان التعامل بدنار التبر الموزون مألوفاً في المناطق الجنوبية المتاخمة للصحراء حيث تستعمل القوافل التجارية الإفريقية. وقد تصاعد ورود هذا الدينار في نقايد النقهاء، بعد استقرار السعديين -

أنقص منها، وأراد أن يعطيه بزائد النقص فضة.

فتأجاب: فلا بأس به. وأما الدنانير الوازنة المنفردة فلا. ومعنى الناقصة، أنها توزن جميعها، فيجمع نقصها في الوزن، فلا بأس إن شاء الله أن يأخذ بنقصها فضة⁽¹⁾.

243 - **سئل** ابن أبي زيد عن معلم شرط قومًا على نصف، لكل سنة رباعي مقدم، ورباعي لأجل معلوم، فربما جاء الرجل برباعي ذهب، أخذه قديمًا أثناء بدرهم على حساب رباعي، وربا أثناء بيعه دراهم، ويبقى عليه بعضها، ولم يكن في أصل الإجارة ذكر ذهب من فضة.

فتأجاب: الإجارة انعمدت بذهب، فما حل منها جاز أخذ الدراهم فيه، وما لم يحل أخذ دراهم فيه، وأما أخذ بعض الدراهم، والصبر ببعضها، لم يميز على حال⁽²⁾.

«وقد استمر استعمال هذا النظام حتى أواخر القرن التاسع عشر.

والدينار البالي: أو الدينار القديم. يُطلق في العقود والتقايد على الدينار المضروب قبل سنة 1567 م.

والدينار الجديد: وهو الذي ضربه أحمد المتصور ابتداء من سنة 1567.

والدينار الحماسي: باعتبار صرفه بخمس أواق كما أطلق اسم: الدينار السداسي: وهو الدينار الجديد وسعي سداسيًا لأنه من ست أواق ميزانية.

والدينار الإسماعيلي: وزن سبعة عشر قيراطًا. ودينار مولاي عبد الله: ويسى أيضًا سكة فاس، وهو منسوب للسلطان مولاي عبد الله بن مولاي إسماعيل.

والدينار المحمدي: ويسى أيضًا البندقي وهو دينار سيدي محمد بن عبد الله.

هذه إذن بعض النقود التي كانت متداولة في القرن السابع والثامن عشر.

(1) نوازل البرزلي: 3/ 320.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 329.

244 - وسئل عن اكرى قاعة دار بني حَبَّاتٍ ذهباً مرابطة⁽¹⁾. فقال المكثري: نعطيك من حساب ستة وسبعين المثقال⁽²⁾، وقال الآخر: من سوم اثنين وسبعين.

فتأجاب: الواجب عليه في الثماني حَبَّاتٍ، تسع المثقال⁽³⁾.

245 - وسئل عنَّ صرف ديناراً بدراهم وتقابضاً، ثم وقع الاختلاف في نقص درهم وعدم نقصه، هل اليمين في الجامع أم لا ؟

فتأجاب: اليمين في هذه في الجامع، لأنه يؤدي إلى نقص الصرف⁽⁴⁾.

246 - سئل ابن أبي زيد عنَّ راطل دراهم بدراهم، ثم وجد أحدهما فيه زيوفاً فأراد الرد، هل يفسخ الجميع كالصرف، أو بقدر الزيوف ؟

فتأجاب: إنها ينتقض ما يقابل الزيوف، ونمضي المرافلة [في الطَّيِّبِ]⁽⁵⁾ من الجانبين⁽¹⁾.

(1) مرابطة: نسبة إلى الدولة المرابطية، وهي الحقبة التي كان يجري تداولها.

(2) المثقال: يعتبر المثقال في هذا الاصطلاح الوحدة الأساسية لصرف العملة، وهو من النقود النائية. ويتألف من عشرة دراهم شرعية (أو أواق).

وقد أخذ مصطلح المثقال منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر يُطلق على المضروب من الفضة، ولم يعد يستعمل لما ضرب من الذهب بل كان المثقال منذ إصلاح 1766 م مستعملاً كوحدة أساسية فضية بدل الدرهم الذي تقلص استعماله. وهو أنواع منه: المثقال الأحدي، نسبة إلى أحمد التصور، والمثقال الإسماعيلي، نسبة إلى السلطان مولاي إسماعيل. والمثقال المكتاسي، وهو مثقال سيدي محمد بن عبد الله، والمثقال السليمانّي، والمثقال الرحمانّي. انظر: كتاب النقود المغربية لعمرو آغا: 62-63.

(3) نوازل البرزلي: 3/ 329.

(4) نوازل البرزلي: 3/ 329.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

247 - وسئل عن الزيتون تدخله الدودة عند أوان (عصره و)⁽²⁾ مكيلته قائمة،

وينقص في العصر [عن السالم]⁽³⁾ قدر الثلث، هل فيه جائحة ؟

فأجاب: إن [كان]⁽⁴⁾ يبيع في رؤوس الشجر، ودخله الدود قبل قطافه حتى صار [بذلك]⁽⁵⁾، ينقص في عصره، وجبه قائم وقد دخله الدود وهو قائم، فهو جائحة، إذا نقص في عصره أو ثمنه عن السالم قدر الثلث فأكثر، وإن نقص عصره لدناءة أصل خلقتة أو لسرعة جفافه، ليس لدود، فلا جائحة فيه. ولو تدوّد بعد الحرقص، فلا جائحة فيه⁽⁶⁾.

248 - وسئل أيضا عمن اشترى غلة حائط، فيه أصناف من الفواكه [التمر والتين

والعنب والخوخ والرمان وغير ذلك]⁽⁷⁾، فأجيب منه صنف، ما يحمل قول

ابن القاسم فيه ؟ هل يؤخذ فيه بقول أشهب موافقا لقول ابن القاسم ؟ وما

رواه ابن حبيب عن مالك ؟

فأجاب: لا يعدل عن قول ابن حبيب، إذ لا يتأتى غيره، وكأنه اشترى كل صنف على حده،

(1) نوازل البرزلي: 3/ 352. وانظره في الميار: 6/ 104 مراطة الدراهم ماضية في الطب، متخفة في الزهوف.

(2) في البرزلي: (الشن) وما أثبتناه من الحاوي.

(3) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(4) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(5) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(6) نوازل البرزلي: 3/ 395. كذا في الحاوي صفحة 72 مسائل الجائحة.

(7) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

- فتوضع الجانحة عن الصف، إذا بلغت ثلثه بالقيمة من جميع الأصناف من الثمن⁽¹⁾.
- 249 - وسئل ابن أبي زيد (أيضاً)⁽²⁾ في الرمان والتين والخوخ، مما يُطعم بطناً بعد بطن، فإن كان الرمان مما يحبس أوله على آخره، فهل هو كالمدرجات؟ وهو عرفه اليوم؟
فأجاب: [إذا كان كذلك]⁽³⁾ فسيله، سبيل ما توضع فيه ثلث الثمرة، بثلث الثمن⁽⁴⁾.
- 250 - وسئل عن ورق التوت [يباع لدود الحرير]⁽⁵⁾ فيجاح الدود، أتوضع الجانحة (فيه)⁽⁶⁾؟

- (1) نوازل البرزلي: 396 / 3. وانظر الفتاوى في الحاوي: 71 ب. =
« ذكر من الأصناف يحتمل أن يكون تحت نوع، أو أراد بالأصناف الأجناس.
فأما الأول ففي المدونة ما يقطع بطوناً كالقشبي والورد والباسمين والقضاح والرمان والخوخ والأترج إن بلغ المجاح ثلث قدره اعتُبر. ولقد قصد منابه من قيمة جميعه عن ثلثه وإلا فلا، ولو بلغ منابه منه نسمة أعشاره، وعكس أشهب فراجع الثلث في قيمته لا قدره.
وفي النوادر والزيادات عن ابن حبيب: لم يفرق ابن القاسم بين تفاضل القسم في النوع الواحد. وقال قولاً مجملاً: إن بلغت الجانحة ثلث الثمرة رجع بثلث الثمن فلا تقويم وما تأوله عن ابن القاسم بعيد عن منعبه.
انظر النوادر والزيادات: 206 / 6 ما يجل ويحرم من البيع، في وضع الجوانح فيها يتناع من ثمر أو حب.
(2) في الحاوي: (عن قول ابن القاسم).
(3) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي للفتاوى.
(4) نوازل البرزلي: 397 / 3 - 398. وانظره في النوادر والزيادات: 206 / 6 في وضع الجوانح فيها يتناع من ثمر أو حب. وكذا في الحاوي: 71 مسائل الجوانح.
(5) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي للفتاوى.
(6) في الحاوي: (في ذلك من ثمن الورق).

فأجاب: نعم، توضع الجائحة، إن لم يجد مشترياً له⁽¹⁾.

251 - **سئل** ابن أبي زيد عن الرجل يشتري جنائناً بقرب الوادي، فيأتيه السيل

فيحمله، فيحتج المشتري فيقول: هذا عيب يجب الرد به؟

فأجاب: لا كلام له، وليس له الرد في ذلك، إلا أن يكون البائع قد غرّه⁽²⁾ أو غشه⁽³⁾.

252 - **وسئل** عن البقرة تبتلع حلق الحديد فيبيعها ربيها، وقد ضعفت فذبحها

المشتري أو تموت عند المشتري ثم اطلع على ذلك؟

فأجاب: إن يئز له ذلك عند البيع، فالبيع جائز ولا كلام للمشتري، وإن لم يبين، وذبحها

المشتري وقد علم البائع ما أصابها أو لم يعلم وضع عن المشتري بقدر ما نقصها ذلك يوم

البيع، وإن ماتت عند المشتري من ذلك وقد ذلّسه البائع وضع عنه الثمن كله ويرجع به

إن قبضه منه، وإن ماتت من غيره، أو ماتت منه، ولم يعلم البائع بما أصابها، وضع عنه

قيمة ذلك العيب يوم البيع، وإن قال المشتري: كان هذا العيب عند البائع. وقال البائع

(1) نوازل البرزلي: 398/3. وانظرو في الحاوي: 71 مسائل الجواهر.

وفيه: قلت، فإن وجد من يشتريه يسير من الثمن؟

فقال: لا يوضع عنه إذا وجد من يشتريه ولو بوضيعة.

(2) غرّه غراً وغروراً وغيرةً بالكسر، فهو مغرور وغرير: خدعه، وأطعمه الباطل، فاعترّ هن. القاموس،

مادة: غرر.

(3) غشه: لم يحضه التصح، أو أظهر له خلاف ما أخسره. والغش بالكسر: الاسم منه. القاموس، مادة: غش.

(4) المعيار المغرب: 205/5 من اشترى جنائناً بقرب الوادي فأنلفه السيل.

بل عند المشتري فالقول قول البائع مع يمينه على العلم، إلا أن تقوم بينه، أو يستدل في ذلك بأمر لاشك فيه، مثل أن يذبحها، فيجد الحديد قد تغير أو نحو ذلك⁽¹⁾.

253 - قال: ومن ابتاع سلعة فنقلها ووجد فيها عيباً والبائع حاضر بالبلد الذي نقلها إليه المبتاع: إنه إن دلّس له بالعيب صرفها على البائع، وإن لم يدلس، كان على المشتري صرفها إلى الموضع الذي ابتاعها فيه، وكذلك إن أقاله فيها كان عليه صرفها إلى موضع الابتاع.

قال: وإن نقلها إلى موضع بعيد، يذهب الكراء بقيمتها، فهو فوت يرجع بقيمة العيب⁽²⁾.

254 - وسئل عن الريح تسقط من الثمرة المشتراة ثلثها أهر جائحة وهو يتفع له وله ثمن؟ فأجاب: هو جائحة وإن كان له ثمن لأنه إنما تستجد إذا بيع فهذا لم يتم له فيه الجداد إلا أنه إذا كان إنما أسقط الريح ثلث الثمرة فلا جائحة فيه؛ لأنه يباع بثمن ما وذلك الثمن ينقض الثلث، فهذا لم يجتمع بثلث الثمن إذ رجع إليه بعضه.

قلت: فإن سقط من الثمرة أكثر من الثلث فإذا بيع مقدار الثلث؟

فقال: توضع الجائحة في ذلك وتحسب ويحسب عليه ثمن ما باع⁽³⁾.

(1) المعيار العرب: 205/5 في البقرة تبطل الحديد فيبيها رثياً.

(2) نوازل ابن بشتنفر: 460 هل يجوز رد السلعة المعيبة في غير موضع الشراء؟

(3) الحاوي للفتاوى صفة: 71 ب.

[من فتاوى المزارعة⁽¹⁾]

255 - سئل ابن أبي زيد عمراً يدفع الأرض بربعها، ويخرج ربع الزريعة أيضاً،
ويأخذ ربع الزرع، هل يجوز ذلك أم لا ؟

فتاواه: بجواز ذلك، إذا تقاربت قيمة الأرض، مع قيمة البقر والعمل على تلك
التجربة⁽²⁾.

(1) المزارعة: في اللغة: مفاعلة من الزرع. وفي الشرع: عبارة عن العقد الذي عقده الماعقدان على الزرع
ببعض الخارج. وركنه الإيجاب والقبول. الحدود والأحكام: 109. وانظر: أنيس الفقهاء: 273.

وفي حدود ابن عرفة: المزارعة شُرْكة في الخبز "شرح الحدود: 547.

(2) نوازل البرزلي: 409 / 3. قال البرزلي: مثلها في الروايات حكاه ابن يونس، ونهري على ما تقدم.

[من فتاوى القراض⁽¹⁾]

256 - سئل أبو محمد عن دفع قراضا لصاحب مركب، على أن يحمل سلعة بغير كراء والربح بينهما.

فتأجاب: القراض فاسد للزيادة المشتركة على العامل، وله إجارة مثله في عمله، وكراء مركبه، ولرب المال ربحه، وخسارته⁽²⁾.

257 - سئل ابن أبي زيد عن استقرض طعاقا في بلد، ونوى أن يدفعه في بلد آخر ؟
فتأجاب: منعه ابن القاسم، لأن الضمير عنده كالشرط، وأجازه أشهب وأصنع إن لم يشترطا ذلك، وإن اشترطا فلا خير فيه. وأجازه ابن كنانة⁽³⁾ وابن وهب

(1) القراض : مشتق من فرغضت أي : قطعت، ومن فارضته بما فعل أي : كافأته، لأنها يقتسمان الربح فيكون لكل واحد منهما قطعة منه، ولأنها أيضا يتكافأان في المال، وسُني هذا الفعل معارضة وقراضاً، لأنه فعل لا يكون إلا من اثنين يتقارضان في المال، أي : يتكافئان، وهو نوع من أنواع الشركة. والعراقيون يسمونه مضاربة، يذهبون فيه إلى قوله تعالى : ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَضُوا إِلَى الْيَوْمِ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَضُوا إِلَى الْيَوْمِ﴾، وكلتا العبارتين صحيحة في اللغة. انتمليق على الموطأ : 155 / 2 كتاب القراض. وقال عياض : القراض والمضاربة سواء. البرزلي : 440 / 3.

(2) نوازل البرزلي : 466 / 3. وانظره في المعيار المعرب : 205 / 8 من دفع قراضا لصاحب مركب. وكذا في : 306 / 8.

أضاف البرزلي موضعاً : قلت : ظاهر أصل ابن حبيب، أن له كراء المثل. وقراض المثل، لأنها زيادة لم يستبد بها أحدهما، غير خارجة عن رأس المال. وقيل، إنه أصل المدونة.

(3) ابن كنانة : هو عثمان بن عيسى بن كنانة، أبو عمرو، وكنانة مولى عثمان بن عفان، من فقهاء المدينة. أخذ عن مالك وغلبه الرأي، وليس له في الحديث ذكر. كان مالك يحضره لمناظرة أبي يوسف عند الرشيد. جلس في حلقة مالك بعد وفاته. وكان مالك يُقدّر ضبطه ويخصه بالإذن عند اجتماع الناس على بابيه «

ومطرف⁽¹⁾، اشترطاً ذلك أو لم يشترطاه⁽²⁾.

258 - **مسألة** أبو محمد بن أبي زيد عن العامل في القراض يقول له رب المال: لا تشتري بعد شيئاً. وقد نضّ⁽³⁾ المال فتعدّى فاشتري فحسر أو ربح؟

فتاواه: إن قال: إنما اشتريت لنفسي، كان القول قوله مع يمينه، والربح له، والخسارة عليه، وإن قال: اشتريت للقراض، فإن ربح، كان الربح للقراض، والخسارة على العامل⁽⁴⁾.

«يُعدى باسمه قبل أن يؤذن للعائنة. توفي سنة 186 هـ. وقيل: 189 هـ. يمكنه أثناء الحج. انظر: ترتيب المدارك: 1/ 292-293.

(1) مطرف: هو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف، صاحب مالكا عشرين سنة، كما درس على عبد العزيز بن الماجشون. توفي بالمدينة المنورة سنة 220 هـ. انظر الانتقاء لابن عبد البر: 58، وترتيب المدارك: 3/ 133-135.

(2) المعيار المغربي: 5/ 203 استغراض الطعام على أن يدفع مثله في بلد آخر. وانظره في النوازل والزوائد: 7/ 249. كتاب القراض.

(3) نضّ الماء: ينضّ نضاً ونضيباً: سأل قليلاً أو خرج زحفاً. والنض: الإظهار، ومكروه الأمر والدرهم، والدينار، كالتراض فيها أو إنها يسي ناضاً إذا تحول عينا بعد أن كان متاعاً. القاموس، مادة: نض.

(4) المعيار المغربي: 8/ 209 رب المال يقول للعامل بعد نضوض المال لا تشتري شيئاً فيخالف، وانظر: النوازل والزوائد: 7/ 271 كتاب القراض، في رب المال يحاسب العامل. وقد نضّ المال ثم يتهدى في العمل.

[من فتاوى الإقرار⁽¹⁾]

259 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن وجه قول ابن القاسم في المدونة في مسألة الذي يقر لابنه وأجنبي، فما يصير للولد دخل فيه الورثة، كيف هذا ولا ميراث إلا بعد أداء الدين؟ فإن اتهموه في إقراره للابن بطل وإلا وجب له؟

فأجاب: قول أشهب يبطل الإقرار للابن، لأنه يؤدي متى حصل شيء للورثة أخذه الأجنبي، ودخل معه الابن في المحاصة⁽²⁾.

260 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ توفي وترك ورثة، وقد كان أقر بابن لبعض الورثة وغيرهم، فكتم الوارث، وغفل الشهود، وقسمت التركة، فلما حضر الوارث المقر عنده الوفاة، اعترف بالابن وأعطاه سهمه في الذي بيده وحالته الولد في غلة ما مضى - من السنين وكذا تطوع وارث، وأقر بنصيبه مما يصير له وحالته الولد أيضا فيما مضى من الغلة ثم ثبت إقرار الميت الأول بالولد، فقام يطلب نقض القسم وطلب ما سامح فيه من الغلة وقال: فعلته لجهلي بقدره، وظننت أن لا بينة لي، فهل له رجوع في ذلك، وفي الغلة على بقية الورثة ونقض القسم أم لا؟

فأجاب: إذا ثبت نسبه، فله نقض القسم وابتدأه، وله الرجوع بالغلة على مَنْ لم يترك

(1) الإقرار: هو مشتق من القرار، وهو لغة: إثبات ما كان متردلاً. وشرعاً: هو إخبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وليس بإثباته. أنس الفقهاء: 243. وانظر طلبة الطلبة: 277. والحدود والأحكام: 88. وفي حدود ابن عرفة: "قول يوجب حقاً على قاتله" شرح الحدود: 465. وانظر تنبيه الطالب: 36.
(2) نوازل البرزلي: 3/ 518. وانظر في المعيار للمغرب: 10/ 347 وجه قول ابن القاسم في الذي يقر لابنه وأجنبي.

له شيئا من الورثة. وأما مَنْ ترك له، فلا مقال فيه، ولم يأت بحجة مقبولة في قوله ظننت عدم الثبوت، إذ قد اعترفوا له بصحة النسب، ولا بعدم معرفة الغلة، إذا كان عالما بمبلغ السنين، إذ لا تكاد تتفاوت. وقد اختلف في هبة المجهول إذا تفاوت ما ظهر منه، عما بطن بشأن الواهب⁽¹⁾.

261- وسئل عَمَّنْ أقر في مرضه بدين [.....] ؟

قال: ذلك جائز ما لم يتهم، بخلاف الدية⁽²⁾.

(1) نوازل البرزلي: 3 / 524. وانظره في المعيار المعرب: 10 / 348. من توفي وترك ورثة وقد كان أقر بدين لبعض الورثة.

(2) م. مخ. محكومات، الصفحة: 40.

[من فتاوى الصلح⁽¹⁾]

262 - سئل ابن أبي زيد عمن يبيع نصف غنمه بشئ معلوم، إما نقداً أو مؤجلاً، واشترط عليه رعي النصف الباقي ؟

فتأجاب: إذا كان ذلك له أتمداً معلوماً فذلك جائز. وكذلك السفر بالمال إذا كان ذلك معلوماً كما قلناه في المغنم، وإن لم يكن على ما قلنا فالبيع فاسد⁽²⁾.

263 - سئل ابن أبي زيد عن الصلح يقع على الإقرار والإنكار، هل يجوز على شيء إلى أجل ؟

فتأجاب: إذا كان المصالح به من جنس المدعى، وصفته وقدره، أو أقل فالصلح بهذا جائز، ما خلا أن يكون المدعى به طعاماً من بيع فلا يجوز، فإن كان المصالح به خلاف المدعى به فلا يجوز فيه الصلح، إلا أن يكون نقداً، وإلا لم يميز، إلا أن يدعي قبله استهلاك شيء استهلكه له، فصالحه من دعواه على مثل قيمته، أو أقل فذلك جائز⁽³⁾.

(1) الصلح: اسم من الصالحة، وهي المسالة بعد المحاربة، وأصله من الصلاح، وهو استقامة الحال.
وفي الشريعة: هو عبارة عن عقد يرفع النزاع بين المتخاصمين فلو قيل: هو أمر يرفع النزاع لاندرج فيه الإقرار والحكم لأن كلا منهما أمر يرفع النزاع. الحدود والأحكام: 89. وانظر: طلبية الطلبة: 292. وأنبس الفقهاء: 245. والتصرفات: 134. وشرح الحدود: 439.
(2) نوازل البرزلي: 3/ 539. وانظره في المعيار المغرب: 10/ 348 من توفي وترك ورثة وقد كان أقر يدين لبعض الورثة.
(3) المعيار المغرب: 6/ 506 هل يجوز الصلح على شيء إلى أجل. وكنا في أحكام الشعي: 269. ونوازل ابن بشتغير: 459 الصلح على الإقرار أو على الإنكار إلى أجل.

264 - وقال في أمة بيعت وتداولها سادات أربعة، فأبقت عند الرابع، وشهد بائعها الأول أنها أبقت عند المشتري الأول وتبرأ من إياها المشتري منه : إن شهادته لا تجوز، لأنها تدفع عنه اليمين، وعلى من قام بذلك البيعة أنها أبقت عند من يذكر ممن قبله، ويحلف هو أنه ما علم بذلك، ثم يكون له الرد على بائعه، ثم لبائعه أن يرضى بذلك أو يرد، وإلا لم يكن غير اليمين على من قيم عليه منهم، أنها ما أبقت عنده، ولا علم أنها أبقت عند مَنْ باع منه⁽¹⁾.

265 - قال ابن أبي زيد: وَمَنْ ابتاع سلعة فنقلها ووجد فيها عيبًا والبائع حاضر بالبلد الذي نقلها إليه المبتاع: إنه إن كان دَلَّسَ له بالعيب صرفها على البائع، وإن لم يُدَلَّس، كان على المشتري صرفها إلى الموضع الذي ابتاعها فيه، وكذلك إن أقاله فيها كان عليه صرفها إلى موضع الاتباع.

قال: وإن نقلها إلى موضع بعيد، يذهب الكراء بقيمتها، فهو فوت يرجع بقيمة العيب⁽²⁾.

(1) نوازل ابن بشتغير: 459 والفنوى في أحكام الشعبي: 271.

(2) نوازل ابن بشتغير: 460 والفنوى في أحكام الشعبي: 271-272.

[من فتاوى الإجازات⁽¹⁾ والأكرية والصناعات]

266 - سئل ابن أبي زيد عن حراس الزرع بعد نباته [ويصير حشيشاً]⁽²⁾، أو الزيتون بعد [أن تؤز]⁽³⁾، على أن يأخذوا أجرهم منه، هل ذلك في ذمم أهل المال، أو في (تلك الزروع أو الكروم)⁽⁴⁾؟ وكذا لو أصابت ما حرسوا جائحة ما يكون لهم من الأجر؟ (وكذا حراستهم الأندر)⁽⁵⁾، هل هي كالفحص أم لا؟ وهي في ذممهم أو في عينها؟

فتاواه: حراستهم الزرع والزيتون بعد خروجه على أن يأخذوا منه لا يجوز، وإنما يكون بشيء معلوم في ذمة من استأجرهم، فإن كانت إجاتهم جائزة ثم أصابت الزرع والزيتون جائحة أذهبتهم انفسخت إجاتهم، وله من الأجر بحساب ما مضى. أما استئجارهم في الأندر بقدر معلوم منه [وقد رأوه]⁽⁶⁾ فجائز⁽⁷⁾.

(1) الإجازة، في اللغة: اسم للأجرة، وهي كراء الأجير. وقد أجزه إذا أعطاه أجرته. والإجازة: شرعا عبارة عن مملك المتافع بمعرض. وقد تفسر الإجازة ببيع نفع معلوم بمعرض كذلك دين أو عين. انظر: أنيس الفقهاء: 259. والحدود والأحكام: 96. والتعريفات: 10. وطلبية الطلبة: 259.

(2) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(3) في البرزلي: (خروجه) وما أثبتناه من المعيار. وانظره

(4) في المعيار: فلك الزرع والكروم.

(5) في المعيار: وكذلك حراسة الأندر.

(6) ساقط من البرزلي والإكمال من المعيار. وانظره في المعيار المعرب: 226/8 هل يجوز حراسة السورع بجزء منه على الضمان. وفي الحاوي: (وقد رأوه فذلك جائز).

(7) نوازل البرزلي: 52/3. وانظره في المعيار المعرب: 225/8 حراسة الزرع والزيتون والأندر على أن-

267- وسئل أيضاً عن حراس الزرع والزيتون ليلاً ونهاراً بالضمان، أو بغيره، يحرسون على أن كل قفيز عليه مدّان أو ثلاثة، وهل عليهم تفريغ الأحمال والشباك أم لا؟ أو يحرسون الأندر كله بأقفة معلومة، ومنهم من يصيب ألفاً ومائة قفيز أو أقل أو أكثر، هل هو على عدد الرؤوس أو على قدر الصابة؟

فتاوى: أن شرط الضمان عليهم لا يلزم، وله أجر مثله، ممن لا ضمان عليه.

وأما استتجارهم (لكل قفيز⁽¹⁾ مدّان فجائز)⁽²⁾. فإن شرطوا في هذا تفريغ الشباك، أو نزول الأحمال فيلزم. واستتجارهم الأندر بأقفة معلومة، فإن كان قبل حصوله في الأندر (ودرسه)⁽³⁾ فلا يجوز. وبعد حصوله ورؤيته فجائز ويكون [مفروضاً]⁽⁴⁾ على قدر الصابة. ووقع لسحنون، أنه على الرؤوس. والأول أحبُّ إليّ⁽⁵⁾.

«بأخذ جزءاً. وانظر الحاوي للفتاوى : 88 مسائل الأكرية.

قال البرزلي : قوله : أصابته جانحة، يريد عامة لا خاصة بشخص أو أشخاص قليلين، فهو الذي يضر به، ولا تجري على مسألة السلم في حائط بعينه، لأنه من شرطه أن يكون بعد الطيب، ولا السلم في قرية بعينها ولو كانت كبيرة، لأنه هنا كل شخص يعين أن يعطيه من فداته، فهو كالمسلم في حائط بعينه في حق كل شخص حتى يلتزمه في ذمته ويصف قدر ذلك ووقته ومحلته. فكل ما تختلف فيه الأعراض كالمسلم ورأس ماله منافع الأجر وقبض الأوائل فيها كقبض الأواخر.

(1) القفيز : مكيال، وهو ثمانية مكابيل. والجمع أقفة وقفقات. المصباح : 74 / 2.

(2) في الحاوي : (له يمدّين من كل قفيز فجائز).

(3) في المعيار : ورؤيته.

(4) في البرزلي : (منصوصاً) وما أثبتناه من المعيار.

(5) نوازل البرزلي : 3 / 553. وانظره في المعيار المغرب : 8 / 226. هل يجوز حراسة الزرع بجزء منه على الضمان.

268 - وسئل ابن أبي زيد عن رجلين⁽¹⁾ مشتركين في تجارة (باعا بعضهما)⁽²⁾، وركبا

دواب لاقتضاء ثمنها، فربطوا دوابها في موضع فتلفا، فأعطى أحدهما دراهم لمن

يطلبها، ثم وجدا في دار رجل. فهل ما أعطى عليهما، أو على المعطي وحده؟

فأجاب: إن كان الآخر⁽³⁾ لم يأمره بدفعها، ولا رضي بذلك فلا غرم عليه لشيء منها⁽⁴⁾.

269 - وسئل (عن قُبِلَتْ امرأته في ولادتها)⁽⁵⁾، وردت التراب على الحفرة، فوجد

بعد أيام جنين ميت في الحفرة ولدته المرأة، ولم تعلم به القابلة، ولا يُذكر أحيًا

أسقطه أم ميتًا؟

فأجاب: أحب إلينا أن تكفر بعنق رقبة، (ولا دية)⁽⁶⁾ عليها ولا غيره. فإن لم

تكن تقدر على رقبة، فتصوم شهرين متتابعين⁽⁷⁾.

قال البرزلي مبينا: "قوله شرط الضمان لا يلزم" يجري على شرط ضمان ما لا يضمن في الإجارة

والمواري وفيها خلاف المشهور ما قاله. "وكل قفيز بمدين جائز". ومعناه: إذا عصرف صفتها كما قال

يوصل إلى معرفته بفرك سنبله. ولا يرعى في كثرة الألفزة من قفلتها، لأنه مأخوذ من كل قفيز، فهو مجهول

الجملة معلوم التفصيل وهذه إحدى المسائل التي: هل هي على عدد الرؤوس أو على قدر الانصباء.

(1) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(2) في البرزلي: (باعاها) وما أكتناه من الحاوي.

(3) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(4) نوازل البرزلي: 3/ 555.

(5) في الحاوي: (عن قابلة قبِلَتْ امرأة فولدت).

(6) في الحاوي: (ولا شيء عليها).

(7) نوازل البرزلي: 3/ 556. وانظره في المعيار العرب: 8/ 228-229.

270- **وسئل** عن حراز الزيتون ليلاً ونهاراً على أنه إذا كان وقت الجرف يجرسون الزيتون ويأخذون على ذلك الحرز [كل قفيز كذا]⁽¹⁾، فإذا احترزوا فمنهم من يسلم له زيتونه، ومنهم من له (زمام صرف)⁽²⁾ يترك له، ومنهم من ليس له جهة فيعطى، فيكتبون زمام الحرز ويدفعونه إليه، فيقتضى ذلك. والناس كما ذكرت، منهم من يعطي، ومنهم من له جهة، فهل تجوز هذه [الإجارة]⁽³⁾ أم لا؟ وكيف لو رضي بعضهم بهذا الإسقاط، وبعضهم لم يرض له؟

فتأجاب: هذه إجارة لا تجوز، فإن وقعت، كان له على كل واحد أجرته فيها حرزه⁽⁴⁾.

271- **وسئل** عما وقع من إجارة الحيوان والعبيد بطعام غير موصوف. وهل أجل الحرث كأجل الحصاد أم لا؟ وهل الدرّاس أجل لكل وجبة تقع أم لا؟

فتأجاب: إن استأجر أو أكرى بطعام بعينه عند المكتري، فلا يجوز حتى يوصف أو يريه

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من الميعار.

(2) في الميعار: ذمام.

(3) في البرزلي: (الأجرة) وما أثبتناه من الميعار.

(4) نوازل البرزلي: 3/ 556. وانظره في الميعار العرب: 8/ 228-229 من رفع أحداً إلى أحكام الظلم هل يلزمه ضمان ما ألغمه.

قال البرزلي: وكان هذا القيروان مما أدركتنا، ينزل قوم يقال لهم رباح على زرع سواني القيرواني بحر سونه من الربيع إلى تمام الحصاد، وهم على كل سانية دينار كيها جاءت. وربما تفرقوا على السواني أخذ كل حارز سانية أو أكثر أو أقل وإن كانوا جماعة، فإن كان هذا يرضي أربابها وأبيام حرزهم معلومة وقدر السواني كذلك فهو جاز، وإن اختلف حال ذلك بالكثرة للصابة وقتها فلا يجوز.

بعضه (إن)⁽¹⁾ كانت صفاته تختلف. وإن لم يكن بعينه، فلا يجوز إلا في ذمته إلى أجل معلوم، ويشترع في الركوب أو السكنى في الدار، أو استعمال العبد. والبيع إلى الحصاد (أو إلى أول الحصاد)⁽²⁾ جائز، إذا كان معروفا عندهم.

ويحل الأجل، بمعظم الحصاد، إذ كان لأوله أو معظم آخره إن كان لآخره، وأما⁽³⁾ إلى آخر الحرث، فإن كان (معلوماً)⁽⁴⁾ فهو كالخصاد⁽⁵⁾.

272 - سئل أبو محمد عن أجرة المردود بعيب، إذا نقله المشتري إلى موضع آخر ؟

فأجاب: إن كان البائع مدلساً⁽⁶⁾، لزمه أن يقبلها في ذلك الموضع، وإلا فعلى المتاع ردها. ولو تقابلا في غير بلد التبايع فكذلك، إلا أن يكون ما يثفق المشتري على ردها إلى بلد التبايع يذهب الكراء بقيمتها فذلك فوت يرجع بقيمة العيب فقط⁽⁷⁾. انتهى.

273 - وسئل أيضاً عن الراعي، إذا ضاع له شيء وسط النهار في الصيف، وهو نائم أو آخر النهار، هل يضمن أم لا ؟

(1) في المعيار : إذا.

(2) ساقط من المعيار.

(3) في المعيار العرب، زيادة: (إن كان) وهو خطأ.

(4) في المعيار: معروفا.

(5) نوازل البرزني: 3/ 557. وانظره في المعيار العرب: 6/ 229. إجارة الحيوان بطعام غير موصوف.

(6) التدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري.

(7) المعيار العرب: 6/ 56-57 على من تكون أجرة نقل المردود بالعيب.

وفي أحكام الشنعي قال ابن العطار: فإن لم تقم بينة بالتدليس حلف البائع أنه لم يئلس ولا علم بالعيب. ولزم المتاع ردها.

أجاب: إن ضاع شيء وهو نائم وقت القائلة⁽¹⁾ ونحوه، فلا ضمان عليه، وإن تعمد النوم في غير وقته ضمن⁽²⁾.

274 - **سئل** ابن أبي زيد عمن استأجر رجلاً للحج (بدينارين)⁽³⁾ وبطعامه، فلما بلغوا مصر طردوه فحج وحده، ورجع يطلب كراءه؟

أجاب: يلزمهم كراؤه، ومضيه معهم.

قيل له: فإن أجز نفسه من آخر بعد طرده، كيف ترى؟ وهل لهم فسخ الثانية إن أرادوا أم لا؟

فقال لي: إن قالوا، امض عنا فلا حاجة لنا بك إلى أقصى الحج، وعليهم البقية فلا قيام لهم، وإن لم يقولوا له غير امض عنا فقط، فهذا محتمل فيحلفون أنهم ما أرادوا إلا منعه في وقت دون أقصى السفر، ثم لهم فسخ الإجارة.

قيل له: فإن ثبت أنهم طردوه للأبد، أمحاسبونه فيما قبض في الثانية؟ فلم يجب عن هذا الفصل⁽⁴⁾.

275 - **وسئل** عن قول ابن القاسم: إن السلعة، إذا رُدَّتْ بعيب، رد السمسار الجمل، فهل الحكم كذلك إن كان البائع هو المستأجر؟

(1) القائلة: نصف النهار. قال قَلْبًا وقَالَةً وقِيلُولَةً، وتَقِيلُ: نام فيه، فهو قائل. القاموس، مادة: قيل.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 57 - 558.

(3) في المعيار: بديناتير.

(4) نوازل البرزلي: 3/ 561. وانظره في المعيار: 8/ 231 من استأجر رجلاً للحج فطرد الأجير في الطريق. وانظر الفتوى في الحاوي صفحة: 90 مسائل الأكرية.

فتأجاب: الأجرة بخلاف الجعل، ولا يرد⁽¹⁾.

276 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن قوم استأجروا رجلاً يحرس لهم زيتوناً محملاً على الكراء على عدد الرؤوس أو قدر الحب؟⁽²⁾.

فتأجاب: هو على قدر الزيتون، إلا أن يكون قريباً بعضه من بعض، فيكون على الرؤوس⁽³⁾.

277 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن قوم استأجروا حارساً ليحرس لهم طعاماً، أو زيتوناً (فذهب)⁽⁴⁾ وأجلس غيره، وهو لا يقدر على الحراسة، أبيض من الطعام؟

فتأجاب: نعم، إلا أن يكون المستخلف مطيقاً على الحراسة، فلا ضمان عليه⁽⁵⁾.

278 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن معلم ختم عليه الصبي البقرة، فقال المعلم: لا أخط من

(1) نوازل البرزلي: 3/ 562. وانظره في المعيار العرب: 8/ 231. السلعة ترد ببيع. وكذا في الخاوي صفحة 91 أ-ب مسائل الأكرية.

(2) هكذا ورد السؤال في البرزلي، وفي الخاوي قال:

"وسئل عن قوم استأجروا رجلاً يحرس لهم زيتوناً محملاً، وبعض القرم أفضل نصيباً من بعض. كيف يكون عليهم أجر الحارس أهل قدر أنصابتهم أو على عدد رؤوسهم؟

فتأجاب: على قدر الزيتون إلا أن يكون ذلك قريباً بعضه من بعض فيكون على الرؤوس".

(3) نوازل البرزلي: 3/ 563. وانظره في الخاوي صفحة 94 مسائل الأكرية.

(4) في الخاوي: (فذهب الحارس لبعض شغل).

(5) المعيار العرب: 8/ 283-284 حكم من استأجر حارساً ثم أتى بغيره فهل يضمن أم لا؟ وانظر أيضاً في الخاوي صفحة 94 مسائل الأكرية.

ديناري شيئاً. وقال أبو الصبي: لا (أقوى)⁽¹⁾ عليه ؟

فتأجابه: إذا كان أبو الصبي (مرتفعاً عن الفقر)⁽²⁾، (منحطاً عن)⁽³⁾ الغنى، (لم يكن الدينار عليه بكثير فعليه أذاؤه للمعلم)⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

[قلت: وهل يرى في غير البقرة شيئاً ؟

فقال: لا، إلا في البقرة خاصة.

قلت: ومتى تجب الختمة أحيان يكتب أولها أو حين يختتمها ؟

(1) في الميعار : (لا أقدر).

(2) ساقط من الميعار.

(3) في الحاوي : (ولا ينسب إلى الغنى).

(4) في الحاوي : (فإنرى الدينار بكثير وعليه أن يؤدي ذلك إلى المعلم).

(5) نوازل البرزلي : 3 / 568. وكذا في الحاوي صفحة 94 مسائل الأكرمية. وانظروا في الميعار المغرب :

8 / 239 حُكِّمَ مَنْ فَتَحَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ عَلَى مُعَلِّمٍ.

وفيه أيضاً: قلت : وهل ترى في غير البقرة شيئاً ؟

قال : لا، قلت : ومتى تجب الختمة ؟

فقال : إن كان أبو الصبي لا يريد إخراج الصبي من عند المعلم فعين يختتم البقرة كلها.

قلت : لأريت ما روي عن سحنون أنه قضى بسبعة دنائير في ختمة البقرة ؟ قال : هو ضعيف.

وعن ابن حبيب : يقضى بالخذقة بالنظر والظاهر بقدر ما يرى من مال الأب ويسره وقوة حال الولد من حفظه ونحوه لأنها مكارمة جرى عرف الناس عليها، إلا أن يشترط الأب تركها، فإن أخرج الأب ابنه قرب الخدقة لزمته الخدقة، وإن بقي منها ماله قدرَ وبأل كالدس ونحوه سقط، وليس عليه حساب ما مضى منها. وإن شرط المعلم الخدقة لم يميز دون تمسية. وإن أخرج الأب ابنه قيل يلوغها لزمه بحساب ما مضى ولو قلَّ.

فقال : إن كان أبو الصبي لا يريد إخراج ولده من عند المعلم فحين يَحْتَم البقرة كلها.

قلت: أرايت ما روي عن سحنون من أنه قضى بسبعة دناتير في ختمة البقرة ؟
فقال: قد روي عن مالك وهو ضعيف⁽¹⁾.

279 - سَقَّل ابن أبي زيد عن معلم الصبيان سنة، فيشترط عليهم أنه إن جاءته دراهم من ختم أو نكاح أو ولادة أو قدوم غائب، (فيفلت)⁽²⁾ الصبيان يومًا أو بعضه. أو قال لهم: إن وقع هذا في (السنة)⁽³⁾ مرتين (عليهم)⁽⁴⁾ اليوم، ونحوه بشرط. وكيف إن كان سنة البلد [تخليهم]⁽⁵⁾ من غير شرط ؟ وكيف إن قال في يوم الجمعة يَحْتَم فيه الصبيان فعلته أولاً، ولم يسمه أو سمّاه، وهل ترى بهذا بأنّ؟ وهل يرسل الصبيان بعضهم في طلب بعض، وكيف [إن]⁽⁶⁾ شرط ذلك ؟ وهل له الصلاة على الجنّاة ؟ وكيف لو شرط ذلك ؟ وهل له صلاة الضحى في موضع التعليم، أو غيره، أو يتفّل بين الصلاتين ؟ وهل يجلس مع

(1) ساقط من البرزلي والمعار والإكتهال من الحاوي.

(2) في المعار: (صرف).

(3) في المعار: (في الجمعة).

(4) في المعار: (تخليهم).

(5) في البرزلي: (فيخيلهم) والإصلاح من المعار.

(6) ساقط من البرزلي، والإكتهال من المعار.

بعض إخوانه الساعة (ونحوها)⁽¹⁾، إذا أتاه زائر في [المدة الشاذة]⁽²⁾، ويمضي معه إلى داره في الساعة ونحوها؟ وكيف [لو]⁽³⁾ شرط ذلك؟

فأجاب: إن شرط، إن جاءته دراهم ختمة أو نكاح أو ولادة، أو قدوم غائب صرف الصبيان. فإن كان يكثر مرة، ويقل أخرى، فلا يجوز، وإن كان يتبع في الغيب لا يكثر وقوعه، فلا بأس [به]⁽⁴⁾. وإن شرط تخليتهم في الجمعة، مرتين (بغير)⁽⁵⁾ الجمعة والخميس، وهذا معلوم لا تبالي، سقى اليومين، أو لا. وإرساله الصبيان، بعضهم خلف بعض فجاءت بعد إذن آبائهم، ويسلم ذكره في العقد ثم يستأذنهم بعده. وصلاته على الجنائز خفيف إن وقع قلّة وكثرها لا تجوز. ولو شرط صلاة الضحى إن كانت بعد إتيان الصبيان على ما ينبغي من عرضهم، فلا بأس بركعات خفيفات، وتنقله بين الصلاتين، وهو وقت تعليم الصبيان في بلدهم، فلا يفعل حتى يفعل بهم ما جرت عادتهم من التعليم. وحديثه مع إخوانه لا ينبغي أن يأتي من ذلك ما يقطعه عن حاجته فيهم، ويمنعهم ما عهدوه من التعليم، وأرجو أن يكون الأمر الخفيف خفيفا. واشترطه لا يصح لأنه مجهول، وكذا قيامه معه إلى داره إذا قربت، وهو أمر خفيف يقع في الفرط تخفيف⁽⁶⁾.

(1) في المعيار: (ونحو ذلك).

(2) في البرزلي: (المرّة)، وما أكتنأه من المعيار.

(3) ساقط من البرزلي، والإكثال من المعيار.

(4) ساقط من البرزلي، والإكثال من المعيار.

(5) في المعيار: (بغير يوم).

(6) نوازل البرزلي: 3/ 579. وانظر في المعيار المغرب: 8/ 242-243 معلّم بشرط إذا جاءته دراهم أطلق الصبيان.

280 - سئل ابن أبي زيد إذا اشترط عليهم الختم، وما في كل ختم، فوصل الصبي إلى دون الختم بثلاث سور، مثل أن يصل إلى آخر: ﴿قَالَح﴾⁽¹⁾، أو يصل إلى آخر ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾⁽²⁾ أو نصفها ثم يخرج أبوه قبل السنة، هل تجب له الختم؟ وكيف إذا تمت السنة، فأخرجه، هل له الختم أم لا؟ وكيف لو كانت الإجارة سنة، هل يجلس من الصبح إلى المغرب، أو عند طلوع الشمس، وعند الإصفرار كسنة البلد؟

فأجاب: إن اشترط الختم، لزمهم إن كانت مسافة، أو معروفة، ولا تجب إلا بشرط إلى البقرة فواجبه بغير شرط. ولو شرط الختم، فليس له إخراجه إذا قاربها. ولو تمت السنة، وقد قاربها فليس للأب إخراجه إلا أن يؤديها، وإن بعدت الختم لم يلزمه شيء. وأما وقت جلوسه، وقيامه. فبحسب العرف، وما تعاهد أهل التعليم⁽³⁾.

281 - وسئل أيضًا عن المعلم، إذا قال لأبائه الصبيان، أقرئ ما شئت من الصبيان، وأدخل معي مَنْ يعينني إذا شئت، ولم أقرّ عليهم، هل يجوز ذلك أم لا؟

فأجاب: إذا حصل عنده من العدد ما إذا زاد عليه، قصر عن الأول، فلا يجوز له. وأما قوله: آتِ بَمَنْ يعينني، فأرجو أنه سهل، وفيه بعض المغز⁽⁴⁾، والتعليم فيه أنواع، لا

(1) سورة "المؤمنون"، الآية (1). وسورة الأعلى، الآية (14)، وسورة الشمس، الآية (9).

(2) سورة نوح، الآية (1).

(3) نوازل البرزلي: 582/3. وانظر في المعيار العرب: 240/8 ما تجب به الحفظة. وانظر أيضًا: 239/8.

(4) المَفْتَر: الغيبة: العيب. وليس في فلان غيبة ولا غمز ولا مَفْتَر، أي ما فيه ما يفتقر فيه حساب به ولا مطعن. لسان العرب، مادة: غمز.

يكاد المعلم يفني بها، وأرجو أن أجتهد وتحري أن يسلم⁽¹⁾.

282 - **وسئل** عن معلم يشترط على آباء الصبية ختم القرآن كلها: الربع والثالث والنصف وغير ذلك من الختم في ما حفظوه عنده، أو عند غيره في ما مضى، فدخل صبي عنده في سورة الأنعام، وقد قرأ على معلمين شتى، هل له الختمة أم لا؟

فتأجاب: الختمة إنما تجب للمعلم الأول، ولا تجب لهذا الثاني، إلا أن يشترطها⁽²⁾.

283 - **وسئل** أيضاً عن معلم الصبيان سنة، فعند انتقضائها حضر بعض آباء الصبيان فقال: لا أجلس العام الآتي إلا بشرط الختم كلها. فقال له الرجل: إلا الثلثين، فإن آباء الصبيان لا يعرفونها. فقال المعلم: على كذا، وكذا إن قعدت ولم يشترطها. فلما حضر انتضاء العام حضر الآباء، واشترط عليهم ذلك، ويعد يوم أو يومين حضر بعضهم، ولم يكن حضر فرضي أو كره وأخرج ولده، ومنهم من كان مسافراً فأقام ولده في المكتب حتى حضر فرضي أو كره هل يبرأ المعلم أو لا؟ وكيف لو أراد بعد الشرط أن يترك أحداً منهم؟ وكيف لو دخل آخرون، هل يلزمه الشرط أم لا؟ وكيف إن قال له أحد من الأولين: إن أدخلتني أخرجت ولدي، فقال المعلم: إنها أقرئته الله تعالى؟

فتأجاب: إن شرطها على كل من حضر من الآباء، فلا شيء عليه، وإن أخرج بعضهم، وقد كره الشرط، فلا شيء على المعلم، إلا أن يكون ممن حضر الشرط، فيحتمل المعلم،

(1) نوازل البرزلي: 3/ 582. وانظر في المعيار العرب: 8/ 240 ما تجب به الحذقة.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 582. وانظر في المعيار العرب: 8/ 240 ما تجب به الحذقة.

إلا أن يريد أنه شرط. ذلك وَمَنْ شاء، أقام أو رحل، فلا شيء عليه، إلا أن يريد الأخذ بها. وأما مَنْ قال له: أنا أَعْلَمُ ولدك لله قبل أن يدخل معه على شرطه، فهو حائث، إلا أن تكون له نية⁽¹⁾.

284 - سَئِلَ أبو محمد عمن وضع ولده في المكتب ثم فلس⁽²⁾، فهل للمؤدب محاصة⁽³⁾ أم لا؟

فأجاب: إن وظفت عليه أجرة فيما مضى، حاصص بها الغرماء، وأما فيما يستقبل فلا محاصة. وإن استأجره على تعليمه مشاهرة وفلس، فلا يجوز له أن يأخذ مما يجيد في يد الأب في الشهر للإجارة ولم يفلس؛ لأن الدين أحاط بهاله، فله الأخذ ما دام الأب قائم الوجه، فإن الكراء إذا كان مشاهرة⁽⁴⁾ وهو قائم الوجه، فلا يجوز أخذ شيء منه⁽⁵⁾.

285 - وسَئِلَ عَمَّنْ أراد ضرب صبي فجازت الضربة بآخر، وحذف الدرة⁽⁶⁾ على صبي فجاءت في آخر، أو ضرب الصبي على فعل شيء، ثم تبين أنه لم يفعله، هل يتحلل الصبي أو الأب أو لا شيء عليه؟

(1) نوازل البرزلي: 3/ 583. وانظروا في المياري العرب: 8/ 241. معلم اشترط على أبي الصبيان عثم القرآن. ووردت فتوى قريبة من هذا المعنى في م. مخ. محكروت بالصفحة: 40.

(2) يعني أصبح مغفلًا، لا مال له.

(3) محاصوا، وخاصوا: اقتسموا حصصاً. القاموس، مادة: حصص.

(4) مشاهرة مشاهرة وشهادة: استأجره للشهر. وأشهروا: أتى عليهم شهر. القاموس، مادة: شهر.

(5) المياري العرب: 10/ 420 يحاصص معلم الولد الغرماء عند إفلاس الأب.

(6) الدرة: بالكسر، التي يضرب بها.

فأجاب: إذا كان فعله على وجه الخطأ، فلا شيء عليه في الحكم، ما لم يكن جرحاً، ومن جهة التزهد يتحلل من الصبي، فهو حسن غير لازم⁽¹⁾.

286 - **وسئل** عمن اشترط على (أب الصبي)⁽²⁾ الحتم كلها: الثلث والربع والنصف والثلثين والبقرة، ولم يحدوا في ذلك حداً، هل يجوز و [هل]⁽³⁾ يكون له من الأجر على قدر يسر الرجل وعسره، أو ما أعطاه أخذ؟ أم لا يجوز حتى يحد ذلك؟ وهل يحكم بختم البقرة بشرط، أو غيره أم لا؟ وكيف إن ختم البقرة عند معلم، ثم أتى إلى هذا بلا (إعراب، ولا تقويم)⁽⁴⁾، وربما لحن وأخطأ، فدخل عند آخر ولم يشترط الحتم؟

فأجاب: إن شرط الحتم، وقدر كل منها، أو عرف ذلك فهو لازم، وإن لم يكن⁽⁵⁾ هذا، لم يميز وفسخت الإجارة، وله في ما عمله أجر مثيله إلا أن يبلغ البقرة، فيقضى بها مع أجر مثله بما تعارفوه فيها، من مثل يسر الرجل أو عسره، وختمه البقرة يحكم بها بشرط كانت أو غيره. وأما لو ختمها عند معلم وأخذ (ختمها)⁽⁶⁾، ثم نقله لآخر حتى ختمها ثانية، فلا شيء له، وساء كان يخطئ ويلحن عندما دخل عنده أم لا؟ والحكم

(1) نوازل البرزلي: 3/ 583. وانظره في المعيار المعرب: 8/ 242 معلم أراد ضرب صبي فجازت إلى آخر.

(2) في المعيار: (أباء الصبيان).

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(4) في المعيار: (بالأعراف ولا تخريج) ولعله تصحيف.

(5) في المعيار: (بظن).

(6) في المعيار: (حقها).

بالحتمة بغير شرط إذا كان ذلك عرف البلد⁽¹⁾.

287 - وسئل: هل يجوز تعليم الخوارج وأولادهم، القرآن والكتب أم لا؟ وهل تجوز شهادة أحدهم دعا إلى بدعته أم لا؟

فتأجاب: التنزه عن هذا أحب إلينا، لأنه لا يزال يسمع البدعة، لاسيما إن كان في موضع تجري أحكامهم به، لا أحكام غيرهم، وفيه مذلة وإهانة لذوي الدين والسنة، لا تجوز شهادتهم مطلقاً⁽²⁾.

288 - سئل ابن أبي زيد عمن له أولاد صغار وكبار وهو فقير، فأراد إدخال الصغار (للكتاب)⁽³⁾ ويترك الكبار يقومون عليه، هل له سعة [أم لا]⁽⁴⁾؟

(1) نوازل البرزلي: 3/ 583-584. وانظره في الميبار المغرب: 8/ 242 من اشترط على آباء الصبيان الختم كلها إلا ما استثنى.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 584. وانظره في الميبار المغرب: 8/ 237 هل يجوز تعليم أولاد الخوارج القرآن والكتب. وانظر الفتوى رقم: 412.

قال المازري معلقاً: أما على القول بكفرهم، فتحكمهم حكم الكافر في الشهادة، وعلى فسقهم مذهب مالك متعها، وأجازها أبو حنيفة ومنهم من فرق بين من يرى الكذب والمعصية كفرًا كما للخوارج فشهادتهم جائزة وإلا فلا، وعلى هذا روايتهم الحديث. نفس المصدر.

قال البرزلي: وأما تعليم أولاد الظلمة وكتبه دواوين الكوم، فإن كانوا على هذا فاصدين الخبر فهو جائز، وقرائن الأحوال لها في ذلك سبب. وقد أجاز العلماء تزويج بنات الظلمة ولا يشاورونهم بشيء وتعليمهم القرآن دون الكتابة فجائز، وأما تعليمهم ها أو علم الحساب أو رسم الغبار ونحوه، فقد أدركت بعضهم بتوقي ذلك، وقال: فيه إهانة على ما لا يجوز.

(3) في الميبار: (للكتاب).

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من الميبار.

فتأجاب: له ذلك، وليس واجباً عليه أن يعلمهم، وخَيْرٌ له أن يعلمهم⁽¹⁾.

289 - **وسئل** عن المعلم، هل يلزمه أن ينظر في ألواح الصبيان، هل فيها خطأ في الأحرف أم لا؟ وكيف (لو)⁽²⁾ شرط ألا ينظر في ذلك؟

فتأجاب: يجب عليه أن ينظر في ألواحهم، وإصلاح ما فيها من الخطأ، (وشرطه)⁽³⁾ عدم النظر خطأ لا يجوز⁽⁴⁾.

290 - **وسئل** عن صغير عند معلم، قذف⁽⁵⁾ صغيراً أو كبيراً، ورفع للمؤدب، ما يلزمه؟

فتأجاب: الواجب على المعلم زجره، فإن عاد، أدبه بقدر اجتهاده⁽⁶⁾.

(1) نوازل البرزلي: 3/ 388. وانظره في المعيار العرب: 8/ 239 لا يأخذ المعلم من الصبيان إلا ما يقرى على تعليمهم.

(2) في المعيار: (إن).

(3) في المعيار: (وشرط).

(4) نوازل البرزلي: 3/ 591. وانظره في المعيار العرب: 8/ 243-244 ما يلزم معلم الصبيان أن يعلمهم زيادة على حفظ القرآن.

ولسحنون: ينبغي أن يعلمهم آداب القرآن، ويلزمه ذلك، والشكل والمجاء والخط الحسن وحسن القراءة بالترتيل، وأحكام الوضوء والصلاة وقراءتها وشئنها وصلاة الجنائز ودعائها وصلاة الاستسقاء والخوف.

(5) القذف: أصله من رمي الشيء بقوة، ثم استعمل في الرمي بالزنا ونحوه من المكروهات. يقال: قذف بقذف قذفاً فهو قاذف. وجمعه قذاف وقذفة، كفاسق وفسقة.

تنبيه الطالب، صفحة: 354.

وفي جامع الأمهات: القذف: هو ما يدل على الزنا أو اللواط أو النفي عن الأب أو الجد لغير المجهول بخلاف نفيه عن الأم. والتعريض بذلك إن كان مفهوماً كالنصريح. صفحة: 517.

(6) نوازل البرزلي: 3/ 591. وانظره في المعيار العرب: 8/ 243-244 ما يلزم معلم الصبيان أن-

291 - وسئل عن المعلم يريد أن يجعل غيره في موضعه، هل يجب [إذن آباء] (1)
الصبيان في ذلك أم لا ؟

فأجاب: ليس له أن يجعل في موضعه غيره (2).

292 - وسئل عن معلم، يعرض الصبيان عشية الأربعاء، هل يعرضهم اثنين أو ثلاثة، خشية ألا يستوعبهم في الجمعة أو أفراداً (ويقلل لهم في القراءة) (3) ؟

فأجاب: إن كان على يقين من حفظهم أرجو ألا يكون بذلك بأس، وإن لم يكن على يقين من حفظهم، فإنه لا بدري من يحفظ منهم؛ لأن بعضهم عون لبعض، ويفتح بعضهم على بعض، فأرى أن يمنعه من العرض، ويأخذهم منفردين. وإن كان يلحقهم لكثرتهم تقصير لم يأخذ منهم إلا ما يقوى على تعليمه كما يجب ويدع ما زاد إلا أن يؤجر من يعينه، فأرجو له ذلك إن قام مقامه، ويعلم بذلك الصبيان (4).

293 - وسئل عن معلم اشترط على (أبي الصبيان) (5) يحتم القرآن كلها الربع والثلاث والنصف وغير ذلك من الحتم فيها [حفظوه] (6) عنده أو عند غيره فيها مضى، فدخل

= يعلمهم زيادة على حفظ القرآن.

(1) في المعيار: (إذا رأى في)، وهو خطأ، والإصلاح من البرزلي.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 587، والمعيار المغرب: 8/ 238 المعلم يريد أن يجعل غيره في موضعه.

(3) ساقط من المعيار.

(4) نوازل البرزلي: 3/ 587، وانظر المعيار المغرب: 8/ 239 لا يأخذ المعلم من الصبيان إلا من يقوى على

تعليمهم. وراجع ص: 60.

(5) في البرزلي: (الصبي).

(6) في المعيار: (ختموه).

صبي عنده في سورة الأنعام، وقد قرأ على معلمين شتى، هل له الختم أم لا ؟

فأجاب: الختم إنما تجب للمعلم الأول، ولا تجب لهذا الثاني، إلا أن يشترطها⁽¹⁾.

294 - وسئل عمن اشترط على أبي الصبي شيئاً، (معلومة) وشرطوا ما لكل ختمه،

فوصل الصبي إلى (قريب)⁽³⁾ من الختمه نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾⁽⁴⁾ و﴿سَاءَ

سَاءَ﴾⁽⁵⁾ فيخرجه أبوه ويرده عند آخره، هل هي للمعلم الثاني أم لا ؟ وهل

يصح له شرطها، ويأخذها أم لا ؟ وكيف لو مات الصبي عند قرب الختمه

هل تجب أم لا ؟

فأجاب: إذا قارب الختمه، وقد اشترطها، وجبت للمعلم الأول، ولا [يصح]⁽⁶⁾

للمعلم الثاني شيء. ولو اشترطها المعلم الثاني على الأب لكان له ذلك، إلا أن يقول أبو

الصبي: ظننت (أنه)⁽⁷⁾ لا يلزمني للأول شيء، فيحلف عليه، وكانت للأول. ولو علم

بوجوبها للأول واشترطها الثاني، ورضي بذلك، لزمه لها.

(1) ترازول البرزلي: 3/ 582، وانظر المعيار العرب: 8/ 241 معلم اشترط على أبي الصبيان ختم القرآن.

(2) ساقط من المعيار.

(3) في المعيار: (قرب).

(4) سورة "المؤمنون"، الآية 1. أو سورة الأعلى، الآية 14، أو سورة الشمس، الآية 9.

(5) سورة نوح، الآية (1).

(6) في البرزلي: يرضخ، وما أثبتناه من المعيار.

(7) ساقط من المعيار.

ولو مات الصبي عند (قربه)⁽¹⁾ الختمة، لزمت الأب. ولو ترك المعلم التعليم، وقد قارب الختمة، فلا شيء له فيها⁽²⁾.

295 - وسئل عن الصبي إذا مرض السنة كلها، أو بعضها. هل تلزم الأب الأجرة أم لا ؟
فأجاب: إنها تجب على الأب من الأجرة، بقدر ما صح للصبي، ولو مرض السنة كلها فلا [أجرة]⁽³⁾ للمعلم⁽⁴⁾.

296 - وسئل هل يضرب ابن خمس سنين من الصبيان، أو أقل، وأكثر، إلى عشرة إذا ضحك في الصلاة، أو تركها، أو شرب مُسكرًا ؟

فأجاب: إن كان ابن عشر سنين، زجره عن ذلك، وإن عاد أذّبه. وأما في شربه المسكر، فجائز تأديبه عليه.

وأما ابن خمس سنين، فيزجره عن شرب الخمر، وعن الضحك. فإن عاد زجره زَجْرَةً

(1) في المعيار : (قرب).

(2) توافر البرزلي : 592/3، وانظر المعيار العرب : 244/8 اشترط المعلم الختم، فأخرج الأب ولده قبل الختم، أو مات الصبي.

وقد قيل : لأن الانفصال كان منه لا من الصبي.

(3) في البرزلي : (فلا شيء) وما ألبتداء من المعيار.

(4) توافر البرزلي : 592/3، وانظر المعيار العرب : 245/8 إذا مرض الصبي المتعلم السنة كلها أو بعضها. وهل يضرب ابن خمس سنين من الصبيان.

أضاف البرزلي معلقاً : "قلت : لأن العمل في عينه، وهي إحدى المسائل التي تستوي فيها المنافع وإن تملّزت فبيح الكراه. والعقد الذي بين المتعاقدين الذي يتمتع المسترف به المنافع، الصبيان في المكتب والقطر وفرس الإنزاء، والرياضة، وزاد بعضهم حصاد البقعة والحائط والثوب الذي لا يوجد نظيره غالباً.

ثانيّة، فإن عاد أدبهُ، على قدر احتماله وقوته، ولا حد في ذلك. وهذا إذا نهاهم الآباء عن شرب المسكر، وإن كانوا يسقونهم فيتوقف عن ضربهم⁽¹⁾.

297 - **وسئل** عن أخذ ما يأتي به الصبي للمعلم، ويزعم أن أباه وأمه أعطت ذلك له؟

فأجاب: إن جرت عادة بهدية الأدب للمؤدب، فجاز قبوله وتصديقه، إلا أن يأتي بها ينكر أن يكون الأب بعته به، أو في غير وقت اعتاده منه، فيسأل عن ذلك أبويه⁽²⁾.

298 - **وسئل** عن المعلم، يعلم على أن ما أعطِي أخذ، وإن لم يعط سكت؟

فأجاب: إن علم على أن مَنْ أعطاه أخذ، ومَنْ لم يعطه سكت ولم يطلبه، فلا بأس. وإن كان لا بد من الطلب فالواجب بيان الأجرة⁽³⁾.

299 - **سئل** ابن أبي زيد إذا أصاب الأجير في البناء مطر في بعض اليوم، منعه العمل؟⁽⁴⁾

فأجاب: له بحساب ما مضى، ويفسخ بقية اليوم. وفيه الفرق بين المقاطعة والاستئجار،

(1) نوازل البرزلي: 3/ 593، وانظر المعيار العرب: 8/ 245 إذا مرض الصبي التعلّم السنة كلها أو بعضها. قال البرزلي: يريد ويؤدب الآباء.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 593، المعيار العرب: 8/ 246 ما يأتي به الصبي للمعلم زاعماً أن أبويه أعطياه ذلك.

(3) نوازل البرزلي: 3/ 595 وانظر في المعيار العرب: 8/ 246 السكوت عن أجرة المعلم. وقد ذكر ابن أبي زيد هذه المسألة بالتفصيل في النوازل والزوائد: 7/ 30 كتاب الجمل والإجارة، في الجمل على الحفر والبناء وغيره والإجارة في ذلك.

(4) صيغة السؤال في الحاوي: "سئل عن رجل استأجر رجلاً بناء في بناء يوم بعينه فبني بعض يومه ثم جاء مطر مانع للعمل فيفرق المهلون له إجارة يومه أم مقدار ما عمل؟".

أن الأول قبل التهام من العمل، ومن الثاني له بقدر ما بقي⁽¹⁾.

300- وسئل أيضًا عن أخرازي يكتب فيها نحو: "بسم الله الذي أضاء به كل ظلمة، وكسره كل قوة، وجعله على النار فأوقدت، وعلى الجنة فتزيت، وأقام به عرشه وكرسیه، وبه يبعث خلقه ويخلق به" وأشباه هذا من اللفظ، مع قرآن تقدمه، فهل ترى بهذا اللفظ بأساً؟

فتأجاب: ليس يأتي هذا في الأحاديث الصحيحة، وغير هذا من الدعاء الذي أتى في القرآن، وثبت عنه عليه الصلاة والسلام أحبُّ إلينا أن يدعي به. وفي أثناء كلامه، لا يجوز هذا إلا بعد تأويل، من نحو اسم الله الذي أضاء به⁽²⁾.

301- سئل ابن أبي زيد عن الفرق بين الأجير على حفر بئر فتهدم قبل تمامها فله بحساب ما حفر، وعن الثوب يهلك قبل تمام الصنعة فيه، لا شيء له؟
فتأجاب: بأن البئر كل ما حفر فيها، بقيت منفعتها لصاحبه. والثوب لا منفعة [فيه]⁽³⁾ إلا بشتام العمل⁽⁴⁾.

(1) نوازل البرزلي: 3/ 605. وفي المعيار: "له بحساب ما عمل، ويقسخ بقية اليرم ومثله لسحنون، ولغيره يكون له جميع الأجرة، لأن المنع له يأتي من فله" 8/ 231 من استأجر رجلاً للحمج. وانظره في الحواشي صفحة 93 مسائل الأكرية.

(2) نوازل البرزلي: 3/ 610-611.

وأجاب أبو الطيب بن خلدون: بأن الكتب التي فيها خواتم، وكلام لا يفهم، فقد كره العلماء الرقي بكلام المعجم، إلا أن يعرف معناه. وأما الخواتم فقط، فخفيفة إن لم يفهم بها أنها هي النافعة بنفسها. راجع نفس المصدر.
(3) في البرزلي: (له) وما أئتمناه من المعيار.

(4) نوازل البرزلي: 3/ 627-628 وانظره في المعيار المغرب: 8/ 279 اختلاف المتكازين في مدة الخدمة. وذكره أيضًا في: 8/ 231 الفرق بين الأجرة على حفر بئر تهدم وعلى نسج ثوب فلا يتم.

302 - وسئل عن المكثري من مصر⁽¹⁾ إلى برقة⁽²⁾ ذاهباً وراجعاً (فذهب إلى إفريقية⁽³⁾)⁽⁴⁾؟

فتأجاب: إن ربهما غيّر في أخذ نصف الكراء [المسمى]⁽⁵⁾ مع قيمة الدابة يوم التعدي، أو

(1) مصر: البلدة الكبيرة، جمعه أمصار وأماصر، المدينة المعروفة، فتذكر وتوث عن ابن السراج، والنسبة إليها مصري، والجمع مصريون. قال الفضل: إنها سميت بذلك لأنها آخر حدود المشرق فهي أول حدود المغرب. فهي حد بينهما.

قال القاضي بن صاعد في طبقات الأمم: وأما الأمة السادسة، وهي أهل مصر، فكانوا أهل ملك عظيم وقدر قديم في الدهور الحالية والآن من السالفه وكانوا أخلاطاً من الأمم، ما بين قبلي ويوناني ورومي وعلقي وغيرهم.

وحد بلاد مصر في الطول من برقة التي في جنوب البحر الرومي. وساحل الخليج الخارج من بحر الحبشة والزنج واغند والصين، ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً.

وحدّها في العرض من مدينة أستوان التي بأهل نيل مصر إلى مدينة رشيد وما حدّها من مساطف النيل في البحر الرومي وما اتصل بذلك.

وكان أهل مصر في سالف الأزمان صابئة تعبد الأصنام، ثم تنصرت عند ظهور دين النصرانية ولم تنزل على ذلك إلى أن انتسحها المسلمون، وأسلم بعضهم، وبقي سائرهم على دينهم أهل ذمة إلى اليوم. انتهى كلام صاعد. تنبيه الطالب: 433.

(2) برقة: ناحية بين الإسكندرية وإفريقية، وهي حالياً إحدى مدن جمهورية تونس.

(3) في الحواشي: (فتعدى فيذهب بالدابة إلى إفريقية).

(4) إفريقية: بكسر الحزة وتشديد الياء. ويقال لها: إيريش كذا نقله بعض الفضلاء عن التوزري شارح السقراطية. ويقال له المصري. قال البكري في معجم ما استعجم: إفريقية سميت بإفريقش بن أبرهة ملك اليمن لأنه أول من اقتحمها. وقيل: سميت بإفريقش بن قيس ملك اليمن. تنبيه الطالب: 34. مع خلاص.

(5) ساقط من البرزلي والمعار والاكمال في الحواشي.

المسمى وكراء المثل من برقة إلى إفريقية ذاهباً وراجعاً⁽¹⁾.

303 - وسئل عن المتعدي يجوز بالدابة نحو الميل⁽²⁾، إنه يضمنها، بخلاف إذا زاد عليها ما لا تعطب في مثله ؟

فتأجاب: [ينظر فإن كان الزائر يعطب في مثله]⁽³⁾ بأن كل متعدي يتعدى إلى شبهة، فليس كالمتعدي إلى غير شبهة، فالزائد على حمل الدابة حاز ظهر الدابة، والمتعدي في ما لا شبهة له فيه [فهذا الفرق]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي : 3 / 628 وانظره في المعيار العرب : 8 / 279 مكثري الدابة إلى مكان معين يذهب إلى غيره. وانظر الفتوى في الحارثي صفحة 91 مسائل الأكرية، وقال بعده:
"قلت : فما معنى قوله النصف والكراء من مصر إلى بقرقة قد يكون بخلاف الكراء من برقة إلى مصر - وماذا متعارف ؟

فقال : إنها أراد أن الكراء ذاهباً وراجعاً سواء".

(2) الجبل : بكسر الهم، اسم المسافة معلومة. قال الأزهري : هو عند العرب ما اتسع من الأرض حتى لا يكاد يقصر الرجل يلحق أقصاه.

قال الحافظ بن عبد البر من المالكين : أصبح ما قيل فيه إنه ثلاثة آلاف ذراع ومهملة ذراع. تنبيه الطالب، صفحة : 458-459.

(3) ساقط من البرزلي والمعيار والإكمال من الحارثي.

(4) ساقط من البرزلي والمعيار والإكمال من الحارثي.

(5) نوازل البرزلي : 3 / 628. وقال في التواتر والزيادات : من كتاب محمد : وقال في مكثري الدابة يزيد في المسافة قليل : إنه همام ولو زاد خطوة. وروى ابن القاسم عن مالك أنه يضمن في زيادة الميل والميلين، وأما ما يعدل الناس إليه في الرحلة فلا يضمن فيه. 7 / 118 كتاب الرواحل والدواب. في المكثري يزيد على الدابة أو يتجاوز المسافة.

304 - وسئل عن يكتري الدار، فتهطل، فهل العمل على قول الغير إنه يُطر⁽¹⁾، أو على قول ابن القاسم أنه لا يجبر⁽²⁾؟

فأجاب: إذا كان العرف على أن الطر⁽³⁾ على رب الدار فعليه أن يطر⁽³⁾.

305 - وسئل عن حراس الفحص⁽⁴⁾ [يحرسون بالضمان أو بغير ضمان]⁽⁵⁾ لبلا ونهارا الزرع والزيتون، على أن لهم لكل زوج ثمانين شعيرة، وعلى كل مائة زيتونة كذلك، ثمرة كانت، أو غير ثمرة. ولا يدرون ما عند كل واحد من العدد، وكيف لو وجدوا دواباً في الزرع مقيدة فحلّوها فذهبت، أو أدخلوها ديارهم حتى هلكت هل يضمنونها أم لا ؟

فأجاب: أما حراسة الزرع على أن لهم ثمانين شعيرة على قفيز على إصابة كل زوج فلا يجوز. وأما الزيتون على كل مائة كذا، فإن علم المثمر من غيره فجائز. وأما إن حمل الحارس الدواب، وتركها بلا قيد، فهو ضامن. وكذا لو عطبت في الحين، إلا أن يكون

(1) الطر: الشد، والشوق الشديد. وحسم الإبل من نواحيها، وتحديد السكن وتحديد البيت. القاموس، مادة: طر.

(2) صيغة سؤاله في الحار: "وسئل عن الذي يكرى داره فتهطل على المكتري على رب الدار طرهما كذا قال ابن القاسم أن الطر على رب الدار أو كما قال ابن القاسم إنه لا يجبر⁽²⁾؟".

(3) نفسه. وانظره أيضاً في النواذر والزبادات: 7/ 136-137 كتاب أكرية الدور والأرضين. في الدار تنهدم. وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 91 مسائل الأكرية.

(4) الفحص: كل موضع يسكن.

(5) ساقط من المعيار والإكمال من الحاروي صفحة 86 ب.

أهل القرية يعلمون، أنه إذا وجد دابة سجنها، وعليه حرسها فلا ضمان عليه فيها عطب في سجنه⁽¹⁾.

306 - سئل ابن أبي زيد عمّن استأجر رجلا للحج بدنانير وبطعامه، فلما بلغوا مصر، طردوه، فحج وحده، ورجع يطلب كراهه ؟

فتأجاب: يلزمهم كراهه، ومضيه معهم.

قيل له: فإن أجز نفسه من آخر بعد طرده كيف ترى ؟ وهل لهم فسخ الثانية إن أرادوا أم لا ؟ فقال لي : إن قالوا امض عنا، فلا حاجة لنا بك إلى أقصى الحج، وعليهم البقية، فلا قيام لهم، وإن لم يقولوا له غير امض عنا فقط، فهذا محتمل، فيحلفون أنهم ما أرادوا إلا منعه في وقت دون أقصى السفر، ثم لهم فسخ الإجارة.

قيل له: فإن ثبت أنهم طردوه للأبد، أيحاسبونه فيما قبض في الثانية ؟ فلم يجب على هذا الفصل. وجوابه: يحاسب على ما مضى، ويأخذ قصاصه من جميع الأجرة، وما يأتي، فهو له عليه لثبوت الفسخ فيما بينهم وبينه إذا رضي بذلك. وإن لم يرض بذلك وقت المحاسبة⁽²⁾.

(1) المعيار العرب: 227/8 حراسة الزرع والرتبون بقدر معلوم.

قال القونشرسي: أكثر قرى تونس اليوم إذا أرسلوا إليها البهائم في الكروم أنه يبلغها لحاكم الفحص فيغرمهم عليها شيئاً مدخولاً عليه. وكان ابن عرفة رحمه الله يستعمل ذلك ويأمر الحاكم أن يغرّمهم ذلك لحسم المادة ويكون عقوبة بالمال.

كذا في الحاوي: 89ب.

(2) المعيار العرب: 231/8 من استأجر رجلا للحج فطرد الأجير في الطريق. وكذلك في الحاوي، صفحة: 90ب مسائل الأكرية.

307 - **سؤال** أبو محمد عن أهل قرية استأجروا إماماً للصلاة، على مَنْ تحب عليه الصلاة بطعام، فجمعوه إلا أربعة رجال يحرزون⁽¹⁾ بقر القرية، يدخلون المغرب ويخرجون عند طلوع الشمس، هذا حالهم شتاءً وصيفاً، فأبوا أن يعطوا مع جيرانهم شيئاً من الأجرة ؟

فأجاب: إذا التزموا الأجرة للإمام مع جيرانهم، فيلزمهم ما لزم جيرانهم منها⁽²⁾.

308 - **سؤال** ابن أبي زيد عمّن أكرى من يهودي دواباً، فيأتي يوم السبت⁽³⁾، فيريد اليهودي السبت، هل يقضي لليهودي على المسلم (بالمسير)⁽⁴⁾ معه أم لا ؟

فأجاب: لا يقضى عليه، وكذلك لو كان بينهما خصومة وجاء يوم السبت، فيُقضى على اليهودي بالمسير معه، أو يوكل وكيلاً؛ لأنه حُكْمٌ بين مسلم وذي⁽⁵⁾.

(1) الحرز بالكسر: الموضع الحصين وتخزّه تحريزاً: بالغ في حفظه. القاموس، مادة: حرز. والمراد به هنا: الرعاة يخرجون بالبحر إلى المراعي قصد الرعي وفي نفس الوقت يعملون على حفظها.

(2) المعيار المغرب: 254/8 مطالبة أهل حصن غيرهم بإعانتهم في أجرة الإمام.

وأجاب غيره: إن القوم المذكورين لم يلتزموا مع جيرانهم إجارة الإمام، فلا يلزمهم إلا أن يكون عرف أهل القرية على ذلك فيلزمهم.

(3) السبت: الراحة جمع أسبوت، وقيام اليهود بأمر السبت. القاموس، مادة: سبت.

(4) في المعيار: (بالسبت) والإصلاح من نوازل ابن بشغير وأحكام الشامي.

(5) المعيار المغرب: 262/8 من أكرى دابة من يهودي وسافر فأراد إقامة السبت. وانظر أحكام الشامي: 274، وفي نوازل ابن بشغير: "قال ابن أبي زيد في المسلم يكرى دابة من يهودي، أو خاصمه فيأتي يوم السبت، يريد اليهودي السبت، فليقض على اليهودي بالمسير معه، ويوكل في الخصومة، لأنه حكم بين مسلم وذي". انظره في 462 مسألة في الحكم بين المسلم والذمي.

309 - **سُئِلَ** أبو محمد بن أبي زيد عن أكثرى مخزنا للطعام في دار، وصاحبها ساكن فيها [فيذهب الطعام أيضا ضمن كالحمال] ⁽¹⁾؟

فأجاب: لا ضمان عليه للطعام إذا ذهب، كما يضمن الحمال ⁽²⁾.

310 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ أَكْتَرَى أَرْضَهُ بِرَبْعٍ مَا بَنَيْتَ فِيهَا، فَزَرَعَ كِتَانًا، ثُمَّ اشْتَرَى هَذِهِ الْأَرْضَ بِرَبْعِ الْكِتَانِ الَّذِي لَهُ فِيهَا. كَيْفَ تَرَى هَذَا الْبَيْعَ وَهَذَا الْكِرَاءَ؟

فأجاب: البيع منفسخ في ربع الزرع، ويرجع مشتره بحصته من الثمن، ويرتقب بالزرع إلى تمامه. فإن تم، كان للبائع على الزارع الكراء، وإلا فلا كراء له، إن لم يتم ⁽³⁾.

311 - **وسُئِلَ** (عَمَّنْ أَكْرَى) ⁽⁴⁾ دَابَّةً أَيْلَمًا (معينة) ⁽⁵⁾، إِلَى بَلَدٍ مَعِينَةٍ، وَشَرَطَ عَلَيْهِ إِلَّا يَتَرَعَ عَنْهَا بِرَدْعَةٍ لِدَبْرَةٍ ⁽⁶⁾ فِيهَا. فزاد على الأيام التي اكترأها لها، فهلكت، ولم يعلم شيء إلا بقوله؟

فأجاب: إن هلك في المدة المشترطة ولم يعلم إلا بقوله، فالتقول قوله، ويحلف ولا

(1) ساقط من المعيار والإكمال من الحاروي.

(2) المعيار المغرب : 282 / 8 كراء المخزن للطعام في دار وصاحبها ساكن فيها. لأنها ودبعة بإجارة فهي أمانة. وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 93 مسائل الأكرية.

(3) نفسه. وبلطف قريب من هذا المعنى في م. مخ. ممكروت، صفحة : 40. كلنا بلفظه في الحاروي صفحة : 94 كتاب الأكرية.

(4) في الحاروي : (عن رجل أكرى).

(5) في الحاروي : (أيلما بأعينها).

(6) الدبيرة : فرجة القدابة، جمع دَبَرٍ وَدَبَرَاتٍ. والمذبور : المجرع. القاسوس المحيط، مادة : دب.

ضمان عليه. وإن هلك في المدة الزائدة، ولم يكن له عذر في حبسها ضمن قيمتها يوم حبسها، إن شاء ربها طلبه بذلك، وإن تبين له عذر في حبسها وهو مما لا يعذر به، فلا ضمان عليه في الدابة، ويلزمه كراء الزيادة⁽¹⁾.

312 - **سُئِلَ** أبو محمد عن مركب بين رجلين بنصفين. ضرب أسفله حتى لا يتنفع به، إلا بإصلاحه، فأصلحه أحدهم بغير إذن شريكه، فطالب بنصف القيمة فأبى الآخر؟

فأجاب: هو بالخيار بين أن يعطيه نصف ما أنفق، والمركب بينهما، أو يأخذ من شريكه نصف قيمته خراباً إذا شاء شريكه، فإن أبى، فالمركب بينهما، يكون للذي أنفق بقدر ما زادت النفقة فيه مع حصته الأولى، مثل أن تكون قيمته خراباً مائة مصلوحاً مائتين، فللذي أصلح ثلاثة أرباعه⁽²⁾.

313 - **وَسُئِلَ** عَنْ يَدْفَعُ إِلَى الصَّرَافِ الدنانير، أو الحلي، ليصرفه، أو الرقيق أو الدواب للنخاسين، بأجر أو بغير أجر. فيقولون: ذهب أو سقط مئناً، أو بَعَثَهُ أو سقط الثمن، أو بعنا من هذا الرجل، وهو يحدد؟

فأجاب: هم ضامنون، إلا أن يقيموا البيعة بالبيع والقبض، إلا أن يكون من هؤلاء الوكلاء من السامسة الطوافين، الذين عادتهم لا يشهدون على ذلك. فالقول قوْلهم،

(1) المعيار المغرب: 8 / 284 من أكثرى دابة معينة فزاد عليها فهائت. وانظرها في الحاشوي صفحة 94 ب مسائل الأكرية.

(2) المعيار المغرب: 8 / 312 أحد شريكين في المركب الحربي يصلحه بغير إذن شريكه.

مع أيانهم، ولا ضمان عليهم⁽¹⁾.

314 - سئل ابن أبي زيد عن (المنادي)⁽²⁾ المدعي ضياع الثوب ؟

فأجاب: هو مصدق، ولا شيء عليه، إلا أن يفرض⁽³⁾.

315 - سئل أبو محمد عمن يدفع إلى الصراف الدينار ليصرفه له، أو الحلي أو الثياب

أو الرقيق إلى النخاس، أو الدواب بأجر، أو بغير أجر. فيقول الصراف سقط

مني. ويقول النخاس: ذهب مني. أو يقولان: بعتنا، وسقط الثمن أو

يقولان: بعتنا، من هذا الرجل، والرجل يجحد ما قال؟

فأجاب: الوكلاء على ما ذكرت، القول قولهم في جميع ما ذكرت مع أيانهم، إلا في

قولهم بعتنا من هذا الرجل، والرجل يجحد الشراء، فهم ضامنون، إن لم يقوموا بينة

بالباع منه وقبضه السلعة إلا أن يكون هؤلاء الوكلاء من السماسرة الطوافين في

الأسواق، الذين يبيعون للناس، وشأنهم لا يشهدون على ذلك، فالقول قولهم، مع

أيانهم، ولا ضمان عليهم وبالله التوفيق⁽⁴⁾.

316 - سئل ابن أبي زيد عن الفرق بين الذي يجعل جرة على باب رجل، فيفتح الباب

(1) المعيار العرب: 8 / 319 دعوى السماسرة رد الثوب إلى ربه وهو يتكره.

(2) في نوازل ابن بشنغير: (السماسرة).

(3) المعيار العرب: 8 / 331 يترك الراعي الغنم بالمرح فيجدها ناقصة. وكذا في نوازل ابن بشنغير: 462،

وفي أحكام الشامي: 274، وقال عبد الرحيم: يضمن، وهو قول ابن عبد الحكم.

(4) المعيار العرب: 8 / 339 القول قول الوكلاء. في دعوى الضياع.

فتنكر الجرة، أنه يضمن، وبين الباين تَنُوراً⁽¹⁾ في داره لخبزه، فتحرق بيوت الجيران، أو الدور، لا ضان عليه. وكل منهما فَعَلَّ ما يجوز له من الفتح للباب والوقيد ؟

فأجاب: الفرق أن رب الدار، كان فتحه الباب وجنائه في فور واحد فهو مباشر، وفي مسألة الباين للتنور أوائل فعله جائز، ولا جنابة فيها. وإنما نشأت بعد ذلك. وفتح الباب، كانت جنائيه واقعة مع فعله فافترقا⁽²⁾.

317 - **وسئل** عما يعطى للمعلم في الأعياد وغيرها، ولم يشترطه عليهم ؟

فأجاب: بأن ما جرت به العادة فهو كالشرط، وما لم تجر العادة به فهو تطوع منهم وليس به بأس⁽³⁾.

318 - **وسئل** عن القدر الذي يجوز للمعلم أن يؤدب به الصبي ؟

فقال: قال أبو جعفر: عشر ضربات على البطالة، وعش القراءة بثلاثة، فإن جاوزه فعليه دية ما أصاب الصبي من ماله إن كان يسيراً، وإن كان كثيراً فعلى العاقلة⁽⁴⁾.

(1) التنور : الكانون يُجَبَّرُ فيه، وصانعه : تَنَّارٌ. القاموس المحيط، مادة : تنور.

(2) المعيار العرب : 346 / 8 . لا ضيان على المستشار. قال الونشريسي : قيل : وقد خفي ما حكاه ابن أبي زيد عن ابن رشد حيث قال في مسألة الباب : لا أعرف فيها نصاً، ويمر في فيها من أصولهم قولان : الضيان وعدمه والصحيح عندي الذي كنت أفني به عدم الضيان. وذكره ابن سهل رواية عن مالك قال ما نصه : وقد روى عن مالك في رجل وضع جرة زيت حذاء باب رجل ففتح الرجل بابه ولا علم عنده بالجرة فانكسرت فضمنه من قوله صل الله عليه وسلم : "إِنَّهُ يُضْمَنُ الْأَمْوَالُ فِي الْعَنْدِ وَالْخَطَأِ".

قلت : أستبعد جداً أن يروي ابن أبي زيد عن ابن رشد. ولعله سهو من الونشريسي.

(3) م. مخ. محكروت، صفحة : 106.

(4) م. مخ. محكروت، صفحة : 106.

319 - **سُئِلَ** عن رجل له جنان سوادها أكثر من البياض، أكرهاها من رجل فاستغل المكتري ثمرة الشجر وزرع الأرض وهي تبع، كيف العمل في فسحها وما يلزم المكتري أن يغرم؟

فتأجاب: أما الذي اكترى جناناً سواده أكثر من بياضه فإنه يرد الثمرة التي جناها من السواد إن كان جناها رطبة وذهب إبان الرطب، غرم قيمتها رطبة، وأما إن كان قبضها بالبيته فيرد منها في مكيلتها وعليه كراء الأرض، التي اخترتها ويحسب له ما أنفق على السواد إذا كان أنفق عليها شيئاً حتى كمل بسببه⁽¹⁾.

320 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن رجل ركب البحر وليس معه إلا مال ناض خرج به إلى غزو أو حج أو تجارة، فجاء على أهل المركب طرح، أوجب عليه في ماله الناض شيء أو لا؟ وكيف إن لم يكن يمكن معه من المال إلا اليسير ما يتفق على نفسه فقط؟

فتأجاب: إن في ذلك اختلاف والذي هو أحب إليّ أنه لا شيء عليه في المال العين⁽²⁾.

321 - **وسُئِلَ** عن ضمان الحارس المستأجر لما ذهب؟

فقال: لا ضمان عليه⁽³⁾.

322 - **وسُئِلَ** ابن أبي زيد عن الفرق بين الأجير يستأجر على حفر بشر في غير أرض المستأجر فيحفر نصفها ثم ينهدم، فقال ابن القاسم: له من الأجر بحساب ما

(1) الحاوي للفتاوى صفحة 93 مسائل الأكرية.

(2) الحاوي للفتاوى صفحة 93 مسائل الأكرية.

(3) الحاوي للفتاوى صفحة 94 مسائل الأكرية.

عمل؛ لأن المستأجر قابض لكل ما عمل وبين الحياط يخييط ثوباً ثم يقوم بينه
[.] فقال ابن القاسم: الأجر له، ولا ضمان عليه، وكلاهما أجير وعامل في
غير ما يحوزه المستأجر فما الفرق؟

فأجاب: أما البئر فكل ما حفر فيها وإن قلّ ففيه منفعة المستأجر والثوب لا نفع له في
قليل العمل فيه إذ لا يتم منفعته إلا بتمام عمله.
قلت: فإن عمله قد تم بالبيئة فهو نفع مستكمل وأنت توجد لي نصف البئر أجرة فهذا
أجري أن يوجب فيه؟

فقال: هذا لم يزل في ضمانه وإن تم، والبئر لا ضمان على الأجير فيه، فقد بقيت التوفية
في الثوب تزيد بتعلق الضمان حتى توفيه إياه⁽¹⁾.

(1) الحاوي للفتاوى صفحة 90 ب مسائل الأكرية.

[من نوازل القضاء⁽¹⁾ والشهادات⁽²⁾]

323- سئل ابن أبي زيد عمن شهد على حبس وبيع [بحضرته]⁽³⁾، وبقي نحو

الأربعين سنة تتداوله الأملاك، ولا يعلم [أهل]⁽⁴⁾ الحبس إلا بقولهم، فهل

تبطل شهادتهم أم لا ؟

فتأجاب: نعم هذا يبطل شهادتهم في الحبس⁽⁵⁾.

324- وسئل عمن شهد في أرض بياض فيحد بعضها، ويخفى عليه بعضها ؟

(1) القضاء : لغة هو الأحكام وشرعاً : إلزام على الغير ببيئة أو إقرار. أنيس الفقهاء : 228. وانظر : الحدود والأحكام : 77 وطلبة الطلبة : 263.

وفي حدود ابن عرفة : "صفة حكمية توجب لزومها تقوّد حكمي الشرعي وتؤيد بتعديل أو تحريم لأبي عمرو مضاليع المنسولين". شرح الحدود : 615.

(2) الشهادة : في اللغة الإخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان، لا عن تخمين وحساب بحق على آخره، فعلى هذا قالوا : إنها مشتقة من المشاهدة التي تنبئ عن المعاينة.

وهي في الشريعة عبارة عن إخبار بتصديق مشروط فيه مجلس القضاء ولفظة الشهادة. أنيس الفقهاء : 235. وانظر : طلبة الطلبة : 269، والتعريفات : 129. والحدود والأحكام : 85، والمصباح : 148 / 1.

(3) في البرزلي : (بخصوصة)، وما أثبتناه من المعيار.

(4) في البرزلي : (أصل)، وما أثبتناه من المعيار.

(5) نوازل البرزلي : 4 / 115. وانظره في المعيار : 10 / 179-180 إذا اضطرت الشهادة باختلاف قول الشاهدين بطلت. وقيل : إن هذا جارٍ على المشهور، وإن حقوق الله يبطلها عدم القيام بها. ويلزم على من يقول إنها لا تبطل أن نقبل، إلا أن يقال المنافي هنا أقوى وهو البيع مثل أن يرى فرجاً يوطأ مع المعتق والطلاق وسكت فلها وجه.

فتاواه: شهادته في الذي حدّ جائزاً وما لم يحدّ، فإن قال: إنه يعرف لفلان، قضي له به⁽¹⁾.
325 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عمّن ترك السلام على جاره الصالح مراراً أو مطلقاً، هل يقدح في شهادته حتى يرجع بالسلام؟

فتاواه: لا تحل الهجرة بترك السلام إلا لبدعة، أو مجاهرة بالكبائر، فإن لم يكن لهذا، فهو آثم ساقط الشهادة، والصلاة خلف غيره أولى، ومَنْ صلى خلفه لم يعد. إن الهجرة القادحة في الشهادة على الهجرة على الدنيا، وأما على الدين فهي عليه جائزة⁽²⁾.

326 - **وسُئِلَ** أيضاً عن شهادة الخوارج بعضهم على بعض، أو على سُنيٍّ، أو سُنيٍّ على سُنيٍّ، هل تجوز أم لا؟ (وفي جواز مناعتهم)⁽³⁾؟

فتاواه: مذهب مالك وأصحابه عدم جواز شهادتهم مطلقاً، وغيرهم من العلماء يميزها للضرورة لبعضهم على بعض، أو حيث لا يوجد غيرهم، أو يكونون هم

(1) نوازل البرزلي: 4/ 244.

(2) نوازل البرزلي: 4/ 204. أضاف البرزلي: قلت: تجري على أحكام العدواة، فإن كانت للدنيا فهي قادحة، وأما على الأمور الأخروية، فعكس في ابن يونس وغيره خلافاً وتفرقاً وتارة بأن ياتي متعلقاً به أو لا كالخصومة لذلك.

وروى ابن أبي زيد عن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لئلا يلقيا فيفترضا هذا ويعرض هذا، وغيرهما الذي يبدأ بالسلام".

قال مالك: فإذا سلم عليه فقد خرج من الهجران. قال في موضع آخر: "إن كان مؤذياً له فقد برئ من الشتماء. قال ابن القاسم: وإن كان غير مؤذله لم يخرج من السلام من الهجرة إذا اجتنب كلامه وأما أهل البدع فقد أمر بهجرانهم". قال سحنون: أذاً هم. انظر الجامع في الآداب: 226.

(3) انفراد به البرزلي.

الأغلب في البلد، أو كلها في الترك (و)⁽¹⁾ غيرها. كما أجاز مالك شهادة الرفقة بعضهم على بعض، وقاضي ذلك البلد لا يعرفهم، ويتوسم فيهم الخير. وأمر مالك قاضي المدينة أن يقبل شهادة (الطالحين)⁽²⁾ في ميت مات منهم أو ورثته فلان وفلان ويأخذون تركته. وقال: هذه ضرورة.

وفي الفتوى رخصة لقضاء جربة⁽³⁾ لأن جلّها خوارج إلا النادر منها.

وقد جرت عادتهم برفع عدلين ستيّن معهم لكن الجزيرة كبيرة ولا بد من الاضطراب لعزائهم ومرابطيهم ويستكثر منهم ويتوسم الصدق، لاسيما مَنْ يقول منهم: إن المعصية كفر كيف كانت، وهو مذهب أوليهم. وقد أخبرني بعض قضائهم أنه إذا اختصت الشهادة يعرضها على الشهود عليه ويقول له: فلان يشهد عليك، فإن سلم الظن فيه أو يصدقه أو يشهد بصلاحه عنده يمضي عليه حكمه، والصواب أنها ضرورة كما قال: وَمَنْ ابْتِئَ فَإِنَّهُ يَقْرَبُ الْأَمْرَ فِيهِ كَيْفَ يَظْهَرُ لَهُ (لوائح)⁽⁴⁾ الحق⁽⁵⁾.

327 - وسئل عن قول سحنون في النصرائي يسلم، ثم يشهد [أنه] يستأنى في قبول شهادته، مع أن الإسلام يجب ما قبله؟

(1) في المياري: (أو).

(2) في البرزلي: (الطنجين) ولعله خطأ. وما أثبتته من المياري.

(3) مدينة من مدن تونس. وفي القاموس: جربة: قرية بالمغرب. مادة: جرب.

(4) في البرزلي: (لوائح) وما أثبتته من المياري.

(5) نوازل البرزلي: 4/ 205. وانظر في المياري: 191-192. شهادة الخوارج بعضهم على بعض.

(6) ساقط من البرزلي، والإكمال من المياري.

فأجاب: إن الرجل قد يكون ورعاً صالحاً، ولكنه (يكون)⁽¹⁾ مخدوعاً في عقله، وهذا في أصل الخلقة يوجب اختبار هذا، وقد اشترط [سحنون في القاضي المستوفي الشروط أن يكون غير مخدوع في عقله]⁽²⁾⁽³⁾.

328 - **سُئِلَ** الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن القاضي يحكم لطالب على مطلوب فيسأله أن يكتب له كتاب حكم، فلا يكون في البلد مَنْ يعرف كتابة الأحكام غير القاضي، هل يسمعه أن لا يكتب له؟ وهل إن كتب له أخذ حقه منه، وقد يعطى أضعاف أجره؟

فأجاب: لو أن القاضي أفهم من يرجو أن يفهم عنه وجه ما كتب، ويدعه يكتب، ثم يتفقد ما كتب، فيصلحه ويزيد فيه وينقص، كان هذا أثراً له. وأما لو كتب له، وأخذ أجره، لكان جائزاً إذا جرى الأمر على الصحة والسلامة، ولكنه ذريعة إلى أن يفتن أو يكسبه الناس ما لم يكسب بسوء تأويلهم عليه. وأما القاضي إذا حكم، فهل يلزمه كتاب نسخة الحكم في ديوانه فهو أمر لا يلزمه، ولكنه أمر مستحسن؛ لأنه قد يحتاج إليه وينتفع به. وأما حكمه على الغائب، فمَنْ الناس مَنْ يكتب في الحكم اسم من حكم به، لما عسى

(1) ساقط من المعيار.

(2) في البرزني عبارة غير مستقيمة، وما أثبتناه من المعيار.

(3) نوازل البرزني: 4/206. وانظر في المعيار: 10/192. شهادة الخوارج بعضهم على بعض.

قال البرزني: حكى المازري عن المذهب جواز قبول شهادته مطلقاً. وفي الزاهي: نقبل شهادة الكافر حين إسلامه لحديث: "الإسلام يحب ما قبله". نفس المصدر.

أن تكون عند الغائب من حجة في تجريحهم، أو أن بينه وبينهم ظنة أو عداوة، ومنهم من لا يكتب أسماءهم، كما لا يكتب اسم المزكين ولكن يكون ذلك في محضره، ويذكر فيه أنه حكم بشهادة فلان، وفلان ضيعهم كذا ليكون حجة له.

وقد اختلف أهل زماننا، هل يكون على حجته في نكاح أو طلاق، في بعض الأمهات أدلة على أنه على حجته، وهو يبعد فيما يفوت بالنكاح والولد. وقد جعلوا هذا قوياً في غير شيء في إسلام أحد الزوجين، وفيمن علمت بالطلاق ولم تعلم بالرجعة، وهي مسألة محتمة.

وأما الفقيه العالم يقف يشترى الشيء فيقارب في بعض الأمر قد خففه مالك إذا كان أمراً قريباً، ولكن أشد ما في ذلك أن يكون يقبل الهدية ممن يكون له عنده خصومة، أو وقف عنده الحصان للفتوى فهذا لا ينبغي وهذا شديد. وأما في غير ذلك لرعاية حق العالم وإجلاله فهو خفيف. وهذا المفتى له أن يفتي من سألته. وإذا كان شيء فيه للمستفتين خصومة عند القاضي فيتوقف حتى يعرف كيف النازلة عنده، وفي محضره وفي ديوانه⁽¹⁾.

329 - وسئل عن قول ابن القاسم، إن على سامع (القاذف)⁽²⁾ [أن]⁽³⁾ يأتي إلى المقدوف فيعلمه، أليس هذا من باب النسيئة⁽⁴⁾ أو نحوها ؟

(1) المعيار العرب: 84/10 للقاظمي أن يكتب الحكم لطلابه إن لم يوجد كاتب. وانظره عند البرزلي: 184/2. وانظره أيضاً: 1/127.

(2) في المعيار: القذف. ولعله الأصح.

(3) في البرزلي: (الذي) وما أثبتناه من المعيار.

(4) النسيئة: نقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفساد والشر. وقد تم الحديث ينشئه وينشئه لئلا فهو - «تأثم» والاسم النسيئة. ونتم الحديث، إذا ظهر، فهو متعد ولازم. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن

فأجاب: لا، لأنه شاهد. وقال عليه الصلاة والسلام "خَيْرُ الشُّهُودِ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ"⁽²⁾.

330 - وَسُقِلَ لِمَ (لَمْ تَحْجَزْ)⁽³⁾ شهادة السائل⁽⁴⁾ إلا في اليسير، وأجازوا شهادة الفقير⁽⁵⁾ مطلقاً؟

فأجاب: ليس المتعفف عن المسألة الصائن لعرضه ونفسه كالمبتذل⁽⁶⁾ لها، وقد

الأثير: 120/5.

(1) خرّجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الأقضية، باب بيان خير الشهود، حديث رقم 1719. وفيه: عن يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن ابن أبي عمرة الأنصاري، عن زيد بن خالد الجهني، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الْأَخْيَرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُودِ، الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ".

(2) نوازل البرزلي: 217/4. وانظره في المعيار: 194/10 المطلوب في الشهادة غلبة الظن بصديق شهودها. وذكره أيضاً في 223/10.

وقال فيه أيضاً: قلت: هل يكون ماجوراً في التبليغ ما ترى في الترك؟

فقال: إن أراد بالتبليغ وجه الله، فهو ماجور، وإلا في التخلف عنها كاتم للشهادة.

(3) في المعيار: (لا تحجز)، وما أئنتاه من البرزلي.

(4) السائل: المراد به من يسأل الناس إلحافاً.

(5) الفقير: من له بُلْغَةٌ لا تكفيه لحيته. أما المسكين: فهو أحوج من الفقير، لقوله تعالى: ﴿وَالْفُقَرَاءُ كَثِيرٌ﴾، أي لا شيء عنده، بل هو ملاحق للتراب.

(6) الابتذال: ضد الصيانة، وكمكسة: ما لا يُضَانُ من الثياب، كالبذلة، بالكسر، والثوب الخلق، كالجندل والمبتذل: لابس، ومن يعمل عمل نفسه. القاموس، مادة: يخل.

(أنهكته)⁽¹⁾ المسألة، وعنده قوت يومه، وهذا من قلة الإيوان.

ف قيل له : فهو بهذا ناقص⁽²⁾ ؟

فقال⁽³⁾ : ليس بناقص فقط، بل ناقص ناقص⁽⁴⁾.

331 - سئل ابن أبي زيد عن رجل أودع شهادته رجلين، ثم طلبت منه، فسيها، وأثبت الشاهدان بها ؟

فأجاب: الشهادة لا تجوز، إلا أن يشتها الشاهد أو يموت، فيقوم بها الشاهدان بعد موته⁽⁵⁾.

332 - سئل ابن أبي زيد عن باع جارية من رجل فأنكره المشتري، هل يحل له وطؤها ؟

فأجاب: إن لم يجد عليه بينة بالشراء، فليحلفه ويرأ، ويعد ذلك منه كتسليمها بلشمن للبايع، ويحل له وطؤها إن رضي بقبولها، وإن لم يقبلها، فليبعها على هذا التسليم،

(1) في المعيار : (أفنته) ، وما أثبتناه من البرزلي.

(2) في المعيار : (فهذا إنفا ناقص) ، وما أثبتناه من البرزلي.

(3) في المعيار، زيادة : (له).

(4) نوازل البرزلي : 4 / 217 - 218 . وانظره في المعيار العرب : 10 / 194 تجوز شهادة السائل في اليسير، والفقير مطلقاً.

قال البرزلي معلقاً : قلت : اختلف في شهادة السوال على أقوال والمشهور منها ما قال . وذكره أيضًا في 223 - 224 .

(5) المعيار العرب : 10 / 227 اختلاف توليخ الوثائق المتعارضة.

ويشهد عدلين أنه إنما باعها على ذلك، ويقبض ثمنها الذي باع به من الأول، ويوقف على ما رآه عليه. فمتى أقر المشتري الأول فهو له.

ورأيت لسحنون في كتاب ابنه، أنها لا تحمل للبائع، وإنما ذلك إذا لم يرض بقبولها⁽¹⁾.

333 - سئل ابن أبي زيد عن القاضي يكتب إلى قاضي، والمكتوب إليه لا يعرف خط القاضي ؟

فأجاب: بأن القاضي لا يحكم به إلا أن يشهد عليه عدول إلا أن يأتيه ذلك الخط مراراً في غير شيء واحد لا يختلف الخط عليه فليقبله، وإن كان الذين قدموا بالكتاب لهم فيه أسباب ولم يكونوا عدولاً لأن ذلك كالتواتر الذي لا يمكن التواطؤ فيه على الكذب. انتهى⁽²⁾.

334 - سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن أهل القرية ليس فيهم عدول⁽³⁾ يجري بينهم وبين من يظروا عليهم البيع والنكاح والطلاق والتركعة والجراحات في العمد والخطأ والدعاوي، وفي الرباع، وغيرها، وغير ذلك مما يجري بين الناس، فكيف الأمر في شهادتهم ؟

فأجاب: إن لم يبلغ أحد منهم مبلغ العتالة، لم يجوز أن تجري الأمور بينهم، لا في نكاح ولا غيره، فإن اصطللحوا فيما بينهم وإلا لم يجوز إلا لمن اشترى منهم، أو عاوض أو

(1) نوازل البرزلي : 4 / 275.

(2) المعيار العرب : 10 / 95 إذا كتب قاض إلى آخر لا يعرف خطه.

(3) الذين يشهدون على الناس - يعني الموثقين -.

قاسم استباحثها صار إليه، وقد أشهد هؤلاء أو لم يشهدهم.

وأما النكاح فإن أشهد مَنْ يظن به العدالة فله استباحة الوطء بذلك، وإن كان يعلم أن من شهد على النكاح غير عدل فلا يستبيح الوطء بذلك حتى يشهد عدلين فيما يعلم أو لا يعلم فيها جرحه⁽¹⁾.

335- وسئل عمن شهد لرجل استحق ثوباً أنه له قال: وأنا بعته منه؟

فأجاب: إنه لا تجوز شهادته، لأن من شهد له بشيء أنه يملكه بشرائه إياه من فلان، فلا تتم الشهادة فيه حتى يقولوا: إن فلانا البائع علمنا أنه يملكه، ويجوز حيازة الملك، حتى يباعه من هذا، فهذا الشاهد البائع لم يثبت ملكه إلا بقوله⁽²⁾. انتهى.

336- وسئل عن رجل استعار حملاً ليحمل عليه شيئاً، ثم حمله حتى تقدم به، ثم تركه عند جاره، فمات الحمار؟

(1) المعيار العرب: 143/10. مَنْ شهد في قرية ليس فيها عدول.

وأجاب الداودي: إذا لم يكن فيهم عدول، ولا مَنْ يقرب منهم جازت شهادة أمثلهم، ولو تركوا لأكل بعضهم بعضاً.

وأجاب أبو بكر بن عبد الرحمن: إذا كان هذا الذي ذكرته قد عم جميعهم، لا يكون منهم شاهد فإنه تقبل شهادة وسم بعضهم على بعض إذا كان أحدهم على الترسيم، لأنه متى تركت الشهادة بينهم سقطت الأحكام بينهم. المصدر المتقدم.

(2) المعيار العرب: 60-59/6. قال الوثرسي: قال بعض الشيوخ: من هنا أخذ أن وثائق الأشرية القديمة، يجب دفعها للمشتري، ويجب أن تكون هذه الوثائق دلالة على الحوز، فيكون القول قول من هي بيده حتى يثبت ما يخرج ظلك من يده.

قال: لا ضمان عليه⁽¹⁾.

337- وسئل عمن أطلع شهوده قبل الشهادة ؟

قال : لا شيء عليه ، ولا يضره إذا كان شيئاً خفيفاً ، وإن كان إنما أطلعهم من أجل الشهادة ، فشهادتهم ساقطة كان قبل الشهادة أو بعدها⁽²⁾.

(1) م. مخ. لمكرات، صفحة : 5.

(2) م. مخ. لمكرات، صفحة : 5.

340- **وسئل** إذا فتح باب داره فانكسر ما خلفه، فإنه يضمن، وإذا وقد في التَّنَوُّرِ في داره فاحترقت دار جاره لا يضمن، مع أن كلا منهما فعل ما يجوز له، بل هو في الباب أخرى، لكون الفتح دائماً في الجواز؟

فأجاب: بأن فتح الباب، وقع هو والجناية معاً، والخطأ والعمد في أموال الناس سواء، وواقف التَّنَوُّرِ أوائل فعله جائزاً، وحدثت الجناية بعد ذلك، فهو كمن يباشر الجناية بخلاف الأول⁽¹⁾.

341- **سئل** ابن أبي زيد عمّن نقل ترابه إلى طريق قوم فسده؟

فأجاب: يقال لرب التراب ارفعه، فإن أبى فلا يجبر، ويقال للآخرين: ارفعوه عنكم⁽²⁾.

342- **وسئل** عن الذي يزرع على (بئر جاره)⁽³⁾ فيجأج ماؤها. هل يجبر جاره على دفع فضل ماء بئره كما لو تهور⁽⁴⁾ بئره؟

فأجاب: لا يجبر على الدفع بخلاف الآخر؛ لأنه لما زرع معتقداً أنه ينفذ، ولم يظن الآخر

(1) نوازل البرزلي: 314/4. أضاف البرزلي قالاً: حكى ابن سهل في نوازه خلافاً في مسألة فتح الباب هل يضمن أم لا؟ وسمنا في المذكرات: إن كان الباب الذي من شأنه أن يفتح فلا ضمان، وإن كان الذي من شأنه أن لا يفتح فإنه يضمن.

(2) نوازل البرزلي: 327/4. وأضاف: قلت: تقدم ليحيى بن عمر: إذا ضم أصحاب الحوائث الطين فإن عليهم جبراً أن يرفعوه فكنا إذا حمل أحد ترابه إلى سوق أو طريق. وانظر المعيار المغربي: 63/9.

(3) في المعيار: (بئره).

(4) تَهَوَّرَ البئر: هدمه، فهار وهو هائر وهارٍ وَتَهَوَّرَ وانهار. القاموس، مادة: هبر.

قط (تَهْوَر) ⁽¹⁾ بثره ⁽²⁾.

343 - وَسَيَلْ عَمَّنْ سَرَقَ وَدِيَّةً ⁽³⁾ وَغَرَسَهَا، فَبِجَاءِ صَاحِبِهَا بَعْدَ زَمَانٍ يَطْلُبُهَا؟

فَأَجَابَ: إِنْ اسْتَمْسَكَ فَلَهُ قَلْعُهَا، وَإِنْ لَمْ تَسْتَمْسِكْ إِنْ قَلْعُهَا، فَإِنِ لَهَا قِيَمَتُهَا مَقْلُوعَةً ⁽⁴⁾.

344 - وَسَيَلْ عَمَّنْ لَهُ أَرْضٌ بَيْنَ رِبَاعِ قَوْمٍ، وَقَدْ مَنَعَ طَرِيقَهَا؟

فَأَجَابَ: [بَأْنِ] ⁽⁵⁾ طَرِيقَهُ عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ يَسْلُكُ فِيهَا، فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، حَلَفَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ثُمَّ أَقَامُوا لَهُ طَرِيقًا ⁽⁶⁾.

345 - وَسَيَلْ عَمَّنْ لَهَا أَرْضٌ، فَغَرَسَهَا أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ، بَاعَ نِصْفَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ آخَرٍ؟

فَأَجَابَ: إِنْ أُعْطِيَ الْبَائِعُ لِلْغَارِسِ قِيَمَتَهُ مَقْلُوعًا مَضَى الْبَيْعُ. وَإِلَّا قِيلَ لِلْمُشْتَرِي: ادْفَعْ

(1) في المعيار: (تهوير).

(2) نوازل البرزلي: 327/4. وانظر المعيار المغرب: 64/9 من زرع على بثر له ففاس ماؤها فهل يجبر جاره على دفع فضل ماء بثره.

(3) الردية: القسيل الصغير.

(4) نوازل البرزلي: 328/4.

في المدونة: من غصب ودبا صغاراً من نخل أو شجر صغار فقلعها وغرسها في أرض فصارت يراسن فلو أنها أخذها كصغير من الحيوان بكبر. فظاهرها أخذها مطلقاً ويحتمل أن تجري على مسألة إذا غصب أرضاً وزرعها وفات الإبان فإنه يلزمه كراء الأرض والزرع له فكذلك إذا فات إبان فلعها للغرس هنا.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(6) نوازل البرزلي: 328/4. ونظرة في المعيار المغرب: 246/10 من له أرض بين رباع قوم فعلمهم كلهم طريقه يسلط فيها. وكذلك في: 64/9. من زرع على بثر له ففاس ماؤها فهل يجبر جاره على دفع فضل ماء بثره.

إليه قيمته مقلوعاً، أو مُزَّهً بقلعه، ثم ارجع على البائع بالأقل من قيمته مقلوعاً، أو بها ينوبه من الثمن، فإن أبى فسخ البيع⁽¹⁾.

346 - سَقِيلُ ابن أبي زيد عَمَّنْ اشترى ضيعة بمصر من مالكةا وهي بقفصة، وأقروا بشتمها لعمتهم بها فجاء المشتري لقفصة، وقد وَكَّلَهُ الباؤون على طلب حقوقهم وخصوماتهم، فأخذت العمة بالشفعة، وقبض المشتري أكثر الثمن، ثم وجدت وثيقة بشراء أبي البائعين من عمتهم، فهل يضرهم إقرارهم لها بالثمن مع أنهم قالوا : إنهم من صغرهم غُيِّبَ فقد يكون أبوهم اشتراها منها في صغرهم وغيبتهم؟

فتأجاب: إن حلف البائعون أنهم ما علموا بالشراء لصغرهم، ولم يعلمهم أحد فلا شيء عليهم وبطلت الشفعة، وإن كانوا بمصر، لم يمض بالشفعة، وأرجى اليمين حتى يُسأل البائعون، فإن أقروا لها بعدم البيع فتكون لها الشفعة بعد يمينها أنها ما باعت، وإن قالوا : ما علمنا بهذا البيع، حلفوا إنهم ما علموا بالشراء، وبقي الثمن لهم، وبطلت الشفعة⁽²⁾.

(1) نوازل البرزلي : 4 / 346. وانظره في المعيار العرب : 10 / 252 تحب القورية في قضاء الفلأضي لأنه من باب تغيير المنكر.

قلت : فهذا بناء على أنه كالعندي، وهو قول ابن القاسم في أوائل كتاب الاستحقاق من العتبية. وحكى ابن رشد عن ابن القاسم، أن التركة توجب له شبهة أن يكون له قيمة ما تمفق قائلاً، وقسم المسألة على ثلاثة أوجه أحدها : هذا، وهو إنا بنى وشريكه غائب انظرها في أوائل الاستحقاق بالبيان والتحصيل.

(2) نوازل البرزلي : 4 / 331.

347 - سئل ابن أبي زيد عمن وهب لغائب هبة، أو لعبد، وجعل من يجوز ذلك لها، ثم وجب على الغائب دين ونفقة زوجة، أو بيع العبد، واستثنى البائع والمشتري ماله، هل تؤخذ هذه الهبة عن ذلك أم لا ؟

فتأجاب: إن قبل العبد الهبة ولم يشترط عليه الواهب شرطاً، قضي الدين من ذلك، ولو شرط إلا أن يكون للسيد حكم، أو حتى يُعْتَقَ، فلا يحدث فيه حدثاً، وليس عليه سبيل للسيد. وأما الغائب فلا يهرض لزوجته نفقة، حتى يثبت قبول الهبة، فحيثئذ يقضى لها فيها⁽¹⁾.

348 - سئل ابن أبي زيد عن متخاصمين طلب أحدهما صاحبه أن يوقفه على وثيقة بيده له فيها حق فقال: لا (أخرجتها)⁽²⁾ إلا بعد بطلالة العبد، وأدعى رضى خصمه بذلك، (فهل)⁽³⁾ يخلف له على الصبر أم لا ؟

فتأجاب: إذا حضر الحكم، وجب إخراج الوثيقة للطالب لينظر فيها. وليس له الامتناع منه، وهو من حق الطالب⁽⁴⁾.

(1) نوازل البرزلي: 4/ 336-337. أضاف البرزلي: قلت: ما ذكره في مسألة العبد مثله في المدونة إذا جعل من يجوز له ومثله في الأب والوصي لا يقبضه إذا حبره الواهب عليه حتى يبلغ مبلغ من يجوز لنفسه. وما ذكره من نفقة الزوجة فهو واضح، وقد اختلف إذا كان حقه من ميراث، هل تؤخذ منه الديون وينفق على أولاده على قولين من المدونة وغيرها.

(2) في المعيار: أخرجها.

(3) في المعيار: (هل).

(4) نوازل البرزلي: 4/ 346. قيل لأن قضاء القاضي من باب تغيير المنكر، القورية فيه بحسب الإمكان. وانظر المعيار المغرب: 10/ 252 نجب القورية في قضاء القاضي.

349 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عما وجب تغريمه في البيوع الفاسدة والاستحقاق. ووقع فوت المبيع، على من تكون أجرة المقومين ؟

فأجاب: هي على البائع، لأنه الآخذ للقيمة، لأنه يدعى ما لا يدري قدره، والمبتاع يقول عَيْنٌ ما يجب عني رَدُّه⁽¹⁾.

350 - **وَسُئِلَ** عَمَّنْ باع جارية من رجل، فأنكر المشتري، هل يحل له وطؤها ؟

فأجاب: إن لم يجد عليه بينة بالشراء، فليحلفه ويبرأ، وبعد ذلك منه كتسليمها بالثمن للبائع. ويحل له وَطْؤُهَا إن رضي بِقَبُولِهَا، وإن لم يقبلها، فليعدها على هذا التسليم، ويشهد عدلين أنه إنما باعه على ذلك، ويقبض ثمنها الذي باع به الأول، ويوقف ما زاد عليه، فمضى أقر المشتري الأول فهو له.

ورأيت لسحنون في كتاب ابنه : أنها لا تحل للبائع وإنها ذلك إذا لم يرض⁽²⁾.

(1) المعيار العرب: 252 / 10 على مَنْ تكون أجرة المقومين في البيوع الفاسدة والاستحقاق.

(2) المعيار العرب: 253 / 10 تجب الفورية في قضاء القاضي لأنه من باب تغيير النكر.

[من فتاوى جرّي المياه والبُنيان وإحياء الموات]

351 - سئل ابن أبي زيد عن دار في شارع هو مسلك المشرق والمغرب. ويقابلها من الجهة الأخرى مسجد، فأراد رب الدار جعل مرحاض، ويخرج (به على حائطه)⁽¹⁾ لناحية الشارع قدر ذراع ونصف، هل يضر. ذلك بالشارع والمسجد أم لا ؟

فتأجاب: أرى [أن]⁽²⁾ هذا الذي أخذ قريئاً، ولا يمنع في مثله في مثل هذه السعة، لعدم مضرته بالسالكين⁽³⁾.

352 - سئل ابن أبي زيد عن وادٍ تجري فيه عُيون غير مملوكة من جبال بعيدة، ويجري فيه من ماء السماء، وعلى ضفتيه ساكنون ورفعوا فيه سواقي إلى أرضهم، فإذا كثر الماء في الشتاء استغنى أهل كل ساقية بما بلغها من الماء، وربما فضل عنهم. ويقل الماء في الصيف ويتشاح أهل السواقي وينون سواقيهم سدّاً، فإذا سد أهل العليا، لم يتركوا لمن تحتهم شيئاً من الماء فيضر ذلك بهم وتجب أشجارهم فيطلبون الماء، فيزعم الأعلون أنهم أحق بالماء، حتى يستغنوا عنه، أو يحكم بينهم بما روي في سيل مهزور من نيينا. فإن قلت: الأعلون أولى حتى تُروى

(1) في المعيار: له عن حائط.

(2) ساقط من البرزلي والإكمال من المعيار

(3) ترويض البرزلي: 4/ 390-391. وانظره في المعيار المغرب: 8/ 445. حكم إحداث مرحاض خارج الشارع.

أرضهم، أرايت إن يسدوا ساقيتهم، وردوا فيها جميع ما في ذلك الوادي من الماء ؟ كيف الحكم أيضا بين أهل تلك الساقية، أترى أعلاهم أولى من الأسفل، حتى يرووا أرضهم ؟ وهم الذين سدوا تلك الساقية، أو آباؤهم، أو السقي بينهم بالذُّول ؟ فمن كان له فيها دولة ساق الماء إلى حيث يشاء وحيث كان له أرض. ولو قلت : الساقية بينهم على قدر حقوقهم متداولون شربها، فإذا سقى أولهم، وأخذ الآخرون بعده متداولين لهذا يوم، وهذا يوم، ولا يعمهم السقي حتى تعطش أرض الساقين بها، فهل يأخذها الأولون دون الأسفلين ؟ أو للأسفلين حجة أن الأولين قد رويت أرضهم فلا بد أن نسقي كما سقيتم. فإن استحق الأعلون ذلك أبدا حتى يفضل فلماذا لم يفضل فهل يرسل للأسفلين ماء شرب سقائهم ومواشيهم دون سقي أرضهم ؟ وإذا كان ماء هذه الساقية دائما، فهل أرضها مأمونة يصح شرط النقد فيها أو لا ؟ ويقبلها قبل إبان الزراعة ؟ وكيف لو شرط عليهم كنس الساقية، وسد السدود بها تعظم فيه المؤنة، أو لا تكون مأمونة، إلا التي تسقى بالعيون ولا يسدها السيل وربما أفسد السيل سد هذه السواقي فلا يقدر على عملها إلا العدد الكثير والعام ؟

فتأجاب: إن كان أصل هذا الوادي متأتيا من عيون مملوكة الأصل، فما جرى من هذا الماء، فهو بينهم بقدر ما يملكون من العيون، ثم لكل واحد حسب نصيبه من الماء، يصنع فيه ما شاء، ويصرفه إلى أرض أخرى غير التي تحتها. وإن كانوا لا يملكون أصل هذه العيون، فمن جرت عليه هذه العيون فانتفع بها، فلهم منافعها على ما تقدم

من سبقهم إليها، وإن كان من شأنهم تقديم الأول فالأول فإذا بلغ من ذلك إلى رَيِّ أرضه، صرفه إلى من يليه، فالأمر يبقى على ذلك، فليس في هذا جاء الحديث من الإمساك إلى الكعبين، وإنما ذلك في ماء المطر، وكذا في ماء العيون التي لا تملك، ولا ترتب فيها إحياء، ولا حيازة لأمر جائز لقوم دون قوم. وأما من ترتبت له فيها حيازة، فالأمر فيها على ما ذكرنا. وكل من وصل إليه من هذا الماء ما عادته أن يصنع به ما شاء إذا كان إلى ذلك محتاجاً، ولو جرت عادتهم أن يسقى الأول، ثم يصرف الماء إلى من تحته، فيسقى أرضه. ثم كذلك الذي يليه إلى آخرهم أو يغمرهم الماء قبل تمامهم. وكذلك ينقل، فإن أحدث أحدهم، أو من تحته يغمر آخرون شراء أرض لضيق أرضهم أو ملكها بأي وجه كان، فأراد صرف فضل الماء إليها، فإن كان ذلك يُنقص من تحته من عادتهم، منع منه. ويبقى على عادته الأولى، أو ما يقرر لها لا يضر على من بعده ضرراً يَبِيناً، ويصير هذا الماء الذي له بنقص ولا يملكون أصله كموات أَخْيَوْهُ فيبقى بأيديهم على حسب عوائدهم من إحيائه، ويصير ما استقر عليه كل واحد منهم من المرفق به كمن ملكه بهذا الإحياء، فليس لغيرهم أن يفعل ما ينقصه عن ذلك، ولا ما يضر بمن تحته حتى ينقص ما اعتاده منه في أيام الصيف، وفي أيام الشتاء.

فإن جاء من الماء كفاية كل منهم فهو له. وليس لأحدهم أن يحدث حدثاً في أرض يستأنف ملكها فينتقص بسقيها عوائد من تحته مع هذا الذي فوقهم، وكذا إن قل الماء في الصيف، فإن الماء يبلغ به الأول فالأول، حسب عادته التي جَرَوْا عليها من الماء الذي أَخْيَوْهُ.

وأما إن كان هذا الماء من السماء، أو كَثُرَ ماء السماء، وليس فيه من العيون إلا القليل،

فيسلك به مسلك ماء السماء من إمساك الأعلى إلى الكعبين، ثم يرسله إلى من بعده حتى ينقص الماء. ومن أراد من الأولين أن يجبس جميع الماء ويصرفه إلى أرض أخرى، استحدث ملكًا تتصل بأرضه القديمة حتى يخرج بهذا الماء الذي هو ماء المطر من عوائد مجاريه الأولى، وينقصه من مصارفه القديمة فليس له ذلك، وليس على ما جرت به العوائد من مصارفه أو ما يقارب ذلك ويشبهه.

وإن كان هذا الوادي يجري بهاء المطر، وليس الوادي مملوكًا لأحد، وعلى جنبي هذا الوادي أرض لقوم يصرفون إليها، من هذا ساقية تسقي أرضهم، وللآخرين من الجانب الآخر مثلها، فأعلاهما أولى بالتبديّة، وإن تساويا في المحاذاة، فُسِّمَ ذلك بينهما في مصارفه سواء في الأرضين. وإن كان بعض هذه محاذيًا، وبعض الأخرى قد اتحد في الزيادة إلى أسفل الأرض، بدئ بها يحاذي من الأرضين ليسيل الماء إليهما معًا، ثم يصرف إلى بقية الأرض الأخرى الخارجة إلى أسفل في المحاذاة، وكل من وقع في أرضه من جميع من ذكر.

فأما ماء المطر، فله حبس جميعه، وليس عليه إصرافه إلى من تحته ليصنع به ما شاء من حبسه، أو يبعه أو هبته إلى من تحته إن شاء. فإن صرفه إلى من تحته لم يكن على من صرف إليه أن يصرفه إلى من تحته، وليصنع به ما شاء. وإنما يسلك بهاء المطر الجاري من الجبال، ومن غيرها لما لا يملك من الأرضين ما ذكرنا من إمساك الأول إلى الكعبين في ما يمكن ذلك فيه ويتراخى جريه.

فَأَمَّا مَا لَا يُضْبَطُ مِنَ السَّيْلِ الْعَرَمِ⁽¹⁾، فَلَا يَقْدَرُ فِيهِ عَلَى هَذَا. وَيَبْلُغُ ذَلِكَ حَيْثُ بَلَغَ، وَيَضَعُ اللَّهُ بِهِ مَنْ شَاءَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَبِيلاً كَثِيراً، أَوْ أَمَكْنَ فِيهِ تَرْتِيبَ السَّقْيِ بِالْإِمْسَاكِ إِلَى الْكَعْبِينَ، فَلْيَعْمَلْ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ فَاضَ بَعْضُهُ عَلَى قَوْمٍ، وَخَرَجَ عَنْ مَجْرَاهُ، فَهُمْ أَحَقُّ بِمَا فَاضَ إِلَيْهِمْ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ⁽²⁾﴾ وهو الماء. فَمَنْ أَجْرَاهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، فَهُمْ أَحَقُّ بِهِ. وَمَا اسْتَقَامَ فِي جَرِيَانِهِ، صَنَعَ بِهِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِمْسَاكِ إِلَى الْكَعْبِينَ، ثُمَّ يَصْرِفُهُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ وَاحِداً وَاحِداً إِلَى آخِرِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنْ سَدَّ الْأَعْلُونَ مَسَاقِيَهُمْ، وَرَدُّوا فِيهَا جَمِيعَ مَا فِي هَذَا الْوَادِي، هَلْ لَهُمْ حَقٌّ فِي ذَلِكَ أَنْ لَيْسَ ذَلِكَ لَهُمْ؟ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنْ كَانَ أَصْلُ الْمَاءِ الَّذِي فِي الْوَادِي مِنْ عَيُونٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ، وَسَبَقَ هَؤُلَاءُ إِلَى مَا فِيهَا، وَأَخْرَجُوهُ إِلَى سَاقِيَةِ حَفَرِهَا لِيَسْقُوا بِهَا أَرْضَهُمْ خَاصَةً فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُمْ أَحَدٌ مِمَّنْ أَخْبَى أَرْضاً أَوْ مَلِكُهَا يَجْرِي فِيهَا مِنْ فَضْلِ هَذَا الْمَاءِ شَيْءٌ يَنْتَفِعُونَ بِهِ، فَذَلِكَ لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخْبَوْا هَذَا الْمَاءَ وَاسْتَأَثَرُوا بِهِ. وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُمْ أَرْضٌ مَمْلُوكَةٍ، جَرَى لِأَهْلِهَا نَفْعٌ بِفَضْلِ هَذَا الْمَاءِ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُمْ، وَلِيَأْخُذَ الْأَوَّلُونَ مِنْهُ إِلَى الْكَعْبِينَ، وَيُرْسِلُونَ مَا فَضَّلَ لِمَنْ تَحْتَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُمْ أَحَدٌ أَخْبَى أَرْضاً، أَوْ مَلِكُهَا، جَرَتْ لَهُ عَادَةٌ فِي النِّفْعِ بِفَضْلِ هَذَا الْمَاءِ. فَالَّذِينَ حَازُوهُ لَسَاقِيَتِهِمْ وَسَبَقُوا إِلَيْهِ أَوَّلَى بِهِ. ثُمَّ إِنْ اسْتَحْدَثَ مَنْ تَحْتَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْضاً مَوَاتاً أَحْيَاهَا،

(1) قُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَبِيلُ الْغَرَمِ» سُورَةُ سَبَأٍ، آيَةُ 16. بِسَدِّ يَعْزُرُ بِهِ الْوَادِي، أَوْ هُوَ الْأَحْيَاسُ ثُنْيًى فِي

الْأَوْدَةِ. الْقَامُوسُ، مَادَّةُ: عَرَسَ.

(2) سُورَةُ الْفُرْقَانِ، آيَةُ: 50.

- أو ملكها، لم تحر له عادة في فضل هذا الماء، فلا شيء لهم على الأولين⁽¹⁾.
- 353- وسئل ابن أبي زيد: هل يجوز للسلطان أن يقطع [أرضاً]⁽²⁾ مواتاً⁽³⁾ قرب العمران [أم لا؟]⁽⁴⁾ وهل فيه خلاف؟
- فتأجاب: قطعه بقرب العمران، لا بأس به، إذا كان من الموات، وعن أشهب: إحياء الموات جائز⁽⁵⁾، ولو بقرب العمران، إذا لم يضر بأحد⁽⁶⁾.

- (1) نوازل البرزلي: 4/ 435-436-437-438.
- (2) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي للفتاوى.
- (3) الموات: هي الأرض المنفكة عن الاختصاص، والاختصاص أنواع: النوع الأول: العمارة، والنوع الثاني: أن يكون حريم العمارة، والنوع الثالث: التحجير، والنوع الرابع: الإقطاع، والنوع الخامس: الحسى. انظر الجواهر الثمينة: 3/ 94-949-950.
- (4) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي للفتاوى.
- (5) لقوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ" أخرجه الترمذي في السنن عن جابر بن عبد الله. وقال: حديث حسن. كتاب الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أراض الموات.
- وله شاهد في البخاري في الحرف والمزارعة، باب من أحى أرضاً مواتاً. وعرجه أبو داود في باب إحياء الموات. وعرجه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى: 3/ 297 باب إحياء الموات.
- (6) نوازل البرزلي: 4/ 451. وانظرها في الحاوي للفتاوى صفحة: 94 مسائل الأكرية.
- قال البرزلي مبيناً، قلت: مذهب المدونة الأول فيها قرب دونها بعد، فيجوز بغير إذن الإمام، والقول الثالث: لا يجوز إلا بإذن الإمام مطلقاً. واختلف بعد القول إنه لا يجوز إلا بإذن الإمام إذا وقع هنا، فعن ابن القاسم وغيره: للإمام أن يميزه أو يزيله أو يقطعه للغير ويعطيه قيمة العمارة مقروضة.
- وقال أشهب في جواهر ابن شاس: من أحى مواتاً فهو له على ما جاء في الحديث، قرب من العمران أو بعد. وأستحب له فيها قرب أن يستأذنه، فيأذن له ما لم يكن فيه على أحد ضرر: 3/ 951.

354 - **وسئل** (عمن)⁽¹⁾ يمنع أرضه من الناس من احتطاب الحطب، وقطع

الجمار، هل له ذلك أم لا ؟ ومثله صيد الحوت من عُذْرَهَا ؟

فتأجاب: ما فيها من الكلال والحرف والجرار غير النخل، اختلف في منعه، وأحب إليّ أن لا يمنع إذا كان غنيا منه. وأما الاحتطاب، فله منعه إن احتاج إليه أو ثمنه، وأما عُذْر الحيتان، فاختلف فيه بالمنع وعدمه، وإن ألقى فيها أصول الحيتان فهو أحق بها، وله منعها⁽²⁾.

355 - **سئل** أبو محمد بن أبي زيد عن رجل له ساقية ماء تشق أرض رجل، فأراد رب

الساقية أن يحولها إلى جانب آخر، وأبى عليه رب الأرض أن يحولها، وأبى رب الماء، وكيف إن لم يكن على رب الماء ضرر في تحويله شيء من جريه، أو قربه، أو بعده، وهو في ذلك سواء ؟

فتأجاب: ليس ذلك لواحد منهما، إلا برضى صاحبه، (واعتل في ذلك بأنه)⁽³⁾ إذا أراد رب الأرض تحويل الساقية في ناحية أخرى من أرضه، ولا ضرر على الماء في ذلك [لأنه]⁽⁴⁾ قد يطول الزمان وتستحق تلك الناحية التي حول الساقية إليها فيبطل حق

(1) في الحاوي : (عن الرجل).

(2) نوازل البرزلي : 4 / 452. قال البرزلي معلقا، قلت : في هذه المسائل اضطراب ينظر في الطرقات. وانتظره في الحاوي صفحة 94 مسائل إحياء الموات.

(3) في مواهب الأحكام : (واعلم).

(4) ساقط من البرزلي والإكمال من مذاهب الحكماء.

هذا في ساقيته. (وأما)⁽¹⁾ إذا أراد رب الساقية، وأبى رب الأرض، فالرواية فيها معروفة، وإلى الأخذ بها رجع مالك رحمه الله⁽²⁾.

356 - **وسئل** أيضًا عن قوم فسد عليهم مجرى مائهم، ولم يقسروا على إجرائه، وأرادوا جري الماء في أرض (جارهم)⁽³⁾، بئمن أو بغير بئمن، هل لهم ذلك؟ **فتأجاب**: ليس لهم ذلك إلا بإذن صاحب الموضع، وإن لم يأذن فيه، لم يجبر عليه، وأنكر الاختلاف في هذا⁽⁴⁾.

357 - **سئل** الشيخ أبو محمد عن رجل له مهابيق ماء متفرقة تنصب في دار جاره، فأراد الذي ينصب عليه الماء أن يدفع على حائط ميزاب، ويقطع بذلك الحائط مجرى الماء، فتناعى إلى القاضي ابن تليد⁽⁵⁾، فمعه أن يسد مجرى ماء جاره عليه فيتحدر منها إلى ما جل في هذه الدار، فأراد صاحب العلو أن يصرف هذا الماء من حقوق داري، وقال صاحب العلو: من حقوق علوي ولي أن أصرفه حيث شئت، من ترى يكون القول قوله؟

فتأجاب: إذا لم يكن في الماء شرط أنه من حقوق صاحب السفلي، لم يكن واجب

(1) ساقط من مذاهب الحكماء.

(2) المعيار المغرب: 8/ 398 هل يجوز تحويل ماء ساقية إلى جانب آخر؟

(3) في مذاهب الحكماء: (جارهم).

(4) المعيار المغرب: 8/ 398 إجماعًا. في أرض الجار. وانظره في مذاهب الحكماء صفحة: 204.

(5) ابن تليد: لم أتحف عليه.

لصاحب السفلي بحق⁽¹⁾.

358 - سَقِلَ أبو محمد عن (أشراب)⁽²⁾ كدى، وبينهما وطا، وهو مملوك [لأناس]⁽³⁾ شتى، فإذا (أتى)⁽⁴⁾ المطر، انصب من هذه الكدى المملوكة إلى هذا الوطا، وهو مملوك أيضاً، فكثر وصار وادياً بياض المطر فأراد بعض من له في هذه الوطا ملكاً أن [يحدث]⁽⁵⁾، ويجبس الماء، ويرده إلى أرض له أخرى هل له ذلك أم لا؟ ويمتنع مَنْ شاركه في الوطا؟ وهل لمن انصرف إليه حَبْسُه عن هو أسفل منه من سائر الناس؟

فأجاب: إذا وقع المطر في هذه الأشراب والكدى والوطا وهو مملوك [لأناس]⁽⁶⁾ شتى، فكثر الماء في هذا الوطا، وصار وادياً، فإن قدر من ملك هذا الوطا، أن يصرف لكل واحد من مائه بقدر ملكه من هذا الوطا، فذلك لهم، ثم لكل واحد منهم مصرف إلى أرض له أخرى، ومنعه [عن]⁽⁷⁾ الناس مَن تحتهم إن شاء، وإن كان إنسا بقدر على

(1) المعيار العرب : 428 / 8 حَكَمَ مَنْ لَهُ مَهَارِيقُ مَاءٍ مَظْرُوقَةٍ.

وأجاب ابن شلبون : الماء لصاحب السفلي ومن حقوقه، وليس لرب العلو صرفه عن السفلي لمنفعة صاحب السفلي به.

(2) في المعيار : (أشراف).

(3) في البرزلي (الناس) وما أئبتناه من المعيار.

(4) في المعيار : (صب).

(5) في البرزلي : (أن يحدث في الوطا) وما أئبتناه من المعيار.

(6) في البرزلي : (الناس) وما أئبتناه من المعيار.

(7) في البرزلي : (من) وما أئبتناه من المعيار.

صرفه إلى أرض بعضهم، وبعضهم لا يقدر على ذلك، فَمَنْ قدر منهم على صرفه إلى أرضه، فله أن يصرف ما قدر عليه من ذلك حتى لا يبقى في الوطا من الماء إلا ما إن انتقص منه أضر بالوطا في نفع أهله [به⁽¹⁾] في سقيه، فليس له أن ينقص من ذلك الماء، ويبقى الماء في ذلك الوطا حياة له، يتنفع به فيه كل مَنْ له [منهم]⁽²⁾ في ذلك الوطا ملك⁽³⁾.

359- سئل ابن أبي زيد عن اختياره، فيَمَنْ فتح باباً، يناظر باب جاره، وبينهما شارع؟
فأجاب: بأن قال: يمنعه وبه آخذ⁽⁴⁾.

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(2) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(3) نوازل البرزلي: 4/ 441، وانظر المعيار المغرب: 8/ 432 حكم ماء ينزل من أعلى إلى موضع من الأرض.

(4) المعيار المغرب: 9/ 63 مَنْ فتح باباً يناظر باب جاره. ونقل ابن أبي زيد في النوادر من المجموعة أنه قيل لابن كنانة: فهل يفتح رجل باب داره قبالة باب دار رجل؟ قال: إن لم يضر بالرجل لم يمنع ما لا يضر بأحد فيه، قال ابن سحنون: وسأل ابن حبيب سحنوناً عن الطريق الشارع يفتح فيه رجل باب دار لم يكن له قبالة باب رجل. قال: يمنع من ذلك وينكس عنه، قيل: قدّر فزاع أو ذواعين؟ قال: بقدر ما يرى أن يزال به الضرر عن الذي في قبلته.

ومن كتاب البيان الذي ذكرنا فيه رواية عون قال ابن القاسم: ليس لك في الزقاق غير نافذ أن تفتح باباً أو تقدمه، قيل له: فهل له أن يفتح في الطريق النافذة باباً قبالة باب آخر متنعياً عنه؟ قال: له أن يفتح فيها ما شاء ما لم يكن غزراً بيناً فيفتح. انظر: 45/ 11. كتاب القضاء في نفس الضرر، في إحداه - العساكر والرواشن والأبواب.

وفي العتبية قال عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب، فيمن بنى داره ففتح باباً قبالة باب جاره فمنعه، فإن

360 - وسئل عمن نقل ترابه إلى طريق قوم فسد؟

فأجاب: بأن قال: يقال لرب التراب ارفعه، فإن أبى، فلا يجبر، ويقال للأخوين: ارفعه عنكم⁽¹⁾.

361 - وسئل عن الذي يزرع على (بئر جاره)⁽²⁾، فيجاح ماؤها، هل يجبر جاره على دفع فضل ماء بئر كما لو تهر بئر؟

فأجاب: فلا يجبر على دفعه، بخلاف الآخر، لأنه لما زرع معتقداً أنه ينفذ، ولم يظن الآخر قط تهوير بئر⁽³⁾.

362 - وسئل عمن له أرض بين رباع قوم، وقد منع طريقها؟

فأجاب: طريقه عليهم كلهم يسلك فيها، فإن ادعى بعضهم على بعض، حلف بعضهم

كان ذلك مُقَرَّراً لجاره مثل أن يكون ليس له مصرف ولا مدخل ومخرج إلا بالنظر في منزله والتطلع على عياله مُنَع من فتحه وإن كان ليس كذلك إنها يعنى أن يتطلع إليه من لم يُمنع. وقيل للآخر استزاع على نفسك أو يعلم ما قلت من تطلعه فيزجر. وإن عاد أدب بعد التقدمة وهذا بمنزلة ظهر السطح أو بناء مرفعه عليه فيقول نخشى أن يتطلع منه أو كوة يفتحها للضوء فيقول هذا نخشى أن يتطلع فليس له في هذا حجة. البيان والتحصيل: 399/9.

(1) المعيار المغرب: 63/9 من نقل تراباً إلى طريق، فسد.

(2) في المعيار: (بئر).

(3) نوازل البرزلي: 327/4، وانظر في المعيار المغرب: 64/9 من زرع على بئر له ففاض ماؤها. فهل

يجبر على دفع فضل ماء؟

بعضاً، ثم أقاموا له طريقاً⁽¹⁾.

363- سئل ابن أبي زيد عمراً له علو على طائفة من دار أخرى، فكان مأواه ينزل إلى ما جل لرب الدار، ثم أراد صرفه لغيره، فمنعه صاحب الدار، فقال لي فيه مَنْ ينزل فيها جني فمن يكون القول قوله ؟

فأجاب: لصاحب العلو، أن يصرف ماءه حيث شاء بعد يمينه، أن مصرفه لصاحب السفلى لم يكن بحق⁽²⁾.

(1) نفسه.

(2) المعيار المغرب : 67 / 9 من له علو على دار ينزل مأواه إلى ما جلها فبريد صرفه. وأجاب ابن شبلون أن الماء لصاحب السفلى لمنعته به، ولا يصرفه صاحب العلو.

[من فتاوى المديان والتفليس⁽¹⁾ والحجر⁽²⁾ والوكالات⁽³⁾]

364 - سئل ابن أبي زيد عمن له على رجل دين، فلقبه آخر، فافتضى منه خمسة دنانير بغير إذن من رب الدين، ثم لقيه فأخبره، فأقرها عنده ثم طلبها منه بعد ذلك، فأنكرها، فهل عليه يمين أم لا ؟

فتأهب: إذا لقي المقتضي يعرفه ما اقتضى بغير إذنه فرضي، فقد برئ الغريم من ذلك، وإن جحدته، حلف له، ولا رجوع له على الغريم بالذي جحدته المقتضي⁽⁴⁾.

(1) التفليس: قال ابن عرفة: "تحكم الحاكم بخلع كل ما لمدين لغرمائه لتعجزه عن قضاء ما لزمته". شرح الحدود: 433. وانظر جامع الأمهات: 381.

(2) الحجر: في اللغة، المنع مطلقاً، وفي الشريعة: عبارة عن منع النفاذ في التصرفات القولية. الحدود والأحكام: 102.

وفي حدود ابن عرفة: "صفة حكمية توجب منع موضوعها نفوذ تصرفه في الزايد على قوته أو تبرئته به". شرح الحدود: 435. وانظر: أنيس الفقهاء: 265.

وأسبابه سبعة: العيا، والجنون، والفتنير، والرق، والفلس، والمرض والنكاح في الزوجة، ويضطر العيا بالبلوغ والرشد بعد الاختيار، وفي الأئمة أن تزوج ويدخل بها على المشهور، ثم تبطل بعده سنة. انظر جامع الأمهات: 385.

(3) الوكالة: "نيابة ذي حق غير ذي إمرة ولا جباة لغيره فيه، غير مشروط بزمانه". شرح الحدود: 457. وانظر: أنيس الفقهاء: 238، والحدود والأحكام: 86.

وقال ابن الحاجب في جامع الأمهات: "نيابة فيما لا تتعين فيه المباشرة فتجوز في الكفالة والوكالة والحوالة والجماعة، والنكاح، والطلاق، والخلع، والصلح، وفي العبادات المالية كالزكاة، وفي الحج خلافاً... ولا تجوز في مثل بين ولا ظهار، وتجوز في الإفراق والإنكار". 397.

(4) نوازل البرزلي: 3/ 489.

365 - سئل ابن أبي زيد عمراً عن بعض ولده [بدين]⁽¹⁾، فلم يقبضه منه، وسكت عنه حتى مات ؟

فأجاب: سكوته (عنه)⁽²⁾ ليس بحطية⁽³⁾ (له)⁽⁴⁾، وإن حط عنه في مرضه، فذلك وصية لو ارث⁽⁵⁾.

366 - سئل أبو محمد عمراً عليه دين تركه صاحبه له، ولم يقل الذي عليه [الدَّين]⁽⁶⁾: قبلتُ، إلا أنه سمعه ثم قام صاحب الدين يطلبه ؟

فأجاب: إذا لم يقل قبلتُ فليس له شيء. وقال : إذا قال المطلوب، إنها سكتُ قبولاً لذلك فالقول قوله⁽⁷⁾.

367 - سئل ابن أبي زيد عن الرجل يشتري من الرجل ثوباً، فيفلس المشتري، والثوب عليه، لا بساً له، وليس له ما يواريه غيره، هل يكون ربه أحق به ؟

(1) سافط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(2) سافط من المعيار.

(3) الحطية : ما يحط من الثمن.

(4) سافط من المعيار.

(5) نوازل البرزلي : 4 / 495. وورد ذكره أيضاً في : 3 / 251. وانظره في المعيار المغرب : 10 / 419 لا بمس من وجب عليه غرم مال، ولم يجد من يشتري متاعه.

وقيل هذا الدين يطلب به بكل حال، بخلاف النصفة عليه فإن فيها تفصيلاً. ذكره ابن سحنون.

(6) سافط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(7) نوازل البرزلي : 5 / 525. وانظره في المعيار المغرب : 9 / 184 مسألة.

فتأجاب: هو أحق به عندي، وليستأجر ذلك لنفسه، ما يستر به، أو يستعيره⁽¹⁾.

368 - **وسئل** عمن وضع ولده في الكتاب ثم أفلس⁽²⁾، هل للمؤدب أجرة؟

فتأجاب: إن وجبت عليه أجرة فيما مضى، حاص بها الغرماء، وأما فيما يستقبل، فلا عاصة له، وإن استأجره على تعليمه مشاهرة⁽³⁾، ففلس، فلا يجوز له أن يأخذ مما يجيد في يد الأب في الشهر من الإجارة. ولو لم يفلس إلا أن الدَّيْن أحاط بهاله، فله الأخذ منه، ما دام الأب قائم الوجه. فلو قال قائل: إن الكراء إذا كان مشاهرة، وهو قائم الوجد، فلا يجوز أخذ شيء لم أعبه⁽⁴⁾.

369 - **سئل** ابن أبي زيد عمن أوصى على أطفال بلغوا، فأرادوا تخليفه في بعض ما تولاه؟

فتأجاب: لا يمين عليه إلا أن يُتهم، ويكون عند الناس معروفًا بذلك، أو يدعى عليه غلط في الحساب، أو ينكر شيئًا حقق عليه⁽⁵⁾.

370 - **وسئل** عمن أَسَنَدَ وصية بنيه إلى رجل، وتوفي فكبر ولدٌ منهم، ولم يختبر بشيء

من الأموال غير أن فيه صلاحًا، وحسن حال؟

فتأجاب: إذا كانت أحواله تدل على صلاح شأنه، فهو رشيد⁽⁶⁾.

(1) المعيار العرب: 461-462 من أثبت حقًا على غائب، وأراد أن يخرج أو يوكل لاقتضاه.

(2) أي أصبح مفلسًا، لا مال له.

(3) مشاهرة: شَهْرَةٌ مشَاهَرَةٌ وشَهَارًا: استأجرة للشَّهْرِ، وأشهرًا: أتى عليهم شهر. القاموس، مادة: شهر.

(4) نوازل البرزلي: 4/497.

(5) نوازل البرزلي: 4/567.

(6) نوازل البرزلي: 4/569.

371 - **وسئل** عن أسند وصيته لرجل، وفيها بنات، فمات إحداهن بعد دخولها بزوجهما بشهر، وأوصت بوصية للمساكين، هل تنفذها إلى وصيها، أو إلى ورثتها ؟

فتأجب: إن لم توص بذلك إلى أحد، فلو وصي أبيها أن ينفذ ذلك عنها إن كان مأموناً⁽¹⁾.
372 - **سئل** أبو محمد بن أبي زيد⁽²⁾ عن رجل باع زريعة حناء، وأعلم المشتري أنه وكيل على أنها نابتة، فلم تنبت، فقام المشتري على البائع الوكيل، فأقر الوكيل أنها هي الزريعة التي باع منه. وأنكر رباها الموكل ؟

فتأجب: القول قول الوكيل مع يمينه، ويلزم رباها ما ذكر هذا، إذا كان دلس، (وإن كان لم يدلس، فإنها يغرر ما بين الصحة والداء)⁽³⁾⁽⁴⁾.

373 - **وسئل** أيضاً عن زريعة حناء، لم تنبت ؟

فتأجب: بمثل ذلك⁽⁵⁾.

374 - **سؤال** عن الخصم يوكل عدو خصمه ؟

(1) نوازل البرزلي : 4 / 571.

(2) في مذاهب الحكم للقاضي عياض وولده : "ورأيت في نوازل القرويين أن أبا محمد بن أبي زيد سئل عن رجل باع زريعة حناء... " 240.

(3) في مذاهب الحكم : "وإن كان يدلس يرد ما أثبتناه عنه في باب القيام بالمعرب".

(4) المعيار العرب : 10 / 327. بيع زريعة حناء لم تنبت. وانظرها في مذاهب الحكم صفحة : 240 -

241، إقرار الوكيل على مركله.

(5) نفسه.

قال محمد: رأيت لأبي محمد بن أبي زيد في بعض أجوبته أنه إذا علمت بين رجلين عداوة فلا يجوز أن يأخذ أحدهما الخلافة على الآخر ؛ لأنه إنها يريد عناه وأذاه⁽¹⁾.

(1) مناهج الحكماء : 239-240 .

[من فتاوى الرُّهُون⁽¹⁾]

375 - سئل ابن أبي زيد عمّار عن ارتهن زرعاً، أو ثمرة لم يبدُ صلاحها فحاز الأصل مع الثمرة، أو الزرع. كيف يكون صفة بيع الأصل فيها قبل بدو صلاحها ؟
فتأجاب: تباع الأرض، ويبقى الزرع للمرتهن؛ لأن ظهوره إبار، ومثله إذا أُبرت، ولا يضر البيع حوز المرتهن؛ لأن الأصل صار لغير الراهن⁽²⁾.

(1) الرهن: إعطاء امرئ وثيقة بحق. جامع الأمهات : 376. وقال في الحدود والأحكام : "الرهن في اللغة هو الحبس مطلقاً بأي سبب كان". وفي الشريعة : عبارة عن حبس شيء بسبب دين، أو عين مضمون بنفسه حبساً يمكن فكه بأخذه. ص 116. وانظر : أنيس الفقهاء : 269. وطلبية الطلبة : 297. وشرح الحدود : 423.

(2) نوازل البرزلي : 11 / 5. وانظره في المعيار المعرب : 497 / 6 من ارتهن زرعاً أو ثمرة لم يبدُ صلاحها وأراد الراهن بيع الأرض والأشجار.

[من فتاوى الشركة⁽¹⁾]

376 - سئل ابن أبي زيد هل يجوز للرجل أن يدفع للرجل أرضه بربعها ويأخذ ربع ما

أخرجت ويكون الربع من الزريعة على صاحب الأرض بغير عمل ولا بقر ؟

فتأجاب: أما إذا دفع أرضه لمن يزرعها ويخرج رب الأرض ربع الزريعة فقط ويأخذ ربع ما أخرجت فذلك جائز إذا تقاربت قيمة الأرض وقيمة العمل وقيمة البقر⁽²⁾.

377 - سئل ابن أبي زيد عن مشتركين في تجارة وباعاها وركبا دوابها لاقتضاء ثمنها

فربطوا دوابها في موضع فتلفت، فأعطى أحدهما دراهم لمن يطلبها، ثم وجدت

في دار رجل. فهل ما أعطى عليها، أو على المعطى وحده ؟

فتأجاب: إن لم يأمره بدفعها، ولا رضي بذلك، فلا غرم عليه شيء منها⁽³⁾.

(1) الشركة: ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً من الاختلاط لتحصيل الربح، وقد يكون بغير قصد

كالأرث. انظر مواهب الجليل: 5/ 117. وطلبة الطلبة: 179. والتعريفات: 67.

(2) الخاوي للفتاوى صفحة: 80 ب مسائل الشركة.

(3) المعيار العرب: 8/ 220 إقرار أحد الشريكين أنه لم يقبض غلته إلا حصته.

[من فتاوى القسمة⁽¹⁾]

378 - **سُئِلَ** أبو محمد عن قسمة دود الحرير. هل يقسم بالوزن أو بالعدد أو حتى يفصل ؟

فأجاب: بأنه، لا يقسم إلا بالوزن⁽²⁾.

379 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ هلك وترك ورثة. أحدهم غائب، وترك حائطاً، اقتسموه بمحضر. جمع، لأمر السلطان، وعزلوا للغائب حظه، ووقع البيع في بعض تلك الحظوظ، والاستغلال في بعضها والعمارة، ثم قدم الغائب، هل يمضي القسم عليه، أو لا يمضي، وتكون الغلة لَمَنْ اغتَل أولاً ؟ وهل يمضي البيع والتفويت فيها أم لا ؟

فأجاب: بأن القسم فاسد، وترد البياعات. وما اغتله المتقاسمون فعليهم رده، أو مثله إن كان له مثل، أو قيمته إن لم يكن له مثل. ويكون بينهم وما اغتله المشترون، فإن كانوا عالمين بالغائب، فعليهم رد حظه إليه من الغلة، ولو كانوا غير عالمين، فلا شيء عليهم من الغلة. ويكون لهم أجر قيامهم وعلاجهم⁽³⁾.

(1) القسمة: هي لغة: اسم للاقتسام، وشرعاً: محيز بين الحقوق الشائعة بين المتقاسمين. أنسب الفقهاء: 272. وانظر: الحدود والأحكام: 108. وطلبية الطلبة: 248.

قال في حدود ابن عرفة: "القسمة نصيب مشاع من مملوك مالكين متعياً ولو باعتضاصي نصيب فيه بقرعة أو تراخي" شرح الحدود: 523، وانظر: جامع الأمهات: 420.

(2) نوازل البرزلي: 21/5.

(3) نوازل البرزلي: 21/5. وانظر: النوادر والزبادات، كتاب القسم، في الشراء يريد أحدهم القسم.

380 - سئل ابن أبي زيد عمّنْ توفيت زوجته، وتركته له ولداً. فهل تقسم التركة من غير ناظر؟

فأجاب: ينبغي له الرفع للقاضي، ويجعل له مَنْ يبي القسم للابن مع الأب، فإن قسم لنفسه مضى، إلا أن تظهر محابة⁽¹⁾ بينة، فللولد القيام بها ورده إن بلغ، أو مَنْ يرفع إليه من القضاة قبل بلوغه. وليس كالأخ، وصياً كان أو غير وصي، فله رده. وإن لم تكن محابة ففعل الأب، جائز حتى تتبين المحابة⁽²⁾.

381 - وسئل عن الأندر⁽³⁾، إذا جمعت السيول⁽⁴⁾ في موضع واحد، أو مواضع بعد الخلط، هل يقبل قول بعض الحرائين، إذا قالوا هذا أندر فلان وفلان رأيناه وقت رفع الماء إياه؟ وكيف قسمة الشعر والزيتون عند الخلط؟ هل يصدق كل واحد عما كان في أندرته، ويحلف [على ذلك]⁽⁵⁾ أو لا؟

فأجاب: إن كان إنما اختلط بشهادة الحرائين وهم عدول، فهي جائزة. وغير العدول

(1) المحابة: هي البيع بدون ثمن المثل، وحاييته محابة. تنبيه الطالب: 410.

(2) نوازل البرزلي: 27/5. وانظر الفتوى في الحاوي صفحة: 78. قال في صيغة سؤالي: سئل ابن أبي زيد عن رجل توفيت زوجته وتركته له ولداً، فهل له أن يقسم الميراث دون ناظر إذا كان الولد صغيراً؟ فأجاب: ...

(3) الأندر: بفتح الدال، البدر بلغة أهل الشام، والجمع الأندار. تنبيه الطالب: 47.

(4) السيول جمع سيل: وهو مصدر في الأصل من سال الماء يسيل سيلاً من باب باع وسيلاناً إذا طغى وجرى ثم غلب السيل في المجتمع من المطر الجاري في الأودية وأسلته إسالة أجريته. والمسيل مجرى السيل والجمع مسایل. المصباح: سال.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

شهادتهم غير جائرة، و[ينظر في] ⁽¹⁾أرباب الزرع والزيتون تقارروا بينهم على شيء معلوم فهو كذلك، وإن تجاهلوا [ذلك] ⁽²⁾، فليس إلا الإصلاح ⁽³⁾.

382 - سئل ابن أبي زيد عن دار مشاعة بين رجلين مشاعة، غصب غاصب نصيب أحدهما، هل للآخر أن يقاسم أو يكرى نصيبه ؟

فأجاب: لا سبيل إلى القسم فيه مادامت مغلوبة، وله أن يبيع نصيبه أو يكرىه. وقد اختلف في الكراء والثلث، فقيل: يدخل فيه المغصوب منه إذا لم يتميز نصيبه، وقيل: لا مدخل له معه، إذ عوض الغاصب حظ هذا دون هذا، وهو أقيس ⁽⁴⁾.

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.

(2) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.

(3) نوازل البرزلي: 31/5 - 32.

(4) نوازل ابن بشتغير: 223، هل يقاسم في دار مشاعة بين رجلين غصب غاصب نصيب أحدهما. وانظر الفتوى في أحكام الشمعي: 220، والمعيار المغرب: 8/125، ونذيل المعيار: 3/251.

[من فتاوى الشُّفْعَةِ (١)]

383 - سئل ابن أبي زيد عمن له نصف دار، فتصدق بنصف نصيبه على رجل، وباع منه النصف الآخر من نصيبه، هل يفترق الأمر إن كان في كسب أو كسباين أم لا؟ وهذا المتصدق عليه، ليس هو ممن يتصدق عليه بمثله؟

فتاواه: إن كان يكتب واحد، فهو أئبن إذ مصرفه إلى الحيلة في قطع الشفعة. ويكون المسمى ثمنًا لجميع نصيب البائع، وتحب الشفعة للشفيع في جميعه، وإن كان بكتابين وتاريخين، فالذي أراه في ذلك أن يكون في الكتب المفرد بالشراء الشفعة، وأن يكون كله للشفيع. وأما الكتاب المفرد بالصدقة، فإن اختر في هذا أن أخذ بأحد قولي مالك، إن الشفعة في الصدقة والمبة. فهذا أحب إليّ في مثل هذا؛ لأن الأغلب في أنه حيلة لقطع الشفعة، ووكد الحيلة فيه من لا ورع له من الموثقين فجعله تاريخين وجهل تاريخ الصدقة قبل البيع، فأوجب الشفعة في هذه الصدقة بقيمة الشقص المتصدق، بعد أن أحلف المتصدق عليه أن ذلك صدقة لم تدخل في بيع الشقص الآخر، وإلا وقع ذلك بشرط ولا حيلة.

(١) الشفعة: في اللغة: من الشفع، وهو القسم والشفيع صاحب الشفعة وصاحب الشفاعة.

وفي الشريعة: عبارة عن ملك عقار على مشترية جبراً بمثل ثمنه. الحدود والأحكام: ١٠٧.

وانظر أنيس الفقهاء: ٢٧١، وطلبية الطلبة: ٢٤٥، وجامع الأمهات: ٤١٦.

قال في حدود ابن عرفة: "الشُّفْعَةُ اسْتِخْفَاقٌ شَرِيهٌ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَبِيعُ شَيْءًا بِكَوْثَرٍ يَنْتَبِهُ" شرح الحدود: ٥٠١.

وانظر التعريفات: ١٢٧.

فإن نكل عن اليمين لم أعطه في الصدقة قيمة، وجعلت الثمن لجميع نصيب البائع، فإن التهمة لا يكون فيها رد يمين، وإن حلف، كان في الصدقة الشفعة بالقيمة يوم الصدقة. قيل له: فإن كتب نصيب الصدقة باسمه، وتصدق بالنصيب الآخر على ابن المشتري، وكتب ذلك باسمه؟ فقال: أرى أن يحلف هذا الأب، أن الصدقة على ابنة صحيحة، وأنها غير داخلة في هذا الشراء.

وكذلك روى ابن نافع⁽¹⁾ عن مالك فيمن تصدق على ابن رجل طفل أنهما إن اتفعا يقطع الشفعة، حلف الأب القابل له الصدقة.

384 - قيل لأبي محمد: فإن حلف الأب في المسألة الأولى؟

فأجاب: الصدقة تامة للابن، وكان للشفيع أخذ المبيع بالشفعة بثمنه المذكور.

قيل له: فإن نكل عن اليمين؟

فقال: الذي أراه، وأشير به على القاضي لو استشارني لاسيما في هذا الوقت، الذي كثرت فيه الحيلة من أهل الوثائق على قطع الشفعة وغيرها، مما لا تحل فيه الحيلة أنه إن نكل عن اليمين جعلت المتصدق به والمبيع شيئاً واحداً، ووقع البيع على جميعه، فأمنض الثمن وهو عشرة دناتير على السهم المتصدق به، وعلى

(1) ابن نافع: هو عبد الله بن نافع، مولى بني غزوم المعروف بالصانع، كتبه أبو محمد، روى عن مالك وصحبه أربعين سنة وتفق به ويعتبر من نظرائه وكان صاحب رأي ومفتي المدينة بعدد، ولم يكن صاحب حديث. وكان مالك في حياته يعتبره خلفاً له. سنع منه سحنون وكبار أتباع مالك، وسامعه في العنينة مقرون في الغالب بسباع أشهب. توفي سنة 186 هـ انظر الديباج المذهب: 1/ 409.

السهم المبيع فيقع لكل سهم من ذلك خمسة دنانير، فيقال للشفيع: خذ النصف المشتري بخمسة دنانير، وإن شئت أن تأخذ النصف المتصدق به، فاغرم للابن قيمته يوم الصدقة، وارجع على الأب بالقيمة التي غرمتها، خلا خمسة دنانير فلا يرجع بها عليه من القيمة فارجع بياقي القيمة؛ لأنه هو الذي أنلفها عليك بتأليجه هذا السهم إلى ابنه.

ف قيل لأبي محمد: فإن قال الأب: إنها أديت في هذا السهم المبيع عشرة دنانير، فأين هي؟ قال: فيقال له: الخمسة الباقية لك، هي عند ابنك؛ لأنه أخذ قيمة السهم المتصدق به عليه كاملاً. وأنت إنها أغرمتك القيمة خلا الخمسة دنانير، حسبت لك من ثمن المتصدق به على ابنك. ف قيل له: فإن قال: فهل يجب لي بها رجوع على ابني؟

قال: لا يجب له بها رجوع عليه، لأنه كان أباحه إياه⁽¹⁾.

385 - قيل لأبي محمد: ما ترى في الذي رواه ابن نافع عن مالك في الذي يظهر الصدقة بسهمه على ابن لرجل طفل أنه إن اتها بقطع الشفعة حلف الأب القابل له الصدقة. أ رأيت إن نكل الأب عن اليمين ما ترى في ذلك؟

قال أبو محمد: إذا كان لا يقارها ببيع للأب، ولا للابن، ونكل الأب عن اليمين، فلا شيء عليه، والله حسيبه. ولو استحسّن القاضي في هذا أن يأخذ بأحد قولي مالك عندما استعمل من الاحتياط في قطع الشفعة إن الشفعة في الصدقة لكان حسناً. مثل أن يكون

(1) نوازل البرزلي: 5/ 69-70.

المتصدق ليس بينه وبين هذا الطفل ولا أبيه رحماً يوجب إرفاقه، ولا يد جازى عليها، أو يكون المتصدق فقيراً أو المتصدق على ابنه غنياً، ومثل هذه الريب البيئة، فهو أمر مستبعد. فحسن في هذا أن يأخذ بقول مالك، الذي قاله في الشفعة في الصدقة، ويعطيه قيمة الشقص يوم الصدقة⁽¹⁾.

386 - وسئل أبو محمد أيضاً عن تصدق عليها أبوها بنصف جنان مشاع، وباقية لأجنبي فحازت ذلك البنت حيازة المشاع، ثم باع الأجنبي نصيبه. فاشترى زوجها، فبعد سنين من شرائه تشاجرت مع الزوج فقالت له: إنما اشتريت نصف الجنان لي وبأمري وبإالي، وقال هو: بل لنفسي اشتريت وبإالي، فلم تجد إلا شاهداً، ثم رجع عن شهادته، وهى في الطلب فحلف الزوج فقالت: إذا لم تصح دعواي بالملك، فأنا أقوم عليك بالشفعة؟

فأجاب: إن علم أنها ذكرت ذلك، وادعت الآن قبل السنة من تاريخ الشراء، ولم تطلب ذلك إلى الآن، أو كانت تطلب، فإنها تحلف أني ما سكنت عن الشفعة إلا لغبطتي بملكي بالشراء أو ظناً أنه لا يجحدني، فإذا حلفت كان لها القيام بالشفعة على الزوج⁽²⁾.

387 - سئل أبو محمد عن شريكين في جنان بالسوية، عارض أحدهما بنصيبه رجلاً آخر بشقص جنان جاف له؟

فأجاب: الشفعة بضميمة بعض جنان الآخرين، وفي الشفعة في المعاوضة بالربع

(1) نوازل البرزلي: 70/5.

(2) نوازل البرزلي: 70/5-71.

اختلاف. فقيل: لا شفعة فيه⁽¹⁾.

388 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ باع شَقَصًا من دار، ثم بعض الشقص الباقي من غير الأول، وبقي كله في يد البائع فسكت المشتري الأول، ثم قام يريد الشفعة ؟ **فأجاب:** لا شفعة له بسكوته أكثر من سنة. ولا عذر له بقوله: رأيت البائع يغتسل ويحوز⁽²⁾.

389 - **وَسُئِلَ** عَمَّنْ له شقص في جَنَّةٍ⁽³⁾، وأخوه شركة فيها، فتزوج بهذا الشقص، فقام أخوه بالشفعة ولم يعلم قيمة الشقص، أو تجاهلاه ؟

فأجاب: على الشفيع قيمة الشقص يوم وقع به النكاح. فإن لم يجدوا مَنْ يعلم القيمة يومئذٍ، فالقول قوله مع يمينه أن قيمته يوم النكاح ما يذكر إن أشبه، وإن تجاهلا القيمة، حلف الشفيع أنه ما يعلم قيمته يوم وقع النكاح، ولا شفعة بينهما⁽⁴⁾.

390 - **وَسُئِلَ** عن شريكين في دار مات أحدهما وخلف ابنين فباع أحدهما نصيبه ؟ **فأجاب:** الشفعة للغائب خاصة، فإن سَلِمَ، انتقلت إلى الشريك، وللشريك الآن الأخذ بالشفعة. فإذا وصل الغائب أخذها. وإن عرضت عليه، فقال: لا آخذ. ينظر الغائب ما يفعل، أو يسكت ينتظر وصول الغائب فزال وقت شفيعه فذلك عندي تسليم⁽⁵⁾.

(1) نوازل الهرزلي: 89/5.

(2) نوازل الهرزلي: 91/5.

(3) الجنة: الحديقة ذات النخل والشجر.

(4) نوازل الهرزلي: 93/5.

(5) نوازل الهرزلي: 94/5.

391- **وسئل** عمنّ باع سبعة أشنان دار وشريكته بالثمن امرأة غائبة على مسيرة يومين، أو أقل، أو أكثر، مع سرعة السير، فقامت بالشفعة بعد ست سنين، فوكلت من يطلبها، فامتنع مع التسليم، وبقي يسكن جميع الدار من يوم الشراء إلى الآن، ثم الآن وقع التمكين من الشفعة، وقد كان ضعف بعض البناء فهدمه وبناء وأحدث غرفة في الدار، ثم طلب بكراء الدار والغرفة في النصيب المستشفع به، فهل عليه كراء أم لا؟ وهل تحب قيمة البناء قائماً، أو منقوصاً⁽¹⁾ في الغرفة أو الدار؟

فأجاب: له قيمة البناء قائماً، ولا كراء في الغرفة. وأما سكوتها ست سنين، ثم طلبها للشفعة، فإن علم منها ما يدل على الترك، فلا شفعة لها⁽²⁾.

392- **سئل** ابن أبي زيد عن الشفيع يؤجله القاضي بالثمن ثلاثة أيام، فهرب فيها، فأراد المشفوع منه، أن يعود فيها أخذه منه بالشفعة؟

فأجاب: إن كانت غيبة هذا لداً، فالشفعة باطلة، وهي زائلة عن المشتري، وإن كان له عُذر في الغيبة، فهو على شفيعته ما لم يطُل في غيبته هذه سنة، فإن أقامها زالت الشفعة⁽³⁾.

393- **وسئل** عن رجل باع شقصاً له من دار، ثم إن المشتري منه باع ذلك الشقص من رجل آخر؟

(1) النقص اسم البناء المنقوض إذا هدم وانظر المصباح : نقص.

(2) نوازل البرزلي : 94-95.

(3) المعيار العرب : 104/8 الشفيع المؤجل لاحضار الثمن يغيب.

فتأجاب: لبائعه فيه الشفعة، لأن هذا بيع ثان، لم يَلِه البائع الأول، فلا حجة عليه فيه، وليس له أخذه بالشفعة من المشتري منه، لأنه ولي عقده⁽¹⁾.

394 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ حَبَسَ حَبَساً عَلَى الْمَسَاكِينِ، أَوْ عَلَى الْمَسَاجِدِ، فَبِيعَ مَا هُوَ مَشَاعٌ مَعَهُ، فَهَلْ يُؤْخَذُ لِلْمَسَاكِينِ وَالْمَسَاجِدِ بِالشَّفْعَةِ ؟

فتأجاب: بَأَن قَالَ: سُئِلْتُ عَنْهَا قَدِيمًا، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي فِيهَا شَيْءٌ، فَتَوَقَّفْتُ فِيهَا⁽²⁾.

395 - **وَسُئِلَ** عَمَّنْ قَامَ بِطَلْبِ الشَّفْعَةِ بَعْدَ أَنْ انْقَضَتْ مَدَّتُهَا، وَزَعَمَ أَنَّهُ جَهْلٌ ذَلِكَ، وَقَالَ: لَا أَظُنُّ الشَّفْعَةَ إِلَّا فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَمَا عَلِمْتُ بِوُجُوبِهَا ؟

قال: لا يقبل قوله، كالأمة تكون تحت العبد، فأمكنته من نفسها وزعمت بعد ذلك أنها جهلت الخيار لم يقبل قولها⁽³⁾.

(1) المعيار العرب: 8/ 104-105 الشفيع الموجل لإحضار الثمن بغير.

(2) المعيار العرب: 8/ 114 هل يؤخذ بالشفعة للمساكين والمساجد ؟

(3) م. مخ. مكروت، صفحة: 5.

[من فتاوى الغصب⁽¹⁾ والاستحقاق⁽²⁾]

396 - سئل أبو محمد عن هلك وترك مالا حراماً، هل يورث عنه، ويطيّب له أم لا؟
فأجاب: اختلف السلف فيه فأجاز وراثته ابن شهاب⁽³⁾ والحسن⁽⁴⁾، وأباه القاسم بن محمد وغيره، وفرق مالك وأصحابه، بين أن يكون حراماً من جهة الغصب، فيرد إلى أهله إن عرفوا، وإن لم يعرفوا فينبغي للوارث التصديق به، دون قضاء، وإن كان من جهة الربا وفساد البيع ومنع الزكاة فينبغي للورثة التمسك برأس المال إن عرفوه، والتصديق بما بقي، وإن لم يعرفوه تُصدق بجميعة، يؤمرون ولا يُجبرون، وأهل الورع لا يرضون التمسك به.

- (1) الغصب: في اللغة، أخذ الشيء ظلماً وقهراً وغلبة من حد ضرب.
 وفي الشريعة: هو أخذ مال منقوض محترم بلا إذن مالكه، أخذاً مزيلاً يد المالك عنه. الحدود والأحكام: 105. وانظر: أنيس الفقهاء: 269.
 وفي حدود ابن عرفة: "الغصب أخذ مال غَيْرَ مُتَقَبَّحٍ ظُلْماً قَهراً لا يُجْزَأُ قِتَالٌ". شرح الحدود: 491. وانظر: تنبيه الطالب: 329، وجامع الأمهات: 409.
 (2) الاستحقاق: رَفَعَ يَلْزَمُ شَيْءٌ بِثَبُوتِ يَلْزَمٍ قَبْلَهُ، أَوْ حُرْمَةُ كَذَلِكَ بِغَيْرِ عَمَلٍ. شرح الحدود: 497. وانظر: جامع الأمهات: 414.
 (3) تقدمت ترجمته في الأثر رقم: 6.
 (4) الحسن: هو الحسن البصري، كان يلقب بشيخ الإسلام. ولد في بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سنة إحدى وعشرين للهجرة. تربى بين أحضان صحابة رسول الله وزوجاته عليه السلام، وتلمذ على أيديهم فحفظ عنهم القرآن وتلقى منهم الأحاديث فضلاً عن سماعه لأقوالهم ورؤيته لأفعالهم رضي الله عنهم. توفي رضي الله عنه سنة 110 هـ في مدينة البصرة وله من العمر ثمانين وثمانون سنة. انظر تذكرة الحفاظ للذهبي: 1/ 71-72، ووفيات الأعيان: 2/ 69.

وعن يحيى بن إبراهيم⁽¹⁾، جوائز الخلف حلال، لأنها اختلطت بالقيء⁽²⁾ والركاز⁽³⁾، وهو مباح للأغنياء، والحبوب والماشية المأخوذة في الزكاة حرام كالهيئة.

وقال أيضًا، في الجار الغاصب ذي السلطان، خاف ناحيته بدعوى جاره لطعام، ويخاف منه إن لم يجبه على ماله ويدنه لا يجبه، ولا يجب قرب له بل يحتسب فيما أصابه، وهو خير. وإن كان المرة بعد المرة في الزمن الطويل، ويخاف في مجبهه من عهده، لا بأس بالأكل عنده متقبضًا غير منبسط في الأكل، ولا يشبع، وإذا خرج استغناء، وإلا قَوَّمَهُ وتصدق به⁽⁴⁾.

397 - وسئل في موضع آخر عن المال الحرام، هل يُجْلَى الميراث أم لا ؟

فتأجاب: لا يُجْلَى الميراث المال الحرام في قول مالك وأكثر أهل المدينة، والحسن وابن

(1) يحيى بن إبراهيم : هو أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن مزين نزيل قرطبة وموطنه طليطلة. له تأليف حسان منها تفسير الموطأ وكتاب في تسمية رجاء. توفي سنة 255. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك: 4/ 239، وشجرة النور الزكية : 75.

(2) القيء: ما رده الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالفهم في الدين بلا قتال، إما بالجلأ، أو بالمصالحة على جزية، أو غيرها، والغنيمة أنخص منه، والنفل أنخص منها. انظر التعريفات : 170.

(3) الركز: بكسر الراء، هو دفين الجاهلية. يقال : ركزه يركزه بضم الكاف وركزاً، لأنه ركز في الأرض أي أفر. كما يقال : ركزت الشيء في الأرض إذا غرسته، قاله الخليل بن أحمد في كتاب العين. وقال في كتابه أيضًا إن اسم الركاز ينطلق على الذهب والفضة المدفونين أو الثابتين نيأناً مخلصاً بفنخر إلى تصفيته. تنبيه الطالب : 198.

(4) نوازل البرزني : 5/ 115. وانظروا في المعيار للمرب : 9/ 545-546 من هلك وترك مالا حراماً هل يورث عنه ؟

شهاب [يحللته]⁽¹⁾ بالميراث، وأوسط الأقوال، أن لا يحل المغصوب بشيء. وأما فساد البيوع، وربما الطعام [بالفضة]⁽²⁾ بالذهب يحله الميراث⁽³⁾.

398- سئل ابن أبي زيد عما روي عن سحنون أنه بعث أن يبذل له ديناً وإن أتياه من وجه يكسره ؟

فأجاب: ما يصح هذا عن سحنون؛ لأنه بغيطه لزمه، وإنما يسلم إذا حال من له عليه طلب كالذي عنده ما يكسره فبرضى بالحوالة⁽⁴⁾.

399- وسئل عن الغاصب هل يمان في إخراجه عن ماله على وجه الصدقة ؟ وهل للمعين أن يتناول منه ما يخرج عنه لذلك ؟ وهل يأخذ منه شيئاً وزوجه كذلك ؟

فأجاب: أما مقارنته في إخراجه ما بيده للصدقة ولم يكن معروف الأرباب، فلا بأس به، ولزوجه إن كانت فقيرة وتترك أنت عنه أحسن وأفضل⁽⁵⁾.

(1) في البرزلي: (بخلقه) والإصلاح من الميعار.

(2) في البرزلي: (بالذهب) والإصلاح من الميعار.

(3) نوازل البرزلي: 5/ 115. وانظره في الميعار المغرب: 9/ 546 من هلك وترك مالا حراماً هل يورث عنه ؟ قال المازري: قلت: خالف في هذا الجواب في النفل عن مالك وهو الصواب لأنهم مضروب على أبيهم في قوله على ما يأتي أو كاستغرق الذمة ولا خلاف أن أصحاب الحقوق أولى من الميراث لأن الدين قبله.

(4) الميعار المغرب: 9/ 546 من هلك وترك مالا حراماً هل يورث عنه ؟

(5) الميعار المغرب: 9/ 546 من هلك وترك مالا حراماً هل يورث عنه ؟

400- سئل ابن أبي زيد عن الغنم، أو ما يتولد منها، وحاجة الناس إليها، مثل الفرو والكساء، وغير ذلك، مما لا غنى للناس عنه، إذا أراد المكلف تطييبها هل يتصدق بقيمة الجلد مدبوغاً، أو غير مدبوغ، أو بالفرو. والتصدق بالكساء، أو بقيمته. أو الغزل، أو الفرو والكساء، والشاة؟ وإذا كان المتصدق بالشاة يجهل ربها، فلم يفعل، فهل يباح للفقير سرقتها أم لا؟ وإذا أعطاه إياها هل يقبلها أم لا؟ وهل يشتري من الفقير لحمها، ومن الجزارين أم لا، ويتصدق بثمنه؟ وهل يأكل طعاماً فيه لحم من دُعي إليه أم لا؟ مع أن الداعي كثير الحلال، وهل الصوف، واللحم، واللبن واحد أم لا؟ وهل يقبل الفقير ما أعطاه الغاصب من دراهم، وعروض وغيرها إذا كانت عنده بشراء أو تقادم حتى لا يُعرف أربابها أم لا؟

فأجاب: إذا كانت الغنم مشتبهة لما فيها من حلال وحرام، فتوقها أحسن، لإشكالها. والغلة إن كانت بيده من شراء من غاصب غير عالم به، أو جهلت حالتها عنده مع علمنا بشرائه، لا بأس بالصوف واللبن، ولا تجري مجرى الغلات.

وأما الفرو واللحم، فمنهي عنه، ويكره له، فإن أراد لبسه فيؤدي قيمة الجلد غير مدبوغ ولا مخيط؛ لأنه لو أتى ربه بعد دبحه وخياطته، لم يكن له أخذه.

وإذا كان ما في الجلد غصب إلا اليسير، فهو كله غصب، والغلات واللحم حرام، وما دُبغ ونُسج يُشترى ممنْ تاب وتصدق بقيمة الشاة المذبوحة، ومن غير التائب فلا تربه. ومنْ فعل وأخرج قيمة الصوف قبل النسج، والجلد قبل الدبغ، وتصدق به مع جهل

أرباب الشاة، فهو الذي عليه. ولا ينبغي للمساكين سرقة هذه الشاة، أو لحمها المجهولة الأرباب لتغريه بنفسه. وقد يختار ربا تضمين القيمة، أو أخذ اللحم، فلا ينبغي ذلك. ومن تاب وتصدق بالغنم أو لحمها، مع جهل أربابها، فلا بأس على الفقير بقبولها، إن شاء الله، وأرجو جواز شراء الغني منه، إلا من جهة الورع. وشراء ما في الجزارين وكل الغنم غصب مع جهل أربابها ينهى عن ذلك، فمن فعل وأكله وتصدق بقيمته، فأرجو أن يخلصه، إن شاء الله.

ومن دعاه رجل كثير الحلال من المال، وغنمه أصلها غصب، فالأمر ما تقدم، فإن أكل، تصدق بقيمة ما أكل، وإن كان يتحرى التقوى من المالكين، فلا بأس بأكل طعامه، وإن لم يتحر والبلد فيه الحرام إلا اليسير، فالأمر على ما قلناه من اجتنابه. وما تصدق به من العروض وليس من شأنه غصبها بل شراؤها، فأرجو أن لا بأس على الفقراء بقبول ذلك، وهبه لغير الفقير لا يقبها. والدنانير والدرهم يكره قبولها من الغاصب للفقراء، إلا أنه أعذر من قبول الغني إياها وأرجو خفته للفقير⁽¹⁾.

401 - سئل ابن أبي زيد عمن غصب ليهودي مالا، ثم فُقد اليهودي، ولا يُدرى أين هو؟ ولا مَنْ هو؟ وأراد الغاصب التحلل؟

فتأجاب: إن كان من أهل الصلح⁽²⁾، وهم معروفون، وعليهم خراج يؤدونه دفعة

(1) نوازل البرزني: 126/5 - 127.

(2) الصلح: بالضم، الصلح، ويوث، واسم جماعة، وبالكسر: خبر بنينان. القاموس، مادة: صلح. وفي تنبيه الطالب: الصلح والإصلاح والمصالحة، قطع المنازعة والصلح: بذكر ويوث. وقد اصطلاحا وتصالحا وأصلحا مشددة الصاد: 264.

إليهم، وإن لم يُعلم، أو كان من غير ذلك البلد، فليكن في بيت المال، أو يتصدق به في عدمه⁽¹⁾.

402 - سئل ابن أبي زيد عمَّنْ له أرض يبلد، فرمى العامل عليهم مالاً، وعادتهم إنسا بغرمهم السلطان على المواشي والعبيد خاصة، ولا ماشية له، ولا عبيد فجعلوا عليه بعض الغرم، وأخذوا دراهم من بعض خدمة السلطان على زيتون عليه، ودفعوها عنه في هذا الغرم، فلما أتى أخبروه بما وقع، فرفع لهم الزيتون على التقية والخوف، هل يلزمه ما فعلوه أم لا ؟

فتأجاب: إن كان الأمر كما ذكر، وغرم الزيتون على الخوف والإكراه من السلطان، فله الرجوع بزيتونه على من قبضه، ولا يُغرم شيئاً، مما أخذوا عليه⁽²⁾.

403 - وسئل عمَّنْ تسلف مالا دفعه في فداء غنم، أخذها السلطان في مغرم عليه، فأخذ المال، ولم يرد الغنم. هل يلزم السلف أم لا ؟

فتأجاب: السلف لازم له، وإنها لم يلزمه، لو تسلفه عندما طلبه السلطان بغرم مال، فتسلفه في حال طلبه إياه على أنه مختلف فيه⁽³⁾.

وفي الشريعة: هو عبارة عن عقد يرفع النزاع بين المتخاصمين. انظر الحدود والأحكام: 98.

(1) نوازل البرزلي: 139/5-140. وانظره في المعيار المعرب: 547/9 من ورث مالا وتنزه عنه، هل يصرف للفقراء ؟

(2) نوازل البرزلي: 154/5.

(3) نوازل البرزلي: 154/5.

404- **وسئل** عن السلطان يرمي مالا ظلماً، فيأخذ الرجل سلماً، ويشهد على نفسه أنه

لقلان بغير حضرته، لكن أقرهم، هل يشهدون عليه بذلك، أم لا ؟

فأجاب: إن علم الشهود أنه إنما أخذ السلم لما ألزمهم السلطان من الغرم، وهو مضغوط بأعوان عليه، أو بغير أعوان، أو أخبرهم بذلك ثقة، أو ثقتان. فلا يشهدون بهذا الدين، ولا يجب لمن أعطى شيئاً، لا سلماً ولا غيره، إلا أن يتطوع برأس المال، أو بشيء منه، ولو علم بضغطة، وأنه لا يجب عليه شيء، فتطوع له برأس المال، أو ببعضه، فليس له رجوع عن ذلك، بعد علمه بعدم لزومه. ولم يكن ذلك تقية من السلطان، بل تطوع له بغير تقية فيلزمه، ولو لم يعلم بضغطة، ولا شهد له بذلك أحد، ولم يكن أخذ السلطان من الناس الذين هو منهم، وليس إلا وعود المسلم إليه، فيلزمه الحق، ويشهد على إقراره، وأكثر ما عليه الخلف إنه لم يكن مغصوباً من السلطان⁽¹⁾.

405- **وسئل** أيضاً عمن هرب من السلطان خوفاً منه، فطلب ماله ظلماً، فذله رجل

على مطمر، لا علم له بها، هل يلزم الدال غرم أم لا ؟

فأجاب: يضمن الدال على الطعام⁽²⁾.

406- **وسئل** ابن أبي زيد عمن كان في جيش لبعض الظلمة، وربما غصب قوم،

فحصل له شيء يسير. فهل يلزمه ما أخذ خاصة، أو ما أخذ الجيش ؟

فأجاب: إن كان رأس الجيش، ولولا هو، لم يكن ما كان، فعليه غرم الجميع. وإن كان

(1) نوازل الهرزلي: 5 / 156.

(2) نوازل الهرزلي: 5 / 157.

لا رأي له ولا وجه، فعليه غرم ما أخذه خاصة⁽¹⁾.

407 - سئل ابن أبي زيد عمن اغتصب أرضاً، وزرعها وحصدها. وبقيت

فضلة الثين. هل يجوز رعيه بمنزلة الكلاً أم لا ؟

فتأجاب: إن كان (شيئاً)⁽²⁾ لا يرجع إليه، فلا بأس برعيه. والفقر به أسعد، وأحب إلى من الغني⁽³⁾.

408 - وسئل عن أرض مشاعة بقربة موقوفة، ورثها أهلها عن أجدادهم أرادوا

بيعها لغيرهم، ويجعلون ثمنها في بناء مسجد [أو]⁽⁴⁾ ما يصلح عليهم، وفيهم

أطفال، [أو]⁽⁵⁾ غيب، ومن اقتطع من هذه الأرض، وغرس من غيرهم،

وأكل من (ثمرتها)⁽⁶⁾. هل حكمه حكم الغاصب أم لا ؟

فتأجاب: بيعهم الأرض لا يجوز في حق الأطفال، إلا أن يبيع عليهم أب أو وصي، وأما

(1) الميعار العرب: 149/6. حكم ما اغتصبه بعض الطغاة أو الظلمة.

قيل: وهذا بخلاف المحاربين، لأن بعضهم يحمل عن بعض، فكل واحد مأخوذ بالجميع، لأن الجيش فيه الحق والباطل والمحاربون جميعهم على الباطل..

(2) في الميعار العرب: ب.ح.

(3) نوازل البرزلي: 160/5. انظره في الميعار: 149/6 وقيل هذا مثل قول سحنون في السبل البالي بعد

الحصاد إن كان ما لا يرجع عليه صاحبه، فلا بأس بالنقطة.

(4) في البرزلي: (و) وما أئتمناه من الميعار.

(5) في البرزلي: (و) وما أئتمناه من الميعار.

(6) في الميعار: (نرها).

مَنْ غرس فهو غاصب، و[يعطون]⁽¹⁾ قيمة الشجر مقلوعاً، أو يؤمرون بقلعه. وإن (طلبوا)⁽²⁾ بقاء الغرس في الأرض، فذلك عليهم، والثَّمَرَةُ للغاصبين⁽³⁾.

409 - وسُئِلَ عَمَّنْ وَكَلَّتْ زوجها على [طلب]⁽⁴⁾ ميراثها من زوج كان قبله. فسمى أولياء الأول بهذا الثاني، فسجنه السلطان، ثم أمره بالصلح، فصالح على عُشْرِ الميراث أو نحوه، وأعلم الوكيل الشهود أنه أكره عليه، وعامة أهل البلد سمعوا أو أخبروا بذلك عن السلطان، فهل يتم هذا الصلح [أم لا]⁽⁵⁾ ؟

فأجاب، إن ثبت أن الصلح من الزوجة والزوج خوفاً من السلطان، (وهو)⁽⁶⁾ قاهر، فلا (يلزمها)⁽⁷⁾ الصلح، ولها القيام بحقها⁽⁸⁾.

410 - وسُئِلَ عَمَّنْ له ربع زيتون، وتين، وكرم، في نواحي (منزله)⁽⁹⁾. فَعَدَّتْ بقر جاره، أو غنمه نهاراً، فأكلت الزرع، و(حطبت)⁽¹⁰⁾ الشجر،

(1) في المعيار: يقبضون.

(2) في المعيار: طابوا) وهو خطأ.

(3) نوازل البرزلي: 5/ 159-160.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(6) في المعيار: (فهو).

(7) في المعيار: يلزمها.

(8) نوازل البرزلي: 5/ 161. وانظره في المعيار: 9/ 548.

(9) في المعيار: (منزله).

(10) في المعيار: (حطمت).

فحلف بالطلاق والصدقة، لا تركت حقي إلا أن لا يوجب لي الشر شيئاً.
فتأهب: إن انفلتت نهاراً، فلا شيء على (أرباب) ⁽¹⁾ الماشية، لأن على أصحاب الزرع
والشجر حفظها (بالنهار) ⁽²⁾⁽³⁾.

411 - **وسئِلَ عَمَّنْ لها (ولد) ⁽⁴⁾ تزوج امرأة [و] ⁽⁵⁾ ساق إليها في نقدها عقاراً عنده،**
وبعض دار سكناه، وجعل لها مهرأ يستغرق جميع (ما بيده) ⁽⁶⁾، ثم (إنه) ⁽⁷⁾ طرد
هذه الزوجة، ونبذها، فخرجت إلى أمها من غير ظلم ظلمته، ولا مضرة
(ضرتة) ⁽⁸⁾، وأقبل الزوج على شرب الخمر في هذه الدار، وعِشْرَةَ الأحداث،
وغير ذلك من المجون، وأمه ساكنة معه في هذه الدار، ودارته هي وأخواته. وله

(1) في المعيار: (أصحاب).

(2) ساقط من المعيار.

(3) نوازل البرزلي: 5 / 161. وانظرو في المعيار: 9 / 546. من تعدت بقره أو غنمه فأكلت زرع جاره أو
حطمت شجره.

قال البرزلي مبيناً: ولأبي عمران في التعاليف: لا يجوز عدم حفظها ليللاً ولا نهاراً، وأنه متى غلب منها
شيء على الزرع أو الشجر وجب غرمه، وعلى الراعي زُرْبُ الغنم... فعل هذا لا يبرأ إلا بدفع قيمة
جميع ما أفسدت، وبالله التوفيق.

(4) في المعيار زيادة: (و).

(5) ساقط من البرزلي والإكمال من المعيار.

(6) في المعيار: (ما في يده).

(7) ساقط من المعيار.

(8) في المعيار: (أضررت به).

أخ آخر، وبنو إخوة لأمه مستورون عند الجيران، (وقبول شهادتهم عندهم)⁽¹⁾، فهل يزجرونها عن مخالطتها لهذا الولد في طعامه وشرابه وسكنائها معه ؟ فإن أبت، هجروها، أو يزورونها وإن لم تنته عن هذا ؟ ولها ابن أخ آخر لا بأس بحاله، أقرب من ولد أخيها الآخر، مشارك للولد في زرعه، والتكسب بآله. ولا بأس بنظره في كسب المال، والمرأة تخرج عن مَنْ يأكل من ماله، أو يزوره في تلك الدار لاستغراق دينها لماله، فهل لهم زيارتها أم لا ؟ وهل يأكلون طعامها أم لا ؟ وهل لابن أخيها شركة ابنتها، وهو على ما وصف أم لا ؟

فأجاب: زيارة بني الإخوة للأم إذا سلموا من الوقوع في مناكيرها، تجوز على (الغيب)⁽²⁾ إذا لم يأكلوا طعامه، ولم يخالطوه، وأهل الشر من أصحابه، وإن لم يقدرُوا على زيارتها، إلا بمخالطتهم فيدعوها. وأكل طعام الرجل، وقبول معروفه، ومهر الزوجة يستغرقه فكرهه. وأما وعظ عمتهم، فإن رجوا قبوله فعلوا.

والذي عليها، ألا تعينه على باطل، وتزجره إن قدرت، وتهجره إن وجب كفه، وتدع طعامه إن كانت مليه، ويكره لها أكله مع فقرها، وإن لم يرجوا قبول الموعظة، فلا شيء عليهم. وابن أخيها المتحري في دينه، لا بأس بشركته الولد المخلط، إذا كان ماله حلالاً. ولا غلب عليه، ولا تؤذيه مخالطته وإن خاف شيئاً من ذلك تنجبه⁽³⁾.

(1) ساقط من المعيار.

(2) هكذا في المعيار، وفي البرزلي غير واضحة وترك مكانها فارغاً.

(3) نوازل البرزلي: 5/ 161-162. وانظره في المعيار: 9/ 549. من تعدت بقره أو غنسه فأكلت زرع جاره أو حطمت شجره.

412 - **وَسُئِلَ** عَنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي جِرَاتِيَّةٍ، فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ، وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَتَنَعَّ بِشَيْءٍ مِنْهُ، وَهُوَ يَعْرِفُ مَا عَلَيْهِ، وَأَصْحَابُ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَغْصُوبِ، فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهُ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْفَأْ؟

فَأَجَابَ: إِنْ حَضَرَ - مَعَ لَصُوصٍ فِي سَرَقَةٍ، أَوْ سَلَبٍ. وَهُوَ بِالْخِ، فَهُمْ عِنْدَ مَالِكٍ كَالْحَمْلَاءِ، وَيُؤَدِّي جَمِيعَ مَا حَضَرَ عَلَيْهِ، مِمَّا أَخَذَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ. فَإِنْ غَابُوا، أَوْ أَعْمَدُوا أَنْ لَا يَجِلُّهُ الطَّالِبُونَ، أَوْ يَصَالِحُوا بِمَا تَطِيبُ بِهِ أَنْفُسَهُمْ، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، أَلَّا يُلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ، إِنْ أَخَذَ شَيْئًا، وَغَيْرُ الْبَالِغِ، لَا يُلْزَمُهُ فِي الْقَوْلَيْنِ، إِلَّا مَا أَخَذَ⁽¹⁾.

413 - **سُئِلَ** ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ أُمٍّ وَلَدَ الْمَفْقُودَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ؟

فَأَجَابَ: هَذِهِ نَازِلَةٌ نَزَلَتْ بِهَا، لَا تَعْتَقُ وَلَا تَنْكَحُ، بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ، يَضْرِبُ لَهَا أَجَلَ الْمَفْقُودِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، أَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْهُ، وَلَا يَضْرِبُ لَهَا أَجَلَ⁽²⁾.

414 - **وَسُئِلَ** عَنْ مُكَاتَّبٍ⁽³⁾ لِرَجُلَيْنِ، دَفَعَ لِأَحَدِهِمَا مَالًا عَلَى عَتَقِهِ، ثُمَّ عَجَزَ الْمَكَاتَّبُ، وَهَلَكَ الْمُعْتَقُ عَدِيمًا؟

(1) نوازل البرزلي: 162/5. وانظره في المعيار: 549/9-550. من تعدت بقدره أو غنمه فأكلت زرع جاره أو حطمت شجرة.

(2) نوازل البرزلي: 198/5.

(3) المكاتب: عتق الرجل عبده أو أمته على مال يودعه إليه. والأصل في مشروعيها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ النور، الآية: 33.

فأجاب: ليس هذا بعق بل قطاعة، فإن كانت من غير إذن الشريك، فهو غير بين الإمضاء، والتمسك بنصيه من العبد. أو الرد، فيرجع على شريكه بنصيه، يباع نصف، أو ما بلغ في ذلك⁽¹⁾.

415- **سئل** ابن أبي زيد عمّارٌ تلفت له دابة، (فوجدها بيده)⁽²⁾ رجل، زعم أنه اشتراها من متغلب من رجال السلطان، فذهب ليقيم البينة عليها، فردّها الموجودة بيده للمتغلب. وأخذ ثمنه منه، ثم جاء الطالب، فلم يجدّها بيده. هل يتوجه له الطلب على الذي كانت بيده، أو الذي صارت إليه ؟

فأجاب: إن قدر [الطالب]⁽³⁾ على إقامة البينة عند الحاكم، على عين الدابة. أو قالت البينة هي التي كانت بيد فلان، وأنه ما باع إلى آخر الشهادة. وقدر الحاكم على الحكم على الذي [هي]⁽⁴⁾ بيده فعل، وأخذ للطالب دابته. وإن لم توجد البينة على هذا الوجه. ولم يمكنه. فله (رد)⁽⁵⁾ اليمين على مَنْ كانت بيده الدابة، أن فلائنا أقاله منها، ورد عليه [الثلث]⁽⁶⁾ ثم يطلبها إن أمكنه ذلك⁽⁷⁾.

(1) نوازل البرزلي: 199/5.

(2) في الحاوي: (فأصابها عند).

(3) في البرزلي: (الفاسم)، وما أثبتناه من الحاوي: 74.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(5) ساقط من المعيار.

(6) في البرزلي: (اليسين) والإصلاح من المعيار.

(7) نوازل البرزلي: 201/5. وانظره في المعيار العرب: 563/9 و 603 من تلفت له دابة فوجدها عند رجل زعم أنه اشتراها. وانظرها في الحاوي صفحة: 74 مسائل الاستحقاق.

416- **وسئـل** عن مستغرق الذمة، لم يكن عنده شيء حتى خدم السلطان فصارت له رباـع بالشراء الصحيح، ثم تصدق ببعضها على بني بنيه ومات. فأراد المتصدق عليهم الآن تطييب ذلك ؟

فأجاب: لا تقبل صدقة مستغرق الذمة، ولو كان سليم الكسب فكيف بهذا. فإن أراد هؤلاء الصدقة بقيمة هذه الصدقة، فحسن ولا يقضى به، والقيمة يوم تابوا، لا يوم القبض، ولا يلزم عليهم رد الغلات، لأنه لو استحقها الآن مستحق، فلا رد عليهم للغلات⁽¹⁾.

417- **وسئـل** أبو محمد عمَّن رمي عليهم مغرمًا، فباع بعض الربيع للدفع ؟
فأجاب: هو بمنزلة المضغوط، وسواء كان عليه أعوان أم لا⁽²⁾.

418- **وسئـل** عن عامل معروف بالغصب ؟
فأجاب: إن كان له مال أو أكثره حرام فهو حرام يمين، ومن اغتصب عينًا فاشترى بها عرضًا فلا يجوز الانتفاع به حتى يسوّدي للمغصوب، ولا بأس بشراء ذلك العرض منه⁽³⁾.
419- **وسئـل** عمَّن يسلخ جلد الميتة، ويبيعه قبل الدبغ، أيؤكل طعامه ؟
فأجاب: لا يؤكل⁽⁴⁾.

(1) نوازل القبرزي: 201 / 5. وانظره في المعيار العرب: 563 / 9 - 564.

(2) نوازل القبرزي: 203 / 5. وانظره في المعيار العرب: 564 / 9.

(3) نفسه.

(4) نفسه.

420- **سُئِلَ** عَمَّنْ لَا يورث البنات، ولا يمنعون من طلب منهم حقها تأخذ، ومن ترك منهن شيئاً فتركه حياء ؟

فأجاب: لا يجوز معاملتهم، وقبول معروفهم، وإن كان أقل أموالهم كره، ولا يحرم إلا أن يكون من غير الميراث، فلا يحل بيعهم، ولا هبتهم لشركتهم في عينه⁽¹⁾.

421- **سُئِلَ** عن السكنى في حوانيت غضبها السلطان ؟

فأجاب: لا تسكن، فقيل له : هل يعامل ساكنوها ؟ فقال : وإذا عاملوا من أكثر ماله حرام، فلا يجوز، ولو كانوا يعاملون أهل الحلال، فهي جائزة، ولو عاملوا بالأميرين نظر إلى الأكثر، فيعمل عليه . وأما قبول هديته، ومعرفة . فإن سكنوا هذه، فاجتمع عليهم من كراء الأرض المغصوبة ما استغرق ذممهم، لم ينبغ قبول هداياهم ومعرفة لهم لعدم تمكن أهله منه . وأما لو بدلوا للمغصوب منهم قيمة كراء أرضهم، أو تصدقوا بذلك لجهل أرباب الأرض، فمعرفة لهم جائزة، ومعاملتهم جائزة في العمل على كل حال⁽²⁾.

422- **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن مشتركين في طعام، غاب أحدهما فجاء الظالم، فأخذ نصيب الغائب من الطعام، هل ذلك قسم، أم لا ؟

فأجاب: الذي عندي، أن المأخوذ، والباقي بينهما⁽³⁾.

(1) المعيار العرب: 564 / 9.

(2) المعيار العرب: 564-565 / 9.

(3) نوازل البرزلي: 205 / 5. وانظر في المعيار العرب : 565 / 9. وانظر الفتوى في تدليل المعيار: 250 / 3. وقال التاجوري : بناء على عدم تمييزه، وبذلك أفتى الغبريني وابن ناجي وقالوا إنه

423- **وسئل** عن حوائط اغتصبت من أربابها. ثم أقرت في أيديهم على النصف مما تخرجه. فربما أخدموها، وربما ساقوها على أن النصف للغاصب، والنصف بينهما، فربما باع بعضهم، واستغل المشتري النصف، وربما أسقط منه بعض ما يؤخذ منه، أو أنفذه وكيل الغاصب، هل يجوز هذا البيع أم لا ؟

فتأجاب، البيع فاسد، ويفسخ لبقاء يد الغاصب عليه، ولا تطيب للمشتري الغلة التي ساعه وكيل الغاصب فيها⁽¹⁾.

424- **وسئل** هل لأحد أن يمنع نفسه من الأداء، إذا خلص له بقاء، أو نحوه ؟
فتأجاب، لا ينبغي له خلاص نفسه، إلا قبل فرض المال ليخرج عن الناس في أدائه، أو يحاسبهم السلطان به⁽²⁾.

425- **وسئل** عن العامل إذا رمى على قوم دنائير، وهم أهل قرية واحدة فقال لهم: إيتوني بكذا أو كذا دينارًا ولم يوزعها، هل لهم سعة في توزيعها بينهم، وهم لا يجدون من ذلك بدءًا ؟ وهل يوزعونها على قدر الأموال، أو عدد الرؤوس ؟

الصحيح وصرح غيرهم في مقابلة أنه المختار، قال أبو محمد عبد الواحد الرنثري في نظمه -
-لقواعد أبيه في ترجمة الجزء المشاع هل يتعين ما نصه : وهل يخص غصبه بمن غصب أم لا ؟
وصحح الأول انتخب، وقال ابن أبي زيد فيه إنه الأشبه بالقياس، فإنه سئل عن دار مشتركة وقع فيها غصب على نصيب أحد الشريكين، هل للشريك الذي لم يقع عليه غصب على شريكه أن يقسم ؟ فقال لا سبيل له إلى القسم، وله أن يبيع أو يكرى ...

(1) نوازل البرزلي : 205 / 5 . وانظروا في المعيار العرب : 565 / 9 .

(2) نوازل البرزلي : 207 / 5 . وانظروا في المعيار العرب : 565 / 9 .

وهل لمن أراد الهروب حيثئذ، ويرجع بعد ذلك سعة، ويعلم أن حمله يرجع على غيره؟ وهل له سؤال العامل في تركه أم لا؟ وهل يقولون للعامل: اجعل لنا من قبلك من يوزعها؟ وإن فعلوا خافوا أيضا أن يطلبهم؟ وهل ترى الشراء من هؤلاء بشيء يبيعونه من أجل ما رمي عليهم، أو يستلفونه وهم ليس عليهم أعوان، إلا أنهم إن أبطلوا أنتهم الأعوان؟

فأجاب: إن أجمعوا على توزيعه برضى منهم، وليس فيهم طفل ولا مولى عليه، فهو جائز. فإن اختلفوا، فلا يتكلف السائل عن هذا شيئا، وليؤد ما جعل عليه. وتوزعهم إياه على ما جعله السلطان عليهم، إما على الأموال أو الرؤوس، ومن هرب منهم فأرجو أن يكون في سعة، وأما تسيبه في سلامته منه، أو من غيره فلا ينبغي له ذلك عندي، إلا أن يسأل أن يعافى من المغرم قبل أن يتخذ فيها الأمر. وأما بيع هؤلاء لعروضهم، فإن كانوا بعد أن أخذوا بذلك فلا يجوز، وقبل الأخذ بذلك، فلا بأس بالشراء منهم حيثئذ. وما تسلفوا من حال الضغطة، فلمن أسلفهم الرجوع عليهم، وفيه اختلاف وهذا اختياري⁽¹⁾.

426 - **وسئل** أيضا عمن استأجر أجيّرا أو دابة شهرا بعينه. فلما عمل البعض غصبه السلطان فبقي عنده حتى مضى الشهر، أو مضى بعضه. وربما استأجر غيره من بقيقته. هل له بحساب ما مضى أو جميع الشهر؟

فأجاب: له بحساب ما مضى، وتفسخ بقية الشهر، وإن دفع الأجر رد ما قابل ما

(1) نوازل البرزلي: 5/ 219-220. وانظره في المعيار العرب: 9/ 566.

تعطل⁽¹⁾.

427- وسُقِّلَ أيضًا عَمَّنْ يبيع عروضه في السوق لأجل أن السلطان رمى عليهم طلبًا، هل لهم مقال في البيع، أم لا ؟

فتأجاب: إن علم أن الأعوان عليهم، وأنهم مضغوطون، (فلهم الرجوع في عروضهم بني ثمن، وإن لم يكونوا كذلك، فيعهم جائز، ولا رجوع لهم فيما يبيع. وإذا كانوا مضغوطين)⁽²⁾ سواء سألوهم هل البيع للضغط أم لا ؟ وإن (أجابوهم)⁽³⁾ بأنهم لا يبيعون للضغط⁽⁴⁾، فيعهم غير جائز وإذا لم تعرف ضغطتهم، فيعهم جائز، سألوهم عن ذلك، أو لم يسألوهم⁽⁵⁾.

428- وسُقِّلَ عن مسألة استحقاق الدابة إذا شهدوا أنها له، ما باع ولا وهب. قال مالك : يمين غموس⁽⁶⁾ ؟

فتأجاب: بأن معناه عندي أنه عالم، والجاهل يحمل على أنه أراد العلم لا البت. ومعنى

(1) نوازل البرزلي : 220 / 5.

(2) ساقط من المعيار.

(3) في المعيار : جاوبوهم.

(4) راجع موضوع المضغوط بفتاوى البيوع.

(5) نوازل البرزلي : 221 / 5. وانظروا في المعيار للعرب : 566 / 9.

(6) أصل اليمين : اليد، ثم سميت القوة يمينًا، لأن قوة كل شيء في يمينه، وعلى معنى القوة تأول في قوله تعالى : (نَطْرِيَاتٍ يَبِيْزِيْهِ) ثم سمي الخلف على الشيء يمينًا، لأن الخالف يستعين بها على ما يريد. والغموس : فعول للمبالغة من الغمس في الإثم. انظر التعليل على الموطأ في تفسير لغاته : 330 / 1.

قوله زوراً، أنه قصد الرد على العراقيين⁽¹⁾ القائلين: لا تقبل، إلا على البت. وعن ابن الماجشون عن العراقيين أنهم حملوا البت على شهادة الزور ويذكر هذه. وإذا شهدت البينة على العلم، فلا بد من الحلف على البت أنه ماباع، ولا وهب، كالفضاء على الميت، والغائب احتياطاً عن قائم يقوم تكون له حجة بأنه باع، أو وهب من باب استقصاء الحجة⁽²⁾.

429 - سئل ابن أبي زيد عمراً تصدقت بضيعة على رجل، فتصدق بها على ابن له صغير، وحازها ثم ردها الأب على المتصدقة أولاً، والولد صغير، فباعته نصفها ثم اشترى الأب النصفين معاً، ودفع الثمن ثم مات، فقام الصبي واستحق الصدقة بعد بلوغه لكون الأب تصدق بها وهو صغير، فهل للورثة رجوع بالثمن على المرأة والأجنبي أم لا ؟

فتأجاب: للورثة الرجوع بالثمن [وكانه]⁽³⁾ استحقاق رفع من يد الأب. فلما كان له الرجوع بالثمن ورث عنه كذلك، ويدخل الولد المستحق فيه⁽⁴⁾.

430 - سئل ابن أبي زيد عمراً بيده دابة، فقال له آخر: هي لي، من أين ملكتها ؟ فقال:

(1) العراقيون: يراد بهم في اصطلاح المذهب، القاضي إسماعيل بن إسحاق، والقاضي أبي الحسن بن القصار، وابن الجلاب، والقاضي عبد الوهاب، والقاضي أبي الفرج، والشيخ أبي بكر الأبهري ونظرانهم.

(2) نوازل البرزني: 5 / 238.

(3) في البرزني: (وكان) والإصلاح من المعيار.

(4) نوازل البرزني: 5 / 248. وانظره في المعيار العرب: 9 / 603 من نقلت له دابة فوجدها عند رجل زعم أنه اشتراها.

اشتريتها من فلان، رجل متغلب من جهة السلطان لا يستطيع له. فقال: لي بيته، فقال: اذهب فأب بها لأرجع فيها دفعت له. فذهب الرجل ليأتي بالبيته، فردّها من هي بيده للرجل المتغلب، وأخذ ثمنها، وأحال صاحبها على طلبه منه ؟

فأجاب: إن قدر الطالب على إقامة البيته، وأخذ الدابة ممن هي في يده فعل، وإن لم يجد البيته بهذا ولم يمكنه، فله اليمين على الذي كانت بيده الدابة أن فلائنا أقاله فيها ورد عليه، ثم يطلبه إن أمكنه⁽¹⁾.

431 - **وسئل** عمن رمى عليهم السلطان مالا، فيتعاون الناس في جمعه على وجه الإنصاف ؟

فأجاب: بأن قال: نعم، هذا مما يصلحهم إذا خافوا، وهذه ضرورة⁽²⁾.

432 - **وسئل** عما أكلت الدواب بالليل ؟

قال: ذلك ضامن على ربها [...].

وقال: إذا لم يجد البيته على ما أكلت الدواب فلا شيء على أربابها⁽³⁾.

433 - **سئل** ابن أبي زيد عن الذي يستأذن السلطان على رجل ظليماً، وهو يعلم أن السلطان يفرمه، ففرمه السلطان ؟

فقال: أنا أشك في تضمينه، ولهذا المسألة نظائر تدل على تضمينه، ومنها ما يدل على أنه

(1) نوازل البرزلي: 5/ 250.

(2) المعيار المغرب: 9/ 566-567.

(3) م. مخ. محكروت، الصفحة: 42.

لا يضمن⁽¹⁾.

(1) نوازل ابن بشتغير: 189، حول ضمان الذي يستأذن السلطان على رجل ظلماً. وانظر أحكام الشمي: 184.

[من فتاوى الوديعة⁽¹⁾ والعارية⁽²⁾]

434 - سئل أبو محمد عمن أوصى عند موته، في سفره بدفع مال إلى زوجته، دون غيرها من ورثته؟

فأجاب: إن قصد إثارها عليهم فلا يجوز، وهو لجميع الورثة، وإن قالت الزوجة: (إنما أمر بدفعه)⁽³⁾ لي لأنه ذين لي عليه فعليها البيعة، وإن أراد الرسول السلامة، دفعه للقاضي، فهو ينظر فيه. فإن شهد عدول أن لها قبله ذيناً، فيسعه الدفع إليها. وإن ذكر الميت ذلك، (فيسعه)⁽⁴⁾ الدفع (في ما)⁽⁵⁾ بينه وبين الله، وإن خشي المطالبة به، نفعتها شهادته لها قبل دفعه [لها]⁽⁶⁾، وتحلف معه، وإن دفعه ردت شهادته وكان ضامناً⁽⁷⁾.

-
- (1) الوديعة: استئابة في حفظ المال، وهي أمانة جائزة من الجانبين. جامع الأمهات: 404.
وانظر: شرح الحدود: 471. وتبيين الطالب: 490، وأنيس الفقهاء: 248، وطلبية الطلبة: 202، والحدود والأحكام: 91.
- (2) العارية: تملك منافع العين بغير عوض، وهي مندوب إليها. جامع الأمهات: 407. وانظر: أنيس الفقهاء: 251، وطلبية الطلبة: 203، وشرح الحدود: 483.
- (3) في المييار: (إنما يدفعه).
- (4) في المييار: (فيسع).
- (5) ساقط من المييار.
- (6) ساقط من البرزلي، والإكمال من المييار.
- (7) نوازل البرزلي: 281/5. وانظر المييار المعرب: 9/54-95 من أوصى عند موته في السفر بدفع مال إلى زوجته، دون غيرها من الورثة.

435- **وسئل** عمن كتب لمن له عنده وديعة: "ادفعها لمن يوصل كتابي إليك"، فوق الكتاب من الرسول، فأخذه آخر، وقبض [به] ⁽¹⁾ الوديعة، هل يضمن الودع أم لا ؟

فأجاب: إذا ثبت أنه خطه، وعرفه من عنده الوديعة، فلا شيء عليه، وكذلك [إذا] ⁽²⁾ كان لفظه: "ادفعها إلى حامل كتابي إليك"، أو "للموصل كتابي إليك"، فلا شيء عليه. ولا يمين للناس بين قوله: "موصل الكتاب"، أو "الموصل كتابي إليك"، فلم يتمد، وأما لو قال: "ادفعها إلى رسولي"، لضمن إن دفعها لموصل الكتاب ⁽³⁾.

436- **وسئل** أيضًا عمن أودع وديعة، أو نحوها، وقال: [إذا] ⁽⁴⁾ أتاك (رسول) ⁽⁵⁾ بأمارق،

(1) في البرزلي: (له) وما أثبتناه من المعيار.

(2) في البرزلي: (إن)، وما أثبتناه من المعيار.

(3) نوازل البرزلي: 282 / 5 - 283. وانظره في المعيار العرب: 87 / 9 مسألة في ضمان الوديعة أو عدمه. وفي أحكام الشعبي: 175 - 176. وانظره أيضًا في نوازل ابن شتغير: 182. المودع يسترجع وديعته يرسل أو كتابه. وفيه يقول: قال أبو محمد فيمن كتب إلى من استودعه وديعة: أن يدفعها إلى موصل كتابه، فدفعها إليه، فإذا الكتاب قد سقط من الرسول، والتقطه آخر، وأخذ الوديعة، فلا شيء على الدافع، إذا صحَّ أن ذلك خطه، وسواء قال موصل كتابي أو موصل الكتاب. وأما إن كان قال: ادفع الوديعة إلى رسولي، ودفعها إلى موصل الكتاب، فإنه يضمن إذا دفعها إلى غيره.

قال البرزلي موضعا: قلت: أما عدم الضمان، فلاه جنى على نفسه حين لم يذكر اسم الرسول فأشبهه من عوض عن صدقته ظنا أن ذلك يلزمه. وعلى أحد القولين إذا أقر بهجائية تحملها المعاملة تظن أن ذلك يلزمه فدفعها. وأما ما ذكره من الضمان في لفظ الرسول فيجري على الخلاف في المجتهد يخطئ. هل يعجز بخطه أم لا ؟

(4) في المعيار: (إن).

(5) في المعيار: (رسولي).

فادفعها له، ففعل، ثم أنكر رب المال البعث، وأقر الرسول وقال : ضاعت ؟

فتأجاب: القول، قول رب المال. ويخلف، وله تضمين (أيها شاء)⁽¹⁾.

وقد اختلف إن أقر في المودع، فهل له رجوع على الرسول أم لا ؟ واختار إن كان حين دفع إليه مصداقاً له فلا رجوع، وإن لم يعلم صدقه فله الرجوع⁽²⁾.

437 - **وسئل** عن صبي في رفقة بيده مال، خاف اللصوص، فدفعه لبعض أهل الرفقة ليحصنه. ثم زال الخوف فردّه للصبي ؟

فتأجاب: بأنه يضمن المال، لأنه رده ممن لا يجوز أن يعطاه⁽³⁾.

438 - **سئل** ابن أبي زيد عن المودع يأتيه الرجل يذكر أن رب الوديعة أمره بقبضها منه، وكيف إن قال له المودع : قد كتب إليّ بذلك. ثم قال: لا أدفع، لأنني لا بينة لي بأمر ؟

فتأجاب: ذلك له عندي إلا أن يشاء أن يدفع إليه، ويضمنه فذلك له، وهو الذي أحفظ عن ابن المواز، وهو أحب إليّ، وأما قول سحنون في الذي يقرّ بوديعة في يده لمفلس وهو غائب : إن ذلك لا يقبل منه، وأنه أبى أن يأمر فيه بشيء. يقول المقر : فما أدري لم قال هذا ؟ ولعله إنما يعني أن ربه لعله أن يأتي، فيقول : ليست لي، وقد قال أصحابنا

(1) في المعيار : (من شاء).

(2) تونزل البرزلي : 283 / 5. وخطره في المعيار العرب : 88 / 9 مسألة في الوديعة ينسلها الرسول بإسارة ثم ينكر ربه بعث الرسول.

(3) المعيار العرب : 88 / 9 مسألة من ضمان الوديعة.

في الورثة البالغين يأتون إلى القاضي في دار ورثوها عن ميتهم، ويسألونه النظر فيها لاختلافهم، بعضهم يريد أن يبيع، وبعضهم يأبى، فينظر القاضي بينهم لقولهم حتى يثبت عنده مالك الأصل، ومن يستحق الميراث⁽¹⁾.

439- وسئل عن رجل كتب إلى رجل له عنده ودیعة، أن يدفعها إلى موصل كتابه إليه، فيعرف من عنده الودیعة خط رباها، فدفعها إلى مَنْ وصل إليه الكتاب، فإذا بالكتاب قد سقط من يد رسوله والتقطه رجل آخر، فأتى بها إلى الرجل فأخذ الودیعة ؟

فتأجاب: بأن قال : إن عرف أنه خط رب الودیعة، أو اعترف أنه خطه، وعرفه من عنده الودیعة فلا شيء عليه، وكذلك إن كان في الكتاب : "ادفعها إلى موصل كتابي إليك"، فلم يتعذر، وأما إن كان في الكتاب : "ادفع الودیعة إلى رسولي إليك"، فدفعها إلى موصل الكتاب، فإنه يضمن، إذ دفعها إلى غيره⁽²⁾.

(1) المعيار العرب : 99 / 9 - 100 في الودیعة. كذا في نوازل ابن بشغیر : 183 المودع بأنه الرجل ويذكر أنه مكلف بقبض الودیعة. وانظر الفتوى أيضاً في أحكام الشعي : 183 والنوازل والزيادات : 449 / 10.

وصيحتها في ابن بشغیر : قال أبو محمد في المودع بأنه رجل يقول : أمرني ربا بقبضها منك، وصدقه المودع وقال : كتب إلي بذلك، ولكني لا أدفعها، لأنني لا بينة لي على ذلك : إن ذلك له، وهو الذي أحفظ عن ابن المراز، وهو أحب إليّ. وأما قول سمحون في الذي يقر بودیعة لفلان وهو غائب، أن ذلك لا يقبل منه، فما أدري لما قاله ؟ ولعله رأى أنه لعله يقول : ليست لي.

(2) نوازل البرزلي : 5 / 100 مسألة في المودع يبعث بكتاب أو رسول إلى المودع عنده. وانظرها في نوازل ابن بشغیر : 182 المودع يسترجع ودیعة يرسل أو كتاب والفتوى في أحكام الشعي : 175.

440- وسئل عمن أبضع معه بضاعة، فعرض له مقام بلد في سفره فوجه بها إلى ربا فلم تصل إليه فيقول ربا مع من وجهتها؟ فيقول: مع ثقة، إلا أني لم أشهد على دفعها إليه. وقد مات في البحر، فيقول ربا: لو أشهدت عليه كانت في ماله إذ لم يحفظ عنه فيها قول، وكيف إن سباه، ولم يشهد بالدفع إليه، والمسألة التي في المختلطة⁽¹⁾، في المستودع يخاف عورة بيته، أو يريد سفرأ، فيستودعها أنه مصدق في الإيداع؟

فأجاب: أما مسألة المختلطة، فالذي عندنا فيها، أنه إن عرف أنه ممن يريد سفرأ أو عرف عروة مترله، فلا ضمان عليه، وجرى منه هذا الجواب على آخر كلامه في قوله: إذا دفعها إلى أجيره، أو إلى خديمه، أو إلى زوجته فلا ضمان عليه، فهؤلاء يفيد عليهم فيهم الإشهاد كيده أو كخزائنه ولأعتابه عن دفعهم لهم ولم يبين لهم هذا في الإيداع لأجنبي، ولم يقل أشهد في إيداعها، أو لم يشهد. وعندنا عن مطرف عن مالك في الذي يسافر بالبضاعة، وحدث له مقام في البلد الذي خرج إليه، أنه لا يضمن، إذا بعث بها إلى ربا. ولم يقل دفعها بينة، ولا بغير بينة، والذي عندنا فيها جرت به أصولنا أن من دفع إلى اليد دفعت إليه، فالقول قوله، بغير بينة، إذا كان أودعه بغير بينة، وإن كان دفع

(1) المختلطة: وهو كتاب المدونة. وأصلها كتاب الأسدية نسبة لأسد بن الفرات. ولكن سحرتنا لما قدم بها إلى القيروان ههنا ونسها تنسيقاً جديداً، وبوبها، وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره. وذيل أبرارها بالحدِيث والآثار، إلا فصولاً منها مفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع، وهي التي بوبها الفقيه أبو أيوب سليمان بن عبد الله المعروف بابن المشتري، وبذلك تسمى المدونة، وتسمى المختلطة. انظر المدارك: 3/ 299.

إلى غير السيد التي دفعت إليه فعلية البينة، إلا أنا. رأينا في كتاب المبسوط لإسماعيل القاضي⁽¹⁾ أن ابن نافع، روى عن مالك في المودع يودع غيره لسفر أراد أو لعورة منزله. وقد عرف سفره، وعورة منزله أنه مصدق في إيداع ذلك بغير بيينة، قال في المبعوث معه المال ليدفعه إلى رجل آخر فقال: دفعت إليه أن القول قوله. ولا يحتاج إلى بيينة، وهذا يشبه مسألة الذي يقيم في البلد، ويبعث بالبضاعة إلى ربها فهذا الذي عندنا. والمسألة محتملة للقولين والله أعلم.

وأما من استودع ودیعة، وهو ساكن في فندق⁽²⁾. فأراد سفرًا، فأودعها إلى رجل ساكن في فندق، فجعلها في خزانته، فأتى السارق فكسر الباب، وأخذ الوديعة، فإن كان هذا الفندق من الفنادق المأمونة، فلا ضمان على المودع الأول، وربما كانت بعض الفنادق آمن من الدور⁽³⁾.

441- سئل ابن أبي زيد في مستعير الدابة يدعي موتها ؟

فأجاب: سئل أهل العرية، ولا يقبل إلا العدول. ولو ذكر ذلك أهل البلد، ولم يكونوا

(1) القاضي إسماعيل: أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق. كان إمامًا علامة في سائر القنون والمعارف، فقيها محصلا على درجة الاجتهاد، حافظًا معدودًا في طبقات القراء وأئمة اللغة. تفقه بآب المحدث وغيره، وعنه أبو الفرج القاضي وابن الجهم وغيرهم. له تأليف كثيرة منها: كتاب أحكام القرآن والمبسوط في الفقه ومختصره، وكتاب في الأصول وغيرها. توفي رحمه الله سنة 284 وقيل 282 هـ. انظر شجرة النور الزكية: 65-66.

(2) الفندق: خان السيل. القاموس، مادة: فندق.

(3) المعيار العرب: 9/ 100-101 من أبض مع بضاعة فعرض له مقام في سفره.

عدولا، قبل منهم. وهو من باب الاستفاضة⁽¹⁾.

442 - وسئل عن قول أشهب: يضمن ما يغاب عليه، وإن قامت بينة بهذا كله، فهل يلزمه أن يقول ذلك فيما لا يغاب عليه؟ إذ لا فرق بين البينة، وعدمها. فكنا ما يغاب عليه؟

فتأهب: بأنه لا يلزمه، لأنه إنما قال ذلك فيما يغاب عليه لعموم حديث السلاح. وهي مما يغاب عليه. فقيل له: يلزم أن يقصره على السلاح خاصة، ولا يقاس عليها غيرها، فقال: لا يلزم هذا، وإنما أخذ أصلاً فيما يغاب عليه كالسلاح، وقصره عليها يشبه مذهب الخوارج⁽²⁾ وداود الظاهري⁽³⁾⁽⁴⁾.

(1) نوازل البرزلي: 298 / 5.

(2) الخوارج: واحد خارجة، أي طائفة خارجة، وليس واحد خارجة لأنه لم يسمع. جمع على خوارج. والخوارج: هم الذين يرون ما رآه الخارجون على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه. تنبيه الطالب: 168.

(3) نوازل البرزلي: 298 / 5.

(4) داود الظاهري: هو داود بن علي بن خلف الأصهباني الأصل الكوفي المولود، البغدادي الدار، الشهير بـداود الظاهري. ولد سنة 200 هـ.

تلقه على أبي ثور تلميذ الإمام الشافعي، وإسحاق بن راهويه، وكان معظماً للإمام الشافعي، أخذاً بأصوله، ثم اختط لنفسه طريقاً خالف فيه غيره من فقهاء الإسلام، وطريقته تشتمل في الاعتقاد على ظاهر التصوص والإجماع، ونفي الأصول التي اعتمد عليها غيره من العلماء كالقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان. والسبب الذي جعله يغني القياس، هو دعواه أن الأحكام غير معقدة، وأن الله شرع ما شرع من أحكام بمحض المشيئة المجردة عن الحكمة والتعليل. توفي رحمه الله سنة 207 هـ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد: 369 / 8، وتذكرة الحفاظ للذهبي: 572 / 2.

443- سئل أبو عمران الفاسي عمَّنْ نصب نفسه لبيع الثياب والدواب والرقائق في الأسواق ثم يدعي تلفها، أو تلف ثمنها؟

فتأجاب: أن ليس عليه إلا اليمين عليها غير مؤتمن وترك أن يسأل عن الثقات ممن يتنصت لهذا المعنى.

ورأيت لأبي محمد بن أبي زيد أنه قال: لا شيء عليه، إلا أن يفرط⁽¹⁾.

(1) مذاهب الحكماء صفحة 164 كتاب السمار.

قال ابن القاسم: من التصريح أن يترك ما وكل به ويذهب إلى غيره، وليس النوع والغفلة من التصريح.

[من فتاوى اللقطة⁽¹⁾]

444- سئل ابن أبي زيد عن أمير دخل دار قوم، ومعه أربعة فسقطت منهم دراهم، فلم يخبروه حتى رجعوا ولقطوها، أو بعضها، وضاع البعض، ودفعوا الجميع إلى أحدهم، فرجع الجميع. وقال: سقطت مني دراهم، وجيء بها من بلد كذا. وسألهم عنها فقالوا: ما رأينا شيئاً، وقد ذكر أكثرها التقط وفرقها التي هي بيده عليهم، وعنى غيرهم، وودود من مغارمهم. ثم إن الذي فرقها جاء مستفتياً، وقال: وجدت ديناراً لا علم لأصحابي به، هل يرجع إلى المنزل يسألهم؟ وربما طلبوه بأكثرهم، أو يأخذ مَنْ لا يستحق الأخذ، وكيف إن قالوا: ما لنا شيء البتة؟⁽²⁾

فتأهبه: بأنه ضامن لما التقط، ويلزمه أيضاً ما حصل عنده من اللقطة، أو استأثر به قوماً، فإن تحقق عنده أن الوالي جاء ذلك من قرية بعينها، فليدفع ذلك إلى مَنْ يصح عنده أنه دفع إلى الوالي مثل ما حصل عنده، وإن لم يتحقق ذلك، دفعه إلى فقراء تلك

(1) اللقطة: اللقيط واللقطة، كلاهما آخران لأب وأم لرجعهما إلى أصل واحد، وهو لقطة، إلا أن اللقيط في الاستعمال مخصوص بالنفس، واللقطة مخصوصة بالمال لافتراقهما من هذه الجهة.

فاللقطة في الشريعة اسم لمال يوجد مطروحاً على الأرض لا يدري مالكة. الحدود والأحكام: 49. وفي حدود ابن عرفة: مألٌ وُجد بغير جزءٍ فخرنا ليس خيرنا ناطقاً ولا نفساً شرح الحدود: 609. وانظر: جامع الأمهات: 458.

(2) في البرزلي: (القام)، وما ألتئام من الحاوي: 174.

القرية أحب إلينا⁽¹⁾.

445- وسئل عما ساقه السيل من الحشيش؟ هل هي لمن أخذه وسبق إليها؟

قال: نعم، إذا أحرزها، ولم يعرف ربها، فإن عرف ربه كان له⁽²⁾.

(1) صيغة هذا السؤال تختلف عما جاء في الحاروي، قال فيه :

سئل ابن أبي زيد عن سلطان دخل منزلاً فلتقاه أربعة من أهل المنزل فمشوا معه فسقط منه دراهم ودينارين وهم يرونها ولم ينجروها سقطها، فرجعوا عنه إلى الدراهم والدينارين فلقطوها أو بعضها وضاع بعض لم يجدوه، فدفع هؤلاء الأربعة جميع ما لقطوه إلى أحدهم ثم رجع إليهم الوالي الذي سقطت منه، فقال: قد سقط مني كذا وكذا وقت مشيكم معي سعى ثم أكثر مما لقطوا، وقال إنه لأهل منزل فلانة [] منهم في قرض، فقالوا له: ما وجدنا شيئاً ففرقها الذي دفعها إليه عليهم وعمل غيرهم وودوه في مغارمهم، ثم إن أحد الأربعة أراد التخلص وجاء مستفتياً، وقال: إني وجدت أنا ديناراً غير ما وجدته معهم، وكيف إن رجع هذا المستفتي إلى هذا المنزل يسألهم إن كان أخذ منهم هذا الوالي شيئاً أو لا، فإن قالوا: أخذ منا وأتوا بالصفة خاف أن يطلبوه بها لا يلزمه أو يقبض منه من لا يستحق القبض وكيف إن قالوا لم يؤخذ منا شيء ولا لنا شيء..

فأجاب: أن هذا المتصل ضامن لما اللط و يلزمه ما حصل عنده في التقاطه وكذلك ما الضط واستأثر به لنفسه، فإن تحقق عنده أن التروى جاء بذلك من قرية بعينها فليدفع ذلك إلى من يصب عنه أنه دفع إلى التروى مثل ما حصل عنده، وإن لم يتحقق عنده فليدفع ذلك إلى فقراء تلك القرية أحب إلينا والله أعلم.
(2) م. مخ. لمكروت، صفحة: 42. وانظر الفتوى في الحاروي للفتاوى صفحة: 94 ب و 95 مسائل اللقطة.

[من فتاوى الوقف ⁽¹⁾]

446 - وسئل ابن أبي زيد عمراً حبس كُتْباً (له) ⁽²⁾، ثم باعها، وحبسها الثاني هل يكون فوتاً لها، (أو) ⁽³⁾ ترد إلى تحبب الأول ؟

فتأجاب: إن قدر على (نقض البيع، ورده) ⁽⁴⁾ قبل موت البائع، فعل وتبقى حبساً، وإن لم يقدر حتى مات، مضى البيع (لفوات) ⁽⁵⁾ الحياة، ويصير حبساً بتحبيس المشتري ⁽⁶⁾.

447 - سئل ابن أبي زيد عمراً بنى مواجل للسبيل، وحبس عليها مساقى في أرض بيضاء، فأراد ورثته، أن يجعل عليها باب للحوطة عليها، ليسقى منها من وقت إلى وقت لتلا يفسدها تدلي النساء الغزل فيها ونحوه ؟ هل لأصحاب القرية أن يجعلوا أندر الزرع بقربها والزيتون، وهو مضر بساتنها أو يمنعون ؟ وهل لهم أن يجعلوا أرض تلك المواجل مقبرة أم لا ؟ وهل لهم منع من يسقي منها، من غير أهل ذلك البلد أم لا ؟

(1) الوقف: في اللغة هو الحبس وهو مصدر، يقال: وقفته وقفاً أي حبسته حبساً.

وفي الشريعة: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة. الحدود والأحكام: 61.

قال في حدود ابن عرفة: "إعطاه متعة شيء مدة وجوبه لأزماً بقاؤه في ملك متعطيه ولو نقديراً" شرح الحدود: 581. وانظر: أنيس الفقهاء: 197.

(2) في المياري: (له)، ولعل ما أثبتناه هو الأصوب.

(3) في المياري: (و).

(4) في المياري: (رد البيع).

(5) في المياري: (لفوت).

(6) نوازل البرزني: 377/5 - 378. وانظره في المياري المرب: 337/7 من حبس كتاباً ثم باعها فحبسها الثاني.

فتا جاب: لا ينبغي جعل الباب عليها، ويمنع المفسد من إفساده، من إنزال غزل ونحوه، ويؤدب من عاد لذلك. ولو علم أن الحبس قاصر على المنزل، فلهم منع غيرهم من الاستقاء فيها. وإذا كان أن خفي بين أهل المنزل وبين الماء أفسده وصار كأن زمن كثرة الماء لا ضرر عليهم فيه خفي بينهم وبينه، ولو كان في وقت ضرورة، طلب فلا بأس بالخطوة عليهم ويمنعون من إفساده⁽¹⁾.

448- **وسئل** عمن تعدى على مسجد فهدمه ؟

فتا جاب: يجب [عليه]⁽²⁾ أن يعيده كما كان أو أحسن، وإن هدمه، (يرجو معونة الناس)⁽³⁾، فلم يجد. أو وجد البعض، وجب عليه تمامه، ورده كما كان [قبل]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

449- **وسئل** عمن تركوا مسجدهم مطرَحًا مهدومًا. هل يجبرون على بنائه من أموالهم ؟

فتا جاب: أما تركهم إياه مهدومًا، مع قدرتهم على البناء، ولا غرض لهم فيه أثمون، ولا

(1) نوازل البرزلي : 5 / 407-408. وانظره في المعيار المعرب : 7 / 235 يحرم التجميع في مقابر المسلمين.

(2) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(3) في المعيار : (يرجو مضاعفته من الناس).

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(5) نوازل البرزلي : 5 / 412. وانظره في المعيار المعرب : 7 / 337-338 من تعدى على مسجد فهدمه يلزم بإعادة بنائه.

قال الرنشري معلقا : "فعل هذه الفتوى، من حفر أرض حبس، وأخذ ترابها، يجب عليه ردها كما كانت، ولا يقال يلزم القيمة إذ لا يجوز بيع تراب الحبس".

يقضي عليهم بعمارتها⁽¹⁾.

450- سئل ابن أبي زيد عمن حبس فرسه على نفسه للغزوه، أو (غيره)⁽²⁾ كذلك، هل يستفح بذلك أم لا ؟

فتأجاب: تحبسه على نفسه ضعيف. إلا أن يحبسه في السيل، (فيعيده)⁽³⁾ ليغزو هو أو غيره به فيمضي إن أخرجه ورده إليه، وإن لم يخرج به [من]⁽⁴⁾ يده ولا غزاه حتى مات، بطل حبسه⁽⁵⁾.

451- سئل ابن أبي زيد عمن له باب (وَمَى)⁽⁶⁾ يدخل لداره من المسجد فأراد أهل أن يبيعوه ويشتروا له باباً جديداً، [و]⁽⁷⁾ يرتفقون بثمان الأول ؟

(1) نفسه.

(2) في المعيار: (أو عبيده).

(3) في المعيار: (فيعيده).

(4) في البرزلي: (عن) والإصلاح من المعيار.

(5) نوازل البرزلي: 415/5. وانظر في المعيار العرب: 338/7 من حبس على نفسه وقدم غيره للنظر فليس له عزله.

وذكر ابن عرفة أن الأستاذ الوادياشي أتى برسم مشهود أنه حبس على نفسه وعمل ولده من بعده على مذهب سن يميز، وأنفذ حكمه بذلك، وأنه أتى إلى الشيخ ابن عبد السلام، فقال له محضه في وتشهد لي بذلك وتحكم بإتقاده فطلب ذلك المذهب فوجده صحيحاً، وحكم له به وهو جار على أصل أهل المذهب إذا حكم القاضي بها فيه اختلاف في مسائل الاجتهاد أن لا ينقضه من جاء بعده. 338-339.

(6) في المعيار العرب: 235/7: (خلق).

(7) في البرزلي: (أو) والإصلاح من المعيار.

فأجاب: إن كان وَهَى وَهَاءَ بَيْنَا، فلا بأس ببيعه. ويزاد على ثمنه، ويشتري له باب آخر⁽¹⁾.

452- وسئل أبو محمد ابن أبي زيد عن الأحباس إذا تهدمت، وخربت.

فبقيت فيها السارية، والخشبة. هل يجعل ذلك في مثله من الأحباس ؟

فأجاب: إن كانت تُرجى عمارة ذلك الموضع فلا يتقل منه شيء إلى غيره، وإن لم تُرجَ عمارة ذلك فلا بأس أن يتقل إلى حبس مثله، ولا تُباع أنقاضه ليصلح بشمه ما (رَثَّ منه)⁽²⁾، فأما إن حبس ثمرته في سبيل الله، فإن أراد بتسبيلها الانتفاع بشمرها دون أن تباع، فذلك للفقراء دون الأغنياء حتى يتبين أنه للأغنياء والفقراء⁽³⁾.

(1) نوازل البرزلي: 422/5. وانظرو في المعيار المعرب: 235/7 يبيع باب المسجد البالي. واستبداله بجديده.

(2) قال محققها: لا بأس أن تباع أنقاض الحبس ويصرف ثمنها في تربيته، إذا كان ذلك أغبط له وأنفع، وفي هذا قياس على المعاوضة في الحبس الذي تجوز بشرط أن يكون الحبس خرباً لا ترجى عمارته، ولا توجد له غلة يصلح منها، ولا يوجد من يتطوع بإصلاحه، فالأصل إذا لم يتحقق به المقصود سد بدله مسدده، والله أعلم. قاله محقق نوازل ابن بشتغير: 240.

(3) المعيار المعرب: 432/7 نقل أنقاض الحبس الخرب الذي لم ترج عمارته إلى مثله. وانظر النواذر والزيادات: 83/12-87 كتاب الحبس الثاني. وكذا في أحكام الشعي، صفحة: 148، وانظر نوازل ابن بشتغير: 240.

[من فتاوى الهبة⁽¹⁾ والصدقة⁽²⁾]

453 - سئل أبو محمد بن أبي زيد عمن يهدي له الطعام، فيرد هو أيضاً على المهدي طعاماً، وأصل الهدية لم تكن على وجه الثواب، لكن على ما يهدي بين الجيران؟
فتأجاب: ليس في الطعام مكافآت، إلا أن يجري بذلك عرف بينهم، فيقضى حيثئذ عليه بمثله إن كان مما يوجد مثله، أو قيمته، إن كان لا مثل له، وإن أعطاه طعاماً من غير مثله، لم يجز ما أعطاه ويتبعه بمثل طعامه⁽³⁾.

(1) الهبة: معناها في اللغة، هي إعطاء الشيء بلا عوض مالا كان أو غير مال. قال تعالى: (تَبْتَئِنُ يَسْتَأْذِنُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِتَأْتِي مَخْرُوجًا يُبَشِّرُ لَكَ الْمَوْتَ) . أطلق اسم الهبة على الولد مع أنه ليس بهال لأنه إعطاء ما بغير عوض. وأما معناها في الشريعة: فهو مملوك عين بلا عوض، أي هو مملوك المال بلا عوض، والمراد بالعين العين المملوكة ومملوك العين مملوك للتمتع، فهو لا ينفك عنه بخلاف مملوك المنفعة فإنه لا يستلزم مملوك العين كما في العارية. الحدود والأحكام: 94/94.

وفي المغرب: الهبة هي التبرع بها ببيع الموهوب له. 373/2. وانظر أنيس الفقهاء: 255، وطلبية الطلبة: 221. وقال في حدود ابن عرفة: "الهبة لا لقواب، فمملوك ذي منقعة لزوجه المعطى يقبض عرضي". شرح الحدود: 596. وجامع الأسهات: 454.

(2) الصدقة: هي المعطية يتفهي بها المثوبة من الله تعالى. التعريفات: 132.

وقال في حدود ابن عرفة: "الصدقة كذلك لزوجه الله بذل وزجه المعطى". شرح الحدود: 599.

(3) المعيار المغرب: 181/9. وفي كتاب: موارد النجاش ومصادر الفلاح على رسالة ابن أبي زيد للشيوخ أحمد بن البشير الغلاوي الششيطي. "مسألة: وسئل ابن أبي زيد عمن يهدي للرجل طعاماً ويرد الأخير إليه طعاماً. فقال: تحمل على الكرامة على بابها للمخلاف الذي في ذلك".

وأصاف معلقاً: وكان شيخنا الإمام يتحرى أن يفعل شيئاً من ذلك على المشهور من المذهب فيترك ما يهدي إليه في الموضع الذي وهبه الواهب حتى يخرج إليه الشيء من الطعام وربما أدخلت ذلك الجارية-

454 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الرَّجُلِ الطَّعَامَ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ الْآخَرُ طَعَامًا مِثْلَ

الزَّيْتِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ الْقَمْحُ وَالزَّبِيبُ وَالتِّينُ وَالشَّعِيرُ وَالْحِيتَانُ وَالْقَرْنَبِيطُ وَاللَّحْمُ

وَالْهَدِيَّةُ وَالتَّحْفُ النَّبِيَّ تَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ طَعَامًا، وَلِيَرَدَ قِيَمَتَهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُدْخَرُ، وَمِمَّا يَجِبُ فِيهِ

الثَّوَابُ⁽¹⁾.

455 - **وَسُئِلَ** أَيْضًا عَمَّنْ أَهْدَى لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْضِ مَالِهِ، وَأَوْدَعَ الْكُتُبَ، وَقَالَ لِلَّذِي

يُودِعُهُ عَنْدهُ: لَا تَخْرِجْ هَذِهِ الْكُتُبَ حَتَّى أَمُوتَ.

فَأَجَابَ: هَذَا بَاطِلٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَطِيَّةً بِغَيْرِ ثَمَنِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ إِقْرَارًا لِبَيْعٍ، وَلَا يَعْرِفُ

لِلْوَلَدِ مَالٌ، وَلَوْ كَانَ يَعْرِفُ بِهَالٍ، فَهُوَ جَائِزٌ خَارِجٌ عَنِ الْعَطِيَّةِ، وَيَسْتَفْنِي عَنِ الْحِيزَاةِ، إِلَّا

أَنْ قَوْلُهُ لَا تَخْرِجْهُ حَتَّى يَمُوتَ، يَضْعَفُ بِهِ هَذَا الْإِقْرَارُ، وَيَبْطُلُ، وَلَا يَصِحُّ حَتَّى تَشْهَدَ بَيْنَهُ

أَنَّهُ أَخَذَهُ فِيهِ ثَمَنًا مِنْ مَالِ الْوَلَدِ، فَيَرَدُّ الْمَالُ مِنْ تَرْكِهِ إِلَى الْوَلَدِ، وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ⁽²⁾.

456 - **سُئِلَ** الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَمَّنْ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: كُلْ مِنْ مَالِي مَا شِئْتَ، وَأَطْعَمْ مَنْ

شِئْتَ وَاحْمِلْ، هَلْ تَرَى لَهُ ذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ: ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي، قِيلَ: يَنْتَقِيدُ هَذَا بِالْعَادَةِ، كَمَنْ أَعِيرَتْ لَهُ الدَّابَّةُ. قِيلَ لَهُ: أَرَكِبُهَا

«أو الخادم فيخرج معه لما يرد إليه وهذا على وجه الاستحسان والعادة أن الناس لا يقصدون منه الثواب

فبصح ما يرد على كل قوم هـ" 2 / 3.

(1) نوازل القبرزي: 5 / 518. وانظره في المعيار العرب: 9 / 182 مسألة في نهدي الأطعمة.

(2) نوازل القبرزي: 5 / 518-519.

حيث شئت. وكمسألة الكلب في باب الولوغ أنه في الماء لا الطعام⁽¹⁾.

457 - وسئل عن يهدي للرجل الطعام من فاكهة وغيرها، ولا يطلب مكافأة، (فربما ردّ هو أيضاً)⁽²⁾ طعاما، نحو ما يجري بين الجيران، هل ترى بذلك بأسا؟
فأجاب: لا بأس به⁽³⁾.

458 - وسئل عن أدخل بيته رجالاً فيهم من تحلّ له الصدقة، ومن لا تحلّ له. فقال لهم: لا تتركوا في البيت شيئا، ولا تبرحوا حتى تُفرغوا ما في البيت، وعود لسان هل يلزم ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ وكيف لو طلبوا الذهاب به، هل يلزمه ذلك؟

فأجاب: إذا كان ذلك منه على المبالغة في القول، وقال: إنها أردت ما في البيت من شيء دون شيء، فلا شيء عليه، لا في هذا، ولا في هذا، إلا ما نوى من المأمول الذي عنده، ولا يلزمه بينه وبين الله، إلا ما نواه فيؤمر بالوفاء به، ولا يقضى عليه به، وليس لهم أن يذهبوا به⁽⁴⁾.

459 - وسئل عن صبيان المكتب⁽⁵⁾، يأكلون التمر، ويرمون بالنوى. فأراد رجل

(1) نوازل القيرولي: 521/5. وانظره في المعيار العرب: 182/9.

(2) في موارد النجاش: 63/2 (وربما رد له الآخر).

(3) نوازل القيرولي: 521/5. وانظره في المعيار العرب: 182/9. وفي موارد النجاش: 63/2.

(4) نفسه.

(5) المكتب: موضع التعليم، وقول الجوهري: الكتاب والمكتب واحد وجمعه كتائب.

التقاط ذلك النوى، وخاف أن يكونوا أخذوه بغير إذن، أترى بذلك بأساً ؟

فأجاب: لا بأس به إن شاء الله⁽¹⁾.

460- وكيف لو أعطى أحد من الصبيان، مما معه لأحد، هل يأخذه أم لا ؟

فأجاب: إنه إذا كان بلد قد تعارفوا أن النوى يطرحونه، ولا يسألون عنه، وأما تجوز أن يكونوا أخذوه بغير إذن، فهذا لا شيء عليه في العلم، إلا فيمن عرف بذلك من الصبيان، وإلا فليس على السلامة، إلا أن ينزه نفسه عن ذلك تنزهاً⁽²⁾.

461- **وسئل** (عن هبة)⁽³⁾ الصبي، [من] الكثرة⁽⁴⁾ والقبضة من الثمر⁽⁵⁾، وشبه ذلك ؟

فأجاب: لا تجوز هبته لذلك، ولا لغيره⁽⁶⁾.

(1) نوازل البرزلي: 522 / 5. وانظره في المياري المربع: 183 / 9.

(2) نوازل البرزلي: 594 / 3. وانظره في المياري المربع: 246 / 8. ما يأتي به الصبي للمعلم زاعماً أن أبويه أعطياه ذلك. وانظر كذلك في: 183 / 9. ونظرة أيضاً في كتاب مولد التاج على رسالة ابن أبي زيد: 79 / 2. قال حلولو: قلت: والجاري على مسألة الوصي في صدقته مثل الكسرة من مال اليتيم جواز ذلك هنا إلا أن يقال هذه هبة، ومسألة الوصي صدقة.

(3) في المياري: (هل يصب) وهو خطأ.

(4) الكثرة، بالكسر: القطعة من الشيء المكسور، جمع كثر. القاموس، مادة: كسر.

(5) الثمر: اسم لحمل الثفل خاصة بقطعتين، وأكثر ما يقع عليه هذا الاسم بعد يسه، ومنه تكثر الثمر: إذا قُدِّدته وجُفِّفته، يقال: الثمر الثفل بالثنتين فوقها: إذا حملت الثمر.

والثمر: اسم لحمل كل شجرة، يقال: شجر ثمر: إذا طلع ثمره، وتأيير: إذا نضج ثمره. التعليق على الموطأ: 292 / 1.

(6) نوازل البرزلي: 522 / 5.

462 - **وَسْئَلُ** عن الصبي يأتي بالشيء للمعلم، ويزعم أن أباه، أو أمه وَجَّهَ ذلك معه؟

فَأَجَابَ: إِنْ عَرَفَ هَدِيَةَ الْأَبِ لِلْمُعَلِّمِ، فَجَانِزَ لِلْمُعَلِّمِ قَبُولَهُ، وَتَصَدِيقَهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِأَمْرٍ يَسْتَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْأَبُ بَعَثَهُ، أَوْ يَأْتِيَ فِي غَيْرِ وَقْتِ اعْتَادَهُ مِنْهُ، فَيَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ أَبِيهِ⁽¹⁾.

463 - **وَسْئَلُ** أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَهُ وَالِدُهُ: كَسَبْتُ تَنْتَفِعَ بِهِ، وَخَذَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ:

بَارَكَ اللَّهُ لَمْ فِيهَا أَكْتَسَبَهُ سَنَةً. وَكَانَ الرَّجُلُ تَمَنَّيَ نَجْبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ، وَكَيْفَ لَوْ كَانَ فَقِيرًا؟ وَكَيْفَ لَوْ حَضَرَ كَلَامَهُ فَقِيرٌ هَلْ لَهُ شَيْءٌ؟ وَقَوْلُهُ: بَارَكَ اللَّهُ لَمْ فِيهِ، هَلْ هُوَ كَقَوْلِهِ: بَارَكَ اللَّهُ لَمْ؟

فَأَجَابَ: بَأَنْ قَالَ: إِنْ قَالَ، أُرِدْتَ بِذَلِكَ وَجْهَ الْعَطِيَّةِ لَمْ، فَهَمَّ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءُوا قَبِلُوا ذَلِكَ مِنْهُ، وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يَقْبَلُوا، كَانَ فَقِيرًا أَوْ غَنِيًّا، فَإِنْ رَدَّوهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْفَقِيرُ الَّذِي حَضَرَ يَنَالُهُ قَبْلَ السَّكُوتِ، فَادْخَلَ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَأَرَادَ الْعَطِيَّةَ لَهُ، فَلَمْ حَصَصَتْهُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا قِيلَ⁽²⁾.

464 - **وَسْئَلُ** أَيْضًا عَمَّنْ حَمَلَ هَدِيَّةً لِرَجُلٍ، فَلَقِيَهُ آخَرٌ فِي الطَّرِيقِ، فَأَعْطَاهُ مِنْهَا، وَهُوَ إِنْهَا حَمَلَهَا بَنِيَّةَ الْأَوَّلِ؟

فَأَجَابَ: إِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا، فَإِنْ مَا نَوَى فِي نَفْسِهِ، بَأَنْ يَهْدِيَهَا لَهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْطِيَ مِنْهَا لِغَيْرِهِ⁽³⁾.

465 - **سْئَلُ** أَبُو مُحَمَّدٍ أَيْضًا عَمَّنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنٌ تَرَكَهُ صَاحِبُهُ لَهُ. وَلَمْ يَقُلْ الَّذِي عَلَيْهِ:

(1) نفسه.

(2) نوازل القيرولي: 5/ 523.

(3) نوازل القيرولي: 5/ 524. وانظره في الميعاد المغرب: 9/ 184 مسألة.

قيلت، إلا أنه سمعه ثم قام صاحب الدين يطلبه ؟

فأجاب: إذا لم يقل قيلت، فليس له شيء. وقال : إذا قال المطلوب، إنها سكّت قبولاً لذلك فالقول قوله⁽¹⁾.

466 - **وسئل** عمن له صديق يأخذ من ماله بغير إذنه ؟

فأجاب: هو أعلم إن علم بطيب نفسه، فأرجو السعة في الشيء الخفيف. وعن سحنون: لا أعرف في الدلالة أصلاً في كتاب الله، لكن لو جُرْتُ بجنان ابن عطاء، لأكلت منه بلا مشورة، وهو حَتُّهُ لا يكلمه هَجَرُهُ؛ لأنه نهاء عن نظر كتاب أبي محمد البكري⁽²⁾ فلم يَنْتَه، وأما الكثير من المال، فلا يفعل⁽³⁾.

467 - **وسئل** عمن وهب لرجل بعض حقه في طريق، فكره ذلك شركاؤه ؟

قال: لا يجوز ذلك إلا أن يعطيه جميع حقه، فيحل عليه، وأما بعض حقه فلا⁽⁴⁾.

468 - **وسئل** عمن وهب موارثه ثم ظهر بعد ذلك ما لا يعرفه ؟

قال: له الرجوع. واختلف في هبة المجهول، فمن أصحابنا من لا يجيزه⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي: 5/ 525. وانظروا في المعيار المغرب: 9/ 184 مسألة.

(2) أبو محمد البكري: لم يتمكن من الوقوف على ترجمته.

(3) نوازل البرزلي: 5/ 533. وانظروا في المعيار المغرب: 9/ 185 مسألة في الصديق يأكل من مال صديقه بغير إئنه.

(4) م. مخ. لمكروت، صفحة: 42.

(5) م. مخ. لمكروت، صفحة: 42.

[من فتاوى الوصايا⁽¹⁾، وما أشبهها، من فتاوى المحجور⁽²⁾]

469- وسئل ابن أبي زيد عمن أسند وصيته إلى رجل. وفي الوصية، بنات. فماتت إحدى البنات بعد دخول بيتها بشهر، وترك زوجها، وعصبة. وأوصت بصدقة للفقراء، فهل يتخذها الوصي أو الورثة؟

فأجاب: إن لم تُوص لأحد، فذلك لوصي أبيها إن كان مأموراً، وإن أوصت بذلك لأحد فهو أولى⁽³⁾.

470- سئل ابن أبي زيد فيمن أوصى فقال: أخرجوا عني ثلثي، أعطوا لفلان عشرة، ولفلان عشرة ولفلان ولفلان، ولم يسم لها؟

فأجاب: يعطى لمن سَمِيَ لها ما سَمِيَ، وباقي الثلث للمجهولين، فإن كان الثلث مثل التسمية فأقل، كان لأهلها، وتبطل وصية المجهولين⁽⁴⁾.

(1) الوصايا: جمع وصية. والوصية لمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع، سواء كان ذلك في الأعيان أو في المنافع. أنيس الفقهاء: 297. وانظر: الحدود والأحكام: 122. وطلبية الطلبة: 342. وتبني الطالب: 493.

وفي حدود ابن عرفة: "عقد يوجب حقاً في ثلث عاقبه يلزم بتوحيه أو نيابة عنه بعهده" شرح الحدود: 749. (2) الجبوس: في اللغة، المنع مطلقاً. وفي الشريعة: عبارة عن منع النفاذ في التصرفات القولية. الحدود والأحكام: 102.

قال في حدود ابن عرفة: "صفة حكمية توجب منع موصيها نفوذ تصرفه في الزايد على قوته أو تبرئجه بجاهه" شرح الحدود: 435. وطلبية الطلبة: 328. وأنيس الفقهاء: 265.

(3) نوازل البرزلي: 569/5. وانظره في المعيار العربي: 386/9 من أوصى عند الموت أن يدفع ماله لزوجته.

(4) نوازل البرزلي: 591/5. وانظره في المعيار العربي: 372/9 من قال: أخرجوا عني ثلثين أعطت لفلان ولفلان ولفلان ولم يسم.

471- **سؤال** عن مسافر أوصى عند موته في مال معه، أن يُدفع إلى زوجته دون باقي ورثته، وله ابنة وأخت ؟

فأجاب: إن أراد أن تستأثر بذلك الزوجة، فلا يجوز وهو ميراث، وإن قالت الزوجة: إنها أمرت بدفعه إليّ لأنه دين لي قبّله فعليها البيّنة. فإن أراد هذا الرسول السلامة فليرفع ذلك إلى القاضي فينفذه القاضي كما يجب، فإن دفعه إلى زوجته قبل رفعه إلى القاضي، وقام عليه باقي الورثة ضمن، وله الرجوع على المرأة، ولا يسمعه دفع ذلك إلى الزوجة إلا أن يخبره عدول أن ذلك لها قبّل الزوج ديناً فيسمعه ذلك، إلا أن يكون الميت قد بيّن له أنه قال: ادفعه إلى الزوجة فإن لها قبّلي فهذا يسمعه دفعه لها فيها بينه وبين الله تعالى. فإن خشي أن يطالب، فإن شهادته لها جائزة قبل أن يدفع، ويقضي لها بشهادته مع يمينها. وأما إن دفع ذلك إلى أبيها، ثم طوّل، لم تنفع شهادته لها وكان ضامناً⁽¹⁾.

472- **سؤال** ابن أبي زيد عن حضرة الوفاة، فقال لبعض أولاده: اتركوا ميراثكم من كذا وكذا لإخوتكم. والإخوة فيهم ذكور وإناث، فتركوا، هل يقسم على عدد الرؤوس ؟ أو على الفرائض ؟

فأجاب: إن كان التاركون لحقوقهم أحياء، يسألون عن ذلك، والعمل على قولهم، فإن لم يكن لهم مقصد، أو تعذّر سؤالهم، قُسم بينهم بالسوية⁽²⁾.

(1) نوازل البرزلي: 607/5. وانظره في المعيار المعرب: 386/9 من أوصى عند الموت أن يدفع ماله لزوجته. وكذلك في 510/9 مسافر أوصى عند موته أن يدفع مال إلى زوجته فادعت أنه دين لها عليه.
(2) نوازل البرزلي: 612/5. وانظره في المعيار المعرب: 386/9 هل يجعل الوصي بتنفيذ الوصية أو حتى يكشف ويدين.

473 - سئل ابن أبي زيد عن أفعال السفية⁽¹⁾ قبل الحجر عليه، وهو ممن ينبغي أن يحجر عليه؟

فأجاب: انفرد ابن القاسم وحده في أن أفعاله لا تجوز، والمعروف من قول مالك، أن أفعاله جائزة، وعليه أكثر أصحابه، وهو الأشبه عندي والله أعلم⁽²⁾.

474 - سئل ابن أبي زيد عن بكر غير مؤلّى عليها، باعت حصة من أرض وشجر مع إختوتها بسداد من الثمن، وكانت في حالة حاجة وفاقة، فلما تزوجت طلبت الرجوع فيها باعت، وأنكرت البيع، وثبت عليها؟

فأجاب: إذا ثبت أن يبعها ذلك مع إختوتها كان لحاجة وفاقة ولما لا غنى لها عنه، وأن ذلك البيع بيع، سداد ونظر لا غبن فيه عليها، فالبيع تام، ويجب الإعذار لها في شهادة من شهد عليها بالبيع إذا أنكرته، فإن أنت بمدفع نظرت فيه⁽³⁾.

475 - سئل عمن أوصى بوصية ثم أوصى بها لآخر؟

فأجاب: بأن ذلك ليس رجوعاً عن الأول، ولكن ذلك بينهما على نصفين باتفاق⁽⁴⁾.

(1) الشفوية: خفة الحلم، أو نقيضه أو الجهل، وشفة نفسه ورأيه، حمله على السفه أو نسيه إليه، أو أهلكه. القاموس، مادة سفه.

(2) المعيار العرب: 9/ 454 من قال: فلان وكلي إن مت، كمن قال هو وصي. بين ابن أبي زيد كلامه هذا في النوادر قالوا: ومن كتاب ابن المواز: ومن مات عن بنتين سفهاء فاقسموا وباعوا واشتروا فابن القاسم يرى ذلك كفعل من في الحجر. وقال ابن وهب: أفعاله جائزة حتى يحجر عليه فيها يسئيل: 11/ 312. كتاب الوصايا في ترشيد السفية المولى عليه.

(3) المعيار العرب: 9/ 472 تعتبر البكر صغيرة لا يجوز بيعها إلا إذا خرجت إلى حد التمتع.

(4) م. مخ. لمكروت، صفحة: 106.

[من فتاوى العتق⁽¹⁾ والفرائض⁽²⁾]

476- وسئل عمن توفي وترك ورثة، وأقر بدين لبعض الورثة وغيرهم، فكتم الوارث ذلك وغفل الشهود عن الشهادة، واقتسم الورثة المال، وكان في تركته ضياع. فلما حضرته الوفاة قال: أشهد أن أبي أقر بسوء هذه الأمة، وأن هذا ابني، وأعطاه حصته في ميراثه من الضياع، وسأله في غلة هذه السنين فتركها له، ثم صح بالبينة المزكاة إقرار الأب به وحكم له بالميراث والرجوع في الغلة التي ترك للممقر به أولاً، والرجوع على الثاني بها أيضاً، وقال: كنت جاهلاً بمبلغ الغلة [...] على الأول، وقال: ظننت أنه لا بينة لي، فهل له رجوع على بقية الورثة بما استغلوا، أم لا؟ وهل ينقض القسم، أو يأخذ من كل واحد قدر نصيبه؟ وهل له حجة فيما قال الأول والثاني الموهوب لها، أم لا؟

فأجاب: إذا ثبت له النسب، فله نقض القسم، واكتنافه إن شاء، وله الرجوع بالغلة على من لم يترك له من سائر الورثة. ومن ترك له ذلك، وزعم أنه لا يجد بينة، فلا حجة له، لأنهم أقرروا له بصحة نسبه، وأعلنوا إقرارهم بذلك. ولا حجة له أيضاً بالجهل بمبلغ

(1) العتق: رفع يديك خفيقي لأبياء محرم عن أدبي حي. شرح الحدود: 723.

وفي التعريفات: في اللغة القوة، وفي الشرع هي قوة حكمية يصير بها أهلاً للتصرفات الشرعية. 147. وانظر: تنبيه الطالب: 290، وجامع الأمهات: 526، وأنيس الفقهاء: 168.

(2) الفرائض: علم الفرائض لقباً، الفقه المتعلق بالإرث، وعلم ما يؤصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة. شرح الحدود: 755. وانظر طلبه الطلبة: 344. وتنبيه الطالب: 339. وأنيس الفقهاء: 300، والتعريفات: 166.

الغلة إذا كان عالمًا بمبلغ السنين، وهذا أمر لا يكاد يتفاوت. وقد اختلف في هبة المجهول إذا تفاوت ما ظهر منه عما ظن به الواهب⁽¹⁾.

477 - سئل ابن أبي زيد عن رجل له عبدان، فقال: نصفكما حرًا؟

فأجاب: قد اختلف في ذلك، فقيل: يسهم بينهما، فيعتق أحدهما إلى مبلغ نصف قيمتهما، فإن خرج عبد استتم، وإن خرج عبد (وبعض عبد)⁽²⁾ عتقًا جميعاً. ولو قال: [نصفكما حرًا]⁽³⁾ لعتقا عليه جميعاً. وقيل: كله سواء، ويعتقان جميعاً. وعن سحنون في قوله نصفكما حرًا، أنه يخرى في عتق أحدهما، إذا حلف أنه لم ينو واحداً منهما بعينه⁽⁴⁾.

478 - سئل ابن أبي زيد عن أحد الورثة إذا ادعى شيئاً لموروثه، ولم يأت بالبينة فطلب يمين المدعى عليه؟

فأجاب: بأن ذلك له، وليس للمدعى عليه أن يقول: لا أحلف حتى يأتي شركاؤه في الميراث فاحلف لهم يمينًا واحدة، وعليه أن يحلف لمن جاء منهم لكل إنسان إذا طلب ذلك، وإن جاؤوا كلهم قِيَمِينَ واحدة؛ لأنه حق وجب لكل واحد، وليس ينهغي للقاضي إذا لم يأت الطالب ببينة؛ واستحلف له المدعى عليه أن يحكم بقطع دعوى المدعى، وإنما يكتب له أنه قد استحلف لما يأت ببينة، لأن له إن أتى ببينة، أن يقبلها

(1) المعيار العرب: 472/9 تعتبر البكر صغيرة لا يجوز بيعها إلا إذا خرجت إلى حد التمنيس.

(2) ساقط من المعيار.

(3) في البرزلي: (أنصافكما) وما أثبتناه من المعيار.

(4) نوازل البرزلي: 17/6. وانظره في المعيار العرب: 211/9 مسألة فيمن قال لعبدتي نصفكما حر.

إلا أن يكون استحلفه وهو عالم بالبيئة، فها هنا يقضي عليه بقطع دعواه في أحد قولي مالك، وبه أخذ ابن القاسم⁽¹⁾.

479- وسئل عمن هلك عن مال حرام من ربا أو غيره، هل يطيب ميراثه لورثته ؟ وعن الاختلاف في ذلك ؟ (ف 431)

فأجاب: قال ابن شهاب: تجوز وراثته، وهو قول الحسن البصري⁽²⁾، وأبى القاسم بن محمد وغيره. ومذهب مالك وأصحابه، إن كان حرامه من جهة الغصب، فليرد ذلك إلى أهله إن عرفوا، وإن لم يعرفوا، فينبغي للوارث أن يتصدق به، يؤمر بذلك ولا يجبر عليه. وإن كان من جهة فساد البيع والربا ومنع الزكاة فيؤمر الورثة بالتمسك برأس المال إن عرفوه وتصدقوا بما بقي، وإن لم يعرفوه تصدقوا بالجميع، يؤمرون ولا يجبرون. وهذا داخل في الوراثة من الأول، وأهل الورع لا يرضون بالتمسك⁽³⁾.

480- سئل أبو محمد عمن أوصى عند موته في سفره بدفع مال إلى زوجته، دون غيرها من ورثته ؟

(1) المعيار المغرب: 6/ 168-169 وأبو يدعي شيئا لمورثه بغير بينة. وانظره في تبصرة ابن فرحون: 1/ 163.

(2) البصري: هو الحسن بن أبي الحسن بسار البصري. كان بلقب بشيخ الإسلام. ولد في بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سنة إحدى وعشرين للهجرة. تربى بين أحضان صحابة رسول الله وزوجاته عليه السلام، وتلمذ على أيديهم فحفظ عنهم القرآن وتلقى منهم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلا عن سماعه لأقوالهم وروايتهم لأفعالهم رضي الله عنهم. توفي رضي الله عنه سنة 110 هـ في مدينة البصرة وله من العمر ثمان وثلاثون سنة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي: 1/ 71-72، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص 87، ووفيات الأعيان لابن خلكان: 2/ 69-73.

(3) المعيار المغرب: 6/ 419 هل يطيب ميراث المال الحرام ؟ وانظره في نوازل البرزلي: 4/ 495.

فتأجاب: إن قصد إيثارها عليهم، فلا يجوز، وهو لجميع الورثة، وإن قالت الزوجة: (إنما أمر بدفعه) ⁽¹⁾ لي لأنه ذنب لي عليه، فعليها البيعة. وإن أراد الرسول السلامة دفعه للقاضي، فهو ينظر فيه، فإن شهد عدول أن لها قبلة ذنباً فيسعه الدفع إليها، وإن ذكر الميت ذلك (فيسعه) ⁽²⁾ الدفع (في ما) ⁽³⁾ بينه وبين الله، وإن خشي المطالبة به نفعها شهادته لما قبل دفعه [لها] ⁽⁴⁾، وتحلف معه، وإن دفعه ردت شهادته وكان ضامناً ⁽⁵⁾.

481 - **سئل** ابن أبي زيد عن رجل أخرج من فدان رجل مطمر طعام، وزعم أن أباه طمر فيه خمسة عشر قفيزاً ⁽⁶⁾، ولها منذ طمرت تسع سنين، وأتى ورثة رجل بيعة عادلة، فشهدت أن وليهم طمّر ⁽⁷⁾ في مطمر هذا الفدان لا يدرون أهذه المطمرة هي أم غيرها، وأصيب في الطعام أكثر من خمسة عشر قفيزاً التي ادعى الأول، وربّ الفدان لا يدعي شيئاً من ذلك ؟

فتأجاب: بأن قال: إن رب الأرض لم يدع ذلك لنفسه، واعترف أن الطعام لأحدهما.

(1) في المعيار: (إنما بدفعه).

(2) في المعيار: (فيسع).

(3) ساقط من المعيار.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(5) نوازل البرزلي: 281 / 5، وانظر المعيار المغرب: 84-85 من أوصى عند موته في السفر بدفع ماله إلى زوجته، دون غيرها من الورثة.

(6) القفيز: مكبال ثمانية مكابيل. والقفيز من الأرض: قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعاً، جمع أقفزة وقفزان. القاموس، مادة قفز. والمصباح المنير: 74 / 2.

(7) الطمّر: الدفن، والخبث، والروث إلى أسفل أو في السماء. وطمّرتها: ملأها. القاموس، مادة: طمر.

فَالطَّعَامَ لَمْ أَقْرَ لَهُ رَبُّ الْأَرْضِ، فَإِنْ أَقْرَأَهُ لِلْمَدْعَى خَمْسَةَ عَشَرَ - قَفِيزًا، كَانَ مَا فَضَّلَ لِلَّذِينَ قَامَتْ لَهُمُ الْبَيْتَةُ أَنْ وَلِيَهُمْ طَمْرٌ وَلَا يَدْرُونَ أَيْنَ طَمْرٍ، وَإِنْ اعْتَرَفَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنَّ الطَّعَامَ لِلَّذِينَ لَهُمُ الْبَيْتَةُ فَجَمِيعَ الطَّعَامِ لَهُمْ، وَإِنْ قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ كِلَاهُمَا طَمْرٌ فِي أَرْضِي، وَلَا أَعْلَمُ طَمْرٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلْيَحْلِفْ وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ، مَا نَعْلَمُ لَوْلِي الْأَخَرِ فِي ذَلِكَ حَقًّا وَيَكُونُ مَقْدَارُ خَمْسَةِ عَشَرَ قَفِيزًا بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلَّذِينَ قَامَتْ الْبَيْتَةُ لَهُمْ. وَإِنْ قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ: لَا أَدْرِي هَلْ طَمْرًا فِي هَذِهِ الْأَرْضِ طَعَامًا، أَوْ طَمْرًا أَحَدُهُمَا، أَوْ لَمْ يَطْمُرْ، كَانَ مَا فِي الْمَطْمَرِ لِلَّذِينَ شَهِدَتْ لَهُمُ الْبَيْتَةُ، وَلَمْ يَجِدُوا الْمَطْمَرَ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفُوا أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلِي الْأَخَرِ فِي هَذَا الْمَطْمَرِ طَعَامًا، وَمَا هُوَ إِلَّا لَوْلَيْنَا، فَإِنْ نَكَلُوا حَلْفَ الْآخَرُونَ، وَأَخَذُوا خَمْسَةَ عَشَرَ قَفِيزًا مِنَ الْمَطْمَرِ، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلَّذِينَ لَمْ يَحْلِفُوا⁽¹⁾.

482 - سَيِّلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَرُضُونَ عَنِ الْجَدَّةِ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ تَرَثَ مِنْ ابْنَتِهَا السُّدُسَ، وَهَلْ كَذَلِكَ ابْنُ حَفِيدِهَا مِنْ بَنَاتِ أُمِّ لَا ؟

فَأَجَابَ: قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: لَا يَرِثُ عِنْدَ مَالِكٍ أَكْثَرَ مِنْ جَدَّتَيْنِ:

أُمُّ الْأَبِ وَأُمُّ الْأُمِّ، وَأُمُّهُمَا، وَأُمُّ الْجَدَّةِ أُمُّ الْجَدِّ لِلْأَبِ فَلَا تَرِثُ عِنْدَ مَالِكٍ، خِلَافًا لِزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَحِمَهُ اللَّهُ⁽²⁾⁽³⁾.

(1) المعيار العرب: 85-86. اختلاف ورثة رجلين، زعم كل فريق أن موروثهم طمر طعاماً في قُذَان.

(2) فتاوى زلز الجديدة الكبرى: 256-259.

الذي سئل هنا هو الإمام ابن عَرُضُونَ، من علماء المغرب الأقصى، وهو متأخر جداً عن ابن أبي زَيْد القيرواني. وقد أجاب بها علمه من أجوبة ابن أبي زَيْد وهذا هو الأهم.

(3) زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: ابْنُ الضَّحَّاكِ بْنِ لَوْفَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ عَوْفِ بْنِ غَسَنٍ بْنِ مَالِكِ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ، شَيْخُ -

483 - سئل ابن أبي زيد عن رجل توفيت زوجته وترك له ولداً فهل له أن يقسم

الميراث دون ناظر إذا كان الولد صغيراً ؟

فتاواه: ينبغي له أن يرفع إلى القاضي ويجعل معه من يبي القسم للابن مع الوالد فإن لم يفعل يقسم بنفسه، فإن ذلك يمضي إلا أن يتبين بعد اليوم أن في ذلك محاباة⁽¹⁾ بينة فلا ين أن [⁽²⁾] رده أو لمن رفع إليه ذلك من القضاة، وقيل بلوغ الابن وليس هو كالأخ وهو وصي عليه أو غير وصي، والأخ إذا قسم عن أخيه البالغ شيئاً بينة أو كان صغيراً فلا يخ رج ذلك وإن لم يكن فيه محاباة والأب من فعله ذلك جائز حتى تتبين فيه المحاباة⁽³⁾.

= المقرين والفرصين، مفتي المدينة، حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صاحبه، وقرأ عليه القرآن بعضه أو كله. حدث عنه : أبو هريرة وابن عباس وغيرهم. وكان عمر بن الخطاب يستخلفه إذا حجَّ على المدينة. وهو الذي تولى قسمة الغنائم يوم اليرموك. كما جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي ومعاذ وأبو زيد. توفي رضي الله عنه سنة 45 هـ عن ست وخمسين سنة. انظر سير أعلام النبلاء : 2 / 426-427، والاستيعاب : 2 / 537.

(1) المحاباة: هي البيع بدون ثمن المثل. نبيه الطالب: 410.

(2) غير واضحة في الحاوي، وفي البرزلي: (فللولد القيام بها ورده إن بلغ أو لمن يرفع إليه من القضاة).

(3) الحاوي للفتاوى : 78 أسائل الفرائض.

[من فتاوى الدماء والحدود⁽¹⁾ والجنايات⁽²⁾]

484- سئل ابن زيد عن قوله عليه الصلاة والسلام: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ"⁽³⁾ ما المرفوع عليهم؟

فتاواه: [الموضوع عنهم]⁽⁴⁾ الإثم لا الجنايات، فما جنوا فهو عليهم، وفي غير ما كتاب: إن دب صبي صغير إلى رجل نائم، ففقا عينه، أو قتله، فالدية⁽⁵⁾ على عاقلته⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) الحدود: جمع حد، وهو في اللغة المنع، وفي الشرع: هي عقوبة مقدرة حكاً لله تعالى. التعريفات: 83 وانظر: تنبيه الطالب: 132.

(2) الجنايات: جمع جنابة، وهي ما يجنى من الشر، أي يحدث ويكسب. وهي في الأصل: مصدر جنى عليه شراً جنابة وهو عام في كل ما يقيح ويسوء. وقد خص بها يحرم من الفعل. ولكن في لغة الفقهاء يراد الجناية القصاص في النفوس والأطراف. أنيس الفقهاء: 291. وانظر: الحدود والأحكام: 118.

وفي حدود ابن عرفة: فَعَلٌ هُوَ يَخْتِ بِرُجْبٍ عَقُوبَةٌ فَأَجِلُهُ بِحَدٍّ أَوْ قَتْلٍ أَوْ قَطْعٍ أَوْ نَفْيٍ "شرح الحدود: 689.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه عن علي وعمر وفيه: "رُفِعَ عَنْ ثَلَاثٍ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُلْقَى وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ".

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من التعريج والتبريج.

(5) الدية: بالكسر: حق القتل. جمع ديات ووداء كدعاء: أعطى ديته. القاموس، مادة: دية.

(6) العاقلة: جمع عاقل. يقال: عقلت فلاناً، إذا أدبت ديته. وعقلت عن فلان إذا غرست عنه ديته. وأصله من عقل الإبل، وهي الحبال التي تنسب بها ألبانها إلى ربها. وقيل: من العقل وهو المنع لأهم يستعملون العقل، وهو الدية، سميت بذلك لأنها تعقل لسان ولي المقتول والعاقلة. انظر: كشف الغطاء للشيخ منصور البهوتي الحنبلي: 74/6، كتاب الديات، باب العاقلة وما تحمله.

(7) نوازل البرزلي: 115/6 ابن فتوح: وقال عيسى في روايته إن كان ابن ستة أشهر فدون فجنابته مَحْرَمٌ.

485 - سئل ابن أبي زيد عمن أخذ صبيًا مرضعًا، فرمى به في الأرض، رمية منكرة. فوقع الصبي، فمكث يسيرًا (ومات) ⁽¹⁾، أفي ذلك القسامة ⁽²⁾ على النفس، أو الدية أم لا ؟

فتأجاب: (إن قام حيًّا) ⁽³⁾ بيّنة، ثم مات بعد ذلك، ففيه القسامة إذا قام بذلك شاهدان، ويقتل الفاعل ⁽⁴⁾.

486 - وسئل عن المعلم، ربما أراد أن يضرب صبيًا، فتقع يده على آخر. أو حدف الدرّة على صبي، فجاءت في آخر، وربما ضرب الصبي على شيء، ثم تبين خلاف ما

- في الأنفس وهو كالعجماء يعني البهائم لقوله: "جرح العجماء جبار والبشر جبار والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس" أي هدر ويضمن الصبي ما أخذ من الأموال مثل تكسير زجاج ونحوه، في ماله إن كان وإلا اتبع به. وانظرو في التعرّيج والتبرّيج، صفحة: 110.

(1) في المعيار: فمات.

(2) القسامة: سببها قتل الحر المسلم في محل القلوت. فلا قسامة في الأطراف ولا في الجراح ولا في العيب والكفار. والقسامة: أن يجلف الوارثون المكلفون في الخطأ واحدًا أو جماعة ذكرًا أو أنثى لحسين بينًا متوالية على البت ولو كان أحس أو غائبًا. وتوزع الأيمان على المبرات. انظر جامع الأمهات: 509-510.

قال البهوتي في كشف القناع نقلاً عن ابن تيمية في المعارف: أول من فُحّي بالقسامة في الجاهلية الوليد ابن المغيرة فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام.

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ". 84/6. كتاب الديات، باب القسامة. وخُرّجه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى: 44/4، كتاب الديات، باب حد الزنا.

(3) في المعيار: إن تبين أن الصبي حي حياة بيّنة.

(4) نوازل البرزلي: 6/126. وانظرو في المعيار: 2/275 من رمى رضيعًا على الأرض فمات.

اعتقد، فهل يتحلل من ذلك الصبي أو الأب، أم لا يجب عليه تحلل؟

تأجابه: إن فعل ذلك على (الخطأ)⁽¹⁾، فلا شيء عليه في ذلك في الحكم، ما لم يكن جرحاً. ومن جهة التنزه، فإنه يتحلل الصبي من ذلك، وهو حسن وليس بلازم⁽²⁾.

487 - **وسئل** عثمن قال لرجل: يا غراب، هل عليه الحد أو الأدب؟

تأجابه: إن قال (له)⁽³⁾ ذلك في غير مشاتمة، فلا شيء عليه. وإن قاله (له)⁽⁴⁾ في مشاتمة، (وهو)⁽⁵⁾ في بلد (قصدهم)⁽⁶⁾ السب بالفاحشة فعليه الحد⁽⁷⁾.

488 - **وسئل** عن صبي قذف صبياً أو كبيراً، ورفع إلى المعلم، ما يلزمه؟

(1) في الميعار: على وجه الخطأ.

(2) نوازل البرزلي: 6 / 134. وانظره في الميعار: 2 / 273 إذا أخطأ المعلم وعاقب بريئاً فلا شيء عليه.

(3) ساقط من الميعار.

(4) ساقط من الميعار.

(5) ساقط من الميعار.

(6) في الميعار: مقصدهم.

(7) نوازل البرزلي: 6 / 134. وانظره في الميعار: 2 / 423 أنواع الشتم وما يجب فيها من حد.

وقال في التواضع والزيادات: "من قال لرجل يا كلب، فذلك يختلف. فإن قيل ذلك لأبسن الشرف في الدين والإسلام والفضل والهيئة، فليس المعقوبة فيه كالمعقوبة إن قال ذلك لسدي"، 14 / 378، كتاب القذف، جامع ما يجب فيه التمييز من صنوف الشتم.

وفي موضوع الحرص على تطبيق الحدود روى ابن أبي زيد عن ابن حبيب أن الإمام مالك كان إذا سئل عن شيء من الحدود أسرع الجواب وسأس به وأظهر السرور بإقامة الحد، وقال: بلغني أنه يقال: لحدُّ بقم بأرض خير مما من مطر أربعين صباحاً. انظر النوازل والزيادات: 14 / 385، كتاب القذف، الترغيب في إقامة الحدود.

فتأجاب: يجب عليه زجره، فإن عاد أذبه بعد اجتهاده⁽¹⁾.

489 - **سئل** ابن أبي زيد عن معنى قوله في الاحتجاج في مسألة اليهوديين، أنها لم يكونا أهل ذمة؟

فتأجاب: أراد تبكيثهم⁽²⁾ وإظهار كذبهم، وباطل دعواهم أنهم يحكمون بها في التوراة فتركهم وما استحلوه⁽³⁾.

(1) نفسه. وقال في التراد: "... وأما الغلام فلا حد له ولا عليه في قذف إلا بالحلم أو نبات الشعر، كما لا يُحد هو في وطنه ولا الموطوءة. وقاله يحيى بن سعيد وابن شهاب ومالك والليث والأوزاعي. وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك في الغلام يلفظ رجلاً فلا حد عليه حتى يحتلم أو يُنبث الشعر. وإن سرق هو وصية صغيرة لم يُحد إلا بالاحتلام في الغلام أو تحيض الجارية أو يُنبث الشعر. فإن أبطأ الحيض والاحتلام فعن يُلغاً سناً لا يبلغه أحد إلا بلغ ذلك من احتلام أو حيض، كانا مسلمين أو حرّين أو ذمّيين أو مملوكين" 353/14 - 354.

وحكى ابن أبي زيد عن ابن حبيب: ثمانية عشر عاماً أقصى السن الذي يجب به الحد في تأخير الحيض والإنبات. قال الأبهري: والاحتلام في المرأة بلوغ. المصدر السابق.
(2) التَّبْكِيثُ: التفريع، والغلبة بالحجة. القاموس، مادة: بكت.

(3) نوازل البرزلي: 6/148. وحديث رجم اليهود خرّجه مسلم في صحيحه في باب رجم اليهود، أهل النعمة، في الزنا رقم 1700 عن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن أبي معاوية. قال يحيى: أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش، عن عبد الله بن ثروة، عن البراء بن عازب، قال: مرّ على النبي صلى الله عليه وسلم يهودي مختم مجلود.

فدعاهم صلى الله عليه وسلم فقال: هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟ قالوا: نعم. فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عَلَيْهِمُ، فقال: أَتَشَدُّكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَهَكُنَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟ قال: لا. ولولا أَنَّكَ تَشْفِقُنِي مِنْ أَمْرِكَ، تَجِدُهُ الرَّجْمُ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا، إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ، أَهْمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ. فَلَمَّا: تَغَالَوْا فَلْتَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ، نُقِيتُ عَلَى الشَّرِيفِ -

490- سئل أبو محمد عمن اتهم بسرقة، فقال له الطالب: تخلف؟ فقال له المطلوب:

احلف أنت أني سرقتها وأغرم قيمتها، فهل له ذلك [أم لا]؟⁽¹⁾

فتأجاب: إنه ليس عليه يمين أنه سرقها. وإنما يخلف أنه سرق له هذا المتاع، وأنه اتهم هذا المطلوب بسرقة، فإن أحب هذا ردها هكذا فذلك له⁽²⁾.

491- وسئل عمن ادعى عليه بسرقة فجحد، وقال: إن ظهر (له)⁽³⁾ مال، فكل ما

قبل (عليه)⁽⁴⁾ حق، ويعلم [الناس]⁽⁵⁾ أن لا دينار له ولا درهم، ثم بعد ذلك

يسير قامت عليه بينة بأنه صرف ديناراً، هل يلزمه بكلامه شيء أم لا؟ وكيف

إن ظهر ذلك بعد طول؟ أو ظهر له مال، وقال: اكتسبته هل يقبل منه أم لا؟

«والوضع فبعلتنا التخصيم والجلد مكان الرجم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْبَبَ أَمْرَكَ إِذْ أَمَّا نَوُءٌ». فأمر به فرجم. فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا مَحْزَنٌ لَكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ أُوَيْسَتُمْ هَذَا فَخَلُّوه﴾ المادة 41. يقول: اتسوا عسناً صلى الله عليه وسلم فإن أمركم بالنحيم والجلد فخلُّوه، وإن أمتناكم بالرجم فاحذروا. فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ المادة 45. في الكفار كلها.

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(2) نوازل البرزلي: 155/6 - 156. وانظروا في المعيار: 433/2 من اتهم بسرقة فوجبت عليه اليمين وأراد قلبها.

(3) في العربية والتبريج: (لِ).

(4) في العربية والتبريج: (عَلِ).

(5) ساقط من البرزلي والمعيار، والإكمال من العربية والتبريج.

فتأجاب: ما شهد به على نفسه ضعيف، لكن إن اتهم وهو من أهل (الريب)⁽¹⁾ يشدد عليه القاضي بالسجن والضرب إن رآه، لعله يظهر ما اتهم به⁽²⁾.

492- **وسئل** عن المتهم، هل يحلف أو يسجن؟

فتأجاب: المتهم المعروف بالريب، وما نسب إليه يحلف في (مثل)⁽³⁾ الأموال. وما يوجبها من الأحكام ويسجن في النكول حتى يحلف، أو يعين السرقة، فإن طال ولم يحلف، ولم يعين شيئاً ترك، وقيل: يغرم والأول، أولى وليس فيه رد (يمين)⁽⁴⁾. وما اتهم به بعينه من السرقة، فلا بأس بحبسه. فإن طال حبسه ولم يظهرها، فليس عليه إلا اليمين⁽⁵⁾.

493- **سئل** ابن أبي زيد عمن له ابن وابنة، أحدهما ابن اثنتي عشرة سنة، والآخر ابن تسع سنين، هل ينام مع ابنه وأمه للشفقة والمحبة والحنان؟

فتأجاب: الأبوان سواء، ولا ينبغي أن يرقدا معها، إلا بجعل ثوب عليهما، فذلك جائز⁽⁶⁾.

(1) في العريج والتبريج: (الزنا).

(2) نوازل البرزلي: 6/ 156. وانظره في المعيار: 2/ 433-434 يشدد على المتهم إذا كان من أهل الريب وانظره أيضاً في كتاب التعريج والتبريج، صفحة: 107.

(3) في المعيار: مسائل.

(4) في المعيار: اليمين.

(5) نوازل البرزلي: 6/ 156. وانظره في المعيار: 2/ 434 يشدد على المتهم إذا كان من أهل الريب.

(6) نوازل البرزلي: 6/ 160. وراجع من فتاوى الجامع، الفتوى رقم: 415، وفيها ابن عشر- أو تسع أو ثمان. وانظر أيضاً جامع الأدب والسنن لابن أبي زيد، صفحة: 244.

494- وسئل عمن يرى أخاه على معصية زنى أو لواط، أو غيره. هل

يفشي عليه ذلك في أول مرة؟ وكيف إن تكرر منه ثانية وثالثة، ما حكمه؟

فأجاب: من عمل المعاصي فلا ينبغي هنك ستره، وإن رجي موعظته، وعظه برفق. وقال عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: "هَلَّا سَتَرْتَهُ بِرَقَائِكَ" (2X1).

495- سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عمن وضع حجراً على حائط له ليصنع به

سبباً من حبس شيء يستره أو ما أشبه ذلك، ففقد قوم تحت الحائط فهبت ريح

فأسقطت الحجر على أحد القاعدين فمات؟

فأجاب: إن كان الحائط على الطريق وعمر الناس، فالدية على عاقلة واضع الحجر، وإن

كان بعيداً من الطريق، والطريق فاسحة لا يمر الناس تحت الحائط لضيقه، ولم يكن

فاعل ذلك فعل ما لا يجوز له فلا ضمان عليه، ونحو هذا لأبي العباس الأبياني (3).

(1) الحديث أخرجه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى بلفظ قريب من هذا. قال: عن يزيد بن نعيم وهو ابن هزال عن أبيه أن ماعزاً أوى النبي صلى الله عليه وسلم، فأقر عنده أربع مرات فأمر برجه وقال الغزالي: "لَوْ سَتَرْتَهُ بِرَقَائِكَ لَكَانَ غَيْرَ ذَلِكَ" 8/4.

(2) تروايل البرزلي: 160/6.

(3) الأبياني: هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التميمي أو العباس شهر بالأبياني نسبة إلى قرية "أبيانة" تفقه بيهي بن عمر الكتاني. وأخذ عنه جماعة منهم ابن أبي زيد القيرواني وأبو الحسن القاسبي. وكان شيخ الفتوى وحافظ مذهب مالك في عصره. وقيل: إن أبا محمد بن أبي زيد كان إذا نزلت به مشكلة كتب يا إلهي يستشيره في وجه حلها. توفي -رحمه الله- سنة 352 هـ وهو ابن مائة سنة غير أربعة شهور. انظر ترجمته في: كتاب العمر: 637/2-638، وترتيب المنار: 10/6-18، والديباج: 425/1.

وحكى عن الأبياني أيضًا أنه قال : الجناية في مال واضع الحجر⁽¹⁾.

496- وسئل ابن أبي زيد عثْنُ عَثْرُ كدم أصبع رجل فقطعه فاشتد عليه الأمر، وانتفخت يده، وتساقط لحمها، وظهر العظم، ورآه طيب، فأمره بالقطع، فأذن له، فقطع يده الطيب فمات ؟

فتأجاب: إن كان الطيب من أهل البصر والعدل فمات إذا قطعت يده، أو بعد يوم أو يومين. وقال الطيب: إنه إن لم يقطع يده نرى في ذلك ما يؤدي إلى فساد يموت منه، فسواء بقي من قطع اليد في ذراعه وساعده أمر يخاف عليه أم لم يبق ما يخاف عليه من الجناية الأولى وهو قطع الأصبع، ويقسم أولياؤه لمات من صنع قاطع الأصبع ويقتلون. وإن نكلوا، حلف الجاني ما مات من جنايته. ولم يكن عليه إلا القصاص في الأصبع، ويُسْتَانِي به، فإن ترامت إلى مثل ما ترامى كف الأول أو أكثر فذلك [بذلك]⁽²⁾، وإلا عقل له ما بقي من الثاني⁽³⁾.

وإن قال الطيب: يمكن إن بقي لم تقطع يده ان يموت ويمكن ألا يموت، فقطع يده بإذن المجروح وعاش وقتاً ثم مات فانظر، فإن بقي بعد قطع اليد في الساعد والذراع فساد سبق إليه من قطع الأصبع يخاف عليه فهو كما تقدم من القسامة وغيرها. وإن لم

(1) المعيار العرب: 2/ 301-302 مَنْ أَوْهَمَ صَاحِبِهِ أَنَّهُ سَارِقٌ فَرَمَاهُ فَقَتَلَهُ.

(2) ساقط من المعيار، والإكمال من نوازل ابن بشنغير.

(3) في أحكام الشعمي: (فإن تسمى إلى مثل ما تسمى كف الأول أو أكثر فذلك بذلك وإن تسمى إلى دونه، فقبل عقل له فيها بقي من الثاني).

يبقى في ذراعه بعد قطع اليد شيء يخاف عليه لم يكن في ذلك إلا القصاص من الأصعب. والحكم فيها ترى ما ذكرنا⁽¹⁾.

وإن كان الطبيب غر من نفسه وقال : إنه يموت إن لم تقطع يده، فقطعها فهات مكانه، فالدية في مال الطبيب، وعليه العقوبة، وفي الأصعب القصاص.

وإن عاش بعد ذلك وقتاً ثم مات، فإن شاء الأولياء أقسموا إنه مات من صنع الطبيب الغار ورجعوا بالدية عليه في ماله، وإن شاؤوا أقسموا من صنع قاطع الأصبع مات وقتلوه، فإن كلوا : فالجواب عن ما ذكرنا من النكول الأول.

497- وسئل عن امرأة قالت في ولدها: هو لعبدى، وظننت أنه حلال ؟

قال : ولدها للزنا، وهو حر⁽²⁾.

(1) المعيار العربى : 295 / 2 عَضُ أَصْبَعِ رَجُلٍ فَوَرَمَتْ يَدُهُ فَقَطَعَتْ وَمَاتَ.

(2) م. مخ. محكروث، الصفحة : 40.

[من فتاوى الحرابة⁽¹⁾ والمرتدين وأهل الأهواء]

498- سئل ابن أبي زيد عن اللصوص يضربون على أحد، فهل على من سمع إغاثة أم لا ؟

فتأجاب: إن كانوا في قوة، فعليهم الإغاثة. وإلا فلا⁽²⁾.

499- وسئل عمن يعرف الجن، وعنده كتب فيها جلب الجن وأمرائهم والنفاريت ويعزم، فيصرع المصروع، ويزجر مرة الجن عن السرعة، ويحل من عقد عن امرأته، ويكتب كتاب عطف الرجل على امرأته، ويزعم أنه يقتل الجن، أترى بهذا بأساً إذا كان لا يؤذي أحداً، أو ينهائهم ندباً أن لا يتعلمه ؟

فتأجاب: إذا كان لا يقتل أحداً، ولا يصرع بريئاً، فلا شيء عليه، ويُنهى ندباً أن يتعلمه⁽³⁾.

500- سئل ابن أبي زيد عمن يكتب كتاب عطف للمرأة، إذا أعرض عنها زوجها، أو خاصمها فيكتب لها ذلك، ليقبل عليها، وتكتفي شره، هل ترى بذلك بأساً ؟

فتأجاب: أما ما بين الزوجين، فأرجو أن يكون خفيفاً إذا كتب القرآن وغيره مما لا

(1) الحرابة: قال ابن عرفة: الجُرابة: الخُرُوجُ لِإِخْلَاقِ سَبِيلٍ لِأَخِيذِ مَالٍ مُحَرَّمٍ بِشُكَايَةِ قَبَالٍ أَوْ خَوْفِهِ أَوْ لِدَعَابِ عَقْلِ أَوْ قَتْلِ خُفْيَةٍ أَوْ لِحَبْرَةٍ قَطْعِ الطَّرِيقِ لِإِسْرَاقٍ وَلَا نَابِزَةٍ وَلَا عَذَابَةٍ. شرح الحدود: 715. وانظر: جامع الأمهات: 523.

(2) نوازل البرزني: 6 / 178.

(3) نفسه.

يستنكر، ولا يتشطط في جعله⁽¹⁾.

501- **سُئِلَ** أيضًا عن أحرار يكتب فيها: "بحق اسم الله الذي أمنا به كل ظلمة، وكثر به كل قوة، وجعله على النار فأوقدت، وعلى الجنة فتزيت، وأقام به عرشه وكرسيه، وبه يبعث خلقه، وخلق به فلانا الملك"، وأشبه هذا من اللفظ مع قرآن، هل ترى بهذا اللفظ بأسًا؟

فأجاب: لم يأت هذا في الأحاديث الصحاح، وغير هذا من الدعاء الذي أتى في القرآن. وورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثبأت أحب إلينا أن يدعى به. وقال في ما بين ظهري كلامه: لا يجوز هذا إلا بعد من التأويل، يعني: بقوله بحق اسم الله الذي أتى به⁽²⁾.

502- **سُئِلَ** ابن أبي زيد عمن يعرف بترك الصلاة فيؤيخ على ذلك، ويلا، ويخوف. فيصلي يومًا أو يومين، ثم ينتهي ويرجع إلى الترك، ثم يلقي بعد ذلك، ويذكر. فيقول: إن الله غفور رحيم وإني لمذنب، فيموت على ذلك، هل يصلي خلفه ونحو شهادته؟ وهل يصلي عليه إذا مات ويسلم عليه وتوكل هديته⁽³⁾؟ وهل يفرق بينه، وبين امرأته؟

(1) نوازل البرزلي: 6 / 230.

(2) نوازل البرزلي: 6 / 238. وانظره في المعيار: 2 / 441. تارك الصلاة، لا يجوز شهادته ولا إمامته.

(3) هكذا في البرزلي، وأظن أن الصواب: ذبيحته.

فأجاب: يصل عليه⁽¹⁾، وتؤكل هديته. ولا يفرق بينه وبين امرأته، ولا تجوز شهادته ولا إمامته⁽²⁾.

503 - **وسئل** عمن كان بينه وبين رجل معاتبة في إخراج الزكاة، فقال: لا يؤدي الزكاة، فقال له: ما أنت إلا كافر، على الغصب عليه، إذا لم يطاوعه في إخراج الزكاة. وقد علمت فيمن قال لأخيه يا كافر؟

فأجاب: يزجر القاتل له: أنت كافر، ويوعظ الآخر في أداء الزكاة، إلا أن يكون معروفاً بتركها فيؤخذ بها، إلا أن [يبحد]⁽³⁾ رفضها فيستتاب، فإن تاب وإلا قتل⁽⁴⁾.

(1) قال ابن أبي زيد في النوادر والزادات: "وقد أجمع الأئمة أنهم يصلون عليه، ويورث بالإسلام ويرث، ويُدفن مع المسلمين... وفي إجماعهم على توبته والصلاة عليه ما يدل أنه لا يراد به الخروج من الإيمان كخروج المشرك بالله المجاهد له، والله أعلم" 538 / 14. كتاب المرتدين في منع الزكاة وترك الصلاة.

(2) نوازل البرزلي: 238 / 6. وانظره في المعيار: 441 / 2. جاحد فرض الزكاة يستتاب.

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(4) نوازل البرزلي: 238 / 6. وانظره في المعيار: 441 / 2. الزوجة تاركة الصلاة يستحب للزوج مفارقتها. وقع في العتية: أنه يستحب طلاقها، وقال البرزلي: وخُرج ابن رشد على تارك الصلاة أنه كافر، أنها ردة في حقها وتطلق عليه والمشهور خلافه.

وعن مانع الزكاة أيضاً قال في النوادر: قال ابن حبيب فيمن منع الزكاة وهو مقر بها فلتؤخذ منه كرهاً، ولا يُخرج ذلك من الإيمان. وإن كذب بها فهو مرتد يستتاب ثلاثاً، ولا يضعه إقراره بغيرها من الفراهض، أخذت منه كرهاً أو لم تؤخذ.

وإذا كان مانع الزكاة منتبهاً من السلطان فلا يصل إليه، فهو بمنه إثماً ككافر كان بها أو جاحداً، وليجاءده السلطان حتى يأخذها منه كما فعل الصديق بالذين منعوا. 537 / 14. كتاب المرتدين، في منع الزكاة.

504 - **وسئل** عن امرأة تكون (هكذا) - يعني تاركة للصلاة -، هل لزوجها سعة في

المقام معها ؟ ولو كان يخاف منها إن طلقت أن تطلبه بالمهر وهو لا يجد ؟

فأجاب: يستحب له مفارقتها إذا كانت هكذا⁽¹⁾.

505 - **وسئل** أيضاً عن الرجل ينقر (صلاته)⁽²⁾، وهو أكثر شأنه، لا يتم (ركوعاً ولا

سجوداً)⁽³⁾ فيعاقب فيتهني ثم يعود، هل تجوز شهادته، ويصلى خلفه ويسلم عليه ؟

فأجاب: لا تجوز شهادته، ولا يصلى خلفه ويسلم عليه⁽⁴⁾.

506 - **سئل** ابن أبي زيد من سب الباري (جل وعلا)⁽⁵⁾ كيف حكمه ؟ وهل يفترق

هذا مما نسب إليه من الأمم الخالية على وجه ما وقع الكفر به منهم أو لا ؟

فأجاب: من سبه بما نسب إليه من الأمم الخالية استتيب، ومن سبه بما يسب الناس

بعضهم لبعض قتل بغير استتابة، قيل [هل تنفع]⁽⁶⁾ هذه التفرقة في جنبه عليه الصلاة

والسلام، فقال: لا، [و]⁽⁷⁾ يقتل على كل حال، لأنه سب أو مُعَرَّض، ومن عرض

(1) نوازل البرزلي: 239/6. وانظره في المعيار: 2/441-442 من ينقر الصلاة. قال البرزلي معلقاً

الصحيح أن من لا يقيم صلبه في الصلاة أن صلاته باطلة خلافاً لابن القاسم أنه يستغفر الله وتصح.

(2) في المعيار: الصلاة.

(3) في المعيار: ركوعها ولا سجودها.

(4) نوازل البرزلي: 267/6-262. وانظره في المعيار: 2/363 حكم من سب الله تعالى.

(5) في المعيار: سبحانه وتعالى.

(6) في البرزلي: (تفتقع) والإصلاح من المعيار.

(7) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

بسبه عليه الصلاة والسلام، فليس فيه إلا القتل⁽¹⁾.

507 - **وَسُئِلَ عَمَّنْ صَنَعَ شِعْرًا فِي سُلْطَانٍ ظَالِمٍ**، فقال له رجل: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم، وكأنه دخل منزله ففتش كتبه فوجد فيها الشعر. فقال عليه الصلاة والسلام: قطع هذا، فقال كاتب الشعر الملعون: محمد مسكين عَنَى من المدينة (إلى)⁽²⁾ هنا، فأنكرت عليه هذه المقالة فقال: إنما قصدت قوله: **"اللَّهُمَّ امْنِي سَكِينًا وَاحْشُرْنِي فِي رُمُوزِ الْمَسَاكِينِ"**⁽³⁾ ؟

(1) نوازل البرزلي: 6/ 267-268. قال ابن أبي زيد في النواذر والزاهدات: "ومن كتاب ابن حبيب قال ابن القاسم عن مالك وذكره ابن سحنون عن أبيه عن ابن القاسم، وذكره عنه ابن المواز فيمن شتم الله تبارك وتعالى من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي به كفروا، قُتِلَ ولم يُسْتَب. قال ابن القاسم: إلا أن يسلم...

وقال ابن القاسم في كتاب ابن المواز وابن سحنون: ومن سب الله سبحانه من المسلمين قُتِلَ ولم يُسْتَب إلا أن يكون المقر على الله سبحانه عز وجل يارتداد إلى دينه فإن به فأظهره فيستتاب وإن لم يظهر قتل ولم يستب" 14/ 525-526. كتاب المرتدين.

ونقل ابن فرحون عن القاضي عياض فيمن سب الله تعالى أنه قال رحمه الله تعالى: لا خلاف أن سب الله تعالى من المسلمين كافر حلال الدم. واختلف في استتابه، وروى ابن القاسم عن مالك أنه يقتل ولا يستتاب. وقال المخزومي، ومحمد بن مسلمة، وابن أبي حازم: لا يقتل بالسب حتى يستتاب. تبصرة الأحكام: 2/ 212، كذا في الرواين الفقهية: 240.

(2) في المعيار: زيادة: (ها).

(3) خرجه الترمذي في شنته، في كتاب الزهد، باب ما جاء أن فراق المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم، حديث رقم: 2352. ونصه بتمامه رواه الحارث بن النعمان الليثي، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"اللَّهُمَّ أَحْيِي سَكِينًا وَأَمْنِي سَكِينًا، وَاحْشُرْنِي فِي رُمُوزِ الْمَسَاكِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"** - فقالت -

فأجاب: [الذي]⁽¹⁾ عندي أنه يقتل، ولا يقبل منه ذلك إذا شهد عليه عدول، ولكن لا يقيم ذلك إلا السلطان. فقبل له: أرايت إن عدا عليه من سمعه فقتله، فقال: يقاد منه، إلا أن تقوم عليه بينة عدلة بذلك، فينظر السلطان في ذلك⁽²⁾.

508 - **سئل** ابن أبي زيد عن الشاهد (يشهد بهذا)⁽³⁾ في حق الله، أيسمه ألا يؤدي شهادته؟

فأجاب: إن رجا إنفاذ الحكم بشهادته فليشهد، وكذا إن علم أن الحاكم لا يرى القتل [بها يشهد]⁽⁴⁾ به، ويرى الاستتابة والأدب. فليشهد ويلزمه ذلك.

أما [الإباحة لحكاية]⁽⁵⁾ قوله لغير هذين المقصدين. فلا مدخل لها في الباب. فليس التفكه بعرضه، وسوء الذكر لا ذاكراً ولا أنثراً لغير غرض مرعي بمباح، وعلى الوجهين الأولين، إما واجب أو مستحب - وقد حكى الله تعالى مقالات المقرين على

- «عائشة: لم يارسول الله؟ قال: إنيهم يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْيَابِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفاً، يَا عَائِشَةُ لَا تُرْذِي الْمُسْكِينَ وَلَوْ بِشِقِّ خَرَفٍ، يَا عَائِشَةُ أَجِيبِي الْمَسَاكِينَ وَتَقَرَّبِيهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ يُقَرِّبُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».
- هذا الحديث انفرد به القزويني وقال: هذا حديث غريب. وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات"، وتابعه على وضعه سراج الدين القزويني فيها انتقده على "المصابيح".
- (1) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.
- (2) ترازول البرزلي: 282 / 6. وانظروا في المعيار: 364 / 2. من قال في حق النبي عليه السلام، مسكين محمد قتل. قال البرزلي: لعله فهم عنه التقطع بوصف المسكنة والإزراء، بذلك، فلهذا أنفى بقتله.
- (3) في المعيار: يسع مثل هذا.
- (4) في البرزلي: (بمن شهد) وما أئنتاه من المعيار.
- (5) في البرزلي: (أن لا يأخذ بحكاية) وما أئنتاه من المعيار.

وجه الإنكار والتحذير من كفرهم، والوعيد عليهم، والرد عليهم في كتابه على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام - وأجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة، والرد عليهم على حسب ما هو مبسوط كتبهم كابن حنبل⁽¹⁾، والحاتر بن أسد⁽²⁾ وغيرهما. وحكايته على الوجه الثالث، على وجه الحكايات والطرف، وذكر الغث والسمين لغير منفعة فهو ممنوع. وبعضه أشد في المنع والعقوبة من بعض. فما كان على غير قصد، أو معرفة بقدر ما حكاها، ولم تكن عادته ولم يكن من الشناعة حيث هو ولا ظهر على قائله استحسانه زجر عنه، ونهي عن العودة إليه. وإن أدب ببعض الأدب، فهو مستوجب له، وإن كان فيه شناعة فالأدب أشد⁽³⁾.

(1) ابن حنبل: هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني، ولد ببغداد ونشأ بها. تفقه على الشافعي حين قدم بغداد ثم أصبح مجتهداً مستقلاً، ومجاوِز عدد شيوخه المائة وأكسب على الشنّة يجمعها ويحفظها، حتى صار إمام المحدثين في عصره، كما كان إماماً في الشنّة وفقهه. قال عنه إبراهيم الحري: "رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين". وقال عنه الشافعي حين ارتحل إلى مصر: "خرجت من بغداد وما خلقت بها أنقى ولا أفقه من ابن حنبل". توفي سنة 241 هـ انظر سيرة الإمام أحمد بن حنبل.

(2) الحارث بن أسد: هو أبو عبد الله البغدادي الحارثي الزاهد العارف، شيخ الصوفية صاحب التصانيف الزهدية. بروي عن يزيد بن هارون يسيراً وروى عنه ابن مسروق، وأحمد بن القاسم، والجنيد وأحمد بن الحسن الصوفي وغيرهم.

قال الخطيب: له كتب كثيرة في الزهد، وأصول الديانة، والرد على المعتزلة والرافضة. مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين (243 هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: 110/12، وحلية الأولياء: 73/10، وتاريخ بغداد: 216-211/8.

(3) نوازل البرزني: 316/6. وانظره في المعيار: 359/2-360. ما تجوز حكايته من مقالات الملحدين وما لا تجوز.

509 - **سُئِلَ** عَنْ قِيلَ لَهُ : اتَّقِ اللَّهَ ، فَقَالَ : إِنْ تَقَى اللَّهَ عِنْدَ الْغَضَبِ مَا يَصْنَعُ بِهِ ؟

فَأَجَابَ : يَسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ تَرَكْتُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَبْ قُتِلَ⁽¹⁾.

510 - **سُئِلَ** ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ رَجُلٍ لَعَنَ رَجُلًا ، وَلَعَنَ اللَّهَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا أُرَدْتُ أَنْ أَلْعَنَ الشَّيْطَانَ فَزَلَّ لِسَانِي ؟

فَأَجَابَ : يَقْتُلُ بِظَاهِرِ كُفْرِهِ ، وَلَا يَقْبَلُ عَذْرَهُ . وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فَمُعْذُورٌ⁽²⁾.

511 - **سُئِلَ** ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَ قَوْمًا يَتَذَكَّرُونَ صِفَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِذْ مَرَّ بِهِمْ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ وَاللَّحْيَةِ ، فَقَالَ لَهُمْ : تَرِيدُونَ تَعْرِفُونَ صِفَتَهُ فِي صِفَةِ هَذَا الْمَارِّ فِي خَلْقِهِ وَلَحْيَتِهِ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ (يَقْتُلُ)⁽³⁾ وَلَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ .

و(لَقَدْ)⁽⁴⁾ كَذَبَ لَعْنَهُ اللَّهُ ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ مِنْ قَلْبِ سَالِمِ الْإِيمَانِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ⁽⁵⁾ صَاحِبُ سَحْنُونٍ : مَنْ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) نَوَازِلُ الْبَرْزَلِيِّ : 326 / 6 . وَانْظُرْهُ فِي الْمَعْيَارِ : 368 / 2 . مَنْ قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ .

(2) الْمَعْيَارُ الْمَرْعِيُّ : 361 / 2 . مَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى ، وَاعْتَلَزَ بِسَبْقِ لِسَانِهِ . وَبَلْفَظِهِ ذِكْرَهُ ابْنَ فَرَحُونَ فِي تَبَصُّرَةِ الْحُكَّامِ فِي أَصُولِ الْأَقْبِيَّةِ وَمَتَابَعِ الْأَحْكَامِ 212 / 2 .

وَقَالَ فِي التَّنَوُّدِ وَالزِّيَادَاتِ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ وَابْنُ سَحْنُونٍ : وَمَنْ سَبَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتْلٌ وَلَمْ يُسْتَبْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَزَّ وَجَلَّ بِإِثْرَتِهِ إِلَى دِينِ دَانٍ بِهِ فَأُظْهِرَهُ فَيَسْتَتَابُ . وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ قَتْلٌ وَلَمْ يَسْتَبْ . 526 / 4 ، كِتَابُ الْمُتَرَدِّينَ ، فِيمَنْ سَبَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

(3) سَاقَطَ مِنْ كِتَابِ الشُّفَا لِلْقَاضِي عِيَاضٍ .

(4) فِي الشُّفَا : (وَقَدْ) .

(5) فِي الشُّفَا : (سَلِيم) .

كان أسود قتل. وقال في (حق)⁽¹⁾ رجل قيل له وَحَقَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: فعل الله برسول الله كذا وكذا قبيحاً، فقيل له: ما تقول يا عدو الله؟ فقال أشد من كلامه الأول [ثم قال]⁽²⁾: إنها أردت برسول الله العُقْرَبَ، فقال ابن أبي سليمان للذي سأله: أشهد عليه وأنا شريكك. يريد في قتله وثواب ذلك. قال حبيب ابن الربيع: لأن ادعاءه التأويل في لفظ صُراح يُقبل، لأنه امتهان، وهو غير معزَّر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مؤقَّر له فوجب إباحتها⁽³⁾.

512 - وسئل ابن أبي زيد عمَّن قال: لعن الله العرب، ولعن الله بني إسرائيل، ولعن الله بني آدم، وذكر أنه لم يرد الأنبياء، وإنما الظالمين منهم؟
فتأجاب: عليه الأدب بقدر اجتهاد السلطان. وكذلك فيمن قال: لعن الله من حرم

(1) ساقط من كتاب الشفا.

(2) في المعيار: (فقال)، وما أثبتناه من كتاب الشفا.

(3) المعيار المغرب: 361/2. في السب غير المقصود الأدب فقط. وانظروا في كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: 217/2 والنوادر والزهدات: 526-527/14. وفي تبصرة ابن فرحون: "قال القاضي عياض: من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه، أو الحق به نقصاً في نفسه، أو دينه، أو عصبه، أو عرضه به، أو شبهه بشيء على طريق السب والإذراء عليه، أو النقص لشأنه، أو الغض عنه والعيب له، فهو ساب تلويحاً كان أو تصريحاً. وكذلك من لعنه، أو دعى عليه أو ملى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام أو بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو غصه بشيء من العوارض البشرية المجاوزة والمعهودة لديه. قيل: قال: وهذا كله إجماع من العلماء وأداة الفتوى من لدن الصحابة وخسوان الله تعالى عليهم." 212/2-213.

المُسْكِير. وقال: لم أعلم من حرّمه⁽¹⁾.

513 - وسئل أبو محمد، هل يجوز تعليم الخوارج⁽²⁾ وأولادهم القرآن والكتب أم

(1) المعيار العرب: 357/2. من لعن العرب أو بني آدم أذّب بالاجتهاد.

وقد اتفق الفقهاء على أن من سب أنبياء الله تعالى أو ملائكته الوارد ذكرهم في الكتاب الكريم والشريعة الصحيحة أو استخف بهم أو كذّبهم فيها أتوا به أو أنكر وجودهم وجمد نزلهم قتل كفراً. واختلفوا هل يستتاب أم لا ؟

فقال الجمهور: يستتاب وجوباً، أو استحباباً على خلاف بينهم.

وعند المالكية: لا يستتاب على المشهور.

قال الدسوقي: قتل، ولم يستتاب حداً إن تاب وإلا قتل كفراً، إلا أن يسلم الكافر فلا يقتل لأن الإسلام يجب ما قبله.

وقال المواق: وهذا كله فيمن تحقق كونه من الملائكة والنبين كجبريل وملك الموت والزبانية ورضوان ومنكر ونكير، فأما من لم تثبت الأخبار بتعيينه ولا وقع الإجماع على كونه من الملائكة أو الأنبياء، كهاروت وماروت ولقيان وذو القرنين ومريم فليس الحكم فيهم ما ذكرنا إذ لم تثبت لهم تلك الحرمة، لكن يؤدّب من تنقصهم. انظر: حاشية الدسوقي: 4/309، والتاج والإكليل بهامش مواهب الجليل: 6/285، والقوانين الفقهية لابن جزي: 357، ومنع الجليل: 4/476، وكشاف القناع: 6/168.

(2) الخوارج: واحد خارجة، أي طائفة خارجة، وليس واحد خارجاً لأنه لم يسمع جمعه على خوارج، والخوارج: هم الذين يرون ما رآه الخارجون على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه. نبيه الطالب: 168.

وفي القاموس: الخوارج من أهل الأهواء: هم مقالة على جند، شُئوا به لخروجهم على الناس، مادة: خرج. وفي البخاري عن عبد الله بن عمر، كان يقول في الخوارج: شرار الخلق، ويقول: "انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فبَعَثُواها في المؤمنين". خرّجه في كتاب: استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم.

وكان يقول أيضاً: "انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فبَعَثُواها في المؤمنين". انظر نوازل البرزلي: 334/1.

لا ؟ وهل تجوز شهادة أحدهم دعا إلى بدعة⁽¹⁾، أم لا ؟

فتأجاب: التنزه عن ذلك أحب إلينا، لأنه لا يزال يسمع البدعة، لاسيما إن كان في بلد تجري فيها أحكامهم، لا أحكام غيرهم، وفيه مذلة، وإهانة لذوي الدين والسنة، ولا تجوز شهادتهم مطلقاً⁽²⁾.

(1) البدعة : قال الإمام الشاطبي : وأصل مادة : "بدع" الاختراع على غير مثال سابق، ومنه قوله تعالى : ﴿يَدْعِي السَّيِّئَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي عثر عليها من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى : ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ﴾ أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد بل تقدمني كثير من الرسل، ويقال : ابتدع فلان بدعة، يعني ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق. وهذا أمر بديع، يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه.

ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة، فاستخرجها للسلوك عليها هو الابتداع، وهيتها هي البدعة، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة : فمن هذا المعنى سمي العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة، وهو إطلاق أخص منه في اللغة حسبما يذكر بحول الله". الاعتصام : 36 / 1، في تعريف البدع وبيان معناها.

(2) نوازل البرزلي : 3 / 584 ، وانظره في المعيار المغرب : 8 / 237، هل يجوز تعليم أولاد الخوارج القرآن والكتب ؟

وفي موضوع شهادة الخوارج وأهل البدع قال ابن فرحون نقلاً عن مجموعة من أئمة المذاهب : "... وأما مذهب الشافعي رحمه الله تعالى في شهادة أهل البدع، فقال الغزالي في كتابه، الوجيز: وتقبل شهادة المبتدعة، إذ الصحيح أنهم لا يتكفرون، ولا تقبل شهادة من يطعن في الصحابة ويشك في عائشة لأنها محصنة بنص القرآن الكريم. وأما مذهب أبي حنيفة في ذلك، فقال صاحب الهداية : وتجوز شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية، وهم من غلاة الرافضة، يعتقدون الشهادة لأهل شيعتهم واجبة، فلذلك قويت الشبهة فيهم، وأما غيرهم من أهل الأهواء فإنما أوقعهم في تلك البدعة لدينهم. وأما مذهب الحنابلة، فقال شمس الدين بن قيم الجوزية في بعض تأليفه : وعند الحنابلة الفاسق باعتصاده المتحفظ في دينه"

[من فتاوى السَّماسرة]

514 - سئل أبو محمد بن أبي زيد عن النُّخَّاسِ⁽¹⁾ ينادي، فلم يمكنه البيع، فردّها على صاحبها، فباعها بالذي أعطى أو أقل أو أكثر؟

فأجاب: أجرته ثابتة، إذا لم يجمع صاحبها على إمساكها، فباعها بالقرب، فللنخّاس أجرٌ ومثل، إلا أن يتباعد ذلك⁽²⁾.

515 - سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى رجل لؤلؤًا، فضاع اللؤلؤ من المدفوع إليه، فقال صاحب اللؤلؤ: إنها بعته منك. وقال المدفوع إليه: إنها دفعتني لئلا يبيعه لك، ولا يبيته بينهما؟

فأجاب: القول قول المدفوع إليه اللؤلؤ، مع يمينه أنه تلف، وأنه ما قبضه منه على وجه الابتاع⁽³⁾.

516 - قال محمد: رأيت لأبي عمران الفاسي أنه ينبغي للسلطان أن يقيم من ينصب نفسه للسَّمسرة من الأسواق إذا كان غير مؤتمن ويعاقب إن قبض ذلك بغير أمر. وسئل عمن نصب نفسه لبيع الثياب والدواب والرقيق في الأسواق ثم يدعي

حُفيل شهادته وإن كان محكوماً بسفه، كأهل البدع والأهواء الذين لا تكفّرهم، كالرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم. انظر تبصرة الحكام: 2/ 28.

(1) النُّخَّاس: يبيع الدواب والرقيق. والاسم: النخاسة، بالكسر والفتح. القاموس، مادة: نخس.

(2) المعيار المغرب: 359/8 ادعاء السمسار أن المعطاء الأخير كان على رجل فأنكر.

(3) المعيار المغرب: 360/8 إذا نادى على السلعة سمسار ثم باعها آخر. وانظر الفتاوى في مذاهب الحكام:

163-166 كتاب السمار.

تلفها أو تلف ثمنها.

فتأجاب: أن ليس عليه إلا اليمين سواء كان مؤتمناً أو غير مؤتمن؛ لأن البائع هو الذي أضع سلعة إذا اتمن عليها غير مؤتمن وترك أن يسأل عن الثقات ممن يتصب لهذا المعنى.

ورأيت لأبي محمد بن أبي زيد أنه قال: هو ولا شيء عليه إلا أن يفرط.

[قال ابن القاسم: من التضييع أن يترك ما وكل به ويذهب إلى غيره، وليس النوم والغفلة من التضييع].

وقال أيضاً أبو محمد: القول قوله مع يمينه. وقال أيضاً: إن اتهم حلف، فإن نكل غرم ولا ترد اليمين هاهنا.

وقال أيضاً: إن أخذ ما لا يطيق حفظه فتلف فهو ضامن، وإن كان مما يطيق فلا شيء عليه إلا أن يفرط⁽¹⁾.

(1) مذاهب الحكماء: 164 كتاب المسار.

[من فتاوى الجامع]

517 - **سُئِلَ** أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله عن رجل له ابن وابنة صغيران، وهما ابنا عشر أو تسع أو ثمان، أله أن يرقد معهما في ثوب واحد، وليس بينهما سترة، وإنما فعل ذلك كله من حبه لهما، وعنته عليهما؟ وكيف إن كانت الأم أرادت ذلك منهما، أي الأب والأب في ذلك سواء أم لا؟

فأجاب: الأب والأم في ذلك سواء، ولا ينبغي لهما أن يرقدا معهما، إلا أن يجعل عليهما ثوباً دونهما فذلك جائز⁽¹⁾.

518 - **وسُئِلَ** ابن أبي زيد وغيره، هل يطرد الأجذم⁽²⁾ الواحد من القرية الصغيرة أو الكبيرة إذا كان له أذى؟

فأجاب: أما الأجذم يكون في القرية، فلا ينبغي أن يخرج منها، وإن كان ذا ضرر بئس، ولكن يمنع من حضور مساجدهم، وأن يبني الاستقاء بنفسه من مياههم إذا كان ضرره يئس⁽³⁾.

(1) المعيار المغرب: 302/11 نوم الأم والأب مع أولادهما في فراش واحد.

وذكر في كتاب الجامع في السنن والأداب عن الإمام مالك أنه سُئِلَ، هل يضاجع ابنه، ابن ست سنين ليس بينهما ثوب؟ قال: أحب إلي أن يجعل بينه وبينه ثوباً. انظر صفحة: 244.

(2) الجذام: علة تحدث من انتشار الشرذاء في البدن كله، فيفسد مزاج الأعضاء وغيابها، وربما انتهت إلى تأكل الأعضاء وسقوطها عن تفرح. القاموس، مادة: جذم.

(3) المعيار المغرب: 302/11 لا يخرج الأجذم الواحد من القرية.

قال ابن أبي زيد في كتاب الجامع: وقيل للملك، أنركه إنامة النظر إلى المجذوم؟ قال: أما في الفقه فها-

519 - سئل ابن أبي زيد عن الرجل يرى من أخيه المسلم معصية، مثل: الزنا والسرقة وغير ذلك من أول ما فعل ذلك، ولم يتقدم له قبل ذلك شيء، هل يفشي ذلك عليه أولاً في أول مرة؟ فإن رآه ثانية، فما يأمره، وثالثة فما يصنع؟

فأجاب: من عَلِمَ بالمعاصي، فلا ينبغي أن يهتك ستره، وإن رجع قبول مواعظته فليعظه برفق، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحابه: "الْأَمَرْتُهُ بِرِدَائِكَ" (2X1).

520 - وسئل أبو محمد عن رجل يُعرف بعلم، وعنده كتب فيها جلب الجن وأموالهم والعقاريت، ويزعم بصرع المصروع، ويزجر مردة الجن، ويحل مَنْ عَقِدَ عَنْ امرأته، ويكتب كتاب عطف الرجل لامرأته، ويزعم أنه يقتل الجن، أترى بهذا

"سمعت فيه بكمالية وما أرى ما جاء من النهي في ذلك إلا خيفة أن يلغزه أو يخلجه بشيء يقع في نفسه. وسئل مالك عن البلد يقع فيه الموت وأمراض، هل يكره الخروج إليه؟ قال: ما أرى بأشأ خرج أو أقام. قيل: فهذا يشبه ما جاء به الحديث من الطاعون؟ قال: نعم. انظر صفحة: 270.

(1) أخرجه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى، قال: عن يزيد بن نعيم وهو ابن هزال عن أبيه أن ماعزاً أمي النبي صلى الله عليه وسلم، فأقر عنده أربع مرات فأمر برجه وقال هزال: "لَوْ سَمِعْتُهُ يَنْهَيْكَ لَكُنَّا نَحْبِرُكَ لَكَ" 83/4. ورواه النسائي في السنن الكبرى حديث رقم 7244. وأخرجه الإمام مالك في موطنه في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم.

قال الرقشي في التعليق على الموطأ: "لم يرد الرذاة الملبوس، وإنما هو مثل مضروب للوقاية والستر، وأصله أن العرب كانت إذا أجارت رجلاً ومنعته ألقى عليه المجبر رداء أو غيره من ثيابه، فضرَب ذلك مثلاً لكل من وقى رجلاً وحفظه وإن لم يكن هناك رداء" 248/2 - 249.

(2) المعيار العرب: 302/11 - 303 يوعظ المرتكب للمعاصي ولا يهتك ستره.

بأسا إذا كان لا يؤذي أحدا؟ أو ينهاء بدءاً أن لا يتعلمه أحد؟

فأجاب: إذا كان لا يقتل أحداً، ولا يصرع برياً، فلا شيء عليه، وينهى عن ذلك بدل أن يتعلمه⁽¹⁾.

521 - **وسئل** عثْنُ يكتب كتاب عطف للمرأة إذا عرض عنها زوجها أو خاصمها، فكتب لها ذلك، فيغفل عنها، أو يكف شره عنها، هل ترى بذلك بأساً؟

فأجاب: أما بين الزوجين، فأرجو أن يكون خفيفاً إذا كتب القرآن وغيره، مما لا يستنكر، ولا يشطط في عمله⁽²⁾.

522 - **وسئل** عن (هؤلاء الذين)⁽³⁾ يجلسون في الطرقات، ولهم ملاعب

(1) المعيار العرب: 171/11 ينهى عن تعلم ما يعرف بعلم جلب الجنان. وانظر كتاب الجامع في الفتن والآداب: 266.

وقال في التوارد والزيادات كلاماً قريباً من هذا، وفيها: "من نصب نفسه إلى شيء من علم الكهانة فيخبر بمن سرق متاعاً لرجل وموضعه، ويخبر به بما يجد في سفره، أو يطعم السارق الطعام ليخرج له السرقة، فليؤذّب هؤلاء ويحبسوا حتى يتوبوا. 534/14. كتاب المرتدين، في المتنبي والساحر.

(2) المعيار العرب: 171/11 ما يكتب لثنتين العلاقة الزوجية. وفي التبيصرة لابن فرحون: "قال ابن الفرس: قال مالك، فيمن يعقد الرجال عن النساء، يعاقب ولا يقتل. قال ابن الفرس: ويؤخذ من هذا أن ليس كل سحر ككفر وأهـ سبحانه وتعالى أعلم.

قال ابن الفرس: وانظر، هل يجوز السحر في الإصلاح بين نفسين، كالمراة تبغي صلاح زوجها واستلافه؟ وعلى القول بأن السحر كفر، فإثباته به ما شهد الشرع له بأنه كفر" 215/2.

وقال في التوارد والزيادات: والذي يسحر الرجل والمرأة حتى يتبع أحدهما صاحبه: إن كان هذا من سحر قتل، وإن لم يكن من سحر أذّب. 534/14. كتاب المرتدين، في المتنبي والساحر.

(3) في البرزلي: 229/6 (المناس).

(يظهرون)⁽¹⁾ للناس أنهم يقطعون رأس الإنسان، ثم يَدْعُونَهُ فيجيبهم (حيثاً)⁽²⁾، ويعملون من (التراب)⁽³⁾ دراهم ودنانير، ويقطعون السلسلة، فهل تراهم بهذا الفعل سحرة ؟

فأجاب: إن لم يكن فيها كفر، فلا شيء [عليهم]⁽⁴⁾، وهذا إنما هو خِفةٌ يد ملاعب⁽⁵⁾.

523 - وسُقِلَ عن الرجل يشرب الماء، ويبن يديه طعام، وبه بلغم يتحرك على إثر شربه، أترى له أن يصبق والطعام بين يديه ؟

فأجاب: إن كان [مع]⁽⁶⁾ أهله، أو وحده فلا بأس، وهذا من باب الأدب، لا ينبغي أن يفعل هذا (مع)⁽⁷⁾ الأجنيين⁽⁸⁾.

(1) في البرزلي : (يرون).

(2) في البرزلي : (حيًا).

(3) في البرزلي : (الغياص).

(4) في المعيار : (عليه) وما أثبتناه من البرزلي في : 1 / 381 و 6 / 229.

(5) نوازل البرزلي : 1 / 381 و 6 / 229، وانظره في المعيار العرب : 11 / 171-172 هل يعتبر أصحاب

الألعاب البهلوانية سحرة ؟

وكان الشيخ أبو عبد الله بن عرفة - رحمه الله - يقول في الحركات العجائب، إنها من عمل السحر، ويُنكر على من يقف ينظر بجِلَق باب المنارة ويقول : هو جرحه. وكذا من يسمع قصيدة عشر جُرْحَة، لأنها كذب.

(6) في البرزلي : (من) وما أثبتناه من المعيار.

(7) في المعيار العرب : من.

(8) المعيار العرب : 11 / 173 بصاق الإنسان والطعام بين يديه.

524 - سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ بِنَ أَبِي زَيْدٍ أَيْبَهَا أَفْضَلَ : تَعْلَمُ الْقُرْآنَ أَوْ حَجَّ التَّطَوُّعَ ؟

فَأَجَابَ : حَجَّ التَّطَوُّعَ أَفْضَلَ ، إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَقِيمُ بِهِ فَرَضَهُ (1).

525 - سَمِعْتُ بَعْضَ الْأَثَمَةِ عَنْ طَعَامِ الْأَعْيَادِ وَاجْتِنَاعِ النَّاسِ إِلَيْهَا ؟

فَأَجَابَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ - وَأَبُو عَمْرَانَ الْقَاسِي وَأَبُو إِسْحَاقَ التُّونِسِي - : كُلُّهُمْ قَالُوا : هَذَا ضَرْبٌ مِنَ الرِّيَاءِ وَالْمُبَاهَاةِ (2).

هذا ما تم جمعه من فتاوى الشيخ

أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد

وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته، وتابعيهم، وسلم تسليماً كثيراً أبداً.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وحسبي الله ونعم الوكيل.

(1) المعيار العرب : 12 / 358 أيها أفضل : قراءة القرآن أم قراءة العيلم ؟

(2) الحديقة المستقلة، صفحة : 37.

فهرس محتويات الكتاب

أولاً: الفهارس العامة

- 1- فهرس النصوص القرآنية
- 2- فهرس النصوص الحديثية
- 3- فهرس الكتب الواردة في المتن
- 4- فهرس الأعلام
- 5- فهرس المصادر والمراجع
- 6- فهرس الموضوعات

ثانياً : فهرس النصوص القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
- ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	43	النحل	3
- ﴿يَسْتَفْثُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتَحُ لَكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾	176	النساء	8
- ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾	86	ص	11
- ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُمْ فِي شَيْءٍ وَفَرَدُّوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	59	النساء	11
- ﴿إِنَّا سَأَلْنِي عَلَيْكَ قَوْلًا تَقِيلاً﴾	5	المزمل	14

ثالثاً : فهرس النصوص الحديثية

الصفحة	شطر الحديث
148	- إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ سَيَّأَ مِنْهَا، ثُمَّ قَرَعَ إِلَيْهَا فَلْيُصَلِّهَا
184	- حَجَّيْ وَأَشْرِطِي
304	- خَيْرُ الشُّهُودِ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسَاقَا
393	- رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ
399	- هَلَا سَرَّتُهُ بِرِثَانِكَ
406	- اللَّهُمَّ أَمْنِي مَسْكِينًا وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ

رابعاً: فهرس الكتب الواردة في المتن

الصفحة	الكتاب
247، 243	- كتاب الحديريّة
99	- كتاب العتبية المستخرجة
99	- كتاب عبد الملك الإشبيلي
100	- كتاب محمد بن سحنون
100	- كتاب المبسوط لإسماعيل القاضي
98	- المختلطة = المدونة
99	- المختصر لابن عبد الحكم
128	- الموطأ
81	- النوادر والزيادات

خامساً: فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
	الأبناء
167	- ابن أبي جعفر
322	- ابن تليد
256	- ابن حبيب
408	- ابن حنبل
54	- ابن عبدوس
90	- ابن عبد الحكم
97	- ابن زياد
100	- ابن سحنون
98	- ابن شهاب
97	- ابن القاسم
97	- ابن كنانة
97	- ابن الماجشون

97	- ابن مزين = يحيى بن إبراهيم
90	- ابن المواز
97	- ابن نافع
99	- ابن وهب

سادساً : فهرس الكنى

الكنى	الصفحة
- أبو الأزهر	97
- أبو إسحاق التونسي	419
- أبو جعفر	296
- أبو عبد الله بن عرضون	391
- أبو العباس الأيباني	68
- أبو عمران الفاسي	371
- أبو مصعب	98
الأسماء	الصفحة
- أحمد بن أبي سليمان	409
- أشهب بن عبد العزيز	97
- أصبغ بن الفرغ	99
- حبيب بن الربيع	67
- الحارث بن أسد	408
- الحسن البصري	389

98	- ربيعة الرأي
391	- زيد بن ثابت
22	- سحنون
51	- سفيان الثوري
97	- شعبة
146	- عبادة بن الصامت
370	- داود الظاهري
344	- القاسم بن محمد
361	- القاضي إسماعيل
167	- الليث بن سعد
95	- مطرف
182	- المغيرة = ابن أبي جعفر
50	- مالك بن أنس

سادساً: فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- 1 - القرآن الكريم برواية ورش.
- 2 - الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم للحافظ المحدث أبي محمد عبد الحق الأزدي الإشبيلي بن الخراط. تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي. مكتبة الرشد - الرياض. 1995.
- 3 - أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، أبو عمرو عثمان الشهرزوري. تحقيق عبد المعطي قلعجي. دار المعرفة - بيروت 1986 م.
- 4 - الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي. عبد العزيز بن صالح الخليلي. المطبعة الأهلية قطر. 1993.
- 5 - اختلاف أقوال مالك وأصحابه لابن عبد البر القرطبي. تحقيق وتقديم الدكتور حميد لحمر والدكتور ميكلوش موراني. طبعة دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى. 2003.
- 6 - إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين للإمام بابا بن الشيخ الشنقيطي. دراسة وتحقيق الطيب بن عمر بن الحسن الجكني. دار ابن حزم الطبعة الأولى. 1997.

- 7- أصول الدعوة للدكتور عبد الكريم زيدان. مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الثالثة 1976 م.
- 8- إعلام الموقعين لشمس الدين محمد ابن قيم الجوزية. تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف. دار الجيل بيروت.
- 9- الأعلام- قاموس تراجم- لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين بيروت- لبنان. الطبعة السادسة 1984 م.
- 10- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لأبي عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفري التلمساني. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة المبيكات الرياض الطبعة الأولى 2001 م.
- 11- إكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام الحافظ أبي الفضل عياض. تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل. دار الوفاء الطبعة الأولى . 1998
- 12- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للشيخ قاسم القونوني. تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1991.

13 - البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد

الملقب بابن مريم. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986.

14 - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لأبي الوليد

ابن رشد القرطبي. تحقيق جماعة من الأساتذة. طبعة دار الغرب الإسلامي.

الطبعة الثانية 1988 م.

(ت)

15 - التبصرة في الفقه المالكي للشيخ أبي الحسن اللخمي من الزاوية العياشية رقم 110.

16 - ترتيب المدارك للقاضي عياض. تحقيق جماعة من الأساتذة. طبعة وزارة الأوقاف

المغربية 1983 م.

17 - التاج والإكليل على مختصر الشيخ خليل للشيخ المواق الأندلسي بهامش مواهب

الجليل للحطاب. دار الفكر 1398 هـ.

18 - ترتيب الفروق واختصارها لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري. تحقيق

الأستاذ عمر بن عباد. طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية الطبعة

الأولى. 1996.

19 - التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه هشام بن أحمد

الوقشي الأندلسي. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان الرياض. الطبعة الأولى 2001 م.

20- تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك للشيخ مبارك بن عتي
ابن محمد التميمي. تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك
دار ابن حزم الطبعة الأولى. 2001

21- التعريفات للشرىف علي بن محمد الجرجاني دار الكتب العلمية بيروت لبنان
الطبعة الأولى. 1983

22- التبريج والتبريج في أحكام المغارسة والتصبير والتوليج لعبد الرحمن بن عبد
القادر الراشدي المجاجي طبعة حجرية.

23- تفسير غريب الموطأ لابن حبيب الأندلسي. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان
العثيمين. مكتبة العبيكان الرياض. الطبعة الأولى 2000 م.

24- تقريب حد المنطق لابن حزم.

25- تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب لمحمد عبد السلام بن إسحاق الأموي. مخ.
تمكروت رقم: 1810.

(ج)

26- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر القرطبي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان المطبعة المنيرية بدون تاريخ.

(ح)

27- الحدود والأحكام الفقهية للإمام علي بن مجد الدين بن الشاهرودي السطامي. تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى 1991 م.

28- الحديقة المستقلة في بعض فتاوى علماء الملة للشيخ محمد السنوسي التلمساني مخطوط خزانة تطوان رقم 568 م، ضمن مجموع من ص 1/ 85.

(خ)

29- اختلاف أقوال مالك وأصحابه للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي. تحقيق وتعليق الدكتور حميد لحمر والدكتور ميكولوش موراني. طبعة دار الغرب الإسلامي 2003.

(د)

30- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون إبراهيم بن علي اليعمري. تحقيق محمد الأحدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر- القاهرة 1944 م.

(ر)

31- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم، للمالكى أبي بكر عبد الله. تحقيق محمد جبر الألفي. الطبعة الأولى وزارة الأوقاف الكويتية 1979 م.

(س)

32- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة تحقيق أحمد محمد شاكر. دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى 1999 م.

33- سير أعلام النبلاء للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة بيروت 1402 هـ.

(ش)

34- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف الطبعة السلفية القاهرة 1349 هـ.

35- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي الحنبلي، دار المسيرة بيروت 1979 م.

36- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي أبي الفضل عياض اليحصي. دار الفكر 1988.

(ص)

- 37 - صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. دار ابن حزم بيروت. الطبعة الثانية 1998 م.
- 38 - صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل الجعفي. طبعة مصطفى الحلبي مصر- 1345 هـ.

(ط)

- 39 - طبقات المالكية. مجهول المؤلف. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.
- 40 - طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للشيخ نجم الدين بن حفص النسفي. مراجعة وتحقيق خليل الميس. دار القلم بيروت لبنان 1986 م.

(ع)

- 41 - عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لابن شاس جلال الدين عبد الله بن نجم المصري. تحقيق حميد لحر. طبعة دار الغرب الإسلامي 2003.

(ف)

- 42 - الفروق لشهاب الدين القرافي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى 1345 هـ.
- 43 - فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي القيرواني. جمع وتحقيق وتقديم الدكتور حميد

لحمر. طبعة دار الفكر بيروت لبنان.

44- فهرس الرصاع.

45- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. للحجوي محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي. مطبعة النهضة تونس.

46- فهرس مخطوطات خزانة القرويين إعداد العابد الفاسي.

47- فهرس مخطوطات الخزانة العامة بالرباط. منشورات الخزانة العامة للكتب والوثائق مطبعة النجاح الجديدة البيضاء. 1997

48- فهرس مخطوطات الخزانة العياشية إعداد وزارة الأوقاف المغربية. 2001

49- فهرس مخطوطات خزانة علال الفاسي إعداد عبد الرحمن الحريشي. مطبعة الدار البيضاء. 1996

50- فهرس مخطوطات عبد الله كنون. إعداد عبد الصمد العشاب. طبعة وزارة الأوقاف المغربية. 1996

51- فهرس مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت. إعداد محمد المنوني. طبعة وزارة الأوقاف المغربية 1985 م.

(ق)

52 - القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي الغرناطي. طبعة دار القلم بيروت لبنان بدون تاريخ.

53 - القاموس المحيط للفيروز آبادي. مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية 1987 .

(ك)

54 - كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين. تأليف حسن حسني عبد الوهاب. مراجعة محمد العروسي وبشير البكوش. طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1990 م.

55 - كشف القناع للشيخ منصور بن يونس البهوي الحنبلي عن متن الإقناع للإمام موسى بن أحمد الصالحي. تقديم الأستاذ الدكتور كمال عبد العظيم العناني. وتحقيق أبو عبد الله محمد محسن إسماعيل. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى 1997 منشورات عني بيضوي.

(ل)

56 - لسان العرب لابن منظور. دار صادر بيروت لبنان 1955 .

(م)

- 57 - مجلة دار الحديث الحسنية العدد الثاني عشر سنة 1415 هـ - 1995 م.
- 58 - مجموع الفتاوى لمجهول. مخ. تمكروت رقم. 1909.
- 59 - محاضرات في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي. الدكتور عمر الجليدي طبعة عكاظ.
- 60 - المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز لأبي محمد بن عطية. تحقيق المجلس العلمي بفاس طبع وزارة الأوقاف المغربية.
- 61 - المذهب في ضبط مسائل المذهب لأبي عبد الله محمد بن راشد القفصي. تحقيق محمد عبد الهادي أبو الأجفان. الطبعة الأولى 2003. طبعة المجمع الثقافي بأبي ظبي - الإمارات العربية المتحدة.
- 62 - المرشد الوثيق إلى أمهات المذهب المالكي وقواعد التحقيق للدكتور حميد لحمر. طبعة سايس فاس. 2002.
- 63 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي الطبعة الثالثة المطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر 1316 هـ.
- 64 - المدونة الكبرى رواية سحنون عن ابن القاسم دار صادر مطبعة السعادة مصر. 1324 هـ.
- 65 - معلمة الفقه المالكي عبد العزيز بن عبد الله دار الغرب الإسلامي بيروت

1983 م.

- 66- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لعبد الرحمن بن محمد الدباغ الأنصاري.
- 67- المعيار الجديد المغرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب للمهدي الوزاني. تحقيق عمر عباد طبعة وزارة الأوقاف المغربية 2000 م.
- 68- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب للنشرسي. تحقيق جماعة من العلماء. طبع وزارة الأوقاف المغربية 2000 م.
- 69- مقدمة ابن خلدون عبد الرحمن. طبعة مكتبة المدرسة دار الكتاب. الطبعة الأولى 1961 بيروت لبنان.
- 70- المقدمات الممهدة لابن رشد. طبعة دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى. 1988
- 71- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي. تحقيق عبد الله دار المكتبة التجارية مصر.
- 72- مواهب الجليل في شرح مختصر- خليل للحطاب أبي عبد الله محمد الرعيني، بهامش الناج والإكليل مطبعة السعادة مصر 1328 هـ.
- 73- موارد النجاج ومصادر الفلاح عن رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن البشير بن الحسني الغلاوي الشنقيطي. طبعة المجمع الثقافي ، أبو ظبي ،

الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى 2003 م.

74- منح الجليل شرح مختصر الشيخ خليل. طبع دار الفكر بيروت 1989 م.

75- الموطأ للإمام مالك بن أنس روية يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي.

(ن)

76- نشر البنود على مراقي السعود لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

77- نور البصر في شرح المختصر لأحمد بن عبد العزيز الهلالي طبعة حجرية.

78- النواذر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد القيرواني. تحقيق جماعة من الباحثين. طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت. الطبعة الأولى 1999 م.

79- الفتاوى للشيخ أبي الحسن علي بن الشيخ عيسى بن علي الحسن العلمي طبع وزارة الأوقاف المغربية 1989 تحقيق جماعة من علماء المجلس العلمي بفاس.

80- فتاوى البرزلي- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالفتين والحكام لأبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي. تحقيق محمد الحبيب الهيلة. طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 2002 م.

81- فتاوى عيسى بن عني الحسنى العلمى. تحقيق المجلس العلمى بفاس. طبعة

وزارة الأوقاف المغربية والشؤون الإسلامية. 1986

82- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير محمد بن الجزرى. تحقيق طاهر أحمد

الزاوى ومحمود محمد الطناحى المكتبة العلمية بيروت.

83- نيل الابتهاج بتطريز الديباج أحمد بابا التنبوكتى بهامش الديباج مطبعة السعادة

مصر 1329 هـ

سابعاً : فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	3
تعريف الفتوى في اللغة والاصطلاح	8
أ- من الشروط التي يجب توفرها في المفتي	12
ب- من آداب المفتي	13
ج- طوائف المفتين	15
د- الكتب المعتمدة في المذهب	18
هـ- الكتب التي لا يعتمد عليها، والتي لا يعتمد على ما انفردت به	23
منظومة الطليحة	27
القسم الأول : التعريف بالمدرسة المالكية القيروانية التونسية المغربية من النشأة إلى عهد ابن أبي زيد وبالشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني وفتاويه	49
الفصل الأول : المدرسة المالكية القيروانية التونسية المغربية من النشأة إلى	49

عهد ابن أبي زيد

- 50 الفقرة الأولى : نشأة المدرسة المالكية القيروانية
- 52 الفقرة الثانية : من أهم شيوخ هذه المدرسة
- 55 الفقرة الثالثة : من أهم أوائل مؤلفات المدرسة المالكية القيروانية
- 61 الفصل الثاني: التعريف بابن أبي زيد القيرواني
- 62 الفقرة الأولى: اسمه ونسبه
- 64 الفقرة الثانية: مكانته العلمية وفضله
- 66 الفقرة الثالثة: شيوخه وتلاميذه
- 81 الفقرة الرابعة: آثاره العلمية
- 91 الفصل الثالث: فتاوى ابن أبي زيد القيرواني
- 92 الفقرة الأولى: منهج ومصادر وموضوعات فتاويه
- 92 أ- المنهج
- 96 ب- مصادر فتاويه
- 100 ج- موضوعات فتاويه

- 105 الفصل الرابع: الأصول العلمية المعتمدة في جمع فتاويه
- 116 - منهج الجمع والترتيب والتوثيق
- 119 - شرح الرموز
- 120 - صور مخطوطة
- 127 القسم الثاني: فتاوى مالك الصغير: الشيخ أبي محمد بن عبد الله بن أبي
زيد القيرواني
- 128 - فتاوى الاستفتاء
- 133 - فتاوى المياه، والطهارة، وما يتصل بها
- 145 - فتاوى الصلاة
- 173 - فتاوى الصيام
- 175 - فتاوى الزكاة
- 183 - فتاوى الحج
- 187 - فتاوى الضحايا، والذبايح
- 189 - فتاوى الأيمان

- 198 - فتاوى النكاح
- 221 - فتاوى النفقات، والحضانة
- 224 - فتاوى الاستبراء
- 227 - فتاوى الرضاع
- 229 - فتاوى الطلاق
- 234 - فتاوى البيع، والسلم
- 245 - فتاوى الميوب، والتدليس، والجوائح
- 260 - فتاوى المزارعة
- 261 - فتاوى القراض
- 263 - فتاوى الإقرار
- 265 - فتاوى الصلح
- 267 - فتاوى الإجازات، والأكرية، والصناع
- 299 - فتاوى القضاء، والشهادات
- 309 - فتاوى الدعاوى، والضرر

- فتاوى جري المياه، والبنان، وإحياء الموات 315
- فتاوى المديان، والتفليس، والحجر، والوكالات 327
- فتاوى الرهون 332
- فتاوى الشركة 333
- فتاوى القسمة 334
- فتاوى الشفعة 337
- فتاوى الغصب، والاستحقاق 344
- فتاوى الوديعة، والعارية 364
- فتاوى اللقطة 372
- فتاوى الوقف 374
- فتاوى الهبة، والصدقة 378
- فتاوى الوصايا ومن أشبهها من فتاوى المحجور 384
- فتاوى العتق، والفرائض 387
- فتاوى الدماء، والحدود، والجنايات 393

- 402 - فتاوى الحراية، والمرتدين، وأهل الأهواء
- 413 - فتاوى السماسرة
- 415 - فتاوى الجامع
- 422 الفهارس العامة